جامعة الجزائر02 – أبو القاسم سعد الله –

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الحرب الأهلية في نيجيريا (1967–1970 م)
وانعكاساتها على بناء الدولة

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل . م .د)

تخصص تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء المعاصر

إعداد الطالبة :

دهبية عمي

إشراف الدكتورة :

يسمينة سعودي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاستاذ	الرتبة	المؤسسة الاصلية	الصفة
ا.د/ منصف بكاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر–2–	رئيسا
د/ يسمينة سعودي	أستاذة محاضرة	جامعة الجزائر–2–	مقررة ومشرفة
ا.د/ بشير سعدوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر–2–	مقررا
د/ مُحَمَّد جلال	استاذ محاضر	جامعة الجزائر–2–	عضوا
د/عبدالرحمان بوسليماني	استاذ محاضر	جامعة البليدة	عضوا
د/ عبد الحليم بن تركية	استاذ محاضر	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة	عضوا

السنة الجامعية: 2021–2022 / 1442– 1443

الإهداء

إلى والديّ الكريمين حفضهما الله وأطال في عمرهما.

إلى إخوتي وكل أفراد عائلتي.

إلى كل أساتذتي في جميع الأطوار.

إلي كل بطل ضحى بالنفس والنفيس من أجل الحرية والكرامة

إلى شهداء الوطن الحبيب الجزائر

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهودي.

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى كل من ساعدني على إخراج الرسالة في صورتها الحالية، وأخص بالذكر أستاذتي ومشرفتي الدكتورة يسمينة سعودي التي أشكرها كثيرا على تعاملها الراقي، وما قدمته بأسلوبها المميز، من ملاحظات وتوجيهات قيمة ومتابعة مستمرة كان لها الفضل في إتمام هذا العمل .

كما أشكر كل الاساتذة الذين أشرفوا على تعليمي في قسم التاريخ كل باسمه، وأخص بالذكر البروفيسور منصف بكاي، الذي لم يبخل علي بنصائحه ومعلوماته في تخصص تاريخ افريقيا جنوب الصحراء.

وفي الأخير أشكر كل من ساندني وشجعني من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا البحث العلمي كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه، على عناء القراءة والمناقشة.

.

مقدمة

مقدمة:

تعد نيجيريا إحدى أهم دول غرب افريقيا جنوب الصحراء، التي يشكل البحث في تاريخها المعاصر أحد اهم المواضيع التي تستقطب الباحثين، وذلك نظرا لما يتميز به هذا البلد من خصائص مكنته من البروز على الساحة الافريقية، إذ تعتبر هذه الدولة نموذجا حيا يمثل القارة الافريقية ، بما تحمله من تعدد وتنوع عرقي وأثني وثقافي، وبما تعانيه من مشاكل سياسية و اقتصادية و اجتماعية وما ينتج عنها من صراع وأزمات وحروب، تعصف كل يوم بوحدة وسلامة وأمان بلدان القارة الافريقية، كما تتميز بغناها من الناحية الطبيعية بتعدد مواردها السطحية والباطنية، وهذا ما جعلها محط اطماع الامبريالية الاستعمارية الاوروبية، إذ تعرضت للاستعمار البريطاني الذي نهش خيرات البلاد واستعبد شعبها لسنوات طويلة، واستغل التعدد والتنوع الاثني والعرقي الذي تتميز به نيجيريا لخلق تناحر قبلي وصراع اثني، وزيادة حدة التعصب للانتماء العرقي على حساب الانتماء الوطني، بوضع حدود مصطنعة بين القبائل وزرع بذور التفرقة، وتكوين دولة ذات اساس سياسي واجتماعي هش يقوم على النظام الفيدرالي، حيث تظم نيجيريا اكثر من 250 مجموعة عرقية ذات انظمة قبلية مرتبطة بجمهورية فيدرالية موروثة عن الاستعمار البريطاني، وتتوزع على ثلاثة أقاليم (الإقليم الشمالي، الإقليم الشرقي، الإقليم الغربي) حسب انتمائها العرقي وتتباين فيما بينها من حيث النسبة العددية، وتأثيرها على الساحة السياسية.

وعلى الرغم من حصول نيجيريا بعد كفاح طويل على استقلالها عن التاج البريطاني عام 1960م، إلا أن الدولة الفتية اصطدمت بعد تحررها بمخلفات الاستعمار، وصعوبة تحقيق وحدة وطنية ضمن التعددية العرقية والاثنية في إطار نظام حكم فيدرالي موروث عن الاستعمار، حيث تجسدت التفرقة في نظام الحكم ذاته، ما زج بالشعب النيجيري بعد الاستقلال في دائرة من الصراعات أدت إلى حكم البلاد حكما عسكريا، زاد من حدة التوترات العرقية والتنافس حول السلطة خاصة بين قبائل الشمال المسلمة (الهوسا والفولاني) وقبائل الجنوب الشرقي المسيحية (الايبو)، واشتداد التنافس بين الأقاليم حول الاستفادة من الموارد الاقتصادية، وتقسيم عائدات

الموارد الطبيعية، هذا ما أضعف سلطة الدولة التي طغى على نظامها السياسي ظاهرة الانقلابات العسكرية، التي كانت اثارها مدمرة على النظام في جميع الاصعدة، وكرس ذلك الولاء القبلي الذي حل محل الولاء الوطني وزاد من حدة التناحرات العرقية، وظهور الرغبة في الانفصال عن الوطن الام لدى بعض الاقاليم من بينها إقليم بيافرا في الجنوب الشرقي المعني بالحركة الانفصالية. إذ فشلت الحكومة الفيدرالية في تحقيق الوحدة الوطنية المنشودة في ضل التنوع العرقي والاثني من جهة، وهشاشة النظام الفيدرالي وسياسته من جهة اخرى، ما أدخل البلاد في دوامة من الصراعات، أبرزها وأعنفها الحرب الأهلية التي سميت في التاريخ بحرب بيافرا أو أزمة إنفصال إقليم بيافرا والتي اندلعت سنة 1967م وانتهت عام 1970م وشكلت صدمة قوية للوحدة الوطنية لنيجيريا، إذ تحولت محاولة الانفصال الي حرب أهلية طاحنة بين الانفصاليين البيافريين والحكومة الفيدرالية، التي قامت بتجنيد قواها من أجل مجابهة الانفصال والمحافظة على وحدة الأمة النيجيرية، ولقد خلفت هذه الحرب الكثير من الخسائر البشرية والمادية وأثرت انعكاساتها على بناء الدولة الوطنية في نيجيريا .

ومن هذا المنطلق جاء اختيار موضوع الرسالة تحت عنوان **الحرب الاهلية في نيجيريا (1967–1970م) وانعكاساتها على بناء الدولة**، كونه موضوع حساس، يجسد مشكلة من أهم المشكلات العويصة التي عانت منها معظم بلدان افريقيا جنوب الصحراء المعاصرة، ترجع جذورها إلى سياسة الاستعمار ومخلفاته في قارة افريقيا، والتي عصفت بالوحدة الوطنية فيها وهددت وجود دولها ككيانات سياسية مستقلة حديثا، ولقد اخترنا دراسة الحالة في نيجيريا بالتحديد، كونها تعد نموذجا أصيلا للتنوع العرقي والاثني الموجود في القارة الافريقية، والذي استغله الاستعمار البريطاني لزرع بذور التفرقة العنصرية، في إطار سياسة فرق تسد التي ميزت تواجده في نيجيريا. حيث تشكل الحرب الاهلية النيجيرية منعرجا حاسما في تاريخ هذه الدولة الفتية لها جذور وخلفيات تاريخية، وأسباب اجتماعية واقتصادية، نتج عنها انعكاسات قريبة وبعيدة المدى على تطور بناء دولة ما بعد الاستقلال في نيجيريا، تستوجب على الباحث في التاريخ الافريقي تحليلا

دقيقا لاستنباط اسباب الصراع، وايجاد جذور المشكلة وتقديم رؤية تاريخية تساهم في توعية الشعوب الافريقية، وتوضيح مصدر مشكلاتهم وكيفية تجاوز اختلافاتهم، والاستفادة من تجارب الماضي وتحقيق الوحدة في ضل التنوع، من اجل بناء أوطانهم وضمان مستقبل أفضل لأبنائهم.

وعلى الرغم من اننا حددنا إطار زمني للحرب التي حدثت ما بين سنتي (1967-1970م)، إلا أن مقتضيات دراسة هذه الحرب، والبحث في خلفياتها والعوامل التي ادت إلى تأجيجها وتحليل نتائجها، جعلتنا نعود الى بعض المحطات التاريخية التي سبقت الفترة قيد الدراسة، والسنوات التي اتت بعدها لتحديد أثار الحرب وانعكاساتها على بناء الدولة على المدى القريب والبعيد.

وتنحصر اشكالية البحث، في ماهية الحرب الاهلية النيجيرية (خلفياتها، أحداثها، نتائجها) وانعكاساتها على بناء الدولة؟ وبحكم أن الحركة الانفصالية كانت خاصة بالإقليم الشرقي المسمى بيافرا، توقفنا للبحث عن ظروف وجذور الأزمة به؟ وماهي الاسباب المباشرة وغير المباشرة التي جعلته ينفصل، وجعلت الحكومة الفيدرالية تعلن الحرب عليه؟ وماهي أهم مجريات الحرب وردود الفعل الدولية والإقليمية اتجاهها؟ وفيما تمثلت جهود الهيئات والمنظمات لإنهاء الصراع الأهلي بين الانفصاليين في إ قليم بيافرا والحكومة النيجيرية؟

وللمعالجة الاشكالية المطروحة اتبعنا المنهج التاريخي، الذي يعتمد على الوصف والتحليل، حيث عمدنا الى وصف الاحداث وفق تسلسلها التاريخي، ثم تدرجنا في تحليلها حسب ما توفر لدينا من مادة علمية مساعدة، لنتمكن بعد ذلك من استنباط مجموعة من الاستنتاجات التي كانت خاتمة الدراسة، وللمعالجة الموضوع عمدت إلى تقسيم البحث إلى مقدمة، أربع فصول وخاتمة، مع إدراجنا في اخر العمل لمجموعة من الملاحق، وقائمة البيبليوغرافيا.

خصصت **المقدمة** لتعريف بالموضوع وأهميته كما حاولت تقديم أدوات البحث المساعدة والمتمثلة في أهم المصادر والمراجع وتبيان محتواها وفائدتها في الدراسة.

جاء **الفصل الأول** تحت عنوان دراسة تاريخية وجغرافية لنيجيريا، قسمنا هذا الفصل إلى قسمين، الأول اعطينا فيه لمحة عن الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية لنيجيريا بصفة عامة، وتحدثنا عن التركيبة البشرية وأهم اللغات والديانات فيها وعن مميزاتها الاقتصادية وأهم مدنها، كما قدمنا لمحة تاريخية عن التواجد الاستعماري البريطاني في نيجيريا ورد فعل المقاومة الوطنية. أما القسم الثاني فخصصناه لدراسة الخصائص الطبيعية والبشرية والاقتصادية لإقليم بيافرا، المعني بالحركة الانفصالية.

وفي **الفصل الثاني** تطرقنا إلى جذور وخلفيات قيام الحركة الانفصالية البيافرية، وتحليل أهم الاسباب التي أدت إلى حدوث الحرب الاهلية في نيجيريا، خاصة تلك الازمات والانقلابات العسكرية الممهدة للحرب، والاسباب المباشرة التي أدت إلى انفصال الإقليم الشرقي بيافرا وتمرد حاكمه على الحكومة النيجيرية، واندلا ع حرب أهلية طاحنة بين الطرفين سردنا أهم محطاتها.

وتناولنا في **الفصل الثالث** المواقف الدولية والاقليمية من الحرب الاهلية في نيجيريا اين عرضنا مواقف الدول الافريقية، ومواقف القوى الكبرى في العالم، ودور الهيئات الدولية ومساعيها لإنهاء الصراع خاصة منظمة الوحدة الافريقية.

أما **الفصل الرابع** تطرقنا فيه إلى نتائج الحرب الاهلية، وقمنا بتحليل انعكاساتها على بناء الدولة في مختلف الاصعدة (اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا...الخ)، وكيف أثرت على بناء دولة وطنية موحدة في نيجيريا.

وفي الأخير **خاتمة** البحث التي كانت مجموعة من الاستنتاجات وحوصلة للموضوع.

ولمعالجة وتحليل وإثراء موضوع البحث اعتمدنا على مادة علمية تنوعت بين مصادر و مراجع اجنبية وعربية، منها ما كان اساسي في البحث درس الموضوع بشكل مباشر خاصة المصادر الاجنبية، ومنها ما كان ثانوي ساهم بشكل سطحي في إثراء الدراسة، كما اعتمدنا على بعض الوثائق الارشيفية للاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية الأمريكية، التي تحدثت عن فساد الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخطورة التعصب العرقي ما هدد وحدة البلاد وأمنها، مثل U.S.Diplomatic Archives Nigeria (1964- 1968), Foreign Relation)

of the United States (1964- 1968)، ومن بين أهم المصادر والمراجع العربية التي استفدنا منها في موضوع البحث كتاب المؤرخ النيجيري أدم عبد الله الالوري الموسوم (**بموجز تاريخ نيجيريا**) الذي تناول محطات هامة من تاريخ نيجيريا عبر العصور والذي استفدنا منه في الفصل الاول من ناحية الدراسة الطبيعية والاجتماعية لنيجيريا ، وكذلك كتاب محمود شاكر تحت عنوان (**نيجيريا**) الذي كان عبارة عن دراسة عامة لنيجيريا واستفدنا منه في التعرف على ما ميز نيجيريا من جميع النواحي قبل وبعد الاستعمار، كما استفدنا كثيرا من كتاب (**نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية والاقتصادية**) لمؤلفه هاشم نعمة فياض، الذي تناول بالتفصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية شمل الفترة قيد الدراسة، بالإضافة الى كتاب (**نيجيريا الدولة والمجتمع**) لمؤلفه مُحَمَّد مصطفى الشيعيني الذي تحدث عن مدى تجذر العرقية والقبيلة في المجتمع النيجيري، أين شرح المؤلف في كتابه انعكاسات بناء دولة نيجيريا على أسس عرقية وتأثير القبيلة على الحياة السياسية والاجتماعية في نيجيريا، وكتاب (**الاندماج الوطني في افريقيا نموذج نيجيريا**) لمؤلفه ابراهيم نصر الدين الذي تحدث عن عراقيل الوحدة الوطنية في نيجيريا وعن المجموعات العرقية التي تتحكم في الحياة السياسية والاقتصادية في نيجيريا، وعن الصراع الدائر حول السلطة، وكذلك كتاب (**جذور العنف في الغرب الافريقي حالتا مالي ونيجيريا**) لمؤلفه عايدة الغرب موسى، الذي تحدث عن خلفيات الصراع في نيجيريا، ومن بين أهم المراجع أيضا التي كانت مفيدة جدا في الدراسة كتاب (**اشكالية انتقال السلطة في افريقيا مع التطبيق على نيجيريا**) لمؤلفه امباي لو الذي درس فيه الصراعات السياسية حول السلطة وظاهرة الانقلابات العسكرية التي طغت على الحياة السياسية و تأثيرها على بناء الدولة، بالإضافة إلى كتاب (**الفيدرالية والانفصالية في افريقيا – دراسة تحليلية عن اريتريا، جنوب السودان، بيافرا** –) الذي تحدث عن انفصال اقليم بيافرا وحيثياته والمواقف الدولية منه، وكان دراسة مقارنة مع حركات انفصالية أخرى في جنوب السودان واريتريا أين استنتج المؤلف أن هناك الكثير من العوامل المشتركة التي أدت إلى ظهور الحركات الانفصالية في افريقيا، ومن بينها طغيان الشعور بالانتماء العرقي على حساب الانتماء الوطني.

واعتمدنا أيضا على بعض المقالات التي وردت في مجلة العلوم السياسية منها مقال عبد المالك عودة (**الحرب الاهلية في نيجيريا**) الذي تحدث عن أحداث الحرب وحلل بعض المواقف الدولية المساندة والمعارضة للحركة الانفصالية، ومقال لنفس المؤلف (**هزيمة الانفصالية في نيجيريا**) الذي تناول نهاية الحرب واسباب انهزام الانفصاليين في بيافرا، وكذلك مقال لخيري عبد الرزاق جاسم تحت عنوان (**التحولات الديمقراطية في افريقيا دراسة حالة نيجيريا**) الذي تناول فيه كيفية تداول السلطة في نيجيريا وظاهرة الانقلابات العسكرية التي كانت تميزها.

الى جانب رسائل و أطروحات الدكتوراه منها أطروحة الدكتوراه للباحثة أمنة عباس سعدون بعنوان (**التطورات الداخلية في نيجيريا 1979– 1999**) والتي درست عدة جوانب من الحياة السياسية في نيجيريا واهم التطورات فيها في السنوات التي تلت نهاية الحرب، ورسالة ماجيستير للباحثة نعيمة زاوي تحت عنوان (**الصراعات الإثنية والدينية في إفريقيا حالة نيجيريا**) التي تناولت بالدراسة ظاهرة النزاعات الاثنية في نيجيريا وقامت بتحليل اسبابها ونتائجها، كما أن الرسائل الأجنبية كان لها نصيب في هذا البحث مثل أطروحة الدكتوراه (Bessou Rymond , Les Conflits Armes Interne En Afrique Et le Droit International).الذي درس نماذج عن الصراعات الاهلية التي تحدث في افريقيا ومن بينها نيجيريا وبين المواقف القانونية للهيئات الدولية في مثل هذه الصراعات.

أما المراجع والمصادر الأجنبية فكانت طاغية في الدراسة بما أن معظم الدراسات والأبحاث التي سبق وأن درست الموضوع كتبت باللغتين الإنجليزية والفرنسية منها مذكرات (Efiong Fhilip Nigeria and Biafra :My Story,) التي تعتبر مصدر مهم عايش فترة الحرب الأهلية وسرد تفاصيلها، (Jean Comhair, le Nigeria Et Ces Populations) الذي تناول دراسة المجتمع النيجيري من حيث تركيبته العرقية والقبائل المكونة له وقدم معلومات عامة عن مختلف الاثنيات من حيث نمط عيشها وكذا عادتها وتقاليدها، وكتاب Mechael Crowder The Story Of) (Nigeria الذي تحدث عن تاريخ نيجيريا ودرس سياسة الإستعمار البريطاني وانعكاساتها على

المنطقة، وكتاب (Renard Alain , Biafra Naissance d'une Nation) الذي تناول بالتفصيل حيثيات انفصال إقليم بيافرا، حيث درس خلفيات الانفصال ومراحله، وكيف اندلعت الحرب. وكان كتاب قيم في البحث إلا أنه لم يطرق إلى نهاية الحرب الأهلية وما نتج عنها من خسائر وانعكاسات، بالإضافة لكتاب (Chidieaber Onuha, The Nigerian Civil War) الذي تحدث عن أحداث الحرب وأسبابها المباشرة، وكتاب (Ediomi Patrik, Use of Propaganda in Civil War The Biafra Exprience) الذي تناول بالدراسة مواقف القوى الأجنبية من الحرب ودور الدعاية في تأجيج الحرب، وكتاب (Toyin Falola. Mathew.M, A History Of Nigeria) الذي استفدنا منه في دراسة انعكاسات الحرب الأهلية على بناء دولة نيجيريا، وجمع المعلومات عن بعض الشخصيات التي كانت فاعلة في الحرب، و كذلك كتاب (Roph Uwechue , reflection on the Nigerian civil war) الذي درس الحرب الأهلية وأحداثها وردود الأفعال عنها.

ولقد صادفنا خلال هذا البحث مجموعة من الصعوبات، منها الترجمة التي أخذت الكثير من الوقت والجهد على حساب سنوات التسجيل في الدكتوراه، وكذلك عدم تمكننا من زيارة نيجيريا لإجراء بحث ميداني والحصول على شهادات حية ووثائق أرشيفية تغني موضوع الدراسة، وذلك بسبب الظروف المهنية وتكاليف السفر والبحث. وعلى الرغم من ذلك لم نبخل بأي جهد للإلمام بكل جوانب الموضوع، الذي نتمنى أن يكون إضافة نغني بها المكتبة عموما وتخصص الدراسات الإفريقية خصوصا، ونسأل الله عز وجل أن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه وأن يعلمنا وينفع بنا مما علمنا.

الفصل الأول:

دراسة جغرافية وتاريخية لنيجيريا

تعد نيجيريا إحدى أهم وأكبر بلدان غرب إفريقيا جنوب الصحراء، لما تتميز به من خصائص طبيعية وبشرية، وغالبا ما يشار إليها باسم عملاق إفريقيا، نظرا لغناها بالثروات الطبيعية وكثافتها السكانية العالية، وموقعها الاستراتيجي الهام المطل على عدة منافذ مائية.

فكانت موطنا للعديد من الممالك والإمبراطوريات في فترات تاريخية مختلفة، لتظهر جذور الدولة الحديثة مع التواجد الاستعمار البريطاني في المنطقة، وقد تحصلت على استقلالها بعد مقاومة طويلة في أكتوبر 1960م، وأصبحت عضوا في الكومنولث البريطاني تحت اسم جمهورية نيجيريا الاتحادية، وشكلت اتحادا فيدراليا يتكون من ثلاث أقاليم وهي إقليم الشمال، وإقليم الغرب، وإقليم الشرق(بيافرا).

تختلف هذه الأقاليم في التركيبة البشرية من حيث الاثنية والعرقية، واللغة، وكذا الخصائص الطبيعية وبالخصوص الإقليم الشرقي الذي ينفرد بعدة خصائص جعلته يتميز إقتصاديا وبشريا عن بقية الأقاليم الأخرى.

1.التعريف بنيجيريا:

1.1. المؤثرات والخصائص الطبيعية

1.1.1.أصل تسمية نيجيريا:

أخذ اسم نيجيريا من اسم النيجر[1] الذي سمي به ذلك النهر الذي أطلق عليه العرب القدماء اسم النيل أو نيل السودان[2]، أما اسم النيجر فهو اسم مستمد من نيغرو أي الزنجي الأسود[3]، وتعود جذور التسمية إلى فترة تواجد الاستعمار البريطاني بالمنطقة، ونشاطه فيها قصد اخضاع قبائل الإيبو.[4]

[1] –مُحَمَّد بن ناصر العبودي، قصة سفر في نيجيريا، ج1، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، 1995، ص11.

[2] –آدم عبد الله الآلوري، موجز تاريخ نيجيريا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960، ص 21.

[3] –**نهر النيجر**: يخترق الهضبة الغربية من نيجيريا متجها نحو الشمال الشرقي ويصب في خليج غينيا، أطلقت عليه العديد من الأسماء المحلية منها جونيب، بالا، أوبا. أنظر: آدم عبد الله الآلوري، المرجع السابق، ص21.

[4] –**الأيبو**: يعيشون في الإقليم الشرقي بنيجيريا يدينون بالمسيحية. أنظر: آدم عبد الله الآلوري، المرجع السابق، ص 22.

الهوسا[1](Hausa) والفولاني[2] (Fulani)في الشمال، واليوروبا[3] (Yoruba) في الغرب وقبائل الإيبو (Ibo)، والإيجاو (Ijaw)، والإيفيك (Efik) في الشرق، لإدارة واحدة تحت اسم نيجيريا الاتحادية، وهو ما يعرف بإدماج لوجارد، حيث لعب اللورد فريدريك لوجارد (Frederick lugard)[4] دورا أساسيا في توحيد شطري نيجيريا الشمالي والجنوبي، وقامت زوجته "فلورا" (Flora)، التي كانت امرأة محنكة في رسم المخططات التنصيرية باقتراح إطلاق اسم نيجريا على منطقة مجرى نهر النيجر، التي سماها الأوروبيون في منتصف القرن 16م بساحل الزنج، وهذه التسمية (نيجيريا) معناها الأمة التي تعيش على ضفاف نهر النيجر، وقد أصبحت هذه التسمية مستعملة ومعترف بها من أهل البلاد بعد الاستقلال[5].

2.1.1.الموقع الجغرافي والفلكي وأهم الأقاليم:

تقع جمهورية نيجيريا في الركن الشرقي لإفريقيا الغربية[6] بين خطي عرض 4° و14° شمالا خط الاستواء وبين خطي طول 3° و15° شرقا خط غرينيش[7]، ويحدها من الشرق جمهورية الكاميرون الكاميرون ومن الغرب جمهورية البنين.

---

[1] –**الهوسا:** تنتمي هذه القبائل إلى الجنس الزنجي ذو أصول حامية يقطنون القسم الشمالي من نيجيريا ويدينون بالإسلام وتضم الهوسا سبعة أقاليم منها كاتسينا، زراري، داورا، الجيز... الخ. أنظر: فيج جي دي، تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة الدكتور السيد يوسف نصر، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982م، ص 32.

[2] –**الفولاني:** تعرف بعدة أسماء منها الفولا، الفيلاني ينتسبون إلى الجنس الحامي استوطنوا المناطق الشمالية من نيجيريا ويتكلمون اللّغة الفولدية (FUFULD)... الخ. أنظر: سلجيمان س. ج، السلالات البشرية في إفريقيا، ترجمة يوسف خليل، القاهرة، 1959، ص 48.

[3] –**اليوروبا:** قبائل تقطن الغرب النيجيري ينقسمون إلى عدة مجموعات ذات أنظمة قبلية وراثية.

[4] –**اللورد لوجارد:** (1858 – 1945م) أول حاكم بريطاني لمحمية نيجيريا، ولد في إقليم مادار بالهند عمل ملحق عسكري في العديد من المستعمرات ويعتبر من أهم رواد الحركة الاستعمارية البريطانية. أنظر:

-Jans Palmowski, Dictionary of twentieth century (world history), Oxford university press, Oxford, 1997, p374.

[5] –محمّد بن ناصر العبودي، مرجع سابق، ص 09.

[6] – أنظر الملحق رقم 01.

[7] –أحمد نجم الدين فليجة، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، د. ت، ص346.

ومن الشمال الشرقي تشاد ومن الجنوب المحيط الأطلسي[1]، تتربع على مساحة تقدر بـ 923974كلم2، مما جعلها تتميز بخصائص جغرافية وطبيعية جد متميزة[2].

وتنقسم إلى عدة أقاليم جغرافية واضحة المعالم، بفضل الظواهر الطبيعية السائدة بها خاصة منخفض النيجر وبينو الضخم، الذي يمتد من الشرق إلى الغرب ووادي النيجر الضيق ودلتاه، وكذلك الهضاب والسهول العليا في الشمال والهضاب الجنوبية الغربية، وعلى أساس ذلك يمكن تقسيم نيجيريا إلى أربعة أقاليم جغرافية رئيسية[3] وهي:

– الإقليم الشمالي: يتميز بالتباين الكبير في خصائصه الطبيعية، وقلة موارده الطبيعية، ونميز وجود إقليمين فيه إقليم السافانا الواسع في الوسط، وإقليم الحشائش القصيرة في الشمال والذي يسوده الجفاف[4]، ويعتبر أكبر الأقاليم مساحة. وتعد سهول الهوسا من الشمال والتي يصل ارتفاعها إلى حوالي 700م فوق مستوى البحر، وهضبة الجوس (JOS) من الجنوب والغرب (تصل أعلى قمة بها أكثر من 1700م) أهم الظواهر الطبيعية الواضحة في هذا الإقليم[5] الذي تستوطنه قبائل الهوسا والفولاني ويستقطب أكبر عدد من السكان عاصمته مدينة كادونا.

–الإقليم الشرقي: يقع هذا الإقليم شرق دلتا نهر النيجر، من بين أهم مظاهر السطح السائدة في الإقليم نجد سهول "أنامبرا" (Anambra)، وهضبة يودي (Udi)، وسهول كروس ريفر(Cours River)، تشتهر المنطقة بسهولها الخصبة وغناها بالثروات الطبيعية[6]، فهي أكبر منطقة للإنتاج البترولي في نيجيريا، بالإضافة إلى موارد حيوية أخرى أبرزها المنتوجات الزراعية والغابية وصيد

---

[1] –طاهر الجاسم محمد، إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال دراسة تاريخية، المكتب المصري لتوزيع القاهرة، 2003، ص169.

[2] -Assane Seck et Alfred Mondjanngani, L'Afrique Occidentale, Presse Universitaire de France, Paris, 1967, p246.

[3]– فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية إفريقيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 279.

[4]– أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص373.

[5]– فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص280.

[6] –جودة حسين جودة، قارة إفريقيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص327.

الأسماك، ويعد الإقليم أكثر مناطق نيجيريا كثافة سكانية (أكثر من 1700 نسمة في الكيلومتر مربع)، تستوطن المنطقة عدة جماعات منها الإيبو والإيبيبو (Ibibio) في الجنوب الشرقي.

– الإقليم الغربي: يقع هذا الإقليم غرب نهر النيجر، ويبدو هذا الإقليم على شكل سهول مرتفعة يتراوح ارتفاعها ما بين 1000 و2000م، ويتميز هذا الإقليم بوجود نطاق من الحشائش والسافانا الغابية، بينما تسود الغابات الكثيفة في النصف الجنوبي[1]، أكثر سكانه من قبائل الإيبو واليوروبا، عاصمة الإقليم مدينة أبيدان (Abidan)، تبلغ مساحته 45376كم^2.[2]

–الإقليم الغربي الأوسط: يشمل هذا الإقليم محافظتي بنين (Benin) والدلتا (Delta) التي تقع غرب النيجر[3]، وتسكنه قبائل الإبيبيو والإيبو واليوروبا، تتميز المنطقة بالانخفاض وقلة الكثافة السكانية، وبالكميات الهائلة التي ينتجها من المطاط والأخشاب[4].

3.1.1.المؤثرات والخصائص الطبيعية:

أ– التضاريس:

يتميز سطح نيجيريا بتنوع واختلاف التضاريس، فشمال البلاد عبارة عن جزء من الهضبة الإفريقية التي تنحدر حافتها نحو حوض نهر النيجر ونهر بينوى[5]، أين نجد أعلى هضبة وهي هضبة موسى والتي يصل ارتفاعها إلى 2000م، وهضبة جوس (Jos) ويصل ارتفاعها إلى 1800م[6]، بالإضافة إلى سهول الهوسا العليا ذات السطح المدرج التي تنتشر في الشمال، ارتفاعا يصل إلى 750م، إلى سهول بورنو في أقصى الشمال الشرقي في حوض بحيرة التشاد.[7]

---

[1] – جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص 280.

[2] – آدم عبد الله الآلوري، المرجع السابق، ص22.

[3] – جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص ص325– 326.

[4] – أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص ص374– 375.

[5] – نفسه، ص350.

[6] –جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص320.

[7] –فتحي مُحَمَّد أبو عيانة، المرجع السابق، ص280.

أما من ناحية الجنوب الشرقي نجد مرتفعات "أداما" (Adama)، ومن الجنوب الغربي مرتفعات "إبدان" (Ibadan)، وتنحدر الهضبة تدريجيا نحو السهول الجنوبية حيث يجري نهر النيجر وروافده، وفي الجنوب تنتشر مجموعة من السواحل المنخفضة التي تصب فيه أنهار عديدة.

ومن الجهة الشرقية نجد مرتفعات جبال "ماندرا"(Mandra) 1500م وهضبة "بيو" (Bio)900م، وهناك سلسلة من المرتفعات من الناحية الغربية يتراوح ارتفاعها ما بين 300 و600م.[1] ولقد أدى اختلاف وتنوع البنية التضاريسية لنيجيريا، إلى اختلاف وتنوع الغطاء النباتي والمناخ من ناحية إلى أخرى.

ب- المناخ:

إن الامتداد الواسع لمساحة نيجيريا عبر عشرة درجات من العرض مع تباين التضاريس من الشمال إلى الجنوب، نتج عنه الاختلاف والتنوع في المناخ من منطقة إلى أخرى، ومن إقليم إلى آخر، وحسب الظواهر المناخية السائدة في كل إقليم، فإنه يمكن تقسيم نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم مناخية متباينة، وهي:

- **الإقليم الاستوائي:** يسود جنوب نيجيريا، فالسهول الجنوبية تشهد تساقط أمطار غزيرة طول العام بفعل الرياح الجنوبية الغربية المحيطية، مع ارتفاع درجات الحرارة، ما عدا في مدينة لاجوس (Lagos)، أين تتراوح درجات الحرارة ما بين (26 و28°)، ويصل معدل تساقط إلى 300مم سنويا مصحوبا أحيانا بعواصف رعدية[2]، وتتناقص كميات التساقط كلما اتجهنا نحو الشمال، مع العلم أن لديه ذروتان في هذا الإقليم، إحداهما في الربيع وأخرى في الخريف مثل المناطق الاستوائية.

- **الإقليم الشبه المداري (السوداني):** يسود شمال نيجيريا ويعرف فترات جفاف طويلة، تتراوح ما بين 3 إلى 6 أشهر[3]، وتتراوح متوسط درجة حرارته ما بين 25° إلى 35°، وتهب عليه الرياح

[1] - حسام جاد الرب، جغرافية إفريقيا وحوض النيل، مكتبة الغد، القاهرة، 2006، ص304.

[2] -محمد إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص296.

[3] -نفسه، ص297.

الرياح الشمالية الشرقية الجافة التي تزيد من حدة الجفاف، ماعدا فصل الصيف يحدث انخفاض جوي يجذب معه رياح موسمية جنوبية غربية، فتتساقط الأمطار التي تصل كمياتها حوالي 60مم سنويا.[1]

-الإقليم المتوسط: هو إقليم انتقالي بين الإقليم الاستوائي الجنوبي الممطر، والإقليم شبه المداري الشمالي الجاف، يتميز بحرارته المرتفعة على مدار السنة، وأمطاره صيفية يصل معدل التساقط فيه 100مم سنويا.[2]

ج-الغطاء النباتي:

يعد الغطاء النباتي الطبيعي ترجمة لظروف المناخ السائد في المنطقة، حيث يتدرج النبات الطبيعي في نيجيريا بحكم موقعها بين خطوط العرض وبالنسبة للبحر، وبذلك يمكن تمييز ثلاث نطاقات رئيسية للنبات من الجنوب إلى الشمال، وهي:

- الغابات الاستوائية في الجنوب: تظهر في الإقليم الساحلي والسهول الساحلية حتى حافة الهضبة الإفريقية على وجه التقريب،[3] وتحتل ثلث مساحة نيجيريا وتضم عدة فصائل من الأشجار ذات أعشاب من النوع الرّفيع، مثل أركو أويش، الماهوجيني، المطاط، بالإضافة إلى النخيل والبن البري ونبات الكولا، حيث قال حسن الوزان في كتابه وصف إفريقيا "فيها شجرة ضخمة تشبه القسطل يميل طعمه إلى المرارة... وتسمى الفاكهة المذكورة كورو بلغة أهل البلاد..."[4]، ويقصد هنا حسن الوزان بالكور فاكهة الكولا، والتي تحتوي على مواد منشطة.

- غابات المانجروف ونباتات المستنقعات: تتواجد في السهول الجنوبية الساحلية ودلتا وروافد نهر النيجر[5].

---

[1] -حسام جاد، المرجع السابق، ص304.

[2] - أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص352.

[3] -محمّد رياض وكوثر عبد الرسول، إفريقيا دراسة لمقومات القارة، مؤسسة هنداوي، القاهرة (مصر)، 2012، ص395.

[4] -حسن الوزان، وصف إفريقيا، الجزء I، ط 2، ترجمة: محمّد الحجي ومحمّد الأخضر، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص77.

[5] -محمّد إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص297.

– **حشائش السافانا:** يسود نيجيريا الوسطى غطاء فسيح من السافانا الغابية الرطبة، يليه غطاء آخر من السافانا الغابية الجافة، وذلك من الأجزاء الشمالية من شمال نيجيريا[1].

د– الموارد المائية والثروات الطبيعية:

يعد نهر النيجر من أكبر أنهار القارة الإفريقية، وهو الثالث من حيث الطول بعد نهري النيل والكونغو، ويعتبر شريان الحياة الاقتصادية بنيجيريا، يبلغ طوله 4180كم، ويمر عبر النيجر والبنين ونيجيريا ليصب من دلتا النيجر في خليج غينيا على المحيط الأطلسي، ومن أهم روافده في نيجيريا نهر بنوى، وترتفع مياه النهر مرتين في السنة، أولها بين جويلية وديسمبر بسبب فصل الأمطار وثانيها بسبب الفيضان الذي يصيب القسم الأعلى بين شهر فيفري وأفريل[2].

ولهذا النهر أهمية كبيرة في حياة النيجيريين، حيث تستخدم مياهه في الزراعة والصناعة، والملاحة، وله عدة أسماء محلية إذ يعرف في لغة الفلان بـ"جوليبا"، وفي لغة الهوسا "بارة" وفي لغة اليوروبا "أويا"[3]. كما تزخر نيجيريا بالعديد من الثروات الطبيعية السطحية والباطنية، منها المعادن بمختلف أنواعها (الحديد، الذهب، القصدير)، البترول والغاز الطبيعي في القسم الجنوبي، وتعتبر نيجيريا الدولة الوحيدة المنتجة للفحم الحجري بغرب إفريقيا.[4] بالإضافة لثروة النباتية مثل زيت النخيل، الفول السوداني، القطن، المطاط، الكاكاو، الكولا... الخ.[5]

2.1. المؤثرات والخصائص البشرية:

1.2.1.التركيبة البشرية وتوزيع الإثنيات[6] بنيجيريا:

---

[1]– جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص320.

[2] – آدم عبد الله الآلوري، المرجع السابق، ص23.

[3]– نفسه، ص 21.

[4]– جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص32.

[5]– صباح محمود محمّد، جغرافية الدول الإسلامية، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998م، ص196.

[6] – **مفهوم الأثنية:** هو كلّ ما يرتبط بالهوية الشخصية، من لغة وثقافة ودين وعرق وتاريخ مشترك، تتميز بها جماعة من الأشخاص عن غيرهم. أنظر: –مهدي محمّد عاشور، التعدّدية الأثنية إدارة الصراعات واستراتيجية التسوية، مركز الدراسات السياسية، عمان، 2002م، ص ص28- 30.

تعد نيجيريا من أكبر الدول الإفريقية من حيث عدد السكان الذين هم في تزايد مستمر إذ بلغ تعدادهم عام 1964م حوالي 55 مليون ونصف نسمة بمعدل نمو يتجاوز 5%، وبلغ تعدادهم عام 1981م حوالي 80 مليون نسمة . وبذلك تصبح نيجيريا أكبر بلد إفريقي من حيث عدد السكان، وتعود أصول الشعب النيجيري إلى أجناس مختلفة منهم الذين نزحوا من شمال إفريقيا (عرب، بربر...)، ومن وسط القارة وجنوبها، مثل البانتو (The Bantu) وغيرها من الأجناس، التي تزاوجت واختلطت عبر التاريخ حتى صعب على المؤرخين تمييزها، ولكن المتفق عليه أن أصولهم زنجية.

وتضم نيجيريا أكثر من 250 مجموعة عرقية مختلفة، تتوزع توزيعا متباينا من الشمال إلى الجنوب، وتتمثل العرقيات الأكثر عددا وقوة ونفوذا من قبائل الهوسا والفولاني في الشمال، وقبائل اليوروبا في الجنوب الغربي، والإيبو في الجنوب الشرقي، فضلا عن وجود قبائل أخرى أصغر حجما منتشرة في أنحاء البلاد، مثل قبائل الكنوري(Kanuri) الإيجاو والنوب(Nupe)[1]، الإيبيبو وقبائل أخرى فرعية مثل التيف والإيدو(Edo).

وحسب الخريطة الجغرافية لتوزيع السكان والإثنيات في نيجيريا،[2] فإنه يمكن لنا تحديد ثلاث نطاقات ذات كثافة سكانية عالية تتوزع أقاليمها الإدارية توزيعا عرقيا كالآتي:

أ- قبائل الشرق: تتمركز في الشرق والجنوب الشرقي ومن أكبر قبائل المنطقة وأشهرها نجد:

- قبائل الإيبو: تعتبر من أكبر القبائل في نيجيريا كانوا عبارة عن تجمعات سكانية متبعثرة ذو أصول زنجية خالصة، احتكوا بالإنجليز وأخذوا من ثقافتهم واعتنقوا الديانة المسيحية، وأكبر تجمع لهم يوجد في مدينتي "أونيتشا" (Onitsha) ومدينة أويري(Owerri)، ومن أبرز الصفات

[1] -طاهر الجاسم محمد، المرجع السابق، ص169.

[2]- أنظر الملحق رقم 02.

الغالبة على طباعهم انهم أوفياء لعاداتهم وتقاليدهم المحلية ويحبون العزلة ويميلون إلى الحياة التقليدية.[1]

– **قبائل الإيجاو**: عبارة عن قبائل صغيرة أنشأت مجموعة من القرى المتناثرة على الدلتا الجنوبي للبنين وعلى الجنوب الغربي لمدينة أويري، امتهنوا الملاحة النهرية والصيد.[2]

ب– قبائل الغرب:

تعتبر هذه الناحية أقل المناطق كثافة سكانية وذلك بالرغم من المساحة الكبيرة لهذا الإقليم[3]، ومن أهم القبائل التي استوطنت المنطقة نجد:

– **قبائل اليوروبا**: من أهم الإثنيات المتواجدة بنيجيريا استوطنوا الجنوب الغربي من البلاد، يتميزون بالديناميكية والتفتح على الثقافات الأخرى، ويفتخرون كثيرا بعاداتهم وتراثهم،[4] عدد كبير من أبنائها اعتنقوا المسيحية وأكثر من نصف سكانها اعتنقوا الاسلام وذلك بتأثير من قبائل الشمال المسلمة وقبائل الجنوب المسيحية، تتكون هذه القبائل من أجناس متعددة منهم البربر، النوبيين العرب والزنوج ويستدل عن ذلك بتعدد عناصرهم واختلاف ملامحهم الجسدية، وهناك اختلاف حول أصلهم فهناك من ينسبهم إلى العرب جدهم يعرب بن قحطان، هاجروا إلى عرب مصب نهر النيجر واستقروا بمنطقة إيفي، وأن تسميتهم جاءت نسبة إلى اسم "اليعروبة"[5] (يوروبا باللغة المحلية)، وهناك من يرجع أصلهم إلى القبائل المصرية القديمة وذلك

[1] -Jean Comhaire, Le Nigeria et ces populations, Editions complexe, Bruxelles, 1981, p 15.

[2] -Ibid , p15.

[3]– رياض محمّد وكوثر عبد الرّسول، المرجع السابق، ص397.

[4] -Jean Comhaire, Op. cit ; pp14- 15.

[5]– محمّد بن ناصر العبودي، المرجع السابق، ص20.

لتشابههم معهم في العادات والتقاليد.[1] ولقد أسسوا في القرن 13م عاصمة لهم في مدينة "إيفي" (Ifé) غرب نيجيريا وهي العاصمة الدينية والثقافية لقبائل اليوروبا ومهدها.[2]

ج– قبائل الشمال: مجموعة من القبائل التي تتوزع في شمال نيجيريا أهمها:

– قبائل الهوسا: يشكل الهوسا أكبر مجموعة مسلمة متماسكة في شمال نيجيريا، و يتمركزون خاصة في مقطعات سوكوتو وكانو، زاريا وباوتشي، وتمثل حاليا قبائل الهوسا أكبر التجمعات العرقية في نيجيريا، وتتجمع في قرى صغيرة تعيش على الزراعة وتربية الماشية، هاجروا إلى نيجيريا في حدود القرن 9م من الأقاليم الوسطى لإفريقيا بسبب صراعاتهم مع قبائل الطوارق[3] وكونوا سبع إمارات شهيرة في منطقة حوض النيجر وهي: إمارة دورا (Dora)، كانو (Kano)، زازو (Zazo)، زجرج(Zadjradj)، جوبير(Djopir)، كاتسينا(Katsina)، زنفرة(Zanfer).[4] هذه الإمارات التي هزمت في بدايات القرن التاسع عشر على يد قبائل الفولاني، بزعامة عثمان دان فودي،[5]الذي قام بتوحيد قبائل الهوسا، وقام بتأسيس خلافة عاصمتها مدينة سوكوتو، التي اصبحت من اهم مراكز التوسع الاسلامي في غرب افريقيا. ويعتبر الهوسا من أمهر التجار في غرب إفريقيا، كما أنهم يمارسون العديد من الصناعات التقليدية مثل صناعة المنسوجات والجلود والأقمشة.[6]

---

[1] – آدم عبد الله الآلوري، المرجع السابق، ص56.

[2] – رياض محمّد وكوثر عبد الرسول، المرجع السابق، ص397.

[3] – **الطوارق:** مجموعة من القبائل تقطن ما بين بلاد البربر شمالا وبلاد الزنج جنوبا (السودان)، اتفق المؤرخون على أن أصلهم بربر، كان لهم دور في نشر الإسلام بين قبائل إفريقيا جنوب الصحراء. أنظر: إبراهيم بتقة، "لمحات من تاريخ قبائل الطوارق"، ***مجلة الدراسات الإفريقية***، جامعة الجزائر أبو القاسم سعد الله، العدد I، ماي 2014، ص13.

[4] –حسن الوزان، المصدر السابق، ص33.

[5] –**عثمان دان فودي:** فقيه ومصلح ديني ولد عام 1754م بإمارة جوبير، كان زعيم الحركة الجهادية الإسلامية في نيجيريا، ومؤسس الإمبراطورية الفولانية في القرن 19م . أنظر: عبد الله عبد الرّزاق إبراهيم وشوقي الجمل، تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، معهد البحوث لدراسات الإفريقية، القاهرة، 1998، ص186.

[6] – فيج جي دي، تاريخ غرب إفريقيا، ط1، ترجمة: السيد يوسف نصر، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص33.

– **قبائل الفولاني:** من أولى القبائل التي اعتنقت الإسلام وحملوه من مواطنهم من مرتفعات "الفوتا جالون" و"فوتا تورو" على سواحل المحيط الأطلسي لنشره، حيث هاجروا نحو الشرق من السنيغال إلى غينيا، ثم إلى الفولتا العليا (بوركينافاسو حاليا) والنيجر وأخيرا نيجيريا، التي بدأ الشعب الفولاني يفد إليها منذ القرن السابع الهجري.[1]

أما عن أصل قبائل الفولاني فهناك من يقول أن الفولانيين هم نتيجة اختلاط الزنوج بالعنصر

أما عن أصل قبائل الفولاني فهناك من يقول أن الفولانيين هم نتيجة اختلاط الزنوج بالعنصر

الحامي والشعوب البيضاء، من عرب وبربر وطوارق، وينقسم الفولاني حسب نشاطهم إلى رعاة المتنقلون بماشيتهم ومزارعين.[2] وتتمركز قبائل الهوسا والفولاني في الشمال من منطقة "كانو" إلى سهول "سوكوتو"، وحتى هضبة جوس والضفة الغربية والهضبة الشرقية، ويشكلون نسبة معتبرة من سكان نيجيريا. استطاع الفولانيون بسط السيطرة على قبائل الهوسا ونشر الإسلام بينهم، وتكوين الإمبراطورية الفولانية عام 1802م وذلك بزعامة الشيخ عثمان دان فودي.[3]

وبالإضافة إلى قبائل الهوسا والفولاني توجد مجموعات قبلية أقل عددا ومنها الكانوري، بورنو، التيف، لبنيه، الإيجيرا والجوكون، والذين يتوزعون في مناطق متفرقة شرقا وغربا وجنوبا، وكذلك قبائل الإيبيبيو والإيدو والإيجاو.[4]

وبصفة عامة نستنتج مما سبق، ان المجتمع النيجيري يتصف بتشعب تركيبته العرقية، إذ يصعب جدا تقديم معلومات دقيقة عن عدد هذه المجموعات العرقية، وتقديم إحصائيات مضبوطة حول عدد سكانها، وهذا ما لحضناه في مختلف الدراسات التي تناولت موضوع السكان في نيجيريا، إذ يتجنب أغلب الباحثين الإشارة إلى العدد وأحيانا عندما يذكر العدد لا يشار إلى السنة، وبالرغم من ذلك اتفقت معظم الدراسات، على أن نيجيريا أكبر الدول الافريقية من حيث عدد السكان

[1]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1997، ص275.

[2]– فيج جي دي، المرجع السابق، ص30.

[3]– محمود شاكر، المرجع السابق، ص216.

[4]– أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص357.

وأن القبيلة هي الوحدة الأساسية في تركيبة المجتمع النيجيري، الذي يتميز بالتعدد الاثني والعرقي، وهناك ثلاث مجموعات قبلية رئيسية وهي قبائل الهوسا- الفولاني في الشمال، واليوروبا في الجنوب الغربي والإيبو في الجنوب الشرقي، وإلى جانب هذه المجموعات العرقية المهيمنة عدديا، توجد جماعات اثنية أخرى تنتشر بأعداد قليلة بأقاليم نيجيريا كافة، وهي لا تشكل كتلة موحدة كالجماعات الأخرى. ولقد عرفت هذه المجموعات العرقية المختلفة في الدين واللغة والعادات والتقاليد، عدة صراعات وتناحرات فيما بينها، حول النفوذ والسلطة خاصة بين قبائل الشمال المسلمة (الهوسا- فولاني) وقبائل الجنوب المسيحية (الإيبو).

2.2.1.أهم اللّغات والديانات في نيجيريا:

أ- أهم اللّغات في نيجيريا:

تعتبر اللّغة الإنجليزية اللّغة الرسمية في نيجيريا، وتدرس في كافة أنحائها، وبالرغم من ذلك فإنها ليست أكثر اللّغات استخداما، ولكل مجموعة من المجموعات العرقية التي تعيش في نيجيريا لغتها الخاصة المميزة.[1]إذ ينقسم السكان لغويا إلى مجموعات عدة[2] (تصل الى 100 لغة) تنتمي إلى اسر لغوية مختلفة وهذه اللغات هي ، تشاد الحامية (الهوسا)، أسرة اللغات الأطلنطية الغربية الفولاني، وأسرة اللغات الأفريقية الوسطى، وأسرة اللغة العربية قبيلة الشوا، ولغات ثانوية اخرى غير مصنفة.[3] اما أكثر اللغات انتشار فهي لغة الهوسا، وتنتشر في الشمال تخطت حدود نيجيريا فأصبحت لغة التجارة والسياحة بغرب إفريقيا كلها، وذلك بانتشار وتوسع قبائل الهوسا، وامتزجت هذه اللّغة باللّغات الأخرى مثل: الإنجليزية والعربية، أما لغة اليوربا فتنتشر في الغرب (جنوب غرب البلاد) حيث تسكن قبائل اليوربا، وهي غنية بالكلمات العربية وبعض الكلمات من لغة الهوسا

[1] -Jean Camhaire, Op. cit ; p30.

[2] - أنظر الملحق رقم 03.

[3] - دنيز بولم، الحضارات الافريقية، ترجمة نسيم نصر، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 134

واللّغة الإنجليزية[1] ، وهي من لغات البانتو، اما اللغة الثالثة في نيجيريا فهي الايبو بالشرق النيجيري ولهذه اللّغة لهجات متعددة.[2] بالإضافة إلى بعض اللّغات الوافدة، أهمها وأبرزها اللّغة العربية، التي يستخدمها المسلمون في نيجيريا لتطبيق شعائرهم الدينية، كما أن الحرف العربي كان يستخدم في كتابة لغة الهوسا قبل أن يمنعها ويحاربها الاستعمار البريطاني.[3] وقد لخصنا أهم الجماعات اللغوية في الجدول الاتي:

جدول رقم (1) : أهم المجموعات اللغوية في نيجيريا.[4]

مجموعة اللغات الحامية والسامية	– لغات التشاد الحامية(الهوسا) – اللغة العربية (قبيلة شوا)
مجموعة اللغات الافريقية الغربية	– الاطلنطية الغربية (الفولاني) – لغات التشاد – لغات منعزلة(غير مصنفة) تتكلمها بعض القبائل مثل: الجيروا، الشامبا، الجوكون، التيف، الإيبيبو...الخ
مجموعة كوا اللغوية	–الايبو، اليوروبا، الايدو، ايجالا، جواري ... إلخ
مجموعة لغات افريقيا الوسطى	– الكانوري، موبر.

ب – الديانات في نيجيريا:

[1] – أحمد شبلي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ج6، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص ص583- 585.

[2] – آدم عبد الله الآلوري، المرجع السابق، ص144.

[3]– أحمد محمّد الكانمي، الجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا، ط I، الزهراء للإعلام، القاهرة، 1987، ص28.

[4] – رياض محمّد وكوثر عبد الرسول، المرجع السابق، ص468.

ينقسم سكان نيجيريا بشكل أساسي – من الناحية الدينية – إلى مسلمين ومسيحيين[1]، وطبقا للإحصائيات التي أجريت عام 1963م، كان المسلمون يشكلون نحو 47,2% من سكان نيجيريا والمسيحيون حوالي 34,5% وأتباع الديانات التقليدية والوثنية نحو 18,3%، ولكن نظرا لانتشار الإسلام والمسيحية بشكل مضطرد على حساب الديانات التقليدية، فإنه مع نهاية القرن العشرين، أصبح المسلمون يشكلون 53% من سكان نيجيريا والمسيحيين نحو 39% وأتباع الديانات التقليدية حوالي 8%.[2]

– **الوثنية:** تعتبر الديانة الأولى التي عرفتها شعوب نيجيريا، كعبادة الأصنام والحيوانات والظواهر الطبيعية وتقديم القرابين لها وغيرها من المعتقدات البدائية[3]. وعلى الرغم من أن الذين تمسكوا بهذه الديانة قلة قليلة جدا إلا أنها ما تزال موجودة في نيجيريا.

– **الإسلام:** دخل الإسلام إلى مناطق نيجيريا (الشمال، الجنوب، الغرب) في حدود القرن الحادي عشر ميلادي، وبدأ بالانتشار بشكل تدريجي في شمال نيجيريا، حيث بلاد "الهوسا" منذ القرن الرابع عشر، وفي جنوبها الغربي حيث بلاد "اليوروبا" منذ القرن الثامن عشر، أما في الجنوب الشرقي حيث بلاد "الإيبو"، فلم يبدأ الإسلام بالانتشار هناك إلا مع النصف الثاني من القرن 20 ويرجع الفضل في انتشار الإسلام بالمنطقة إلى المرابطين الذين جاؤوا من الشمال، وكذلك قبائل الفولاني بفضل الحركة الإصلاحية للشيخ عثمان دان فودي، والتجار العرب والبربر[4]، وتعتبر قبائل الهوسا والفولاني أكبر الإثنيات المسلمة، وأكثرها تعلقا بالدين الإسلامي في نيجيريا، ولهذه القبائل القبائل اعتزاز شديد بتاريخهم وانتمائهم إلى العالم الإسلامي.[5]

---

[1] – أنظر الملحق رقم04.

[2] – حمدي عبد الرحمان حسن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1996، ص ص25-27.

[3] – آدم عبد الله الآلوري، المرجع السابق، ص ص115- 116.

[4] –إلهام محمد الذهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص ص41- 42.

[5] – جمال عبد الهادي، المجتمع الإسلامي المعاصر (إفريقيا)، جزء 2، الطبعة 1، دار الوفاء، 1995، ص182.

– **المسيحية:** دخلت إلى نيجيريا من الجنوب عن طريق الإنجليز والمبشرين الغربيين،[1] وصلت إلى سواحلها الحالية في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، ولكن انتشرت بشكل أوسع في القرن التاسع عشر خاصة في شرق وجنوب شرقها خاصة بين قبائل اليوروبا والإيبو.[2]

وقد عرفت نيجيريا منذ القدم صراعات ذات طابع ديني عقائدي بين مختلف القبائل، وكان الصراع قبل دخول الاستعمار لنيجيريا؛ بين الإسلام الذي يريد أتباعه أن يمتدوا به نحو الجنوب وبين القبائل الوثنية التي تريد التمسك ببدائيتها والمحافظة على مواطنها، ولكن بعد مجيء الاستعمار أصبح بين الإسلام الذي يريد أتباعه الاحتفاظ بقوتهم، والتمسك بمبادئهم، والدفاع عن أرضهم، والجهاد ضد أعدائهم الغير المسلمين في الجنوب، واشتد الصراع بين مختلف الاثنيات في صورته العقائدية (الدينية)، خاصة بين أتباع المسيحية والمسلمين بجهود وتحريضات استعمارية فيما بعد، واستمر ذلك الصراع حتى بعد خروج الاستعمار.

3.1.المؤثرات والخصائص الاقتصادية وأهم المدن:

ساعد الموقع الجغرافي المتميّز لنيجيريا وتنوع أقاليمها الطبيعية وتعدد نطاقاتها المناخية من الشمال إلى الجنوب، وما تتوفر عليه البلاد من ثروات وموارد طبيعية في تنوع وازدهار مختلف انواع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان في البلاد ومن أهمها نجد:

1.3.1.الزراعة:

إنّ أهم ما يميز الإنتاج الزراعي في نيجيريا، التنوّع الكبير الذي يرجع إلى اختلاف ظروف البيئة الطبيعية فيها، ويمكننا تقسيم الإنتاج الزراعي في نيجيريا على النحو التالي:

– **الغلات الغذائية:** والتي تتمثل في المحاصيل الدرنية مثل اليام، الكسافا، البطاطا، الموز الحبوب بمختلفأنواعها، قصب السكر، البقوليات بأنواعها، الفاكهة والخضروات.

[1] –محمود شاكر، المرجع السابق، ص48.

[2] -Ousmane Kan, Muslim Modernity in post-colonial Nigeria, Volume I, Brill Lieden Boston, 2003, p179.

- **المحاصيل النقدية:** وتتمثل في المحاصيل الزيتية ومنها نخيل الزيت والفول السوداني والسمسم وجوز الهند، الكاكاو، القطن، الكولا... الخ، وبعض المواد الأخرى كالمطاط، الأخشاب... الخ.[1] حيث يتخصص إقليم الجنوب في إنتاج زيت النخيل، الكاكاو، المطاط والأخشاب ويعتبر الإقليم الشمالي ثاني المناطق المنتجة للفول السوداني في العالم وينتج كميات معتبرة من القطن.[2] أما الإقليم الغربي فينتج حوالي 54% من الإنتاج العام من زيت النخيل، بينما يتيح الإقليم الشرقي الأرز والذّرة بأنواعها.[3] وتعتبر نيجيريا أكبر مصدر لزيت النخيل والكاكاو والفول السوداني والقطن والمطاط في منطقة غرب إفريقيا،[4] ويساهم الإنتاج الزراعي بنصيب كبير في اقتصاد الدولة وما يعادل 50% من الدخل الحكومي، فضلا عن هذا تمثل المنتوجات الزراعية 70% من قيمة الصادرات،[5] وهذا دليل على أهمية الإنتاج الزراعي واهتمام الشعب النيجيري بهذا القطاع.

2.3.1.تربية الحيوانات:

تمثل تربية الحيوانات النشاط الرّئيسي لسكان الأرياف إلى جانب الزراعة،[6] وتتمثل أساسا في تربية الماشية الأغنام، الماعز، الخنازير، الأبقار خصوصا في الإقليم الشمالي، ويكون الماعز أكبر ثروة حيوانية في نيجيريا ويستعمل جلدها في عمل المصنوعات الجلدية الغالية الثمن،[7] وتبلغ نسبة الماشية في الإقليم الشمالي حوالي 90% أما في الإقليم الغربي فنسبتها ضئيلة حوالي 8%، ويرجع ذلك إلى أن هذا الإقليم والأقاليم الأخرى توجه اقتصادها نحو زراعة الغلات النقدية خاصة الكاكاو، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الحيوانات مثل الخيول والإبل وبعض

[1] -محبات إمام أحمد شرابي، نيجيريا الجديدة كنوزها واقتصادياتها، المؤسسة المصرية العامة لتأليف والترجمة والطباعة، القاهرة، 1964، ص ص53- 54.

[2] - فتحي مُحَمَّد أبو عيانة، المرجع السابق، ص282.

[3] -Assan Seck et Alfred, Op. cit ; p 258.

[4] -Ibid, pp 258- 259.

[5] -محبات إمام أحمد شرابي، المرجع السابق، ص 52.

[6]- Assan Seck et Alfred, Op. cit ; p 259.

[7] - مُحَمَّد رياض وكوثر عبد الرّسول، المرجع السابق، ص ص407- 408.

الحيوانات الأخرى التي تربى في مناطق مختلفة مثل الحمير والدواجن.[1] وتتمثل أهمية هذه الحيوانات في اقتصاديات نيجيريا أنها مصدر للحوم والألبان والجلود الخام.[2]

1.3.3.التعدين والصناعة:

تعتبر نيجيريا بلد غني بمختلف الثروات السطحية والباطنية، خصوصا المعادن وموارد الطاقة بمختلف أنواعها ما ساهم في ازدهار قطاع الصناعة والتعدين، إذ يمارس سكانها أنواع متعددة من الأنشطة الصناعية منها الصناعات التقليدية بمختلف أنواعها، مثل صباغة الجلود والمنسوجات القطنية، وصناعة الحلّي، وبعض الصناعات الخشبية التي تتمثل في صناعة الأثاث التقليدية وصناعة الطوب والفخار... الخ.[3]

وكذلك الصناعات الحديثة بمختلف أنواعها، مثل الصناعات التعدينية، حيث تعد نيجيريا من الدول التي تحتل المراتب الأولى في إنتاج القصدير ومعدن الكوبلت، الذي يستخدم في صناعة الحديد والصلب، وصناعة أفران الصهر، وصناعة المحركات النفاثة، وتتمتع بموارد كافية من مصادر الوقود والطاقة مثل البترول، والغاز الطبيعي والفحم، لذلك أنشئت معامل لتكرير البترول للاستهلاك المحلي وكذلك معامل لشحومات والزيوت البترولية، حيث يشكل البترول والغاز الطبيعي حوالي 90% من جملة صادراتها إلى الخارج، إلى جانب الفحم الذي يعد مصدر هام لصناعة الوقود[4]، وتعتبر نيجيريا ثالث الدول الإفريقية المنتجة للنفط بعد ليبيا والجزائر والدولة الوحيدة في غرب إفريقيا المنتجة للفحم، وهكذا يتجمع لديها عناصر الطاقة الثلاث (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم) وهي من أساسيات التنمية الصناعية.[5] بالإضافة إلى الصناعات الغذائية بمختلف

[1] –محبات إمام أحمد شرابي، المرجع السابق، ص ص147– 148.

[2] –نفسه، ص149.

[3] –محمّد رياض وكوثر عبد الرّسول، المرجع السابق، ص ص421– 422.

[4] – فتحي محمّد أبو عيانة، المرجع السابق، ص ص283– 284.

[5] – جمال عبد الهادي، المجتمع الإسلامي المعاصر (إفريقيا)، الطبعة 1، دار الوفاء للنشر، القاهرة، 1995، ص183.

بمختلف أنواعها وبعض الصناعات الكيماوية والكهربائية، ومصانع الإسمنت والدقيق والصابون...الخ.[1]

وبالتالي فقوة نيجيريا الصناعية تكمن في تنوع مصادرها ومساهمة كل إقليم من أقاليمها في الإنتاج الوطني، كما توجد صناعات عديدة حديثة الإنجاز، مثل صناعة إطارات السيارات وصفائح الألمنيوم، ومطاحن الدقيق والأواني، والأدوات الزجاجية.[2]

4.3.1.النقل:

يحظى النقل بأهمية كبرى في نيجيريا ذات المساحة الكبيرة، حيث تتمتع بأكبر شبكة للسكة الحديدية في غرب إفريقيا حيث يبلغ طولها حوالي أكثر من 3000كم تمتد لتصل بين المدن الرّئيسية في البلاد[3]، بالإضافة إلى الطرق البرية والنقل النهري عبر نهري النيجر ونهر بنوى، اللّذان يستخدمان كثيرا في الملاحة، وكذا الطيران الذي يخدم المدن الرّئيسية، وهناك خطوط جوّية عديدة تربط نيجيريا بأقطار أخرى.[4]

5.3.1.التجارة:

تطور النشاط التجاري في نيجيريا بخطوات سريعة بعد الاستقلال، وذلك بسبب زيادة عدد السكان والتوسّع الزراعي والصناعي، فضلا عن مشاريع التنمية المختلفة وتقدم شبكات الطرق والسكك الحديدية. وبقيت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات حتى عام 1969، إذ بدأ إنتاج البترول من حقول دلتا النيجر، وازداد إنتاج النفط سريعا فتغلبت قيمة الصادرات على قيمة الواردات، لصالح الميزان التجاري النيجيري، وكانت معظم الواردات من الآلات الثقيلة والأدوات الكهربائية والأجهزة الدقيقة،[5] ومتطلبات أدوات النقل، والسيارات، والقاطرات، والأدوية والمواد

[1] –مُحَمَّد إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص298.

[2] – أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص271.

[3] – فتحي مُحَمَّد أبو عيانة، المرجع السابق، ص285.

[4] –جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص335.

[5] –مُحَمَّد إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 303.

الكيماوية، والمنسوجات، والأدوات الجلدية الراقية، ومعظم التعامل التجاري مع بريطانيا، وألمانيا واليابان، ثم دول الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة.[1]

6.3.1.أهم المدن في نيجيريا:

– **لاجوس:** كانت لا جوس أول عاصمة فيدرالية لنيجيريا وهي مدينة مليونيه بلغ عدد سكانها في سنة 1975م أكثر من مليون نسمة، ولهذه المدينة تاريخ عريق، وكانت تعرف قديما عند أهلها بمدينة "أيْكُو"،[2] وكانت متعددة الوظائف وهي مركز صناعي هام في نيجيريا، ويربطها بالداخل سكة حديدية رئيسية تصلها بالمدن الداخلية[3].

– **إيبدان:** تعد عاصمة الإقليم الغربي وإحدى أكبر المدن في غرب إفريقيا وأكثرها سكانا، تأسست بها أكبر جامعات نيجيريا سنة 1948م، وتشهد المدينة نموا ديمغرافيا سريعا[4]. وتعد مركزا صناعيا هاما وبؤرة للنقل حيث تتفرع منها خطوط للنقل البري والجوي.[5]

– **كادونا:** عاصمة الإقليم الشمالي أنشأها البريطانيون سنة 1947م، تقع على النهر المسمى باسمها، وبها منطقة صناعية كبيرة وتجاورها مدن رئيسية أخرى، مثل زاريا وكانو ومدينة سوكوتو عاصمة الفولاني سابقا.[6]

– **إنجو:** عاصمة الإقليم الشرقي، وهي مدينة داخلية، تضم العديد من المناجم لإنتاج الفحم وتضم أكبر أسواق نيجريا.

– **البينين:** عاصمة الإقليم الغربي الأوسط.[7]

---

[1] –نفسه، ص 303.

[2] – آدم عبد الله الآلوري، المرجع السابق، ص84.

[3] –فتحي مُحَمَّد أبو عيانة، المرجع السابق، ص 286.

[4] –Assane Seck et Alfred Mondjanaghi, Op. cit; p 252.

[5] – فتحي مُحَمَّد أبو عيانة، المرجع السابق، ص 286.

[6] –Assane Seck et Alfred Mondjanaghi, Op. cit; p 256.

[7] – Assane Seck et Alfred Mondjanaghi, Op. cit; p 256.

4.1. الاحتلال البريطاني لنيجيريا وواقعها السياسي:

1.4.1.نيجيريا قبل الاحتلال البريطاني:

لقد عرفت المنطقة التي تعرف حاليا باسم "نيجيريا" عدة إمارات وممالك لها أنظمتها الإدارية الخاصة، ويشهد لها التاريخ بأصولها وحضارتها العريقة، والتي عمرت وازدهرت طويلا وظلت تدير شؤونها بنفسها، إلى أن جاء الاستعمار الأوروبي وقضى على تنظيمها وذلك في ظل اشتداد التنافس من أجل الاستحواذ على خيرات نيجيريا، ومن أهم هذه الممالك نجد :

– ملكة كانم (شمال نيجيريا) أو الكانوري (700 – 1376م): تعد مملكة كانم أو الكانوري بعد اعتناقها الإسلام من أوسع الممالك أرضا في بلاد السودان قديما، وعلى الرغم من المساحة الشاسعة، إلاّ أنّها لم تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث واجهتها مشاكل عديدة ونزاعات أهلية مستمرة، انتهت بانهيار دولة كانم في النصف الأخير من القرن الرابع عشر، مما فتح المجال لقيام ممالك الهوسا.[1]

– **مملكة الإيبو**: لقد أثبتت الحفريات التي أجريت بالقرب من مدينة "أونيشتا" على وجود مملكة أسسها مجتمع الإيبو في الإقليم الجنوبي الشرقي لنيجيريا، وتعود أصولها إلى القرن الرابع عشر، وعلى الرغم من أنهم لم يتمكنوا من بلوغ ما بلغته قبائل الهوسا والفولاني، إلا أنهم تمكنوا من تنظيم شؤونهم السياسية والاقتصادية.

– **مملكة الفولاني في الشمال (1808 – 1903م)**: تأسست في بلاد الهوسا شمال نيجيريا حاليا، على يد الشيخ عثمان دان فودي الذي أسس هذه المملكة على أساس الجهاد في سبيل نشر الإسلام ومحاربة الوثنية[2]، ولقد اتخذت سوكتو عاصمة لها وحمل الشيخ عثمان دان فودي

[1]– أ. أغوث، تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)، المجلد الخامس، حسين درغام وأولاده، الملكس، لبنان، اليونيسكو، 1997، ص ص547– 548.

[2]– حسن عيسى عبد الظاهر، الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا وقيام دولة الفولاني، طبعة 1، الزهراء للإعلام العربي، مصر، 1991، ص ص60– 61.

لقب أمير المؤمنين الذي وضع أسس للجهاد وأسس لحكم مملكته على أساس الشريعة والدين الإسلامي.[1] ولقد اتسمت هذه المملكة بالأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وحكم أبناء عثمان دان فودي من بعده مدة قرون من الزمن على أساس نظام الخلافة، إلى غاية سقوط هذه الخلافة في 14 مارس 1903 على يد الاستعمار البريطاني.[2]

- **ممالك اليوروبا (غرب نيجيريا) (القرن 12م – القرن 19م)**: تأسست من القرن 12م وتضم كل من قبائل اليوروبا، النوبي (Noby) وقبائل المنشي (Munchi)، وتوضح كتابات الأوروبيون عن مدن اليوروبا أن هذه الحضارة الإفريقية عرفت ازدهارا كبيرا[3]. وتعد مدينة إيفي (Ifé) والتي تأسست في القرن 12م العاصمة الدينية والثقافية لجميع قبائل اليوروبا التي كانت تحكم بنظام ملكي، ومنذ أواخر القرن 18م بدأ نجمها بالأفول خصوصا بعد وصول الأوروبيين إلى المنطقة[4].

2.4.1. الاحتلال البريطاني لنيجيريا وسياسته:

أ –الاحتلال البريطاني لنيجيريا: يعود أول اتصال لبريطانيا بسواحل إفريقيا الغربية إلى أوائل القرن السادس عشر، حيث قامت بريطانيا بتأسيس شركات تجارية تزاول نشاطها التجاري خاصة تجارة الرّقيق، وبعد اشتداد الصراع بينها وبين القوى الأوروبية حول مصالحها التجارية، أدى ذلك إلى انطلاق بريطانيا إلى التوسع نحو دواخل غرب إفريقيا وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر ميلادي.[5] حيث قامت بريطانيا بإلغاء تجارة الرّقيق والبدء بتجارة شرعية بمختلف المواد خاصة زيت النخيل، خصوصا بعد انتشار الثورة الصناعية في بريطانيا وزيادة الحاجة إلى المواد الأولية.[6]

---

[1] – عبد الرّزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوروبي، عالم المعرفة، الكويت، 1989، ص93.

[2] – نفسه، ص93.

[3] –نعيم قداح، حضارة الإسلام وحضارة أوروبا في إفريقيا الغربية، طبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص51.

[4] –إلهام محمّد علي الذهني، بحوث ودراسات في تاريخ غرب إفريقيا، طبعة 1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2009، ص120.

[5] – إلهام محمّد علي الذهني، المرجع السابق، ص ص 70– 71.

[6] – ر. ج. هويكنز، التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998، ص227.

ولم تقدم بريطانيا على التوسع إلى دواخل نيجيريا، إلا بعد تكليف مجموعة من المستكشفين باستكشاف منطقة حوض النيجر وما جاورها، برعاية "الجمعية الجغرافية" التي أنشئت في 1788م في لندن لأجل استكشاف دواخل القارة الإفريقية[1] ومنها نيجيريا، ثم أخذت ترسل البعثات التجارية والإرساليات التبشيرية، وعينت أول مندوب لها في نيجيريا سنة 1849م، ليكون وسيط بين التجار البريطانيين والحكام المحلّيين[2]. فكانت هذه أولى الخطوات التي بدأت بها بريطانيا إرساء أقدامها في نيجيريا.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن بريطانيا لم تبسط نفوذها على نيجيريا دفعة واحدة، بل بدأت تدريجيا بإخضاع منطقة تلو الأخرى من الجنوب إلى الشمال[3] مرورا بعدة مراحل مختصرها كالآتي:

-المرحلة الأولى (1861 – 1884): مهدت بريطانيا احتلالها لنيجيريا بالسيطرة على لاجوس، حيث أذن وزير الخارجية البريطانية باحتلال مدينة لاجوس سنة 1861م، وذلك في في زعمهم من أجل القضاء على تجارة الرقيق وإيقاف الحروب الدائرة بين الزعماء المحليين، فوقعت معاهدة الحماية في أوت 1861م، وأصبحت لاجوس من الممتلكات البريطانية[4]. في حين ترك أمر تسيير شؤونها (لاجوس) الداخلية مثل المحاكمة في الخلافات الطارئة لزعيم مدينة لاجوس، الذي يدعى دوسمو (Docemo) وأطلق على هذه المنطقة منذ عام 1861م اسم "مستعمرة لاجوس البريطانية"، وعين هنري سنوب (Hanry Snop) حاكما عليها.[5]

وبالسيطرة على مدينة "لاجوس"، بدأ الاستعمار البريطاني بالتوغل إلى دواخل نيجيريا فاتجهت نحو الشرق باتجاه دلتا النيجر، التي عرفت "بأنهار الزيت"، وذلك بمساعدة الشركة التجارية

[1]- Mungo Park, Voyage dans l'intérieur de l'Afrique préface d'Adrian Adams, Maspero, Paris, p 14.

[2] -خضر مصطفى النيجيري، التبشير والاستعمار في نيجيريا، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (فرع العقيدة)، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1979، ص48.

[3]- الجمل شوقي وعبد الرّزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002، ص306.

[4] -زاهر الرياض، استعمار إفريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص212.

[5] -الجمل شوقي، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، طبعة 2، مطابع الإسلام، القاهرة، 1980، ص569.

البريطانية(The royal higer company) [1] التي نجحت في عقد معاهدات مع الزعماء الأفارقة في منطقة دلتا النيجر وأحواض أنهار الزيت في 1876م، ومنطقة بيافرا في 16 ماي 1884م، وبذلك أصبحت الأراضي تحت الحماية البريطانية.[2]

وبالسيطرة على مدينة لاجوس والمناطق المجاورة لها، فتحت بريطانيا منفذها الوحيد للوصول إلى مناطق اليوروبا الغنية بالثورات الطبيعية وعملت لتكثيف نشاط البعثات التبشيرية ونشر المسيحية.

-المرحلة الثانية (1884 – 1889م):

بعد انتهاء مؤتمر برلين الثاني سنة 1885م[3] الذي بموجبه قسمت قارة إفريقيا إلى مناطق نفوذ موزعة بين القوى الأوروبية الاستعمارية الكبرى، أسرعت بريطانيا إلى تنفيذ خططها بفرض حمايتها على الكثير من الجهات في نهر النيجر، ولقد اعتمدت في سيطرتها على مناطق بلاد اليوروبا على مجموعة من المعاهدات، التي عقدتها مع ملوك المنطقة.[4] منها معاهدات الحماية والاتفاقيات التجارية، وتمكنت تدريجيا من تأسيس محمية لها شملت جميع أراضي اليوروبا، وذلك بواسطة المبشرين وقناصل حكومة لاجوس، وبسطت حمايتها على الأقاليم الساحلية والوسطى من نيجيريا وسميت باسم محمية نيجيريا الجنوبية عام 1899م.[5]

-المرحلة الثالثة (1900 – 1914):

[1] -**الشركة التجارية البريطانية:** هي الشركة السيدة المكلفة بالتجارة وحماية المناطق التابعة لبريطانيا في منطقة دلتا النيجر وما جاورها وذلك لحساب الحكومة البريطانية. أنظر: مُحَمَّد علي الذهني، المرجع السابق، ص128.

[2] – الجمل شوقي، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المرجع السابق، ص569.

[3] – **مؤتمر برلين II (1884 – 1885)**: عقد في مدينة برلين الألمانية، بين 15 نوفمبر 1884 إلى 25 فيفري 1885م، حضره مندوبون عن 14 دولة أوروبية لحلّ أزمة الكونغو وتقسيم قارة إفريقيا إلى مناطق نفوذ بين دول الأوروبية لتسهيل نشاطها. أنظر: فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، أسيوط، 2008، ص213.

[4] -Michael Crowder, The story of Nigeria, Faber and Faber, London, 1966, p219.

[5] – أ. أدوبواهن، تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880-1945)، المجلد السابع، المطبعة الكاثولوكية، لبنان، 1990، ص ص144- 146.

حاولت بريطانيا الاستيلاء على مناطق نيجيريا الشمالية باستخدام الطرق السلمية من أجل إخضاع ممالك إمبراطورية الفولاني، إلا أن ملوك وأمراء المنطقة رفضوا التعامل معهم وقابلوهم بالعداء، لذلك لجأت الحكومة البريطانية بزعامة الحاكم العام لوجارد إلى استخدام القوة العسكرية للسيطرة على مملكة الفولاني، معلنا فرض الحماية البريطانية على شمال نيجيريا.[1]

ولقد اتبعت حكومة لوجارد خطة الاحتلال التدريجي لغزو الدولة الإسلامية في شمال نيجيريا وكان هدفها الأكبر هو السيطرة على مدينة سوكتو عاصمة المملكة الفولانية المسلمة، وتشتيت إماراتها ليسهل القضاء عليها.[2] حيث بدأ الإجتياح البريطاني للإمارات الفولانية منذ عام 1901م، وبفضل الأسلحة المتطورة والأساليب الوحشية المستخدمة، تمكنت من دخول الإمارات الواحدة تلوى الأخرى، حتى وصلوا إلى إمارة كانو عام 1902 وتمكنوا من دخول مدينة سوكوتو واحتلالها سنة 1903م، وبذلك سقطت مملكة الفولاني في الشمال واستحوذ الإنجليز على المنطقة الشمالية لنيجيريا وبقيت المنطقة باسم محمية نيجيريا الشمالية.[3]

وفي عام 1914 قام اللورد لوجارد بإدماج وتوحيد الأقاليم الثلاثة في نيجيريا، وهي مستعمرة لاجوس ومحمية نيجيريا الشمالية ومحمية نيجيريا الجنوبية، تحت اسم "محمية نيجيريا الاتحادية" وعيّن فريدريك لوجارد حاكما عاما عليها.[4]

وتجدر بنا الإشارة إلى أن اختلاف وسائل بريطانيا في إخضاع مناطق نيجيريا واستخدامها لطرق الدبلوماسية تارة، والمواجهة العسكرية تارة أخرى، أدى بالضرورة إلى اختلاف ردود الفعل النيجيرية ما بين المواجهة العسكرية كما في الشمال أو التحالف المؤقت والخضوع كما في الجنوب.

ب – السياسة البريطانية في نيجيريا:

[1] -Michael Crowder, Op. cit; p 220.

[2] -خضر مصطفى النيجري، المرجع السابق، ص64.

[3] - الجمل شوقي، تاريخ الكشف...، المرجع السابق، ص ص275- 276.

[4] -Michael Crowder, Op. cit; p 240.

بعد أن رسخت بريطانيا أقدامها في نيجيريا، وتأسيسها لحمية نيجيريا الاتحادية التابعة للتاج البريطاني، اتبعت مجموعة من السياسات في مختلف الميادين، بغرض فرض السيطرة على الأهالي النيجيريين والتحكم واستغلال ثروات المنطقة نوجزها فيما يلي:

- **سياسيا:**

يعتبر نظام الحكم الغير المباشر (indirect rul) أهم المظاهر المميزة للحكم البريطاني في إفريقيا[1]، ويعتبر لوجارد أول من طبق هذا النظام في إفريقيا وأول دولة طبق فيها هي نيجيريا، حيث عمد اللورد لوجارد على إبقاء السلطة المحلية في يدّ الزعماء المحليين من أجل جعلهم جزء من الإدارة البريطانية، وبالتالي إحكام السيطرة عليهم وتسير الأمور الداخلية دون تدخل الإدارة الاستعمارية وإنفاق أموال كبيرة، بهدف تطبيق بريطانيا لمشروعها الاستعماري دون التعارض مع أفكار وتقاليد المنطقة[2]، بينما تبقى السلطة الفعلية في المستعمرة في يد الحاكم العام[3]، ولقد استحدثت الحكومة البريطانية في إطار هذا النظام إدارة مركزية وإدارة محلية، حيث تتمثل الإدارة المركزية في الحاكم العام الذي تتركز كل السلطات بيده، وله مستشارون من كبار الموظفون، بعده يأتي المجلس التنفيذي الذي يتكون من البريطانيين، مهمته تنفيذ أوامر الحاكم العام.[4]

أما الإدارة المحلية فتقوم على أساس تقسيم المستعمرة إلى أقاليم يترأسها مندوب، وكل إقليم إلى مقاطعات، وكل مقاطعة إلى نواحي، وكانت بريطانيا تهدف من خلال ذلك إلى إطالة عمر الحكم البريطاني بالمنطقة، وعدم إعطاء النيجيريين فرصة المطالبة بالاستقلال أو الاتحاد فيما بينهم .[5]

- **اقتصاديا:**

[1] – الجمل شوقي، تاريخ إفريقيا...، المرجع السابق، ص321.

[2] –أ. أدوبواهان، المرجع السابق، ص319.

[3] –الجمل شوقي، تاريخ إفريقيا...، المرجع السابق، ص322.

[4] –ظاهر الجاسم محمّد، المرجع السابق، ص172.

[5] – خضر مصطفى النيجيري، المرجع السابق، ص67.

منذ المرحلة الأولى من تاريخ الاستعمار في نيجيريا عملت بريطانيا على استغلال المنطقة قدر الإمكان، وحوّلوا الملكية الجماعية السائدة لدى الوطنيين، إلى ملكية فردية حيث حولوا مساحات كبيرة من الأراضي إلى مراعٍ للماشية، واستغلوا المساحات الخصبة في زراعة محاصيل زراعية نقدية جديدة مثل: الشاي، البن، القمح، الفول السوداني، والقطن. وأدخلوا شركات إنجليزية مثل شركة شرق إفريقيا المتحدة التي تحتكر جميع صادرات وواردات البلاد في نيجيريا (وحتى جميع المستعمرات البريطانية)[1] خصوصا زيت النخيل، الفول السوداني والكاكاو...، في حين أهملت الزراعة المعاشية مع أنها كانت المورد الأساسي الذي يعتمد عليه النيجيريين.[2]

- **اجتماعيا:**

عملت بريطانيا طيلة تواجدها بنيجيريا على تنصير، ونشر الحضارة الأوروبية ومحاربة الإسلام واعتمدت في ذلك على البعثات التبشيرية، التي قامت بإنشاء المدارس لتعليم ونشر مبادئ الديانة المسيحية، وقامت ببناء المستشفيات لمواجهة الأوبئة الفتاكة، والتي كانت في معظم الوقت تقدم خدماتها فقط لأولاد الزعماء المحليين وعائلاتهم، وكذلك البريطانيين أما أبناء العامة فحرموا من حظهم في التعليم والخدمات الصحية.[3]

ومن جهة أخرى أثقل كاهل النيجريين بالضرائب التي كانت تزداد سنة تلوى الأخرى، بالإضافة استغلال السكان في العمل بأبشع الصور مقابل أجور زهيدة. واستخدام بريطانيا لسياسة التمييز العنصري، واستغلال الأفارقة لخدمة المصالح البريطانية، فشجعت هذه الممارسات على ظهور حركة الرفض ونمو مشاعر العداء للمستعمر البريطاني.[4]

3.4.1. المقاومة النيجيرية للاستعمار البريطاني وتحقيق الاستقلال:

[1]- أ. أدبواهن، المرجع السابق، ص416.

[2]- نفسه، ص417.

[3]- زاهر الرياض، المرجع السابق، ص358.

[4]- ظاهر الجاسم مُحَمَّد، المرجع السابق، ص172.

أدى ما عانت منه نيجيريا جراء السياسة الاستعمارية البريطانية، وما ترتب عنها من ظلم واستغلال، إلى نموّ الوعي القومي الوطني لدى شعبها للتخلص من الاستعمار، منذ نهاية بين الحرب العالمية الأولى، فظهرت عدة تنظيمات سياسية لكن غلبت عليها السمة القبلية وانقسام مناطق نيجيريا المختلفة.[1] وأخذت الحركة الوطنية التحررية بها منعطفا آخر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بظهور مجموعة من الأحزاب السياسية بدءا من عام 1945م[2]، خصوصا بعد تدهور الأوضاع البريطانية جراء الخسائر التي تكبدتها في الحرب، ما ساهم في تبلور الحركة الوطنية وتحديد هدفها في الحصول على الاستقلال وإقامة حكومة وطنية.

وتعود جذور تلك الحركة إلى تأسيس "الحزب الديمقراطي الوطني" سنة 1923م بزعامة "هربرت ماكولاني" (Albert Makolani) الذي كان ينشط في مدينة لاجوس واستمرّ إلى غاية سنة 1944م، تاريخ انضمام "هربرت ماكولاني" إلى "نامادي أزيكيوي"[3] (Nnamdi Azikiwe) وتأسيسهم لحزب "المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون" عام 1944م[4]. وهنا لابد من توضيح سبب هذا الاتحاد، الذي يتمثل في كون جنوب الكاميرون تحت الوصاية البريطانية في ذلك الوقت والباقي تحت السيطرة الفرنسية، لذلك لجأ أزيكيوي للاتحاد مع "الحزب الديمقراطي النيجيري"، وتأسيس حزب مشترك يعمل ضد التواجد البريطاني وتحرير الجزء الجنوبي من الكاميرون وكافة نيجيريا من السيطرة البريطانية. وفي القسم الغربي من نيجيريا تم تأسيس حزب "جماعة العمل" سنة 1951م بزعامة "أولوو أوبافيمي"(Obafemi Olu)[5]، وكان هدف الحزب تكوين حزب إقليمي

---

[1] –جعفر عباس حميدي، تاريخ إفريقيا الحديث المعاصر، طبعة 1، دار الفكر، عمان، 2002، ص263.

[2] –جوزيف كي زيربو، تاريخ إفريقيا السوداء، الجزء 2، ترجمة: يوسف شلب الشام، وزارة الثقافة، سوريا، 1994، ص846.

[3] – **نامادي أزيكيوي(1904 – 1996)**:من مواليد شمال نيجيريا ينتمي إلى قبائل الإيبو، حاصل على شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا، ولديه العديد من الكتب مثل كتاب "إفريقيا الناهضة"، وهو رجل سياسي وزعيم الحركة الوطنية النيجيرية وأول رئيس لنيجيريا بعد استقلالها، عرف بنزعته التحررية ونبذ العنصرية. أنظر: مُحَمَّد أبو الفتوح الخياط، الوحدة الإفريقية، دار المعارف، مصر، د. ت. ط، ص ص108 – 112.

[4] – جوزيف كي زيربو، المرجع السابق، ص878.

[5] – **أوبافيمي أولوو (1909 – 1987)**: رجل سياسي وزعيم قومي نيجيري مؤسس "حزب جماعة العمل" ومؤسس صحيفة نيجيريا (Tribune) عام 1949 لنشر الوعي القومي بين النيجيريين. –أنظر: جعفر عباس حميدي، المرجع السابق، ص264.

يكون وحده القادر على المفاوضة في الاطار الاتحادي.[1] وفي الشمال أسس أحمد بيلو (Ahmed Bello)(1909 – 1966م) حفيد الشيخ عثمان دان فودي "حزب مؤتمر شعب الشمال"، الذي كان يهدف إلى المحافظة على سلطة الزعماء المحليين ومعارضة قيام حكومة موحدة في نيجيريا لأنه كان يخشى سيطرة الجنوب.[2]

والملاحظ في تأسيس هذه الأحزاب أنها اعتمدت في قاعدتها على الجهوية والعرقية حيث نجد "حزب جماعة العمل" اعتمد في تشكيله على قبائل اليوروبا في الغرب، في حين اعتمد أزيكيوي على قبائل الإيبو في الشرق "، وحزب شعب الشمال" في الشمال على قبائل الهوسا والفولاني.

وكان ردّ فعل بريطانيا في ظل ازدياد نشاط أحزاب الحركة الوطنية وتخوفها من نجاحها، أن قامت بتقديم بعض التنازلات وإصدار العديد من الدساتير التي لم تزيد إلا الطين بلّة، وظهور تنافس حاد بين الأحزاب السياسية في البلاد للحصول على المناصب الوزارية، بدلا من توحيد الجهود للتصدي للاستعمار البريطاني.[3] ومن بين أهم هذه الدساتير دستور 1947م الذي كان من أهم قراراته تقسيم نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم إدارية، إقليم الشمال، إقليم الغرب، وإقليم الشرق، وأن يجمعهم مجلس تشريعي مركزي يختار ممثليه من المجالس المحلية، ولكن تبقى السلطة التنفيذية في يد الحاكم العام.[4] وفي عام 1948م عين السير جون ماكفرسون (John Macpherson) حاكما عاما على نيجيريا (1948 – 1951م)، الذي قام بسن دستور جديد للبلاد أعطى فيه كل الأولويات لحكومة السلطة المركزية، وحجته في ذلك أن الأحزاب النيجيرية كانت أحزابا إقليمية الآراء يحاول كل منها التغلب على الآخر، وكان كل من أزيكيوي وأوبافمي يرحبان بفكرة قيام نوع من الاتحاد الفيدرالي للقضاء على الخلافات مع الشمال، الذي كان يعارض فكرة الاستقلال خوفا من سيطرة

[1]- كي زيربو، المرجع السابق، ص886.

[2]- جعفر عباس حميدي، المرجع السابق، ص265.

[3] -طاهر الجاسم، المرجع السابق، ص ص177- 178.

[4]- طاهر الجاسم، المرجع السابق، ص175.

الجنوب.[1] ولقد شرعوا في مناقشة الدستور الجديد بمشاركة القادة الرّئيسيون لكل حزب، وتحولت بموجب هذا الدستور الأقاليم الثلاث من وحدات إدارية، إلى وحدات سياسية تتمتع بالحكم الإقليمي.[2]

وفي 01 أكتوبر 1954 أصدر الحاكم العام لنيجيريا أوليفر لتلتون (Oliver Littleton) دستورا جديدا[3]، تم بموجبه فصل منطقة جنوب الكاميرون عن شرق نيجيريا، وأعلن عن قيام نظام الكاميرون عن شرق نيجيريا، وأعلن عن قيام نظام فيدرالي، ونظمت انتخابات فاز بها في إقليم الشمال "أحمد بليلو" عن حزب مؤتمر الشمال، وإقليم الشرق فاز بها "أزيكيوي" عن حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، وإقليم الغرب فاز بها أوبافيمي عن حزب جماعة العمل.[4] لقد تبلور التيار الوطني في نيجيريا متأثرا بعدة عوامل، منها نمو حركات التحرر الوطني والقومي في العالم واستقلال العديد من الدول، لذلك تبنى البرلمان الاتحادي في جلسته المنعقدة في 26 مارس1957م، قرار بالإجماع أوصى فيه ممثلي البلاد على المطالبة بمنح الاستقلال لنيجيريا.[5]

وبعد حصول نيجيريا على استقلالها عام 1960م، مرت بمرحلة انتقالية كانت مدتها ثلاث سنوات قادها " ابو بكر تفاوا" وبعد انقضاء ثلاث سنوات اجريت أول انتخابات حرة ديمقراطية في البلاد، أصبح "أزيكيوي" أول رئيس منتخب لنيجيريا، ووافق البرلمان على دستور جمهوري يعلن نيجيريا رسميا جمهورية اتحادية ضمن الكومنولث البريطاني[6] في 01 اكتوبر 1963م وانتخب كل

---

[1] – مخلول موسى، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية القرن العشرين إفريقيا، الطبعة 1، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص317.

[2] – نفسه، ص317.

[3] – مُحَمَّد إسماعيل مُحَمَّد، نيجيريا وداهومي والكاميرون، مؤسسة روز يوسف، القاهرة، 1991، ص30.

[4] – مخلول موسى، المرجع السابق، ص319.

[5] – ظاهر الجاسم مُحَمَّد، المرجع السابق، ص179.

[6] – **الكومنولث**: تسمى أيضا برابطة شعوب بريطانيا تأسست رسميا عام 1931م تظم 54 دولة غالبيتها كانت مستعمرات سابقة لتاج البريطاني، من أهدافها المعلنة تحقيق التعاون بين الدول الاعضاء، أنظر:

. https://ar.m.wikipedia.org. تمت زيارة الموقع يوم 2020/03/21 على الساعة 22:00

إقليم حكومته المحلّية وبرلمانه.[1] واستمر أزيكيوي في حكم البلاد إلى غاية 1966م تاريخ حدوث اول إنقلاب عسكري ضد حكومته.

وعلى الرغم من أن نيجيريا استطاعت تحقيق الاستقلال وأصبحت دولة ذات سيادة، إلا أنه كان أمامها الكثير من الصعوبات حتى تصبح أمة موحدة، بحيث ظل الولاء الإقليمي أعمق من أي شعور بالقومية النيجيرية[2]، كما أن التباين في المستوى المعيشي وتوزيع الثروات بين الأقاليم أدى إلى العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ونتج عن التقسيم السياسي للبلاد على الأساس القومي والإثني الجهوي، صراع بين العرقيات المختلفة، وصراع بين الأحزاب السياسية، وبين طبقات المجتمع المتباينة، ولقد ترجم هذا الصراع مجموع الأزمات والحروب الأهلية، التي وقعت في البلاد بعد الاستقلال، فلقد كان هذا الإرث الوحيد الذي ورثته نيجيريا عن الاستعمار، الذي عمد على تغذية وتعميق هوة الخلافات القومية والإثنية بين مختلف قبائلها، حتى يحقق أهدافه ويمنع أي وحدة مناهضة له.

2- التعريف بإقليم بيافرا:

1.2.أصل التسمية: أطلق عليها إدرايا تسمية الإقليم الشرقي التي يعود تاريخها إلى تقسيم مستعمرة جنوب نيجيريا عام 1954م، كانت عاصمتها آن ذاك كالابار (Calabar)، ثم نقلت إلى إينجو، أما عن أصل التسمية بيافرا، فمن الصعب تتبع أصل هذه الكلمة، والأقرب أن يكون أصلها برتغالي، وذلك استنادا إلى فرضية مفادها أن تسمية الكاميرون أصلها برتغالي وتعني القريدس، وبما أن بيافرا لديها حدودا مع الكاميرون، فيرجح أن البرتغاليين المستكشفين الأوائل للمنطقة، هم الذين أطلقوا هذه التسمية على المملكة التي أسسها الإيبو، وذلك نسبة إلى خليج

[1]- محمود شاكر، المصدر السابق، ص ص93- 95.

[2]- موسى مخلول، المرجع السابق، ص322.

بيافرا، خصوصا أن التسمية تظهر بوضوح في خرائط المستكشفين البرتغال منذ القرن الخامس عشر.[1]

2.2. المؤثرات والخصائص الطبيعية:

1.2.2. الموقع الجغرافي والفلكي: يكتسي الإقليم الشرقي المسمى بيافرا موقعا استراتيجيا في جنوب شرق نيجيريا[2]، ويقع بين دائرتي عرض 4 و7 درجات شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 7 و9 درجات شرق خط غرينيش،[3] وبالتالي فهي تحتل موقعا استوائيا رطبا، يحده من الشمال الإقليم الشمالي في حدود مع قبائل الهوسا، ومن الغرب نهر النيجر وإقليم الغرب الأوسط في حدود مع قبائل اليوروبا، ومن الشرق مرتفعات الكاميرون، ومن الجنوب خليج بيافرا(المحيط الأطلسي) بطول يزيد عن 402كلم، عاصمة الإقليم مدينة إينوجو (Enugu) وتبلغ مساحته 76358 كلم^2.[4]

2.2.2. التضاريس: يتميز الإقليم بعدة مظاهر تضاريسية[5] منها السهول والتي تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

– السهول الساحلية: تحتل مساحة واسعة جدا ما يقارب 25 % من مساحة المنطقة، تطل على خليج بيافرا في المحيط الاطلسي، وهي أكثر التكوينات انتشارا في جنوب شرق نيجيريا، تشكل سهلا عريضا ينحدر تدريجيا نحو البحر، ويرتفع مستواها كلما اتجهنا نحو الشمال لتشكل

---

[1] - Alvares de Almada André, Which discusses the Rio Grande, the land of the Beafares, and the customs of the Beafares, Chapter 11, University of Liverpool, 1984, p134.

[2] – أنظر الملحق رقم05.

[3] – David Okali and Enoch Okpara, Profile of South-Eastern Nigeria and Description of the Study Area, International institute for Environment and Development, London, 2001, p12.

[4] – Ibid, p12.

[5] – أنظر الملحق رقم 06.

تلال منخفضة، بارتفاع أكثر من 182متر فوق مستوى سطح البحر، وتوفر رواسب الرمال الساحلية أهم طبقات المياه الجوفية، وهو عامل مسؤول جزئيا عن الكثافة العالية جدا لسكان الريف في المناطق
الشمالية من السهول الساحلية.[1]

– **سهول دلتا النيجر**: تقع في جنوب شرق نيجيريا وهي عبارة عن سهول فيضيه، ناتجة عن جريان نهر النيجر الذي يمر عبر إقليم بيافرا من الناحية الغربية ويتجه بروافده تدريجيا نحو الجنوب الشرقي، تتكون من طبقات غير متماسكة من الرمال الخشنة، وطبقات من الطين وبقايا النباتات المتحللة، تمتاز بكثرة الرطوبة وارتفاع درجات الحرارة، وكثرة المستنقعات، وغطاء غابي كثيف.[2] أطلق عليها الاستعمار البريطاني سابقا اسم أنهار الزيت، لأنها كانت تنتج كميات كبيرة من زيت النخيل ثم تحولت المنطقة إلى محمية بريطانية، حملت اسم محمية أنهار الزيت ما بين 1885م و1893م.[3]

وفي عام 1956م اكتشفت فيها الشركة البترولية البريطانية شال بي بي (sheel bp) أول بئر لإنتاج النفط، ومنذ ذلك الوقت توالت الاكتشافات البترولية في المنطقة، وأصبح إقليم بيافرا أغنى أقاليم نيجيريا باكتشاف هذا المورد الطاقوي الهام، إذ يأتي معظم إنتاج نيجيريا من النفط الخام من حقول وأبار سهول دلتا النيجر التي تشمل أجزاء مهمة من هذا الإقليم.

– **السهول الداخلية**: وهي غالبا ما تقع بين المرتفعات، تتميز بتربتها الفقيرة من الناحية العضوية مثل سهول منطقة أويري (Owerri)، التي يحدها نهر أوتاميري (Otamiri)من الشرق ونهر نوري (Nworie) من الجنوب، بالإضافة إلى سهول كالاب(Calabar) ، وإلى الشمال من السهول المذكورة تقع سهول أنامبرا (Anambara) وسهول كروس ريفر (Cross River) التي

[1] – Barry Floyd, Eastern Nigeria a geographical Review, Macmillan, London, 1969, p86.

[2] – محمد رياض وكوثر عبد الرّسول، المرجع السابق، ص 393.

[3] – الجمل شوقي، تاريخ إفريقيا...، المرجع السابق، ص322.

تعرف بانتشار الأشجار الكثيفة والأحراش.[1] ومن بين المظاهر التضاريسية السائدة في المنطقة أيضا، المرتفعات والهضاب التي تصل بينها السهول، مثل هضبة أودي (Udi)، المنخفضة نسبيا، والمعروفة بغناها بالمعادن والفحم الذي أكتشف فيها عام 1909م، كما نجد مرتفعات أوبان (Oban) التي يبلغ أعلى ارتفاع فيها 1050م، وبمحاذاتها نجد هضبة ماميلا (Mamyla) وجبال ألانتيكا (Alantika)، بالإضافة إلى مناطق شديدة الارتفاع على طول الحدود الشرقية مع الكاميرون، ويبلغ أعلى ارتفاع فيها 2042 متر عند قمة جبل فوجل (Vogel)[2].

3.2.2. المناخ والنبات: يسود الإقليم المناخ الاستوائي الرطب خاصة في أقصى الأجزاء الشرقية الجنوبية، تتميز بارتفاع دائم لدرجات الحرارة التي لا تقل عن 25°، مع ارتفاع كبير لرطوبة نتيجة كثرة التبخر، ويتميز بهطول أمطار غزيرة، ويدوم موسم الأمطار من شهر مارس إلى أكتوبر ويصل ذروته في شهر جوان يستمر أكثر من 290 يوم، والأشهر الجافة هي ديسمبر وجانفي مع هطول أمطار قليلة في شهر فيفري، يصل معدل التساقط في المنطقة إلى 2500ملم سنويا، والرياح في هذا الإقليم المناخي جنوبية غربية ممطرة تجلب معها العواصف الرعدية، تتناقص كميات الأمطار المتساقطة كلما اتجهنا من الساحل نحو الداخل، ومن المرتفعات الشرقية نحو الغرب،[3] وعلى العموم يمكن أن نقول أن الإقليم الشرقي بيافرا يشهد مناخا استوائيا رطبا، مما يعني وجود فائض في الأمطار يلبي الاحتياجات العادية للسكان.

أما الغطاء النباتي في الإقليم فكما هو الحال في أي مكان آخر في العالم، مرتبط بعدة عوامل، أهمها المناخ وكميات التساقط ونوعية التربة، ونظرا لكثرة التساقط تتميز المنطقة بكثرة المستنقعات وانتشار الغابات الاستوائية ذات الاشجار الكثيفة التي يصل ارتفاعها أكثر من 20متر، والتي تهيمن على نصف المقاطعات في الإقليم، بالإضافة إلى أشجار المنجروف التي تنمو في البيئة الرخوة

[1] – جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص327.

[2]- David Okali and Enoch Okpara, Op.cit; p21.

[3] – محمد رياض وكوثر عبد الرّسول، المرجع السابق، ص 393.

والمستنقعات، والتي تستخدم أخشابها كحطب لتدفئة ودعامات للحفر وأحواض البناء، بالإضافة للأشجار النخيل والماهوجيني، وبعض الأشجار المثمرة مثل الموز. وبعض أنواع الحمضيات، والبابايا والمانجو والأفوكادو، مع الانتشار الواسع لحشائش السافانا في الأجزاء الشمالية الشرقية والتي يتناقص طولها كلما اتجهنا شمالا.[1]

3.2.2. الموارد المائية والثروات الطبيعية: تعتبر المنطقة من أغنى الأقاليم بالثروة المائية في نيجيريا، إذ تتوفر على شبكة هيدروغليفية جد مهمة بحكم كثرة التساقط في المنطقة وطبيعة المناخ الاستوائي للمنطقة ومن بين أهم الانهار نجد:

– **نهر النيجر**: يدخل نهر النيجر نيجيريا من الشمال الغربي، ويشمل الأجزاء الغربية من الإقليم الشرقي بيافرا، ويتفرغ إلى دلتا متعددة الفروع تصب جنوبا في المحيط الأطلسي، وتقع على هذه الفروع عدة موانئ أهمها بورت هاركوت.[2]

– **نهر أنامبرا**: يتدفق من سهول أنامبرا وهو أحد روافد نهر النيجر.

– **نهر كروس ريفر**: من الأنهار الرئيسية في الإقليم ينبع من المرتفعات الشرقية الحدودية مع الكاميرون يلتقي مع نهر كالابار ويصب في المحيط الأطلسي.

– **نهر إيمو** (**Imo**): يقع داخل الهضاب والأراضي المنخفضة شمال الإقليم، ويتدفق نحو الجنوب الغربي في مسار شبه مستقيم باتجاه بورت هاركوت، ويصب في خليج بيافرا.[3]

تعتبر هذه الأنهار مصدرا للثروة السمكية، وتوليد الطاقة الكهربائية، ومعبرا السلع والبضائع، كما تستخدم مياهها في الحياة اليومية وسقي الاراضي الزراعية، بالإضافة إلى غنى الإقليم بالمياه الجوفية.[4]

---

[1] - Barry Floyd, Op.cit; pp 153-157.

[2] – محمد رياض وكوثر عبد الرّسول، المرجع السابق، ص 390.

[3] -Barry Floyd, Op.cit; pp 88-89.

[4] -David Okali and Enoch Okpara, Op.cit; p25.

ويعد إقليم بيافرا من أغنى الأقاليم في نيجيريا، من ناحية الموارد الطبيعية السطحية والباطنية[1] المحركة للاقتصاد الوطني، حيث يوجد به الكوبالت ومناجم تعدين الفحم بالقرب من إينجو العاصمة، وتتمركز مناطق إنتاج النفط النيجيري في الإقليم الشرقي في دلتا النيجر وهاركورت[2]، بالإضافة إلى حقول الغاز إلى الجنوب الغربي من ميناء هاركورت.[3]

وينتج إقليم بيافرا بالإضافة إلى مواد الطاقة والمعادن، العديد من المنتوجات الزراعية، حيث يساهم في إنتاج 50% من الإنتاج الوطني من زيت النخيل، و10 ألاف طن من الكاكاو وأكثر من60 ألف طن من المطاط سنويا.[4]

3.2. المؤثرات والخصائص البشرية:

1.3.2. التركيبة البشرية: يعتبر الإقليم الشرقي بيافرا من أكثر الأجزاء تناسقا من الناحية السكانية في نيجيريا، ويتميز بالكثافة العالية للسكان، حيث بلغ عدد سكان الإقليم عام 1967م أكثر من 14مليون ونصف نسمة، بكثافة تفوق 1500 نسمة/ كلم^2 في بعض المناطق،[5] ويتألف الإقليم من عدة مجموعات سكانية وقبائل ذات أصول عرقية مختلفة،[6] أهما:

– قبائل الإيبو: يشكل شعب الإيبو ما يزيد عن 60% من مجموع سكان الإقليم الشرقي، ويشغلون تقريبا نصف مساحة الإقليم، يتمركزون فوق هضبة منخفضة تحد شمالا بمدينة نوسكا(Nsukka)، وجنوبا بمدينة أبا (Aba)، وغربا بمدينة أونيتشا(Onitsha)، وشرقا بمدينة أباكاليكي(Abakalika)، يتوزعون على العديد من المدن مثل: اونيتشا، اينجو،

---

[1]- أنظر الملحق رقم 07.

[2] - **ميناء هاركورت** من أهم موانئ التصدير في نيجيريا يقع أقصى جنوب نيجيريا يطل على خليج بيافرا، يعد هذا الميناء منفذا للأقاليم الشمالية بعد أن تم ربطه بسكك حديدية أنظر: فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص281.

[3]- فتحي محمد أبو عيانة، المرجع السابق، ص283.

[4]- Alain Renard, Biafra Naissance d'une Nation, Aubier- montagne. Paris, 1969, p160.

[5]- Barry Floyd, Op.cit; p19.

[6]- أنظر الملحق رقم 08.

أوموهاهيا(Umuahia)، أباكاليكي، أويري(Owerri) وبورت هاركوت. تعتبر لغة الإيبو التي تنتمي إلى مجموعة لغات الكوا، أكبر مجموعة لغوية عرقية في إقليم بيافرا،[1] وثاني أكبر مجموعة لغوية بعد اليوروبا في نيجيريا، وتنقسم قبائل الإيبو إلى حوالي 30 قبيلة تربطها الروابط العرقية من لغة ودين وعادات وتقاليد، وتتمثل الميزة البارزة التي طبقت حياتها هي أهمية القرية وغياب أي ممالك قديمة وكبيرة يسيطر عليها الأمراء، إذ يتفاخر الإيبو أنهم لم يولى عليهم ملك وكونهم شعب حر، فأدت هذه النزعة إلى رغبتهم في الاستقلال عن باقي الأقاليم في نيجيريا بعد الاستقلال.[2]

أما عن أصلهم فهم من الزنوج النقاة الذين لم تأثر فيهم الأجناس الاخرى[3]، ويقول الباحث في اثار نيجيريا دونالد هارتل(Donald Hartle) ، أن تواجد الإيبو في منطقة جنوب شرق نيجيريا تعود إلى حوالي 3000 قبل الميلاد، هذا ما يعني أنهم السكان الأصليين للمنطقة وأنهم لم يعيشوا في أي مكان خارج وطنهم الحالي[4].

وقد أقبلوا على الثقافة الغربية، واعتنقوا الديانة المسيحية على يد الإرساليات التبشيرية المسيحية، التي وصلت إلى أراضي الإقليم في منتصف القرن التاسع عشر، وتعلموا في مدارس المبشرين المسيحيين في عهد الاستعمار البريطاني، وقربهم هؤلاء منهم، حتى كانت نسبة المتعلمين منهم عند الاستقلال أعلى من أي قبيلة أخرى في نيجيريا، وهذا مجعل من غالبيتهم مثقفين مؤهلين لشغل نسبة أكبر من مناصب العمل في الإدارة والجيش[5]، ويعتبر الإيبو من العمال الأكثر الأكثر جدية في نيجيريا ونسائهم من بين الأكثر ذكاء، لكن أراضيهم كانت أقل خصوبة من الأراضي المحيطة بها، وكثافة السكان عالية بها، الأمر الذي اضطرهم للهجرة إلى أراضي القبائل

[1] - Barry Floyd, Op.cit; p29.

[2] - هاشم نعمة فياض، نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية الاقتصادية، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2016م، 102.

[3] - أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص 357.

[4] - Donald Hartle, Archeology in Eastern Nigeria, University of Vienna, Nigeria, 1967, p20.

[5] - محمد بن ناصر العبودي، مرجع سابق، ص 18.

الأخرى بحثا عن العمل، فانتشروا في جميع أنحاء نيجيريا.[1] أين اشتغلوا كتجار وموظفين، وكتاب، ومدرسين، ولقد ساهم مكوثهم في مناطق خارج أراضيهم في زيادة شعورهم بكاينهم الإثني وتعصبهم القبلي.[2]

كما عرفت المجموعات الناطقة بالإيبو بصناعتها اليدوية للأدوات الحديدية، والأواني النحاسية والنحت على الخشب، وصناعة الأواني الفخارية، خاصة في المناطق الريفية، يسكن الإيبو قرى كبيرة ذات مساكن مبنية بالحجارة والطين، مربعة أو مستطيلة الشكل، مسقفة بسعف النخيل، أما مدنهم فتتميز بتصميم معماري راقي أين تظهر المكاتب والمساكن حديثة ومزينة بمشهد حضاري معاصر مثل مدينة إينجو.[3]

– الإيبيبو(Ibibio): يعيش سكان هذه المجموعة في الجنوب الغربي من أسفل كروس ريفر في الإقليم الشرقي، وهم يشبهون كثيرا الإيبو في مظهرهم، كما يلاحظ فيهم ملامح بانتو وسط إفريقيا،[4] إذ يشار إليهم أحيانا باسم مجموعة شبه البانتو، لتقاربهم اللغوي مع مجموعات البانتو للغات في وسط وجنوب إفريقيا، تتضمن لغة الإيبيبو العديد من اللهجات، اعتنقوا الديانة المسيحية على يد الإرساليات التبشيرية. يشتهرون بإبداعهم الفني في الصناعات التقليدية كصناعة الأدوات المنزلية، والمنحوتات الخشبية.[5] ويعيشون حياة تقليدية في القرى يرأس كل قرية رئيس ديني ديني ودنيوي في الوقت نفسه، وتعتبر مدينة كالابار أكبر تمركز حضري لهم.[6]

[1] - Robert Collis, Nigeria in Conflict, Secker & Warburg, London, 1970,P 95.

[2]- هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص 103.

[3] - Barry Floyd, Op.cit; p30.

[4]- هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص 104.

[5] - Barry Floyd, Op.cit; p26.

[6]- هاشم نعمة فياض، المرجع السابق ، ص 104.

– **الإيفيك (Ifik)**: المجموعة السكانية الأقل عددا يسكنون الجزء الجنوبي الشرقي من الإقليم، في حوض نهر كروس الأدنى والأراضي المنخفضة المجاورة في كالابار، يتكلمون لغة الإيفيك وهم فرع من قبائل الإيبيبيو اعتنقوا الديانة المسيحية، عرف أنهم مزارعين مهرة وتجار.[1]

– **الإيدو(Ido)**: يطلق عليهم تسمية بيني وهي تسمية أطلقها عليهم الاستعمار البرتغالي عام 1485م، وهم مجموعة من القبائل التي تعيش في أراضي الغابات الجنوبية في الإقليم الشرقي كانوا قديما يعبدون الأوثان ثم اعتنقوا المسيحية، معظمهم يتمركزون في ولاية ايدو، تعد الزراعة المهنة الرئيسية لهذه المجموعة، إضافة إلى أعمال النقش على النحاس والخشب والعاج. ولقد كانت قبائل الإيدو من الاقليات التي كانت تتهم الحكومة الاقليمية في بيافرا، بأنها توزع المغانم كلها على الإيبو، لذلك دعت إلى انشاء ولايات خاصة بها.[2]

– **الإيجاو(Ijaw)**: يعتبر الايجاو من السكان الأوائل اللذين استوطنوا منطقة دلتا النيجر، و تغطي منطقة سكنهم المستنقعات التي لا يصلح معظمها للزراعة،[3] كانوا أول الشعوب التي اتصلت بالمستكشفين البرتغاليين، في القرن الخامس عشر ومع تجار الرقيق في القرنين السادس والسابع عشر، وتاجروا معهم بزيت النخيل. وتعتبر لغة الإيجاو المصنفة كلغة سودانية من أقدم اللغات النيجيرية، وكلمة إيجاو تعني الحقيقة، وهي تسمية لأحد القرى في المنطقة، وتدل تقاليدهم أنهم اختلطوا بكثير من الشعوب عبر التاريخ، [4] كان معظمهم يعيشون على الصيد، بينما يعيش آخرون على صناعة الزوارق. عادة ما تبنى بيوتهم من القش وتكون مرتفعة أمتارا فوق مستوى الأرض بواسطة ركائز، ويتنقل السكان بالزوارق بسبب كثرة المستنقعات، ويتوزعون على عدة

[1] – Barry Floyd, Op.cit; p26.

[2] – هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص 106.

[3] – نفسه، ص 105.

[4] – Barry Floyd, Op.cit; p24.

ولايات في الاقليم منها أكوا (Akwa)، إبدو (Ibdo)، أبوم(Abom)، بايلسا(Paylssa)، ريفرز (Rivers)، وأوندو(Ondu).[1]

2.3.2.التعليم:

اهتم سكان الإقليم بتعليم أبنائهم، وكانت مدرسة القرية جزءا مهما في المجتمع، وكانت المدارس غالبا ما تشيد بتبرع أفراد المجتمع من الداخل والخارج، خاصة من طرف الأسر الثرية واللذين يتقاضون رواتب عالية، وكان هناك قبل عام 1967م، أكثر من ستة ألاف مدرسة ابتدائية، وأربع وخمسون مدرسة ثانوية، ولقد لعبت الإرساليات التبشيرية دورا كبيرا في تعليم المجتمع في الإقليم الشرقي، وكان التعليم أنشط وأوسع في بلاد الإيبو وعرف تقدما مستمرا.[2]

وأدى تشجيع التعليم بكل الوسائل المتاحة من طرف الأولياء في الإقليم، إلى خلق طاقة شبابية من الطبقة المثقفة في كل المجالات منها أكثر من 100 ألف تقني سامي، 500 طبيب، و600 مهندس وأكثر من 3000 طالب جامعي سنة 1966م، حيث تشتهر المنطقة بانتشار الجامعات ومراكز التعليم والمعاهد بمختلف التخصصات، مما ساهم في تشكيل نخب تساهم في تسيير مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية في نيجيريا، قادرة على الانفصال وتسيير شؤون إقليم بيافرا في جميع المجالات.[3]

3.3.2.الديانة وأهم اللغات:

تتكلم كل قبيلة في الإقليم لغتها المحلية ويوجد أربع لغات سائدة وهي الإيبو، الاييبو، الإيفك الإيجاو، بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية التي تعتبر اللغة الرسمية في البلاد وهي لغة المعاملات الإدارية

[1]- هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص 105.

[2]- محمود شاكر، المرجع السابق، ص118.

[3] -Alain Renard, Op.cit; p159.

والاقتصادية.[1] أما عن الديانة فتدين معظم القبائل بالديانة المسيحية، نظرا لأن المنطقة كانت مركزا لنشاط الارساليات التبشيرية المسيحية منذ القرن التاسع عشر، وعلى رغم دخول الإسلام من الأجزاء الشمالية للإقليم عن طريق قبائل الهوسا–فولاني إلا أن تأثيره كان محدود، بينما تمسكت بعض الأقليات بعبادة الأوثان.[2]

4.2. المؤثرات والخصائص الاقتصادية:

1.4.2. الزراعة: تعتبر الزراعة من الانشطة الرئيسية للسكان في الإقليم الشرقي، وتعد مصدر دخل لكثير من العائلات، ومن بين أهم المحاصيل الزراعية التي ينتجها الإقليم نجد:

– **زيت النخيل:** تنمو أشجار النخيل بأعداد هائلة في المنطقة ومنها ما يستغل كخشب، أما ثمارها فيستخرج منها زيت النخيل، الذي يستفاد منها محليا في الطهي كبديل للدهون الحيوانية، كما يعتبر أهم سلعة تجارية، وتقدر صادرته بثلث قيمة مجموعة صادرات نيجيريا،[3] ويعتبر المصدر الرئيسي للموارد الإقليم بقيمة 15مليون جنيه سنويا.[4]

– **المطاط:** ازدهرت في الإقليم زراعة وانتاج المطاط، ويعتبر أكبر مركز للإنتاج المطاط في نيجيريا وغرب إفريقيا، وتبلغ مساحة مزارع المطاط حوالي 8ألاف هكتار معظمها تتمركز في كالابار، وبلغ إنتاجه عام 1970م أكثر من 65 ألف طن.[5] وقد توسعت زراعته عند ملتقى نهر النيجر، تحت إشراف سلطات الإقليم وشركة دانوب للمطاط.[6]

---

[1] – آدم عبد الله الآلوري، المرجع السابق، ص144.

[2] – Egodi Uchendu, Dawn for Islam in Eastern Nigeria: A History of the Arrival of Islam in Igboland, University of Nigeria, 2011, P20.

[3] – محمد رياض وكوثر عبد الرّسول، المرجع السابق، ص 405.

[4] – أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص 372.

[5] – Barry Floyd, Op.cit; p184.

[6] – أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص 372.

– **التبغ والسمسم:** تزدهر زراعة التبغ والسمسم في القسم الشمالي من الإقليم، وتعتبر من المزروعات النقدية التي تعود بالربح على السكان.

– **الأرز:** هناك منطقتان لزراعة الأرز الأولى عند ملتقى نهر النيجر ونهر أتنيمرا عند مدينة أونيشتا، والثانية في الشمال الشرقي، ونتيجة لجهود أهل المنطقة ارتفع إنتاج الأرز في الإقليم إلى 80 ألف طن سنويا.[1] أما المحاصيل الغذائية الأخرى، فإن الإنتاج الزراعي في غالبه موجه إلى الكفاية الغذائية ومن أهم المنتوجات، نجد الدرنيات مثل اليام، الذي يحتل المرتبة الأولى في المحاصيل الغذائية المزروعة بنسبة 57%، ويليه الكاسافا، الكوكويام، الفول السوداني، وبعض الخضروات مثل الفول والقرعة، البازلاء، الذرة، وجوز البامبرا، بالإضافة إلى قصب السكر.[2]

2.4.2. الصيد وتربية الحيوانات: يعتبر الإقليم من أفقر الأقاليم من حيث الثروة الحيوانية، وذلك راجع لعدة أسباب منها الظروف المناخية وارتفاع نسبة الرطوبة، وكثرة الغابات الاستوائية وقلة المراعي، مع انتشار ذبابة التسي التسي(Tsé Tsé)،[3] وقد قدر عدد رؤوس الماشية ما بين (1959– 1970م)، 125ألف رأس، والأغنام 700 ألف رأس، 130ألف رأس، و 22ألف رأس.[4] كما مارس السكان صيد الأسماك على الأقل بدوام جزئي، باستعمال زوارق وأدوات بسيطة مثل الشباك، الخطاطيف، المصائد، يصطادون بشكل أساسي سرطان البحر، القريدس، السردين، المحار، ونظرا لكون تقنيات الصيد بدائية، فإن كميات الأسماك المصطاد لا تلبي حتى حاجيات السكان المحلية.[5]

---

[1] – نفسه، ص 372.

[2] – Barry Floyd, Op.cit; p186.

[3] – **ذبابة التسي التسي:** حشرة خطيرة نوع من الذباب تنتشر في بعض مناطق افريقيا جنوب الصحراء خاصة في المناطق الرطبة والأدغال، لساعتها تسبب مرض خطير يسمى مرض النوم وهو مرض معدي ومميت يصيب الحيوان والإنسان. أنظر: https://ar.m.wikipedia.org. تمت زيارة الموقع يوم 2020/04/21 على الساعة 21:00

[4] – مُحَمَّد رياض وكوثر عبد الرّسول، المرجع السابق، ص 408.

[5] – David Okali and Enoch Okpara, Op.cit; p102.

3.4.2. الصناعة: كانت الصناعة في الإقليم محدودة إلى غاية مطلع الخمسينات، وكانت قاصرة قبل ذلك على بعض الصناعات التقليدية مثل صناعة الفخار، والمنحوتات الخشبية والأواني المنزلية، وصناعة الصابون، وصناعة الجاري، وكانت الصناعة التي تشغل عدد كبير من العمال هي مناجم استخراج الفحم في إينجو، التي بدأت الإنتاج لتصدير عام 1915م، بعد مد خط السكة الحديدية بميناء بورت هاركوت وإينجو، وأقيمت محطات لتوليد الكهرباء، كما أنشئت مصانع للإنتاج زيت النخيل بطريقة آلية، وبدأت عملية التعدين، وتعتبر هايس(Hayss)، وإيفي(Iyfi)، وأوبوتي(Abouti)، أهم مراكز لتعدين في المنطقة.[1]

ومع نهاية الخمسينات عرف الإقليم قفزة نوعية في مجال الصناعة باكتشاف البترول والغاز الطبيعي، إذ يحتوي القطاع الشرقي من دلتا النيجر معظم حقول البترول النيجيرية، وقد بدأ الإنتاج عام 1957م، وينقل الزيت والغاز عن طريق الأنابيب إلى ميناء هاركوت، أين يوجد معامل لتكرير البترول، كما أنشئت معامل لإنتاج الشحومات النفطية،[2] وقد تم تصدير أول شحنة من النفط عبر ميناء بورت هاركوت إلى اوروبا في فيفري 1958م، وفي عام 1959م عثر على أزيد من 35 بئر من النفط، ومزيد من حقول الغاز، لذا تم بناء محطة لتكرير البترول عام 1961م تبلغ سعتها أكثر من 66 ألف طن، وأنشأت مزيد من الأنابيب لنقل الغاز من حقول الإنتاج إلى المنطقة الصناعية بورت هاركوت، وقد تجاوزت قيمة الصادرات البترولية وحدها 68 مليون جنيه استرليني عام 1968م.[3]

كما تزدهر في الإقليم العديد من الصناعات الأخرى مثل صناعة الإسمنت، حيث تم بناء أول مصنع للإسمنت، عام 1954م بالغرب من مدينة إينجو، ويعتبر إسمنت المنطقة من أجود أنواع ألإسمنت في العالم، كونه مصنوع من رواسب الحجر الجيري والصخر الزيتي الذي تزخر به

[1] – محمد رياض وكوثر عبد الرّسول، المرجع السابق، ص 417.

[2] – جودة حسين جودة، المرجع السابق، 326.

[3] – Barry Floyd, Op.cit; p268.

المنطقة. بالإضافة إلى صناعة الحديد والصلب مثل صناعة الفولاذ، واختيرت مدينة إينجو مركز لهذه الصناعة، التي تعتمد على الحديد، ويصل إنتاج الفولاذ 150 ألف طن سنويا،[1] وكذلك صناعة الخشب إذ تعد المنطقة من أهم منتجي الأخشاب الاستوائية في المنطقة، وتصدر أكثر من 20نوع من الأخشاب التي تستعمل في صناعة الأثاث، الورق...إلخ، كما تعرف المنطقة بتصنيع الإطارات، بحكم وفرة المطاط، وقد تم بناء أول مصنع (ميشلان Michelin) في بورت هاركوت عام 1962م، وأصبح يصدر الإطارات إلى أوروبا وآسيا، وأجزاء من إفريقيا.[2]

4.4.2.التجارة: وبحكم أن الإقليم تزدهر فيه الصناعات الاستخراجية، مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم، وبعض الزراعات النقدية مثل زيت النخيل، فإن التجارة فيه أكثر ازدهارا من بقية الأقاليم، واحتل النفط والغاز الطبيعي المرتبة الأولى في صادرات الإقليم، بالإضافة إلى المطاط، وزيت النخيل، والكاكاو، وأسندت مهمة إدارة التجارة ودخل تصدير المحاصيل النقدية، إلى مؤسسة تمويل شرق نيجيريا، وكانت السلع المستوردة تتمثل في الأسماك المجففة، وقطع غيار المحركات، والمواد الغذائية.

5.4.2.اهم المدن:

– إينجو: عاصمة الإقليم الشرقي بيافرا، وكلمة إينجو في لغة الإيبو تعني قمة التل، تعتبر من أهم المدن التي عرفت نموا سريعا في عهد الاستعمار البريطاني، خاصة بعد اكتشاف الفحم في هضبة أودي، وربطها بالسكك الحديدية، اتخذت كعاصمة للإقليم الشرقي عام 1951م، تم انشاء العديد من المراكز الصناعية فيها، وهي مقر كل الهيئات التشريعية والإقليمية، مثل مجلس النواب، والمقر الرسمي للحاكم ووزارات الإقليم، والوكالات الحكومية، كما تحتوي على العديد من

[1] – أحمد نجم الدين فليجة، المرجع السابق، ص 370.

[2] – Barry Floyd, Op.cit; p272.

المؤسسات التجارية الصغيرة، وهي معروفة بانتشار الفيلات والسكنات المرموقة التابعة للحكام والوزراء، بلغ عدد ساكنها عام 1963م أكثر من 13 ألف ونصف مليون نسمة.[1]

– **بورت هاركوت:** تعتبر من أهم المراكز الحضارية في الإقليم، تقع على بعد 65 كلم عن البحر، وهي مدينة جديدة نسبيا، يعود إنشائها إلى فترة الاستعمار البريطاني، والتي تحولت إلى مركز تجاري ومنطقة صناعية جد حيوية، يعتبر مينائها ثاني أكبر ميناء في نيجيريا بعد لاجوس، بلغ عدد سكانها 180 ألف نسمة سنة 1963م، تم توسيع أرصفة مينائها عام 1960م، لمواكبة حركة نمو التجارة في المنطقة، تتمركز فيها العديد من المؤسسات ومكاتب الشركات التجارية.[2]

– **أونيتشا:** من أعرق المراكز الحضارية في الإقليم، تأسست في بداية القرن السادس عشر، ازدهرت كمركز تجاري في عهد الاستعمار البريطاني، تعتبر ثاني أكبر مدينة في إقليم بيافرا، بتعداد سكان يفوق 160 ألف نسمة، تزدهر في المدينة الصناعات التقليدية بمختلف أنواعها.

– **أبا** (**Aba**): كانت عبارة عن بلدة، تضم عدة مجتمعات قروية، أنشأها الاستعمار البريطاني عام 1901م، لتكون بمثابة قاعدة للاستكشافات في المنطقة، ثم تحولت إلى مركز تجاري في الشمال الغربي، خصوصا بعد إيصالها بسكة حديدية تربطها ببورت هاركوت، وتعد رابع أكبر مدينة في الإقليم، يبلغ عدد سكانها أكثر من 130 ألف نسمة، تزدهر فيها العديد من الصناعات مثل صناعة الصابون، مستحضرات التجميل، ومصانع لنسيج والملابس...إلخ[3].

– **كالابار:** تعتبر من أقدم واعرق المراكز الحضرية في الإقليم، إزدهرت في عهد الاستعمار البريطاني، كانت مركزا لتجارة الرقيق عام 1883م، والمقر الرئيسي لمحمية أنهار الزيت التي أسسها البريطانيون، لكن خلال القرن تراجعت أهميتها بظهور مدن تجارية ومراكز صناعية جديدة

[1] – Barry Floyd, Op.cit; p p272 -282.

[2] – Ibid,p280.

[3] – Ibid, p282.

مثل بورت هاركوت.[1]

ومما سبق نستنتج أن الموقع الاستراتيجي المميز لإقليم بيافرا، وخصائصه الطبيعية، شجع سكانه للانفصال عن الحكومة الفيدرالية النيجيرية، وذلك بحكم أن المنطقة متفتحة على العالم الخارجي بإطلالها من الناحية الجنوبية على المحيط الأطلسي، وعلى العديد من المنافذ البحرية التي تسهل عملية تنشيط المبادلات التجارية والاتصال بدول العالم هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية العسكرية فتسهل عملية التدخلات الخارجية، والحصول على الإمدادات العسكرية في حال انفصال الإقليم، بالإضافة إلى العديد من الامتيازات الأخرى.

ضف إلى ذلك أن معظم الثروات الباطنية والصناعات البترولية تتمركز في إقليم بيافرا، حيث أدرك سكان بيافرا أهمية الثروات التي يتمتع بها إقليمهم، وأنه في حال الانفصال سيستولي الإقليم على قيمة الصادرات البترولية والزراعية، ويصبح من أغنى البلدان الإفريقية، مما جعلهم يطالبون الحكومة الفيدرالية بضرورة احتفاظ كل إقليم بالعائدات الناتجة عن منتوجاته، كما كان الحال قبل عام 1959 م[2]، وهذا ما رفضته الحكومة الاتحادية نظرا لمساهمة البترول في الإيرادات الوطنية، فكان رد فعل سكان الإقليم الشرقي التمسك بموقفها والتفكير في الانفصال كحل نهائي لتشكيل اقتصاد مستقل، والتخلص من هيمنة الحكومة الفيدرالية على خيرات الإقليم.[3]

وبالتالي نستنتج أن الإمكانيات الطبيعية لإقليم بيافرا موقعا، ومساحة، وغناه بالمواد الأولية المحركة لصناعة والاقتصاد، تلك الإمكانيات المدعمة بطاقة بشرية معتبرة معظمهم من الشباب المثقفين، جعلت سكان الإقليم يهيئون للانفصال، ويرون منه الحل النهائي لمشاكلهم الاجتماعية والسياسية، والفرصة الذهبية لبناء اقتصاد مزدهر ومستقل تعود أرباحه لسكان الإقليم وفقط.

---

[1] - Barry Floyd, Op.cit; p282.

[2]- Bessou Rymond Atch, Les Conflits Armé interne en Afrique et Le Droit Internationale, Thèse de Doctorat en droit Université de Cergy-Pontoise, France, p83.

[3]- Ibid, p84.

الفصل الثاني:

الحركة الانفصالية البيافرية

واندلاع الحرب الأهلية

(1967–1970م).

تعدُّ العوامل التاريخية والسياسية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى متغيرات التمايز العرقي والاثني والديني، من أهم العوامل المسؤولة عن نشوب الحروب الأهلية في إفريقيا بصفة عامة، وفي نيجيريا بصفة خاصة، وإن كان الباحثون يختلفون حول كون هذه المتغيرات أسباب مباشرة أو ثانوية، أو عبارة عن وقود مؤجج ومغذّي لصراعات، فإنّها على الأغلب موجودة ولو بشكل نسبي خصوصًا في نيجيريا، وهذه العوامل مجتمعة مهدت الطريق لحركة انفصالية خطيرة قام بها سكان إقليم بيافرا ضد الحكومة الفيدرالية، وأدت إلى حدوث حرب أهلية طاحنة بين الطرفين وهذا ما سوف نحاول دراسته وتحليله في هذا الفصل.

1– خلفيات قيام الحركة الانفصالية بإقليم بيافرا:

1.1. الخلفيات التاريخية:

ا – مؤتمر برلين الثاني(1884– 1885م) وانعكاساته :

إنّ النزاعات والصراعات في نيجيريا، لديها جذور تاريخية عريقة، تعود إلى فترة التواجد الإمبريالي وسياسته وأثره بالمنطقة، وبالتحديد منذ تاريخ (1884- 1885م)، تاريخ انعقاد مؤتمر برلين الثاني، الذّي قسم القارة الإفريقية إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية الكبرى، وعلى رأسهم بريطانيا.[1]

وذلك تماشيًا مع مصالح الإمبرياليين واتجاهاتهم لتوسع، دون مراعاة الواقع الإثني والروابط الاجتماعية لشعوب الإفريقية، أين تشكّلت تقسيمات وخرائط جديدة للقارة، جمعت داخل الدولة الواحدة، جماعات لم يسبق لها العيش معًا ولم يسبق لها التفاعل مع بعضها البعض في إطار واحد. وهذا بتصريح من الإمبرياليين أنفسهم، حيث يقول اللورد سالسابوري Lourdes) (Salsabor – بأسلوب ساخر– "لطالما ضلّينا نقتسم الجبال والبحار فيما بيننا دون أن ندري ما

[1]– شوقي الجمل وعبد الله عبد الرّزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع سابق، ص147.

في مواقعها".[1] وقد وضع هذا التقسيم الصناعي حجر الأساس للبعد الإثني، الذّي لم يأخذ بعين الاعتبار إلاّ مصلحة الإمبرياليين وحدهم، الذّي كان هدفهم المباشر تكريس سياسة التمزيق والتفتيت بالقارة حيث عمدوا إلى إجبار مجموعات إثنية على العيش ضمن إطار جغرافي محدّد لها، دون الاكتراث بالماضي التاريخي والروّابط التي تجمع بين القبائل، وعلى سبيل المثال تقسيم قبائل الهوسا وأراضيها[2] في نيجيريا التي وجدت نفسها عشية تقسيم غرب إفريقيا مشتتة بين نيجيريا والنيجر. وحتى بعد هذا التفتيت للقارة، فإنّ الإدارة الإمبريالية قد عمدت إلى كلّ دولة على حدّى وقامت بتقسيمها داخليًا إلى مناطق إثنية، مثلما هو الحال في نيجيريا حيث وصفها الباحث أوباري(Hebari) قائلاً: "إنّ الإمبريالية قد أدّت إلى تفكيك الدولة وتحطيمها... ونتج عن ذلك عدم شعور المواطنين بالانتماء الحقيقي إلى الدولة، التي قيل لهم أنّهم مواطنون فيها".[3]

حيث قسّمت القوى الاستعمارية إفريقيا باعتبار أراضٍ يريدون استغلالها ومناطق نفوذ، وذلك حسب درجة قوة كلّ دولة أوروبية مشاركة في المؤتمر، وحسب مدى نفوذها الاستعماري السابق في أيّ من المناطق المحتلة، فجاء معيار التقسيم دون مراعاة التجانس القبلي، أو العشائري، أو اللّغوي أو غيره من العوامل والروابط الاجتماعية والتاريخية، وكانت نتيجة ذلك ظهور صراعات داخلية ضدّ الحكومات التي قامت وفق هذا التقسيم، الذّي فرضه مؤتمر برلين خصوصًا في فترة ما بعد الاستقلال.[4]

ب – السياسة الاستعمارية البريطانية:

[1]- Hargeavers. A.D, the Making of the Boundaries focus on West Africa, Asiwaju, 1985, p22.

[2]- الهوسالاند (Housa Land) المناطق الواقعة شمالي نهر النيجر ونهر بنوى وتمتد غربًا حتى جمهورية بنين الحالية وشرق حتى حدود نيجر. أنظر: -Jaen Comhaire, Op.cit; p 64 .

[3]- Hebari Kingon, Ethnicity and Nation building in Africa, The Nigeria Case, Ichek, Nigeria, 1980, p15.

[4]- عايدة الغرب موسى، جذور العنف في الغرب الإفريقي (حالتا مالي ونيجيريا)، ط1، دار البشير الثقافة والعلوم، 2015م، ص ص6- 7.

بمجرد أن تمكنّت بريطانيا من إرساء أقدامها في منطقة غرب إفريقيا، وبالتحديد في نيجيريا شرعت في تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية تصّبُ في مصلحتها، دون مراعاة ظروف السكان الأصليين. وانتهجت طيلة فترة حكمها لنيجيريا، والتي دامت حوالي 70 سنة سياسة "فرق تسدّ" (Dived and Rul)، وذلك من خلال إدراجها لنسخة معدلة من القانون الانجليزي كقانون أساسي في البلاد، وتطبيقها لنظام حكم غير مباشر (Indirect rul)- الذي سبق وأن تحدثنا عنه- حيث عزّز الانقسامات العرقية بمنح السلطة للحكام التقليديين، الذّين عاثوا الفساد بين القبائل وشجعوا النهّب.[1]

وكانت من النتائج السلبية للحكم البريطاني غير المباشر، عزل كلّ من الشمال والجنوب عن بعضهما البعض، وتكثيف النشاط التبشيري من الجنوب ومحاربة الإسلام في الشمال، ونشر التعليم الغربي في الجزء الجنوبي ومنع انتشاره في الشمال، ومن هنا أصدر الحاكم البريطاني فريديريك لوجارد عام 1917م قانون الضواحي، الذّي تمّ بموجبه عزل الجنوبين العاملين في الشمال في أحياء مخصّصة لهم أطلق عليها إسم "أحياء الغرباء"، منها مؤسسات تعليمية ودينية مثل التي في الجنوب.[2]

ومن جهة أخرى لجأت الإدارة البريطانية إلى التقرّب من القبائل المسيحية في الجنوب مثل "الإيبو"، ومنحتها فرص للانخراط في الجيش والإدارة، على عكس سياستها مع قبائل الشمال التي عملت على عزلها، هذا ما خلق علاقات متوترة بين المسلمين والمسيحيين، ذلك التوتر الذّي عزّزته القوانين الاستعمارية البريطانية،[3] فبينما ينظر المسلمين إلى المسيحيين على أنّهم تعاونوا مع الاستعمار البريطاني ضدّهم، واستفادوا من مزايا كثيرة في التعليم والصحة والوظائف العليا، فإنّ

[1]- أحمد شبلي، المرجع السابق، ص ص593- 594.

[2]- إبراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في إفريقيا- نموذج نيجيريا، سلسلة الدراسات الإفريقية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1997م، ص ص17- 23.

[3]- آدم عبد الله الألوري، المصدر السابق، ص108.

المسيحيون يتهمون المسلمين بالسيطرة على الحكم والجيش بحكم أنّهم يشكلون الأغلبية.[1] وبذلك اتّسعت هوّة الخلاف السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي بين قبائل الشمال والجنوب في نيجيريا. لأنّ الاستعمار كان يصرُّ على تعزيز الشعور الإثني القبلي، وتشتيت المجتمع النيجيري حتى لا تكون هنالك قوة قادرة على محاربته أو النهوض بالبلاد.

واختلفت السياسيات البريطانية المنتهجة بين الشمال والجنوب؛ فبينما كرّست وشجعت الهياكل التقليدية في الشمال في جميع النواحي ليبقى الشمال متقوقع على ذاته، طبقت مزيج من الحكم المباشر والغير المباشر في الجنوب، وحفزتهم لتفتح نحو التعليم الغربي، لتشكيل نخبة متعلمة قادرة على تسيير شؤون البلاد فيما بعد.[2]

وكما سبق وأن ذكرنا، فإنّ أساس السياسة البريطانية في نيجيريا هي "فرق تسد"، لذلك لم تكن كلّ الدساتير التي جاءت من حكومة لندن إلاّ وسيلة لتكريسها عن طريق تفتيت نيجيريا إلى وحدات وتعميق الاختلافات بينها، فبعد إصدار دستور كليفور (Klifour Constitution) عام 1922م الذي الغى"المجلس النيجيري" لعام 1914م واستبدله بمجلس تشريعي جديد يمنح من خلاله النيجيريين سلطة محلية عبر الانتخابات،[3]جاء دستور ريشارد(Richard Constitution) في 1946م الذّي قسّم نيجيريا إلى ثلاث أقاليم متباينة[4]، إقليم الشمال والذي تهيمن فيه قبائل الهوسا والفولاني، الإقليم الشرقي (بيافرا) وسكنه قبائل الإيبو المسيحية، والإقليم الغربي وتقطنه قبائل اليوروبا والعاصمة لاجوس مستقلة،كان حجر الاساس للفيدرالية[5] في نيجيريا. بعدها تم

[1]– إبراهيم نصر الدين، المرجع السابق، ص 23.

[2]– سامي منصور نيجيريا عملاق إفريقيا التائه، دار المعارف، القاهرة، 1966م، ص59.

[3]-Jean Comhaire, Op. cit; p 273.

[4]– أنظر الملحق رقم ،09.

[5]– **الفيدرالية:** نظام سياسي يربط الوحدات السياسية الصغيرة بالنظام السياسي العام من خلال توزيع السلطات بالتساوي بين الحكومة الكبرى والحكومات الصغرى. أنظر: –أسماء حسين محمّد آدم، دراسة تحليلية عن الفيدرالية والفساد: السودان ونيجيريا نموذج، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة بحري، دت، ص140.

اصدار دستور ماكفيرسون(Macpherson Constitution) عام1951م الذي كان تعديلا لدستور 1946م، ودستور ليتلتون(Lyttilton Constitution) عام 1954م، اللّذان أعطيا مزيدًا من الاستقلالية للأقاليم، ومزيدًا من الصلاحيات ترسيخًا للنظام الفيدرالي، وتدعيمًا للنظام القبلي.[1] إذ لم تقم بريطانيا بأية خطوة إيجابية في سبيل توحيد الجماعات العرقية في نيجيريا، وكانت توزيع السلطة الدستورية يتناقض مع التوزيع الحقيقي لسلطة في المجتمع ولم يكن هناك توازن في الهيكل الفيدرالي، الذي حرم المجموعات العرقية الصغيرة من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، فالنتيجة الوحيدة لكل الدساتير التي اصدرتها بريطانيا هي إقامة اتحاد فيدرالي يضم ثلاث أقاليم، تحتوي كل منها على مجموعة اثنية مهيمنة.

ثم جاء المؤتمر الدستوري الرابع الذي انعقد بمدينة لندن في سبتمبر 1958م، والذي خرج بمجموعة من القرارات السياسية التي تخص مستقبل نيجيريا، وكان من بين أهمها تحديد موعد استقلال نيجيريا بتاريخ أول أكتوبر 1960م، تعيين مجلس وزراء نيجيري وإجراء انتخابات عامة جديدة، وزيادة عدد مقاعد مجلس النواب الفدرالي، وجعل التمثيل النيابي في المجلس بين الاقاليم الثلاث يكون حسب عدد السكان في كل إقليم،[2] بمعنى أن الإقليم الاكثر سكانا هو الذي يستحوذ على أكبر نسبة من المقاعد، وبالتالي تكون لديه سلطة أقوى داخل المجلس، وهذا ما سوف يتيح لسكان الشمال عدد أكبر من المقاعد بما أنهم متفوقين عدديا، وبطبيعة الحال أثار هذا القرار سخط بقية الأقاليم خاصة سكان الجنوب الذين اعتبروا الأمر اجحاف في حقهم وتفضيلا لسكان الشمال، ما زاد من تعميق الخلافات ونمو الشعور العرقي بين الأقاليم.

وهنا يجب أن نؤكدّ على أنّ بريطانيا عندما قسّمت نيجيريا إلى ثلاث أقاليم لم تستند في ذلك إلى أسس طبيعية؛ بل استندّت على أسس عنصرية واستهدفت أن يكون في كلّ إقليم من الأقاليم الثلاث قبيلة سائدة، الهوسا والفولاني في الشمال اليوروبا في الغرب والإيبو في الشرق، بالإضافة إلى

[1]- Michael Crowder, Op.cit; p273.

[2] -Ibid; p273.

عوامل الاختلاف في جوانب النمّو التعليمي، والسياسي، والاقتصادي، الأمر الذّي زرع مشاعر النقص عند بعض القبائل، والاستعلاء عند أخرى ونمّو الحساسيات العرقية بين الأقاليم، وانتشرّ الخوف من سيطرة قبيلة معينة وتسلطها على كلّ نيجيريا. ولقد التمّست هذه المخاوف والحساسية حتى من تصريحات الساسة النيجيريين أنفسهم، مثل: أبو بكر تفاوا الذّي صرّح قبل أيام من الاستقلال: "ما إن يخرج الإنجليز حتى يعود فرسان الشمال لغزو الجنوب".[1]

ويتحدث المؤرخ مُحَمَّد مصطفى الشيعيني عما عايشه في نيجيريا بعد خروج الاستعمار فيقول: "رأيت نظامًا سياسيًا تقليديًا قوامه الأمراء وحاشيتهم، وبجواره نظام سياسي حديث أساسه أحزاب سياسية تقوم على القبيلة والعنصرية... رأيت مظاهر القبيلة متجسدّة في مدن ذات أسوار عالية لا يسمح لأفراد قبيلة أخرى بسكن فيها .... الإلحاح على القبيلة وكتابتها في شهادات الميلاد والشهادات المدرسية وهي معيار للقبول في الكليات والوظائف ... رأيت نيجيريين لا يستطيعون تبادل الحديث فيما بينهم لاختلاف ألسنتهم... وإن تحدثوا فهذا فولاني وهذا هوساوي ولا تسمع كلمة أنا نيجيري".[2]

وهذا هو الواقع الذّي تركه الاستعمار البريطاني في نيجيريا من شتات وتناحر، وقد أفلح في زرع بذور التفرقة وتعميق هوتها، وترسيخ الصراع القبلي والديني فأوجدوا دولة نيجيرية مصطنعة، ضمّت أكثر من 250 مجموعة عرقية تتكلم لغات مختلفة لكلّ منها عاداتها وتقاليدها. وعمدّت إلى وضع تقسيمات إدارية ساهمت في تعميق الخلافات بين المجموعات العرقية، سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا.[3]

كما ساعد الاستعمار البريطاني على تكريس القبيلة، لتصبح الروّابط القبلية أقوى من الروابط الوطنية، ومن ثم إضعاف إمكانيات نمّو الوعيّ الوطني، والحيلولة دون وحدة الشعب النيجيري

[1]- Robin Cohen, Labour and Politics Nigeria (1945- 1971), Heinemann, London, 1974, p 5.

[2]- مُحَمَّد مصطفى الشيعيني، نيجيريا الدولة والمجتمع، دار النهضة العربية، جامعة عين الشمس، 1974م، ص5.

[3]- نفسه، ص5.

ككلّ في كفاحه من أجل الاستقلال.[1] وفي إطار السياسة الاستعمارية البريطانية، برزّت فجوة واسعة بين أوضاع الإقليم الجنوبي من ناحية والإقليم الشمالي من ناحية أخرى، استمرّت هذه الفجوة حتى بعد الاستقلال. فبينما ظلّ الإقليم الشمالي يعاني من التخلف الشديد، ومن سيطرة القطاع عليه مع انخفاض مستوى التعليم فيه، نجدُّ الجنوب يتميز بدرجة أعلى من التطور الاقتصادي، وبتنوع ثرواته وانفتاحه على التأثيرات الثقافية الأوروبية بحكم موقعه الجغرافي وبحكم دور الاستعمار الذّي حرّص على تطوير الجنوب وإبقاء الشمال متخلف.[2]

وقد أدّى هذا الوضع إلى اعتماد الإقليم في الكثير من مرافقه العامة التي تسير من طرف الجنوبين كإداريين وفنيين، ما أدّى إلى توتر الشماليين وتخوفهم من سيطرة الجنوبين على البلاد بحكم أنّهم يمثلون القوة الاقتصادية والثقافية الأكثر تقدمًا، كذلك ظهرت مخاوف الجنوبين من سيطرة الشمال بحكم قوته العددية التي تأهله لتحكم في سلطته.[3] ومن هنا برّزت الخلافات القبلية في المجتمع النيجيري، وازدادت حدة التوتر بينهما وأخذت صورًا مختلفة من العنف العسكري والسياسي (اغتيالات- مذابح) وضلّت هذه الخلافات والتناقضات تتصاعد حتى أخذّت أعنف صورها عام 1967م بنشوب الحرب الأهلية الدامية في نيجيريا.

2.1. الخلفيات الدينية الإثنية:

تعتبر نيجيريا أكبر الدول الإفريقية من حيث عدد السكان، إذ تضّمُ أكثر من 250 مجموعة عرقية تتباين ألسنتها ولغاتها وحتى دياناتها وأنماط حياتها، والأدوار التي تلعبها سواء على الساحة

[1]- طه إيناس ممدوح، "عودة الحكم المدني في نيجيريا"، ***مجلة السياسة الدولية***، عدد 58، 1979م، ص93.

[2]- نفسه، ص93.

[3]- نفسه، ص 93.

السياسية أو في الحياة الاقتصادية.[1] وتنقسم إلى أقليات إثنية وأغلبية إثنية، قسمت لتمييزها حسب المعايير الآتية:

– **على أساس الدين:** هناك مجموعتان مهيمنتان وهم المسلمون في الشمال والمسيحيون في الجنوب، بالإضافة إلى القبائل الوثنية المنتشرة في كلّ الأقاليم تقريبًا.[2]

– **على أساس اللّغة:** هناك أكثر من 100 مجموعة لغوية أهمها الهوسا، الفولاني، اليوروبا، والإيبو

– **على أساس الجهوية والقبلية:** هناك أكثر من 250 قبيلة تتوزع بين منطقتين جغرافيتين الشمال والجنوب.[3]

وتتمثل العرقيات الأكثر عددًا، والأقوى نفوذًا على الصعيد السياسي في الهوسا والفولاني أو كما يعرفون الهوسا– الفولاني في الشمال ويدينون بالإسلام، وقبائل اليوروبا في الجنوب الغربي والإيبو في الجنوب الشرقي ويدينون بالمسيحية، بالإضافة إلى جماعات الكانوري والنوبي والتيف وجماعات الإيبو والإيفك، التي تمثل أقليات إثنية في نيجيريا، وتؤلف الجماعات السالفة الذكر أكثر من 80 في المئة من مجموع السكان.[4] وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

[1]- Clarence, J. Bouchat, The Cause of Instability in Nigeria and Implications for the United States, U.S Army War College Press, August 2013, p01.

[2]- Ibid; p 1.

[3]- محمّد خالد محمّد عبد الله، الأقليات الأثنية والصراعات في إفريقيا، التجربة النيجرية الفيدرالية نموذجًا، ورقة دراسات إفريقيا، د. ت، ص172.

[4]- هاشم نعمة الفياض، المرجع السابق، ص 89.

جدول رقم(2): نسب أهم الجماعات الإثنية في نيجيريا [1]

المجموعات الأثنية المهيمنة			مجموعة الأقليات الأثنية					
الهوسا – فولاني	اليوروبا	الإيبو	الإيبيبو	الإيدو	التيف	الإيجاو	النوب	باقي الاثنيات
%35	%25	%20	%5.61	%3.4	%2.2	%1.8	%1.2	%5.79

حيث تشكلُّ النسبة المئوية للأثنيات بالنسبة لمجموع السكان، أهمية بالغة في الساحة السياسية بحكم أنّ الأغلبية الأثنية تطالب بأحقيتها في السيطرة والسلطة، ما جعل الأثنيات الأكثر عددًا (الهوسا– فولاني– اليوروبا– الإيبو)، تدخل في توترات وصراعات دائمة حول الاستحواذ على السلطة؛ أمّا الأقليات مثل الإيبيبو والتيف..الخ، فإنّها تحاول دائمًا فرض وجودها والتخلص من هيمنة الأغلبية الأثنية.

حيث تعدُّ مشكلة التعدّدية الأثنية من أكبر المعضلات، التي واجهت نيجيريا بعد الاستقلال فعوض أن تعمل تلك الجماعات وتتعاون على بناء أمة نيجيرية مزدهرة وموحدة، دخلت في منافسات شرسة حول من تفرض ثقافتها ودينها ولغتها وقيمتها وسلطتها على الجماعات الأخرى، ما أثر على استقرار البلد ووحدته.[2]

إذ تشير معظم الأبحاث الدراسية للمجتمعات النيجيرية، مثل دراسة "مصطفى الشعيني"[3] ودراسة "بهاء الدين مكاوي"[4] أنّ المجتمع النيجيري عان كثيرا من التعدّدية الأثنية الدينية التي كانت

[1]- Mbakgu Iféyiwa, Socio-Cultural Factor and Ethnic Group Relationship in Contemporary Society, The African Anthropologist, Vol.09, 2002, pp123-136.

[2]– عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م، ص28.

[3]–مُحَمَّد مصطفى الشيعيني، المصدر السابق، ص ص253– 260.

[4]– بهاء الدين مكاوي مُحَمَّد، الصراعات الأثنية في إفريقيا، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، 2003م، ص ص10– 25.

من أبرز العوامل المحركة لصراعات الداخلية في البلد، سواءًا الصراع الدائر بين المسلمين والمسيحيين الذّي يتجذر في التاريخ، وساهمت في تكريسه الإمبريالية البريطانية والكنيسة، أو ذلك الصراع بين العرقيات الأخرى، إذ يقول الباحث أدم بمبا أنّ الكنيسة لعبت دورًا في تعميق الهوّة بين الاثنيات وتأجيج التعصّب الديني بين القبائل، وكانت حليفة سياسة التفريق الإمبريالية؛ بل أبعد من ذلك أنّها كانت طرفًا في النزاعات بحدّ ذاتها.[1]

وقد تجلى الصراع القبلي بين القبائل الرئيسية في الأقاليم الثلاث، حيث كان اليوروبا يخشون الإيبو ويخافون تسلطهم عليهم، بينما احتقرّ الإيبو الهوسا– فولاني وتخوفوا من قوتهم العددية على الساحة السياسية؛ أمّا الهوسا– فولاني فعاشوا تحت هاجس اتحاد الإيبو واليوروبا وسيطرتهم على كلّ نيجيريا.[2] ما جعل كلّ منها تسعى إلى إمّا أن تكون هي المهيمنة، أو تنفصل فتكون سيدّة في إقليمها.

وبذلك تغلب الشعور القبلي الاثني والتعصّب القبلي، على الشعور بالروح الوطنية في نيجيريا رغم محاولات السلطة السياسية بنظامها الفيدرالي إدارة وتسيير الأقاليم، التي أصبحت أربعة بعد الاستقلال؛ إلاّ أنّها لم توفق في احتواء التمايز الاثني والتنوع القبلي، الذّي طغى على جميع المجالات حتى على الحياة السياسية بحدّ ذاتها.

3.1. الخلفيات السياسية:

أ– تبني النظام الفيدرالي:

تميزّت السلطة السياسية في نيجيريا، بصفة عامة بالتقلبات وعدم استقرار الأجهزة السياسية في نظام حكم متزّن، حيث تأرجح بين النظام الاتحادي والنظام الفيدرالي، وبين النظام البرلماني التعدّدي، والنظام العسكري الشمولي سادته النزاعات الجنوبية ذات توجهات ضيقة.

[1]– أدم بمبا، صراع الهوية في إفريقيا التأرجح بين القبيلة والدولة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، ماليزيا، مارس 2016م، ص ص45– 47.

[2]– محمّد مصطفى الشيعيني، المصدر السابق، ص254.

ولقد اعتمدت نيجيريا النظام الفيدرالي مباشرةً بعد الاستقلال، حيث قسّمت إلى ثلاث أقاليم كبرى، تتمتع بمؤسسات محلية وتمارس الحكم المحلي في إطار فيدرالي، تحت ما يسمى بالدستور النيجيري لسنة 1960م، الذّي حدّد الصلاحيات الممنوحة للحكومة الفيدرالية، وتلك الممنوحة للأقاليم الثلاث، معتمدة في ذلك على نموذج الحكم الذّي خلفهُ الاستعمار الانجليزي، دون التأكدّ من مدى ملائمة تلك التجربة الفيدرالية لواقع نيجيريا بعد الاستقلال.[1]

إذ يجب الإشارة إلى أن جمهورية نيجيريا الفيدرالية لم تتشكل من الاتحاد الطوعي للأقاليم، بل تشكلت عن طريق الإرغام والقوة من قبل قوات الاحتلال البريطانية، وضم الاتحاد قبائل متعددة غير متجانسة، ومتناقضة ثقافيا، ولغويا، ودينيا، وهو ما جعل من توحيد هذه القبائل وتجنيدها في إطار وحدوي وطني، داخل نظام فيدرالي يقوم على اللامركزية أمر صعب جدا، وخلق العديد من المشاكل بعد الاستقلال، حيث أنّ التنشئة القبلية والالتفاف حول القبيلة والولاء لها، مع نمّو الحساسيات العرقية بين القبائل في الأقاليم الثلاث، كانت عائق أمام التنظيم السياسي لنيجيريا كدولة قوية موّحدة، وكان مصدرًا لكثير من القلائل والاضطرابات، وعدم الاستقرار السياسي.

وعلى الرغم من محاولة نيجيريا احتواء الصراعات السياسة القبلية داخل اتحاد فيدرالي بين أقاليم تتمتع بقدر من الاستقلال، لكن دون جدوى، والسبّب في ذلك أنه بجانب ارتكاز الأقاليم المكونة للاتحاد الفيدرالي على أساس قبلي، زاد من صعوبة الأمر التباين في درجة النمّو والتطور الاقتصادي الثقافي، والاجتماعي، بين الشمال والجنوب، وتباين النضج السياسي بين الأقاليم، فعندما بدأ الجنوب يعرف فكرة الانتخابات، كانت النظم السياسية التقليدية ونظام الوراثة، أساس الحياة السياسية في الشمال،[2] وكما ذكرنا من قبل فإنّ السياسية الاستعمارية مسؤولة إلى حدّ كبير عن هذه الاختلالات.

[1]– د. أدم بمبا، المرجع السابق، ص50.

[2]– Robin Cohen, Op.cit; p14.

ويتضّحُ ممّا ذكرنا سابقًا، أنّ النظام الفيدرالي لم يقم على أسس وطيدة ثابتة، فباعتماده على تقسيم الإقليمي القبلي، حكم على نفسه بعدم التوازن السياسي، ويقول المؤرخ سيبرو (Sibro) عن الفيدرالية في نيجيريا نقلا عن فياض "إنّ تركز السلطة والثروة في المركز إضافةً إلى التنافس للهيمنة على السلطة الفيدرالية، أدّى إلى حدوث انفجار سياسي وإثني في نيجيريا، يتسّمُ بالفساد والدوران في حلقة مفرغة ..."[1]. إذ على الرغم من أنّ اعتماد النظام الفيدرالي كان لتخفيف من التوترات الإقليمية والدينية، وإرضاء المجموعات الأثنية المختلفة، الإيبو في الشرق اليوروبا في الغرب، الهوسا فولاني في شمال، إلا أن نتائج ذلك كانت عكسية. ومثل ما تمّ بناء نظام الحكم في نيجيريا على أساس تجمعات عرقية إقليمية ذات حدود وذات أوضاع خاصة، تم بناء الأجهزة السياسية والأحزاب على تصور أنّها أحزاب قبلية وإقليمية خاصة.

ب– الصراع بين الأحزاب السياسية:

منذ نشأة الأحزاب السياسية وبداية نشاطها مع نهاية الحرب العالمية الثانية برزت على الساحة السياسية لنيجيريا ثلاث أحزاب هي:

المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون، الذي تأسس في سنة 1944، وقد غيّر إسمه بعد الاستقلال إلى "المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا"، تحت قيادة الدكتور ناميدي أزيكيوي من أبناء الإيبو؛[2] ولكن مع زيادة النشاط التجاري، وبروز الطبقة البورجوازية في نيجيريا، اشتدت المنافسة بين الإيبو واليوروبا على المراكز الحضارية بالجنوب، أسفرت عن انقسام الحزب، فقام "أوبافيمي أولوو" أحد رجال الأعمال من أبناء اليوروبا، بإنشاء حزب "جماعة العمل" كحزب للإقليم الغربي

[1]– هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص64.

[2]– أمنة سعدون عباس، التطورات الداخلية في نيجيريا (1979– 1999م)، رسالة دكتوراه في فلسفة التاريخ المعاصر، جامعة القادسية، ص ص23– 24.

يسيطر عليه اليوروبا، بهدف مواجهة المجلس الوطني عام 1951م، كما أنشأ الشماليون عام 1951م أيضًا "حزب مؤتمر شعب الشمال للمنافسة وتجنّب سيطرة الجنوب.[1]

ونلاحظُ أنّ هذه الأحزاب لم تنشأ في إقليم واحد من أقاليم نيجيريا، بل عبر كلّ منها عن الميراث التاريخي والاجتماعي والثقافي للبيئة التي نشأ فيها، حيث قامت الأحزاب السياسية النيجيرية قبل الاستقلال، وحتى صدور قرار حلّ الأحزاب في ماي 1966م على أسس قبلية. فكان حزب مؤتمر الشمال بقيادة "أحمد بللو" يمثل قبائل الهوس والفولاني؛ بل أنّهُ نصّ في دستوره على أنّ العضوية فيه قاصرة على أبناء قبائل الشمال وحدها.[2] وكان حزب المجلس الوطني لمواطني نيجيريا بقيادة أزيكيوي يمثل قبائل الإيبو بالشرق النيجيري، وكان حزب جماعة العمل بقيادة "أولوو" يمثل قبائل اليوروبا بالغرب، ولقد ثار بين الفريقين الأخيرين عداء طويل، جعل "أزيكيوي" يتحول عن فكره الوحدوي وأصبح يدعو للإقليمية والفيدرالية، وهكذا توالت عمليات التفتت والانقسام بين أبناء الإقليم الواحد، وطغت القبلية وامتدّت إلى الصراع على رئاسة الوزارة الفيدرالية، فأزيكيوي يتولى رئاسة وزارة الشرق، وأولو يتولى رئاسة وزارة الغرب، وأحمد بللو رئاسة وزراء الشمال.[3]

شهدت الساحة السياسية النيجيرية خلافات وصراعات حكومية حزبية، كلما وصل موعد الانتخابات، التي كان هدفها السيطرة على السلطة المركزية وزيادة نفوذ وتأمين مصالح القبائل الكبرى في نيجيريا ولم تهدف إلى تحقيق مصالح ومطالب وطنية.[4]

حيث أصبح الوضع في البلاد مشحون بالإثنية المسيّسة، إذ عمدت النخب في كلّ جماعة إثنية إلى وضع خطة محكمة لجذب موارد الدولة الفيدرالية إلى إقليمها، وأهملت جميع القضايا التي كان

[1]– آمنة عباس سعدون، المرجع السابق، ص 24.

[2]– طه إيناس ممدوح، المرجع السابق، ص93.

[3]– آمنة عباس سعدون، المرجع السابق، ص 25.

[4]– إبراهيم نصر الدين، المرجع السابق، ص29.

بإمكانها أن توحد البلاد، فالمنافسة الفوضوية وانعدام الأمن أدّى إلى زيادة وتيرة الصراع، وذلك في ظلّ استغلال النخبة السياسية للشعب لتحقيق مصالحهم السياسية والاقتصادية، بتحريض الجماهير ضدّ معارضيهم السياسيين، بإعطاء الطابع الإثني الجهوي لحملاتهم الانتخابية.[1]

ولقد تأثر النشاط السياسي في نيجيريا تأثرًا شديدًا، بالقرار الذّي اتخذه المؤتمر الدستوري الذّي عقد في لندن عام 1958م، والذّي يقضي بأن يكون التمثيل في مجلس النواب الفيدرالي على أساس عدد السكان في كلّ إقليم، وبموجبه تحول ميزان القوى على ساحة سياسية لشمال بحكم أنّهم الأكثر عددًا، فكان هذا القرار السبّب في العديد من الأزمات التي سوف تشهدها البلاد لاحقًا بحكم عدم تقبله من طرف الأقاليم الأخرى.[2]

وبالتالي فإنّ طبيعة الأحزاب السياسية في نيجيريا، قد تأثرت كثيرًا بالقبيلة والقاعدة العرقية لها التي رفضت أن تسلم أو تعترف بغلبة قبيلة أخرى، وأصبحت كلّ مجموعة إثنية ترى أنّ لها الحق في السيادة على نيجيريا، فمثلاً نجدُّ الإيبو في الإقليم الشرقي يرفعون شعار يقول "الإيبو لم يوّل عليهم ملك"، بمعنى أنّهم لا يتقبلون حكم أحد، وكذا الحال بالنسبة لقبائل الهوسا- فولاني التي تبّين موقفها منذ انتخابات 1959م، حين اتفقوا جماعيًا على عدم التصويت لأيّ حزب من الجنوب خشية سيطرتهم عليهم،[3] وهكذا تسيس الانتماء الإثني وساءت العلاقات بين مختلف قبائل الأقاليم، واحتدم بينها الصراع حول السيادة ومصادر الثروة، وضاعت المصلحة الوطنية بين صراع العرقيات.[4]

وعلى العموم فإنّ طبيعة النظام السياسي، والأحزاب السياسية القائمة على القبلية والجهوية انعكست سلبًا على الأوضاع، وعمقت هوة الانقسامات، وأججت الصراعات وأعاقت مشروع

[1]- نعيمة زواوي، الصراعات الأثنية والدينية في إفريقيا (حالة نيجيريا)، رسالة ماجستير، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2013- 2014م، ص116.

[2]- نفسه، ص266.

[3]- خيري عبد الرزاق الجاسم، تداول السلطة في نيجيريا، قسم الدراسات الإفريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، د ت، ص66.

[4]- نعيمة زواوي، المرجع السابق، ص117.

بناء الأمة في نيجيريا. وتبعًا لكثرة الصراعات والنزاعات بين القبائل، والتي أثرت على الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، برز دور المؤسسة العسكرية التي تدخلت في تسيير الأمور السياسية للبلاد، إذ حاولت من وجهة نظرها السيطرة على الأوضاع، والمحافظة على تلاحم نيجيريا وتحقيق الوحدة الوطنية، حيث كانت المؤسسة العسكرية قوة مؤثرة في السياسة وصانعة القرار، خصوصًا في أوقات الأزمات،[1] وهذا ما سوف نتناوله بالدراسة لاحقًا.

4.1.الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية:

توصف العوامل الاقتصادية والاجتماعية، على أنّها من الأسباب المهمة للصراع في نيجيريا حيث أنّ التنافس على الموارد الطبيعية، هو القاسم المشترك في معظم الصراعات الاجتماعية الحاصلة في نيجيريا، حيث تنافس المجموعات القبلية بعنف على الممتلكات، والأراضي، والوظائف والتعليم، والمرافق العامة. إذ تعاني نيجيريا العديد من المشاكل الاقتصادية، التي كانت محركًا أساسيًا لصراعات في البلد وانعكست سلبًا على الواقع الاجتماعي، وذلك راجع للعديد من الأسباب نوجزها في النقاط التالية:

- عدم تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة بين الأقاليم، إذ اتجه كلّ إقليم لتنمية اقتصادية كوحدة مستقلة قائمة بذاتها، دون النظر للاقتصاد النيجيري ككلّ، فمثلاً كان الإقليم الشرقي يستورد القطن الأمريكي بدلاً من أن يشتري هذه المادة الخام من الإقليم الشمالي، الذّي ينتج القطن بوفرة وهذا انعكاس واضح للقبيلة حتى على المجال الاقتصادي،[2] بالإضافة إلى تهميش السياسات التنموية لمناطق والتركيز على أخرى، ممّا زاد من الحساسية بين الأقاليم.

[1]– خيري عبد الرزاق الجاسم، المرجع السابق، ص68.

[2]– طه إيناس ممدوح، المرجع السابق، ص93.

- عدم تكافئ الفرص في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية بين الأقاليم- وفي بعض الأحيان في الإقليم نفسه-، فمثلاً الجنوب أين تعيش أغلب مسيحية يتميز ببنيته التحتية وغناه بالثروات الطبيعية منها النفط؛ أمّا الشمال فيعاني من ضعف الهياكل الاقتصادية، وافتقاره للمواد الأولية.
- الصراع الدائم على الموارد والثروات الطبيعية (عائدات النفط) وتقاسم الأراضي الزراعية والرّعوية بين القبائل.
- انتشار الفساد في مؤسسات الدولة، كالرّشوة مقابل تقديم الخدمات سواء لدى الحكام أو عامة الشعب، فنجد مثلا عدة شركات تخصص من ميزانيتها مبالغ مالية لكي تستعملها كرشوة في سبيل الحصول على عقود تجارية، ضف إلى ذلك استغلال المناصب لتحقيق مكاسب مادية والابتزاز (بالعنف والتهديد)، واختلاس وتحويل المال العام من قبل بعض كبار موظفي الدولة، ونهب وتزوير العملة والاحتيال ...الخ[1]
- أزمة الديون الخارجية منذ عام 1958م، التي شكلّت عائق أمام تنشيط الاقتصاد النيجيري وكرّس هيمنة الدول الكبرى على عملية صنع القرار في نيجيريا، ممّا أدّى إلى عدم الاستقرار السياسي.[2]

وبسبّب سوء تسيير أموال الدولة، وطغيان القبلية والذاتية على المصالح الاقتصادية، وتفاقم الفساد، ساءت الأحوال الاجتماعية للبلاد وتدهورت الأوضاع، وظهرت مجموعة من التناقضات الاجتماعية الحادة، حيث برزّت في المجتمع فئات غنية فاحشة الثراء، على حساب أخرى تعاني فقر[3]. بالإضافة إلى انقسام المجتمع النيجيري إلى طبقات، فهناك الطبقات المسيطرة اقتصاديًا والمتحالفة مع القوى الأجنبية، والمتمثلة في البورجوازية الجنوبية والإقطاعية الشمالية، إلى جانب الفئات التي سيطرت على قطاع الاستيراد والتصدير، كلّ هذا الفئات استفادت من الاكتشافات

[1]- أمنة عباس سعدون، المرجع السابق، ص ص128- 129.

[2]- نفسه، ص130.

[3]- بابكر حسن قدر ماري، دولة نيجيريا، المركز الإسلامي الإفريقي، الخرطوم، 1986م، ص13.

البترولية والثراء الذّي ترتّب عليه. ومن جهة أخرى طبقات عامة الشعب من الفقراء والعاطلين والفلاحين والموظفين الصغار، الذّين يعيشون في ظلّ مستوى معيشي منخفض جدًا.

وانتشرّت البطالة والتشاؤم وسط الفئات الشابة، التي أصبحت فريسة سهلة للانحراف والاستغلال في أغراض سيئة، كأن يجندهم زعيم قبلي أو رجل سياسة للضغط وتهديد منافسيه، أو أعمال تخريبية مقابل أجر زهيد أو وعود لا تتحقق، وتدني مستوى التعليم والصحة ونتج عن ذلك انعدام الأمن والثقة، وزيادة التنافر والصراع العرقي.[1]

وبالتالي فإنّ تدهور الأوضاع الاقتصادية، والصراع حول الثروة والموارد والمكاسب الاقتصادية بين القبائل، والخلاف حول تقسيمها بين الأقاليم، أدّى إلى انهيار القيّم الاجتماعية، وانتشار العنف في المجتمع النيجيري، وتفشي الفساد والشحن الطائفي.

وتؤكدُّ الوثائق الأرشيفية للاستخبارات المركزية ومجلس الاستخبارات الأمريكي، أنّ التنمية الاقتصادية في نيجيريا تعيقها الأفقية القبلية والإقليمية، ونقص المهارات الأساسية وارتفاع نسبة الفساد والبطالة، على الرغم من أنّ رأس المال الأجنبي يتدفق من صناعة البترول، وفي ظلّ هذا تعاني الحكومة من الضغوطات المتزايدة من طرف العاطلين عن العمل وسط سخط اجتماعي في المناطق الحضرية، ما يهدّدُ وحدة الاتحاد، خصوصًا إذا استمرّ الشماليون والجنوبيون في التفكير والتصرّف وفق مصالح إقليمية ضيّقة، وأنّ المظالم الاجتماعية والاقتصادية أصبحت أكثر خطورة على البلاد.[2]

2– بوادر حرب الانفصال:

1.2 أزمة حزب جماعة العمل: انتهج الشيخ أوبافيمي أولوو إبان الانتخابات الفيدرالية 1959،

[1]– V.Egwemi and Other, Rural Development and Poverty in Nigeria, Jorind, June 2013, pp106– 107.

[2] – U.S. Diplomatic Archives Nigeria (1964– 1968), 360 National Intelligence, Estimate (1) NIE 64.2– 65 Washington, August 26, 1965.

سياسة التركيز على الأقليات العرقية في الشمال، وذلك ما أزعج الزعامة الشمالية المهيمنة على الحكومة الفيدرالية. فتحركت لخلق إقليم رابع باسم إقليم الغرب الأوسط عام 1963م،[1] مقتطعة إياه من الإقليم الغربي إرضاء للأقليات من غير اليوروبا.[2]

ولقد بدأت هذه الأزمة بالخلاف الذّي نشّب بين الرئيس أولوو رئيس حزب العمل ونائبه الرئيس صامويل إكنتولا (Samuel Accentula)، وكان من أهم أسباب النزاع هو الأساس الذّي يقوم عليه تنظيم القوى في الاتحاد الفيدرالي والحكومة الفيدرالية، حيث أنّ الرئيس "أولوو" لم يرضى عن الأساس الإقليمي للحزب، فأراد أن يوسع نطاقه خارج الدائرة الإقليمية، لذلك بدأ الحزب ينشط في كلّ من الإقليم الشمالي والإقليم الشرقي، وعلى الرغم من هذا فشل حزبه من إحراز أغلبية في البرلمان الفيدرالي في انتخابات عام 1959م.[3]

أمّا إكنتولا فقد كان يفضل أن يتفرغ الحزب لنشاط في الإقليم الغربي فقط، وألاّ يدخل في نزاع على المستوى الفيدرالي، ولقد استغلت الحكومة الفيدرالية الخلاف الموجود بين قادة حزب العمل لتحرض النائب صومائيل إكينتولا عن الانشقاق من الحزب، وتكوين حزب آخر تحت اسم "الحزب الديمقراطي القومي النيجيري"، بغية التحالف مع الحكومة الفيدرالية.[4]

وكانت ردّة فعل "أولوو" أنّ فصل إكينتولا من رئاسة وزراء الإقليم، فرفض إكينتولا هذا القرار ورفع دعوة في محكمة الاستئناف الإقليمي، ما أدخل الإقليم في حالة من الفوضى الإدارية أدّت إلى إعلان حالة الطوارئ فيه، ووضعه مباشرةً تحت سيطرة الحكومة الفيدرالية عام 1962م، هذه الأخيرة التي اتّهمت قيادة جماعة العمل بالفساد الإداري، واختلاس المال العام، ثم محاولة قلب النظام الفيدرالي، لذلك سلّطت عقوبات بالسجن لقائد الحزب "أولوو" وكثير من أتباع الحزب لمدة

[1]- أنظر الملحق رقم10.

[2]- أمباي لو، إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا (مع التطبيق على نيجيريا)، ط1، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 1998م، ص206.

[3]- محمّد مصطفى الشيعيني، المصدر السابق، ص273.

[4]- أمباي لو، المرجع السابق، ص206.

تتراوح ما بين عشرة إلى خمسة عشرة سنة.[1] ولقد تسربت هذه الأزمة إلى كلّ البناء السياسي في نيجيريا، وأثارت الكثير من المخاوف بين الأحزاب السياسية.

2.2 أزمة تعداد السكان عام 1964م:

في 01 فيفري 1964م وجد النيجيريون أنّ عددهم قد بلغ 55.6 مليون نسمة بعدما أن كان تعدادهم أواخر عام 1953م يقدر بـ 30.4 مليون نسمة، وكانت هذه الزيادة التي تفوق 6% سنويًا زيادة غير معقولة، خصوصًا أنه أظهر أنّ عدد سكان الشمال قد أصبح 30 مليون نسمة تقريبًا، ولما كانت مقاعد مجلس النوّاب الفيدرالي توزع وفقًا لتعداد السكان، فقد سكان الجنوب الأمل في الحصول على مزيدًا من المقاعد في البرلمان الفيدرالي، حيث أنّهُ بهذا العدد السيطرة بالتأكيد ستكون للشمال.[2]

لذلك أعلن الإقليم الشرقي رفضهُ لنتائج هذا التعداد الذّي بنظرهم كان مزورًا، وحاول حزب المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا أن يجعل نوابه في الإقليم الغربي يرفضون هذا التعداد أيضًا، لكنّهم لم يقبلوا وأعلنوا موافقتهم على نتائج التعداد مع إقليم الشمال، فأقدم وزراء إقليم الشرق إلى رفع دعوة قضائية لدى المحكمة الفيدرالية العليا لإلغاء هذا التعداد، لكن طلبهم قوبل بالرفض من طرف المحكمة، فزاد ذلك من نقمة سكان الإقليم الشرقي على الشمال، وازداد توتر العلاقة بينهما داخل الحكومة الفيدرالية.[3]

3.2. أزمة الانتخابات الفيدرالية ديسمبر 1964م:

تعدّ هذه الأزمة تكملة لأزمة تعداد السكان، التي مرّت بها نيجيريا والتي تحدثنا عنها سابقًا، حين عارضت أحزاب الجنوب إحصائيات السكان التي أعطت الغلبة للشمال، ولذلك تخوّف الجنوبيون من عائدات تلك الغلبة العددية للشمال في الانتخابات الفيدرالية المقبلة.

---

[1]- أمباي لو، المرجع السابق، ص206.

[2]- Cohen, Op.cit; p112.

[3]- خيري عبد الرزاق جاسم، المرجع السابق، ص58.

من هنا برزت تحالفات جديدة بين الأحزاب استعدادًا للانتخابات القادمة، حيث تحالف الحزب الديمقراطي القومي النيجيري، مع منشقين عن حزب المؤتمر الوطني كمواطني نيجيريا ومع مؤتمر شعب الشمال، وشكلّوا جبهة تحت مسمى التحالف القومي النيجيري؛ أمّا المؤتمر الوطني لمواطني نيجيريا فقد تحالف مع جماعة العمل وأحزاب المعارضة الصغيرة في الشمال، تحت التحالف المتحدّ التقدمي العريض، وهكذا تشكّلت جبهتين متنافستين، واحدة في الشمال ، والثانية في الجنوب.[1]

وقد تميّزت الاستعدادات للانتخابات الفيدرالية، بالعنف والممارسات غير القانونية من كلّ الأطراف لضمان نجاح مرشحيهم، أين اتّهمت جبهة التحالف القومي النيجيري في دعايتها الانتخابية جبهة التحالف المتحد التقدمي العريض، بأنّها تسعى للهيمنة على كلّ الوظائف والخدمات العامة في نيجيريا ووصفوها بالجناح السياسي الإمبريالي للإيبو.[2] بينما اتّهمت جبهة الجنوب الشمال بأنّها سوف تعمد لتزييف الانتخابات، ردت عليها جبهة الشمال بأنّها تحاول أن تبرّر هزيمتها المرتقبة.[3]

وبدأت مظاهر الأزمة تظهر جليًا في شهر نوفمبر، عندما قام "أزيكيوي" رئيس البلاد بإذاعة بيان على الشعب، يحذر بأنّ الخلاف المقبل سوف يؤدي إلى تفتت نيجيريا، وأنّ الجوّ معبأ بالخصومات والعداوات والتعصبّات القبلية، ولقد ردّ عليه "أحمد بلّلو" بأنّ الدستور النيجيري لن يحقق لشرقيين مآربهم الانفصالية، ولقد اقترح الرئيس أزيكيوي في ظلّ هذه الخلافات تأجيل موعد الانتخابات لمدة شهر؛ لكن رئيس وزراء الشمال رفض الاقتراح، وهكذا بدأت الانتخابات في ظلّ أزمة سياسية خطيرة، ومخالفات غير قانونية وغير ديمقراطية، أين بدأت المناطق الجنوبية الثلاث

[1]– مصطفى شعيب، "الديمقراطية والنظام الرّئاسي في نيجيريا"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 76، أبريل 1984م، ص ص 107– 115.

[2]– أمباي لو، المرجع السابق، ص208.

[3]– مُحَمَّد مصطفى الشيعيني، المصدر السابق، ص276.

تقاطع الانتخابات،[1] وذلك بسبّب استغلال جبهة الشمال لنفوذها السياسي الحاكم في الإعلام وجهاز الشرطة لصالح مرشحيها.

وقدمت الأحزاب شكاوي كثيرة للجنة الانتخابات الممثلة لكلّ أقاليم نيجيريا، مفادها أنّ مترشحيهم لم يتمكنوا من تقديم أوراق ترشيحهم بسبب سوء التسيير، وازدادت الأزمة اشتعالاً عندما أقفل باب الترشيح، وأعلن في 68 دائرة من الشمال على أنّ مرشحوها فازو بالتزكية لعدم تقدم أحد لترشح ضدّهم، ولقد طعنت المعارضة في هذه النتيجة، وذكرت أنّهُ استعملت القوة ضد مرشحيهم لمنعهم من تقديم أوراقهم، وأنّهُ في كلّ مرة يقبض على مرشحي المعارضة في الشمال يودعون السجن حتى انتهى وقت الترّشح.[2]

وكان ردّ فعل جبهة الجنوب أن نظمت مظاهرات كبرى في شوارع لاجوس، وهي تحمل لافتات تحت شعار "أبو بكر لا حكومة عن طريق التزوير". وانتهت الانتخابات بفوز جبهة التحالف القومي النيجيري بـ 163 مقعد، أيّ بأغلبية تمكنها من تشكيل الوزارة بمفردها دون الاستعانة بالأحزاب الأخرى.[3]

وحين جاء موعد تشكيل الوزارة، بلغت الأزمة ذروتها عندما حاول الرئيس أزيكيوي عرقلة وصول "أبو بكر تفاوا باليوا" إلى البرلمان، إذ استدعى القوات المسلحة ليستعين بها إذ أعلن حالة الطوارئ لكنّهم رفضوا، وانتهى الأمر باستدعاء "أبو بكر تفاوا باليوا" لتشكيل الوزارة الإتلافية، التي تتشكلُ من الأحزاب التي بيدها السلطة في الحكومات الأربع.[4]

وانتهت أزمة الانتخابات الفيدرالية هذه بتعميق هوة الخلافات بين قبائل وأحزاب الشمال

---

[1]- H.S.Diplomatic Archives Nigeria (1964- 1968), Foreign Relation of the United States (1964- 1968) Volume XXIV. Africa, Department of State, Washington, December 30, 1964, Source: Jonson Library National Security, Fil, Vol 1, 6/64-8/67.

[2] - Ibid.

[3]- أمباي لو، المرجع السابق، ص208.

[4]- محمّد مصطفى الشعيني، المصدر السابق، ص ص107- 115.

والجنوب، وتوتر الأوضاع التي سرعان ما أدت إلى أزمات أخطر من تلك التي سبقت.

4.2. أزمة انتخابات الإقليم الغربي:

لم تكدّ تنتهي أزمة الانتخابات الفيدرالية حتى دخل الإقليم الغربي في أزمة أحدّ منها، وذلك بحلول الانتخابات الإقليمية لاختيار حكومة جديدة، حيث بدأت الاستعدادات الإقليمية لاختيار حكومة جديدة، وبدأ الاستعداد للانتخابات في الإقليم أين رفعت الأحزاب السياسية شعارات مختلفة، منها جبهة "التحالف المتحد التقدمي العريض التي رفعت شعار "النجاح أو الموت" وسعوا إلى الإطاحة بـ "أكينتولا" لبسط سيطرتهم على الأقاليم الثلاث: الشرقي والغربي والوسط الغربي، وكذلك العاصمة لاجوس ومن ثم يمكنهم محاصرة الشمال.[1]

وقام الحزب الديمقراطي القومي النيجيري بزعامة "إكينتولا" بتحذير اليوروبا من هذا التحالف وقال أنّ معناه منح السيادة لقبيلة الإيبو واستغلالها لقبيلة اليوروبا، وذكر أنّ حزبه خلصّ اليوروبا من سيطرة الإيبو، وجعل لهم نصيب من الحكومة الفيدرالية منذ الاستقلال في الحصول على وظائف و التعليم في الجامعات.

ولتفادي التزوير فقد لجأت جبهة المعارضة إلى نشر قوائم مترشحيها في جميع دوائر الغرب ولكن ما إن بدأ الترشيح حتى اتهمت المعارضة الحكومة بالتلاعب، وعدم قبول أوراق مترشحيها خصوصًا عندما أعلنت الحكومة فوز ستة عشر مرشحًا بالتزكية منهم رئيس الوزراء نفسه، وطعنت بالنتائج لدى المحكمة العليا من لاجوس لكنّها خسرت القضية.[2]

وتميزّت هذه الانتخابات بالعنف والقتل وسقوط العديد من الضحايا، خصوصًا من المشرفين على الانتخابات، وما زاد الأمر سوءًا هو تدخل الإقليم الشرقي عند الإعلان عن نتائج الانتخابات، وعبور الكثير من الإيبو لحدودهم ودخلوا الإقليم الغربي وهم يهتفون بسقوط

[1]- k.w.j.Post and Michel Vichers, Structure and Conflict In Nigeria (1960- 1965), Heinemann Educational Book, Great Britain, 1973, pp 220- 221.

[2] - Ibid; p226.

إكينتولا.[1] وبتدخل الإقليم الشرقي في شؤون الإقليم الغربي على هذا النحوّ، بدأ الاتحاد الفيدرالي كلّهُ يهتز، وعمّت الاضطرابات الإقليم الغربي قتل فيها المئات من القبائل، وتدخلت القوات المسلحة ليزداد الأمر سوءًا، وكثرت الضغوطات على رئيس الوزراء الفيدرالي "باليوا" بإعلان حالة الطوارئ وإزاحة "إكينتولا" من الحكم؛ لكنّه لم يكن يعرف أنّ موقفه هذا سوف يكلفه حياته فيما بعد.[2]

5.2. الانقلابات العسكرية:

أ– المؤسسة العسكرية النشأة والمميزات:

تعود أصول الجيش النيجيري إلى ثلاث تشكيلات عسكرية تمّ تأسيسها في القرن التاسع عشر، تأسس التشكيل الأول عام 1862م من طرف الحاكم العسكري البريطاني الكابتن جون جلوف(Jhon Glover) ، حيث أنشأ مليشة صغيرة تتكون من ثمانية عشر نيجيريًا من قبائل الهوسا (أطلق عليهم اسم الهوسا جلوفر)، وكان مهمتها حماية التجار والمبّشرين البريطانيين والدفاع عن المستعمرات البريطانية.[3]

في عام 1888م تأسس التشكيل الثاني تحت اسم قوات الشرطة التابعة لشركة النيجر الملكية، وكان الهدف من تأسيسها أيضًا حماية المصالح البريطانية في شمال نيجيريا، أمّا التشكيل الثالث فتأسّس عام (1891- 1892م)، وبعد توّسع النفوذ الاستعماري البريطاني سعّت إلى زيادة عدد قوات الجيش لحماية مصالحها، حيث أصبح الجيش يتكون من أكثر من فيلق للشمال والجنوب، ولم يعتمد الجيش في نشأته على المواطنين وحدهم، بل جمع في صفوفه جنودًا نيجيريين وضباط وقيادات من الإنجليز، ولم تبدأ عملية التوطين سوى في أفريل 1985م، حيث بدأت

[1] – أمباي لو، المرجع السابق، ص209.

[2]– محمّد مصطفى الشعيني، المصدر السابق، ص ص279– 280.

[3]– مجموعة باحثين، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، ط1، تحرير حمدي عبد الرحمان، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015م، ص131.

بضابط نيجيري واحد في عام 1948م، ثم ارتفع العدد إلى خمسة عشر ضابطا في عام 1956م من بين 250 من مجمل الضباط، ومع حلول عام 1960م انخفض عدد الضباط الإنجليز ليرحل آخرهم في عام1965م.[1] وبذلك أصبح الجيش وطنيًا خالصًا وأصبح ولاء القوات النيجيرية للدولة وليس للإدارة الاستعمارية، ولقد واجه الجيش منذ بداية تشكيله مشكلات تتعلق بطبيعة نشأته وارتباطه بالأثنيات والمناطق، إذ يحظى الشمال بـ 50% من نسبة عدد الجيش والشرق والغرب بنسبة 25%، إلى جانب التركيبة العمرية الغير متوازنة.[2]

أمّا فيما يخص الخبرة العسكرية فقد اكتسبّ الجيش النيجيري خبرة عسكرية في ميادين القتال خارج نطاق بلاده، من خلال المشاركة في الحربين العالميتين لمساندة الحلفاء، وفي فترة الاستقلال شاركت المؤسسة العسكرية مع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في كونغو– كينشاسا عام 1960م أثناء أزمة إقليم كاتنجا ومحاولة الانفصال؛ أمّا عن المميزات الجيش النيجيري بصفة عامة،[3] فيمكن أن نرصد ما يلي:

– أنه صنيع الاستعمار البريطاني الذّي من تقاليده حياد الجيش عن السياسة وسيطرة المعسكر المدني على المؤسسة العسكرية، وقد ظهر ذلك جليًا في حياد الجيش اتجاه حركة التحرير، وكذلك بقاؤه بعد الاستقلال بسنوات تحت سيطرة الضباط البريطانيين.

– تركيبة الجيش العددية غير متوازنة، حيث كان معظم أفراد الجيش يأتي من الشمال المتخلف بالمقارنة مع الجنوب وخاصةً قبائل الهوسا– فولاني، بينما اختير الضباط من الجنوب الأكثر تقدمًا، وهذا ما أحدث اختلالاً بارزًا في قيادة الجيش من حيث التوازن والتمثيل العرقي.

[1]– مجموعة باحثين، المرجع السابق، ص ص132– 133.

[2]– أحمد عبد الرحمان خليفة، نيجيريا في سياق الغرب الإفريقي، نظرة حول طبيعة الدولة وتطورها وقواها السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، د ت، ص08.

[3]– مجموعة باحثين، المرجع السابق، ص134.

– تسييس الجيش ففي الانتخابات الفيدرالية عام 1964م، إذ استخدمت الأحزاب مبدأ التنجيد والترقية داخل الجيش كورقة دعاية انتخابية، وكذلك إقحام الجيش لحلّ وتدخل في النزاعات الإقليمية أكسبه خبرة التدخل العسكري في حسم الأزمات السياسية.[1]

كلّ هذه الحقائق مجتمعة أثرت في تشكيل المؤسسة العسكرية النيجيرية الحديثة وجعلتها عديمة الثقة بالمدنيين خصوصًا مع ضعف مؤسسات الحكم، وسيادة مناخ اجتماعي متوتر نتيجة علاقات غير متوازنة بين الإثنيات، وتدهور الأوضاع الاقتصادية وتصاعد الصراع حول السلطة السياسية بين مختلف العرقيات، كلّ هذا فتح المجال لتدخل الجيش كالسلطة ثانيةً لفرض النظام فيما يسمى "بالانقلابات العسكرية"، وهذا ما سوف نحلّله تحليلاً دقيقًا لنبّين هل نجحت تلك الانقلابات في فرض النظام أم أنّها زادت الأمور سوءا على حياة النيجيريين؟.

ب– الانقلابات العسكرية أسبابها وتأثيرها:

منذ نهاية أزمة الانتخابات الفيدرالية وبداية أزمة الانتخابات المحلية في الإقليم الغربي تسارعت الأحداث في نيجيريا خصوصًا في الشهور الأخيرة من عام 1966م، أين اجتاحت الاضطرابات والمذابح الإقليم الغربي، واستاءت الأمور خصوصًا بتدخل الإقليم الشرقي، وفي لاجوس كانت الحكومة الفيدرالية على رأسها أبوبكر تفاوا بلوا تحاول إيجاد حلول سلمية للأزمة، بينّما سيطر التوتر على كلّ أرجاء نيجيريا، وكان حدوث شيء ما متوقعا من النيجريين؛ ولكن الانقلاب العسكري كان أقل الاحتمالات حدوثًا، وذلك نظرًا لشاسعة مساحة نيجيريا التي يصعب التحكم فيها عسكريًا، إضافةً إلى عدد الجيوش الذّي لا يتجاوز ثمانية آلاف جندي وضابط، ضف إلى ذلك أنّ الساسة في نيجيريا حرصوا على بقاء الجيش بعيدًا عن تلك الأزمة التي مرّت بها البلاد[2]

[1]– أمباي لو، المرجع السابق، ص ص271– 272.

[2]– محمّد مصطفى الشعيني، المصدر السابق، ص281.

إلاّ أنّ الصراع السياسي والقبلي بلغ ذروته بحدوث ما لم يكن متوقع ودخول نيجيريا في سلسلة من الانقلابات العسكرية، والمذابح إلى غاية اندلا ع الحرب الأهلية.

ب.1– الانقلاب العسكري الأول وأثاره (14– 15 جانفي 1966م):

منذ أوائل شهر جويلية 1965م بدأت مناورات ليلية على أنّها مناورات تدريبية، يجرى فيها إطلاق

النار وتحرك القوات من مكان لآخر حتى أصبحت أصوات الرصاص مألوفة للسلطات[1] بقيادة القائد شوكوما نجوكور (Chukwuma Nazcogwa)[2]، الذي قاد في منتصف ليلة 14 جانفي 1966م مجموعة من الضباط كلّهم من قبيلة الإيبو، وقام بانقلاب ذكروا أنّ الغرض منه تخليص البلاد ممّا تعانيه من فوضى واضطراب وتخليص البلاد من الفساد، لذلك أعلن قائد الانقلاب في بيان له:"إنّ أعدائنا هم الانتهازيون السياسيون والمحتالون في المناصب العليا والدنيا في الحكومة الغارقون في الرّشوة والطالبون 10% من كلّ شيء في مناصبهم وزراء وقادة عظماء...".[3]

لذلك قام ضباط الانقلاب بوضع خطة لاغتيال بعض الساسة النيجيريين، ومع فجر 15 جانفي 1966م تحركوا نحو منزل رئيس الوزراء الشمال أحمد بلّلو، وأطلقوا الرصاص على حراسه ثم انتزعوه من فراشه هو وزوجته وأطلقوا عليهما الرصاص، ثم اختطفوا رئيس الوزراء الاتحادي "أبوبكر تفاوا باليوا" ووزير المالية الاتحادي ليقوموا بقتلهم خارج مدينة لاجوس.[4] وفي مدينة إيبدان، سارت قوات من الجيش بعد منتصف الليل إلى منزل رئيس الوزراء الإقليم الغربي "إكينتولا"، أين قاموا باغتياله مع عدد من جنوده وفي هذه الليلة قتل عدد كبير من الضباط

---

[1]– محمود شاكر، المرجع السابق، ص97.

[2]– **شوكوما نجوكور**: قائد عسكري يلقبُ بالماجور شوكوما أصوله من قبيلة الإيبو كان يشتغل مدرس في المدرسة الحربية بشمال اشتهرّ بفنونه القتالية وخططه الحربية، هو من دبّر أول انقلاب عسكري في تاريخ نيجيريا المستقلة. أنظر:

-K.W.J.Post and Micheal.Vickers, Op.cit; p253.

[3]– أحمد علي إسماعيل، "نيجيريا بين الاستقلال والانقلاب"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 04، 1966م، ص125.

[4]– محمود شاكر، المرجع السابق، ص98.

الشماليين.[1] واستطاع الانقلابيون السيطرة على محطة الإذاعة في كادونا وتشكيل مجلس ثوري صرّح من خلال الإذاعة بأنّ هدف المجلس هو إنشاء أمة قوية موحدة خالية من الفساد والصراعات الداخلية.[2]

وفي منتصف يوم 15 جانفي 1966م أصدرت حكومة لاجوس بلاغا بينت فيه أنّ جزء من الجيش أعلن الانقلاب؛ لكن الجزء الأكبر ظلّ على ولائه للحكومة الفيدرالية وأنّ الجنرال جونسون إرونسي[3] (Johnson Ironsi) قام بانقلاب مضاد لحركة التمرّد موالي للحكومة الشرعية، حيث قام القائد "أيرونسي" باستعادة مدينة لاجوس، وإيبدان وكادونا إلى الحكومة، أمّا قائد الانقلاب "شوكوما" بعد أن شكلّ حكومة في الشمال فقد قرّر أخيرًا الخضوع للحكومة العسكرية بشرط أن يؤمن هو وبقية الضباط الذّين قاموا بالانقلاب معه على حياتهم والتعهدّ بعدم محاكمتهم، وقبل "إيرونسي" هذه الشروط كلّها.

وهكذا أصبح الانقلاب مجرد تمرّد قام به عسكريون منشقون، وفي السابع عشر من نفس الشهر، سلم بقية مجلس الوزراء الفيدرالي إلى الجنرال "إيرونسي" وذلك لوجود الرئيس أزيكيوي في بريطانيا، فتمّ تشكيل مجلس عسكري أعلى برئاسة الجنرال إيرونسي.[4]

ففي 24 ماي 1966م أصدر رئيس الحكومة العسكرية الجديد المرسوم رقم (34) الذّي يقضي بتوحيد نيجيريا كلّها، وإلغاء نظام الأقاليم وتسمية البلاد "جمهورية نيجيريا" وإلغاء النظام

---

[1]- محمّد مصطفى الشعيني، المصدر السابق، ص282.

[2]- أحمد علي إسماعيل، المرجع السابق، ص125.

[3]- **جونسون إيرونسي**: (1924- 1966م) كان أول قائد من بعثة الأمم المتحدة يحفظ السلام في الكونغو الديمقراطية عام 1961م في عام 1965م ثم ترقيته إلى رتبة لواء، أصبح قائد الجيش النيجيري بعد أول انقلاب عسكري رئيس لدولة نيجيريا لبضعة أشهر إلى غاية الإطاحة به واغتياله في نفس العام. أنظر:

-Toyin Falola& Ann Genova, Historical Dictionary of Nigeria, Historical Dictionaries of Africa, No :111, U.S.A, 2009, p23

[4]- أ.م.د عطا عبد الكريم،" التطورات السياسية في نيجيريا 1960- 1970م"، ***مجلة كلية التربية الأساسية***، جامعة بغداد، العدد 80، د ت، ص584.

الفيدرالي وتوحيد الخدمات العامة الفيدرالية والإقليمية، وتقسيم البلاد إلى خمسة وثلاثون إقليمًا، ومن أهم ما ورّد في المرسوم أيضًا:

– توحيد الطبقة الإدارية في مختلف أجهزة الخدمة المدنية.

– إلغاء الأقاليم الحالية، وإنشاء مجموعة من المقاطعات بدلاً عنها.

–الحكام العسكريون للأقاليم يحلُّ ملحهم حكام عسكريون في المقاطعات وهم من يتولون تعيين مختلف المسؤولون فيها.[1]

ولقد اعتبرّ الشماليون هذا المرسوم سلاحًا لتجريديهم من وظائفهم وفتح الأبواب أمام المثقفين من الإيبو لتوظيف في المناطق الحكومية، فقاموا باحتجاجات ومظاهرات وإضطرابات تحت شعار "دعونا ننفصل أدبوا هؤلاء الإيبو الوقحين" ولقد انتهت تلك المظاهرات إلى أعمال عنف ومذابح جماعية ضدّ الإيبو المتواجدين في الشمال.[2]

وفي لاجوس عقد القائد "إيرونسي" اجتماعًا حضره الحكام العسكريون للأقاليم الأربعة وعينوا لجنة للبحث عن أسباب تلك المذابح التي قام بها الشماليون وإيجاد حلول لمشاكلهم. وبذلك أصدرت الحكومة العسكرية بيان عن هذا الاجتماع، يقول أنّ مرسوم التوحيد هدفه مواجهة المشاكل التي نجمت عن النظام الفيدرالي والمساواة بين الأقاليم، ولا يقصد بحال من الأحوال المسّاس بتقسيمات الإقليمية، بعدها أعلن أمراء الشمال اقتناعهم بالأمر؛ لكن رغم ذلك لم يهدأ شعب الشمال وازدادت لديهم الرّغبة في الانتقام، خاصةً أنّ الإيبو أخذوا يستفزون الهوسا ويعيرونهم بالجبن والضعف.[3]

كما أنّ تأخر "إيرونسي" في معاقبة ضباط الانقلاب الأول، فسّر من طرف الشمال على أنّهُ تواطئ في عملية الاغتيالات، وأنّ تصرفات الإيبو تؤكد ذلك، حيث وضع تجار من الإيبو صور

[1]– أمباي لو، المرجع السابق، ص210.

[2]– نفسه، ص210.

[3]– Robin Cohen, Op.cit; p 218.

لقائد الانقلاب الأول "شوكوما" بجنب مع صورة القائد "إيرونسي"، وكان الإيبو ينشدون أناشيد كانت تحتفي بالإطاحة بزعماء الشمال وتدعوا إلى الانفصال، ما زاد من غضب وقلق الشماليين.[1]

واستمرّ الوضع في الاضطراب في الشمال، وازدادت حدة التوتر يبين سكان الأقاليم، ما أدّى في نهاية الأمر إلى حدوث انقلاب عسكري آخر أشد خطورة من سابقه.

ب.2 – الانقلاب الثاني (29 جويلية 1966م):

لقد كانت الترقيات الجديدة، التي أحدثها قائد الحكومة العسكرية الجديدة "إيرونسي" في صفوف الجيش النيجيري، القطرة التي أفاضت الكأس بالنسبة لشماليين ودبّت الفزع في صفوف جنودهم، حيث أصبح بموجب تلك الترقيات (18) ضابط من أصل (21) برتبة مقدم أصلهم من الإيبو، كما ألغى النظام مبدأ التجنيد الذّي يقضي بأن يكون 50% من حصص تجنيد في الجيش من نصيب سكان الشمال بحكم عددهم الكبير.

هذا ما أدّى بضباط وجنود الشمال إلى القيام بانقلاب مضاد ضدّ الحكومة العسكرية الجديدة، التي كانت في نظر الشماليين من صنع الإيبو لحماية مصالحهم وسيطرة على البلاد في جميع المجالات، ففي صبيحة 29 جويلية 1966م تحرك الضباط إلى مدينة إيبدان أين كان يوجد القائد إيرونسي مع الحاكم العسكري للإقليم الغربي وألقو القبض عليهما ثم رموهم خارج مدينة إيبدان وأطلقوا عليهما الرصاص.[2] ثم تحركوا إلى مراكز السلطة والثكنات، أين اغتالوا عدد من ضباط الإيبو أكثر من 245 ضابط انتقامًا لمقتل الزعماء والضباط الشماليين الذّين اغتيلوا في انقلاب جانفي 1966م.[3] وبعد القيام بسلسلة من الاغتيالات، قام الضباط الشماليون بتعيين

[1]- Jean Comhaire, Op.cit; p 52.

[2]- أ.م.د عفراء عطا عبد الكريم، المرجع السابق، ص550.

[3]- نفسه، ص 550.

العقيد يعقوب جون (John Jacob)[1] قائدًا عامًا للقوات المسلّحة وحاكمًا عامًا لنيجيريا؛ رغم أنّ الإيبو وكبار ضباطهم لم يرضوا عن حكمه لهم.

وقد تعهد "يعقوب جون" بمواصلة سياسات الحكومة السابقة واحترام جميع الالتزامات المالية والمعاهدات والاتفاقيات، وأكدّ على ضرورة إعادة النظر في مسألة المواقف الوطنية لتجنب دمار البلاد، ووضع أساس سليم لحلّ كل المشاكل واتخذّ القرارات التالية:

- محاولة حل المشاكل بالطرق السلمية، وتجنب سفك الدماء.

-الإفراج عن السياسيين المعتقلين، وعلى رأسهم "أوبافيمي أولوو".

-البدئ في حوار قومي يشارك فيه السياسيون والإداريون ورجال الجيش.[2]

وفي 31 أوت 1966م أخرج يعقوب جون المرسوم رقم(59) لإعادة نيجيريا إلى النظام الفيدرالي.

ولقد كان الهدف من هذا الانقلاب الذّي كان على رأسه كبار ضباط الشمال، أمثال مُحَمَّد مورتالا (Mortala Mohammed)[3] هو الانتقام لمقتل الزعماء والضباط الشماليين، ثم بعد ذلك العمل على انفصال الشمال، لكن فيما يتعلق بالانفصال فقد غيّر الشماليون رأيهم بعد

---

[1]- **يعقوب جون (1934– 1975م)**: ولد في بلدة جوس وهو مسيحي من الحزام الأوسط، تعلم في مدرسة سانت بانولونيو في الكلية الحكومية بزاريا، ثم في مدرسة الضباط في غانا، ثم الأكاديمية العسكرية وكلية الأركان في دامبري، وكلية الخدمات العامة في بريطانيا، تمّ تعيينه ضابط أركان حرب الجيش النيجيري عام 1960م، اشترك في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو (1960- 1961م)، ثم أصبح = قائد أركان الحرب، وفي عام 1966م ترأس الحكومة الاتحادية العسكرية إثر انقلاب جويلية 1966م، ثم أصبح رئيس المجلس العسكري الأعلى 1967م إلى غاية عام 1975م . أنظر:- أمنة سعدون عباس، المرجع السابق، ص28.

[2]- Diplomatic Archives, Nigeria (1964- 1968), 364 Circular Telegram from the Department of State to African Post (01), Washington, August2, 1966, 5:45, P.M.

[3]- **مُحَمَّد مورتالا**: (1938- 1976م) ولدّ في مدينة كانو، وتلقى تعليمه في كلية الحكومة بزاريا، دخل الجيش عام 1958م وتلقى تعليمه في بريطانيا، خدم مع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو، كان برتبة عقيد في انقلاب 1966م والذّي كان من أكبر مديريه بعد انقلاب 1975م الذّي أطاح برئيس "يعقوب جون"، أصبح رئيسًا لدولة نيجيريا- أنظر:

-Toyin Falola& Ann Genova, Op.cit; p233

نجاح الانقلاب، إذ وجدوا أنّ الانفصال يحرمهم من منفذ على البحر ومن منابع البترول في الجنوب.[1]

وعلى الرغم من نجاح يعقوب جون من الاستيلاء على السلطة؛ إلاّ أنّ الاضطرابات لم تهدأ خصوصًا بين الإيبو والشماليين، لذلك لجأ "يعقوب جون" إلى سحب الجنود ووضع كلّ منهم مع أبناء إقليمهم وفي إقليمهم الأصلي، لتفادي أيّ مناوشات مستقبلية بالنسبة للإقليم الشرقي.[2]

ثم دعى في 12 سبتمبر 1966م قادة الأقاليم الأربع إلى عقد مؤتمر دستوري في مدينة لاجوس، أين أصرّ بوضوح أمام حكام الأقاليم وناشدهم إلى عدم البحث عن إنهاء الاتحاد الفيدرالي الحالي أو المطالبة بالاستقلال التام لكلّ إقليم؛ وإنّما محاولة دراسة إحدى هذه الخيارات:

- نظم فيدرالي ذو حكومة مركزية قوية.
- نظام كونفدرالي.[3]
- نظام جديد يصلح لوضع نيجيريا.

لكن المؤتمرون لم يتوصلوا إلى اتفاق في شكل الحكم المناسب لنيجيريا، إذ رأى مندوبو الغرب أن تكون نيجيريا اتحادًا فيدراليًا مع حكومة مركزية قوية، مع إحداث عدد أكبر من الولايات. وقد ساندهم فيما بعد ممثلي إقليم الشمال بتبني نفس الموقف، أمّا إقليم الوسط الغربي فهو الوحيد الذّي طالب ببقاء الاتحاد الفيدرالي بصورته الموجودة، مع تقسيم كلّ إقليم إلى مزيد من الولايات. ودعى مندوبو الإقليم الشرقي إلى إنشاء اتحاد كونفدرالي من أربعة أقاليم مستقلة تمامًا.[4]

---

[1]- مُحَمَّد مصطفى الشيعيني، المصدر السابق، ص285.

[2]- نفسه، ص285.

[3]- **تعريف الكونفدرالية:** هي مجموعة من الأقاليم أو الولايات تتمتع باستقلال، تقوم بتفويض الحكومة المركزية للقيام ببعض الوظائف المشتركة بين تلك الأقاليم دون أن تفقد تلك الأخيرة سيادتها، حيث تلعب الحكومة المركزية دور تنسيقي وتعاوني لخدمة كافة الأقاليم؛ لكن بشرط أن تحترم الالتزامات المتفق عليها. أنظر:

https://ar.m.wikipedia.org. - تمت زيارة الموقع يوم 2019/02/18 على الساعة.19:30

[4]- أمباي لو، المرجع السابق، ص 212.

وفي خضام استكمال المؤتمر لجدول أعماله، ومحاولة إيجاد حل وسط يرضي جميع الأطراف جاءت أنباء عن نشوب اضطرابات خطيرة في الشمال، نتج عنها مذابح رهيبة راح ضحيتها آلاف من قبيلة الإيبو، ولقد نسفت هذه المذابح، وما نتج عنها كلّ محاولات التعايش السلمي بين قبائل الهوسا– فولاني في الشمال وقبائل الإيبو في الشرق،[1] لتأخذ الأمور أخطر منعكس عرفه تاريخ نيجيريا المستقلة.

3– الأسباب المباشرة لقيام الحركة الانفصالية البيافرية:

تعتبر منطقة بيافرا إقليما جغرافيا متميزا بموقعه الإستراتيجي وخصائصه الطبيعية وغناه بالموارد الطبيعية، خصوصا البترول لذلك سعت الحكومة الفيدرالية منذ تكوينها إلى تجنب الصراعات في هذا الإقليم الذي يعتبر القلب النابض للاقتصاد النيجيري، وبذلت مجهودات في سبيل تحقيق التوافق بين سكان هذا الإقليم وبقية الأقاليم الأخرى لكن الأحداث والتوترات الأخيرة التي شهدتها البلاد منذ عام 1964م، في ظل التناحرات العرقية والاختلافات السياسية وتنامي ظاهرة الانقلابات العسكرية، جعلت الأمور تأخذ منحى آخر في إقليم بيافرا الذي أصبح يطالب بالانفصال التام عن الحكومة المركزية.

وكما سبق وأن أشرنا، فإن فكرة انفصال الإقليم الشرقي(بيافرا) عن الوطن الأم نيجيريا، كانت تحت تأثير العديد من الخلفيات التاريخية والاجتماعية، وبتضافر مجموعة من العوامل والدعائم من الناحية الطبيعية والاقتصادية، إلا أنه لا يمكن إخفاء وجود أسباب مباشرة ساهمت في تعجيل انفصال الإقليم الشرقي عن الحكومة الفيدرالية في نيجيريا ومن اهمها :

1.3.المذابح الإنسانية ضد سكان الإيبو:

بعد نجاح الانقلاب العسكري للشمالين على السلطة، وما أسفر عنه اجتماع القائد العسكري الجديد الجنرال" جون" مع نواب الأقاليم الأربعة، في 12 سبتمبر 1966م، الذي لم

[1]- Robin Cohen, Op.cit; pت219

يتوصل إلى اتفاق شامل حول نوعية نظام الحكم الذي سوف يطبق في نيجيريا، حدثت مذابح رهيبة راح ضحيتها ما يقارب 30 ألف من قبيلة الإيبو اللذين يسكنون في الشمال، واستمرت تقريبا من سبتمبر إلى أكتوبر 1966م، وكانت من أعنف الأحداث التي عرفتها نيجيريا منذ الاستقلال حيث شملت معظم الإقليم الشرقي.[1]

وكان السبب وراء هذه المذابح، وصول إشاعات زائفة مفادها أن سكان الشمال القاطنين في الإقليم الشرقي، تعرضوا للقتل من طرف قبائل الإيبو، لذلك قام الشماليين بقتل كل من عرفوا أنهم من الإيبو، انتقاما منهم وشملت هذه العمليات الانتقامية كل مدن الشمال.[2]

ومن أبرز ما نتج عن المذابح التي تعرض لها الإيبو في الشمال، فرار من تبقى منهم إلى إقليم وطنهم الأصلي حيث بلغ عددهم حوالي 2 مليون لاجئ.[3]ونتيجة لذلك بقيت مناصب عملهم شاغرة حيث ترك أكثر من 500 ألف عامل مكان عمله، مما تسبب في تعطيل العديد من الخدمات لفترة طويلة.[4]

وعلى الرغم من أن الحكومة الفيدرالية أعلنت حالة الطوارئ في المدن الشمالية وفرضت حضر التجوال، إلا أنها لم تسجن ولم تحاسب أي شخص، مما جعل سكان الإيبو يقتنعون بعجز الحكومة الفيدرالية عن حمايتهم وولد لديهم الشعور بلا أمن والرغبة في الانفصال.

2.3.الجنيرال أودمينجو أوجوكو (Odumengwu Ujuku) مؤسس فكرة الإنفصال:

- **تعريفه:**

[1]– مصطفى الشيعيني، المصدر السابق، ص287.

[2] -Onouha Chidiber, The Nigerian Civil War: A Historical Interpretation, Uturu Abia State University, Nigeria, 2016, p29.

[3] -Ibid; p29.

[4]- Ibid; p30.

اسمه الكامل "شكو يميكا أودمينجو أوجوكو"[1]، من مواليد4 نوفمبر 1933م، قائد عسكري نيجيري أصله من قبائل الإيبو، ولد في زنجورو شمال نيجيريا من عائلة مسيحية غنية جدا، تلقى تعليمه الأولي في لاجوس، ثم سافر إلى المملكة المتحدة وتخرج من معهد التاريخ بجامعة أوكسفورد، عاد إلى نيجيريا عام 1955م، وانظم إلى الجيش النيجيري عام 1957م ويعتبر من أوائل خريجي الجامعات الذين انظموا إلى الجيش النيجيري وقضى عامين يتدرب في بريطانيا العظمى.[2]

مكنه مستواه التعليمي من الترقية السريعة في رتب الجيش ففي عام 1961م تمت ترقيته إلى رتبة رائد، وشارك مع قوات حفظ السلام في الكونغو، في عام 1963م اصبح برتبة عقيد بعدها عين كقائد عسكري للإقليم الشرقي(بيافرا) من طرف الجنرال إيرونسي، بعد نجاح الانقلاب العسكري الثاني في نيجيريا(جويلية 1966) رفض الاعتراف بالجنرال" جوون" رئيس لدولة وعرف بعدائه الشديد له، كان من مؤسسي فكرة انفصال إقليم" بيافرا" عن نيجيريا وقائدا للحركة الانفصالية، ودخل في حرب أهلية شرسة مع حكومة نيجيريا، إنتهت بهزيمته وفراره إلى ساحل العاج، عاد إلى بلاده بعد إصدار حكومة نيجيريا العفو عنه عام 1982م، وحصل على عفو عام وأصبح عضوا نشطا في الحزب الوطني لنيجيريا، بعد الانقلاب العسكري الذي قاده اللواء مُحَمَّد بخاري(Muhammadu Bohari) عام 1983م، اعتبر تهديدا أمنيا واحتجز لعدة أشهر ثم اطلق سراحه بعد هدوء الاوضاع في البلاد وفي عام 1994م عمل كعضو في المؤتمر الدستوري وحصل على لقب الرئاسة الفخرية،[3] توفي في 29 نوفمبر 2011م.

[1]- أنظر الملحق رقم 11.

[2]- Etido Effiongin yang, "Echoes of Secession: the Hero, the Rebel in Nigeria", ***African studies quarterly***, Volume 17,ISSUE 3, November 2017, p5.

[3] - ToyinFalola& Ann Genova, Op.cit; pp 279 -280.

– دوره: كان رد الفعل الأولي للحاكم العسكري لإقليم الشرقي الجنيرال أودمينجو أوجوكو على المذابح التي حدثت ضد الإيبو في إقليم الشمال، أنه أمر بمغادرة كل من ليس أصله من قبائل الإيبو إقليم الشرق، وبالمقابل أمر كل الإيبو المتواجدين في الأقاليم الأخرى بالعودة إلى إقليمهم، إذ انه رأى من تلك المذابح عملا إجراميا، استهدف أبناء عرقه وأن مثل هذه الاعمال لسكان الشمال تستنزف أي محاولات للتعايش السلمي معهم، وأن الحل الوحيد لعيش أبناء الإيبو بأمن هو الانفصال عن الحكومة الفيدرالية، التي أثبتت عجزها عن حماية إقليم الشرق ورد الاعتبار لسكانه.[1]

ومع نهاية شهر أكتوبر استجاب الإيبو لنداء أوجوكو ودخلوا إلى إقليمهم، والجدير بالذكر أن معظم الإيبو الذين هاجروا من الشمال كانوا من الطبقة المثقفة، التي تأثرت كثيرا بالمذابح التي حدثت، والتي أخذت تدعم الحاكم العسكري" أوجوكو" وتحثه على الانفصال، حيث أصبحت المستشار السياسي والاقتصادي له كما أكد ذلك المؤرخ" دودلي(Dudley)" بقوله" *إن مدرسي الجامعة اجتمعوا في جامعة إيبدان، وقروا تقديم مذكرة إلى أوجوكو يطلبون منه الانفصال لأنهم متأكدون أن الشرق سيكون في وضعية سياسية واقتصادية مزدهرة إذ انفصل عن نيجيريا*".[2]

وبذلك بدأ الجنرال أوجوكو في رسم المعالم الكبرى لتأسيس دولة مستقلة.

ولقد سعى شعب الإيبو بتدبير من قائدهم أوجوكو للانتقام من الشماليين المقيمين بالجنوب حيث اغتالوا أكثر من 3 ألاف منهم في ظروف غامضة، وكان الموقف يتوتر يوما بعد يوم بين الحكومة الفيديرالية وإقليم بيافرا، خصوصا بعد مجيء خبر تحطم طائرة في الحدود مع دولة الكاميرون، والتي كانت محملة بالأسلحة متجهة إلى الإقليم الشرقي، ما جعل الحكومة الفيدرالية

[1] - Etido Effiongin yang, Op.cit; p7

[2] - B.J.Dudley, Instability and Political Order Politics and Crisis in Nigeria, University Press, Ibidan, 1973, p148.

تشك في نوايا الحاكم العسكري لإقليم الشرق أوجوكو، وتزيد من حدة التوتر بينه وبين الحكومة الفيديرالية.[1]

3.3.فشل المبادرات السياسية لحل الأزمة:

رغم عناد وتعنت حاكم الاقليم الشرقي، فقد حاول الجنرال "جون" إيجاد مخرج وحل تلك الأزمة، وقام باستدعاء أعضاء المجلس الدستوري وعقد اجتماع لبحث حلول للأوضاع المأساوية التي تعيشها نيجيريا، فحضرت جميع الوفود التي تمثل الأقاليم النيجيرية ماعدا وفد الإقليم الشرقي(بيافرا) الذي رفض حضور الاجتماع في لاجوس، ولقد تحجج بكون الجيش الشمالي متمركزا هناك وهذا يشكل" تهديد الأمن وسلامة الوفد، مما أدى إلى تأجيل انعقاد المؤتمر الدستوري"، إلا أن الحقيقة هي تمسك القائد أوجوكو بفكرة الانفصال التي لم يعلن عليها بعد.[2]

أ– اجتماع أبورى:

في ظل تأزم الأوضاع في نيجيريا، وفشل كل محاولات احتواء الأزمة من طرف الحكومة الفيديرالية، بدأت بعض الدول الإفريقية المجاورة تظهر اهتماما لما يحدث لنيجيريا، ومن أبرزها دولة غانا التي عرضت وساطتها غانا التي عرضت وساطتها لإيجاد حل للقضية، ووجهت دعوة للحكام العسكريين لحضور إجتماع مدينة أبورى"(Aburri) التي تبعد 30 كلم عن العاصمة الغانية" أكرا (Akrah).[3]

وقد حظر الاجتماع رئيس الحكومة الفيدرالية العسكرية، الذي رضخ لمطالب الحاكم العسكري لإقليم الشرق، الذي حضر هو أيضا الاجتماع رفقة بقية حكام الأقاليم الأخرى. كما حضر جانب من الاجتماع رئيس غانا، وقد عقد يومي 4 و 5 جانفي 1967م وكان محو اللقاء

[1] -Alain Renard, Op.cit; p141.

[2]– أمباي لو، المرجع السابق، ص 213.

[3]- Samuel.L. Olou, The Role of The Organization of African Unity in the Nigerian Civil War (1967- 1970), Texas University, 1978. p55.

إيجاد حل للأزمة الدستورية التي تعاني منها البلاد، وإعادة الثقة التي انهارت بين سكان الشرق والشمال.[1]

حيث صرح أوجوكو أثناء الاجتماع بما يلي:" *إن ما حدث من مذابح في المدن وفي ثكنات الجيش، قد باعد بين الأقاليم فلا يمكن لجندي من الإقليم الشرقي أن يقضي الليل في ثكنة تضم جنود من أقاليم أخرى، ولتجنب حدوث مثل هذه الأمور مستقبلا لابد من فصل السكان لبعضهم عن بعض ولا بد من جيش لكل إقليم*".[2]

وإذا تمعنا فيما بين السطور لما قاله أوجوكو في اجتماع أبورى فإننا نلمس تلك الرغبة في الانفصال عن الأقاليم الأخرى ولو بصورة شكلية. وبعد نهاية المداولات وافق المجلس العسكري على مجموعة من النقاط أهمها:

- المجلس العسكري الأعلى هو المسؤول عن جميع التعيينات في الوظائف السامية للحكومة الفيديرالية، والجيش والشرطة والمرافق العامة.
- تشكيل لجنة فيديرالية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتعويض ضحايا الاضطرابات التي شهدتها البلاد منذ عام 1966 م. وعقد مؤتمر دستوري في أقرب وقت يأخذ بعين الاعتبار توصيات وقرارات المؤتمرات التي سبقت الأزمة.
- سحب الجيوش الشمالية المتمركزة في مدينة لاجوس، وإقليم الغرب بطلب من أوجوكو.
- احترام واعتماد مبدأ السلمية في حل الخلافات والأزمات.[3]
- وضع قواعد الإعلام الحكومي لتجنب الفتن بين فئات المجتمع النيجيري.
- إصدار دستور جديد، وإعادة تقسيم نيجيريا إلى عدة ولايات.[4]

---

[1] - Alain Renard, Op.cit; p145.

[2]- Etido Effiongin yang, Op.cit; pp 21-22

[3]- عبد الملك عودة، "الحرب الأهلية في نيجيريا"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 10، القاهرة، 1967، ص25.

[4] - نفسه، ص25.

ب– فشل اجتماع أبورى في حل الأزمة:

لقد كان اجتماع أبورى اجتماعا مصيريا يتعلق بمستقبل نيجيريا، وقد نص على العديد من القرارات التي كان هدفها إعادة الأمن والاستقرار، وإعادة الثقة المفقودة بين مختلف المجموعات العرقية في نيجيريا خاصة بين قبائل الشمال وقبائل الشرق.

إلا أنه بمجرد عودة العسكريين إلى البلاد، بدأت تظهر أراء وتفسيرات مختلفة حول ما نص عليه اجتماع أبوري، إذ انه بمجرد عودة الجنرال جوون إلى لاجوس تعرض إلى انتقادات كثيرة من طرف وزراء حكومته، وأوضحوا له أن تطبيق كل قرارات أبوري معناه دستوريا إلغاء الاتحاد الفيديرالي، وأنه لا يمكن للحكومة دفع تعويضات لإقليم الشرق، وقدم هؤلاء مذكرة يعبرون فيها عن موقفهم الرافض لتطبيق قرارات اجتماع أبوري.[1]

وكانت نقطة الخلاف الأساسية بين الحاكم العسكري لإقليم الشرق أوجوكو ورئيس المجلس العسكري الأعلى "يعقوب جون" حول قرار استعمال القوة في حل الخلافات، وإعلان حالة الطوارئ، إذ يرى جوون أن حالة الطوارئ يمكن إعلانها في أي منطقة يظهر فيها الخطر وذلك باستشارة وموافقة ثلاث حكام عسكريين فقط.[2] فاعتبر ذلك أوجوكو خرقا صريحا لما أتفق عليه في اجتماع أبورى، الذي منع حق الفيتو لحكام الأقاليم لمعارضة قرارات المجلس العسكري الأعلى وأخذ رأيهم جميعا.[3]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن رئيس الحكومة الجنرال جوون أقبل على تعديل اتفاقية أبورى بناءا على احتجاجات وضغط داخل الحكومة الفدرالية، وبسبب هذه التعديلات أعلن أوجوكو عن عدم استعداده لحضور أي اجتماع للحاكم العسكريين، وأصر على تطبيق قرارات أبورى.

---

[1]– عبد الملك عودة، الرجع السابق، ص28.

[2]– Yannopoulos Tatian, " lutte de Classes et Guerre National au Nigeria", ***Revue Française de Science Politique***, 18 année, N: º3, 1968. p 52.

[3]– Ibid; p52.

ففي نهاية شهر فيفري، أذاع أجوكو بيانا منح فيه مهلة شهر لتنفيذ قرارات أبورى من طرف الحكومة، هدد فيه باتخاذ إجراءات أخرى تصب فقط في صالح إقليميه، وأكد أن الحكومة الفيدرالية سوف تفقد ولاء الإقليم الشرقي، إذا استمر الوضع على حاله.[1]

وقد رد عليه الجنرال جوون وحذره من التمرد والعصيان، وأنه في حالة حدوث ذلك فإن الحكومة سوف تأخذ تدابير وإجراءات عسكرية ضده، كما حاول في نفس الوقت إيجاد حلول سلمية معه، حيث أصدر المرسوم رقم 08 يوم 17 مارس 1967م أهم ما جاء فيه:

- منح الصلاحيات الكاملة للمجلس العسكري الأعلى لاتخاذ جميع القرارات.
- موافقة الحكام العسكريين على كل التعيينات التي تتم في المناصب العليا وجهاز الشرطة.
- منح حكام الأقاليم كل الصلاحيات لتعيين القضاة بأقاليمهم، حتى الممثلين في المحكمة العليا[2].
- يتمتع الحكام العسكريين بكل السيادة في أقاليمهم وممارسة كل السلطات التشريعية و التنفيذية.
- إقرار حق الفيتو للحكام العسكريين في بعض الأمور التي تخص تسيير الدولة.
- إبقاء لإعلان عن حالة الطوارئ من اختصاص المجلس العسكري[3]

ولقد جدد هذا المرسوم كل القرارات التي اتفق عليها في اجتماع أبورى، إلا البند المتعلق بإعلان حالة الطوارئ، الذي شكل نقطة الخلاف الأساسية مع الحاكم العسكري لإقليم بيافرا ، الذي قبل بجميع البنود ماعدا بند الإعلان حالة الطوارئ، حيث اعتبره خرق صريح لما اتفق عليه في اجتماع أبورى، بالتالي فشلت الحكومة الفيدرالية في التصالح مع حاكم الإقليم الشرقي، في ضل تحفظ بقية الحكام العسكريين عن موقفهم، ماعدا إقليم الشمال الذي ساند الحكومة الفيدرالية.

[1] – محمد مصطفى الشيعيني، المصدر السابق، ص289.

[2] – عبد المالك عودة، المرجع السابق، ص ص 28–29.

[3] – نفسه، ص ص 28–29..

4- إعلان انفصال بيافرا و اندلا ع الحرب الأهلية:

1.4. تمرد أوجوكو واعلانه الانفصال عن الحكومة الفيدرالية:

لقد ازداد توتر الأوضاع بين الحكومة الفيدرالية وحاكم الإقليم الشرقي أوجوكو بعد رفض هذا الأخير للمرسوم رقم (8)، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أصدر قرار تحصيل الضرائب كلها لحساب الإقليم الشرقي، بعدما كانت تحصل لحساب الحكومة الفيدرالية، وبرر ذلك برغبته في دفع رواتب الموظفين الذين هاجروا إلى الإقليم الشرقي، وكرد على قرار" أوجوكو" أصدرت الحكومة الفيدرالية قرار بتجميد الخدمات البريدية مع الإقليم الشرقي.[1]

وكمحاولة أخيرة لإصلاح الأوضاع تشكلت لجنة وطنية للإصلاح تضم أهم الشخصيات السياسية والدينية في البلاد، حيث زارت اللجنة مدينة" إينجو" عاصمة الإقليم الشرقي أين تقابلت اللجنة مع" أوجوكو" ودعته لحضور إجتماع المجلس العسكري وكان رد أوجوكو: "*إن لقاء شعب الشمال وشعب الشرق سيكون في ساحة المعركة*".[2]

كما قام بعدة أعمال معادية للحكومة حيث سيطر على موانئ التصدير الموجودة في الشرق ومنع نقل النفط في المصافي المصنوعة للحكومة الفيدرالية، وانتزع البوارج الناقلة لنفط من المياه الدولية لنهر النيجر، واستولى على السكك الحديدية وأكثر من 115 خزانا من النفط.[3]

وعلى الرغم من ذلك قام رئيس الحكومة الفيدرالية" جوون" بمواصلة نهج الإصلاحات الدستورية ومحاولة تهدئة الأوضاع، بإصدار برنامج إصلاحي في 22 أفريل 1967م أهم ما جاء فيه:

- إنشاء ولايات جديدة كقاعدة للاستقرار السياسي.
- تحضير دستور جديد.

[1] – عبد المالك عودة، المرجع السابق، ص 29.

[2]- Samuel.L.Oluo, Op.cit; p57.

[3]- Uwechue Roph, Reflection on the Nigerian Civil War, African Publishing. New York, 1969, p49.

- محاربة الرشوة وإعادة السلطة إلى المدنيين.[1]

ولقد رفض أوجوكو إصلاحات الحكومة لاقتناعه بفكرة الانفصال، وسط دعم الطبقة المثقفة من الإيبو التي ساهمت إسهاما كبيرا في زرع فكرة الانفصال في الإقليم الشرقي، والتي وجدت من المذابح التي تعرض لها الإيبو في الشمال، الذريعة لإثارة بغض وكراهية سكان إقليم بيافرا ضد الحكومة الفيدرالية، وإقليم الشمال وحثهم على الانفصال، بل استعملوا حتى الجانب الديني حيث ادعوا أن سكان الإقليم الشرقي المسيحيون قد اضطهدوا من طرف المسلمين في الشمال، وذلك لكسب العطف الدولي لقضيتهم، على الرغم من أن الحاكم العسكري للحكومة الفيدرالية" يعقوب جوون" كان مسيحي.[2]

بل ذهب أوجوكو وأتباعه إلى أبعد من ذلك، بزيارتهم لبعض العواصم الإفريقية ابتداء من شهر مارس 1967، وحاولوا كسب التعاطف الدولي لقضيتهم ولفت الانتباه إلى المذابح التي تعرض لها الإيبو[3]، حيث وجه أوجوكو دعوة إلى كل من مصر، وإثيوبيا، وليبيريا لتوسط بين الحكومة الفيدرالية والإقليم الشرقي، وردت الحكومة الفيدرالية برفض أي تدخل أجنبي في الأمور الداخلية لنيجيريا"[4]

لذلك كان رد فعل حاكم الإقليم الشرقي وأتباعه، التعجيل باتخاذ إجراءات انفصاليه باتخاذ بعض التدابير الاقتصادية منها:

- منع تزويد الشمال بالمنتوجات البترولية الآتية من الإقليم الشرقي.
- إصدار الأوامر لشركات الإقليم الشرقي مثل الجمارك، الطيران، السكك الحديدية بدفع رسومها إلى عاصمة الإقليم وبذلك منع الحكومة الفيدرالية من إيرادات الدخل القومي.

[1]– عبد الملك عودة، المرجع السابق، ص 29.

[2]– Uwehue Raph, Op.cit; p50.

[3]– Ibid, p50.

[4] –Ibid, p50.

- الاستحواذ على السلع القادمة من الدول المجاورة مثل النيجر والتشاد.
- الاستيلاء على الإذاعة الفيدرالية والبريد المركزي.

ولقد اعتبرت الحكومة الفيدرالية ذلك، تهديدا صريحا للوحدة الوطنية والاقتصاد النيجيري وأقدمت على فرض حصار اقتصادي على الإقليم الشرقي، وأغلقت كل موانئه ومطاراته لإرغام أوجوكو على التراجع عن قراراته.[1]

وبالرغم من الحرب الاقتصادية التي بدأ في شنها كلا من الطرفين، إلا أن الحكومة الفيدرالية لم تيأس من إمكانية إصلاح الأوضاع، وشكلت لجنة تقابلت مع أوجوكو واتفقت معه على إلغاء جميع القرارات الاقتصادية التي اتخذها الطرفين، وسحب جميع الجيوش المتمركزة في لاجوس، ودفع تعويضات للإقليم الشرقي قدرت بمليون جنيه.[2]

لكن أوجوكو حول المبلغ لشراء الأسلحة وواصل تمرده، رغم دعوات الحكومة لحل الأزمة دون سفك الدماء والحفاظ على وحدة البلاد، وذلك لاقتناعه بفكرة الانفصال في ضل دعم قبائل الإيبو والطبقة المثقفة والدليل تجمع أكثر من 80 ألف شخص يوم 13 ماي 1967م يطالبون باستقلال إقليم بيافرا، وتظاهر حوالي 100 ألف آخرين يحملون لافتات كتب عليها الشرق لا يمكن أن يصبح عبيدا والنظام الفيدرالي انتهى عهده.[3]

أ– إعلان الانفصال وقيام دولة بيافرا:

في 26 ماي 1967م اجتمع أوجوكو مع اللجنة الاستشارية، التي تمثل زعماء قبائل الإقليم الشرقي، وكان عددهم حوالي 300 عضوا كلهم من شعب الإيبو، نظرا لأن القبائل الأخرى لم

[1] – أمباى لو، المرجع السابق، ص 214.

[2]- Williem Jaspers, Conflict and Government strategy in Nigeria, Utrecht University, 2015, p38.

[3]- Ibid; p39.

تعطى لها فرصة التعبير عن رأيها حول مصير الإقليم الشرقي،[1] أين ناقشت اللجنة مع أوجوكو قضية الانفصال مركزين على العديد من النقاط والاعتبارات أهمها:

- فشل مجهودات النخبة من الإقليم الشرقي في تحقيق الوحدة والازدهار لنيجيريا، نظرا لما يتعرضون له من اضطهاد.
- المذابح الدامية التي تعرض لها الإيبو في الشمال نسفت كل أمال التعايش السلمي مع شعب الشمال، ودمرت الثقة مع الحكومة الفيدرالية.[2]
- تهديدات الحكومة الفيدرالية والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها، وانعكاساتها على إقليم بيافرا.

لذلك اقترحت اللجنة ثلاث اقتراحات للخروج من الأزمة وهي:

- الرضوخ لمطالب الحكومة الفيدرالية وإقليم الشمال، ما يعني مواصلة سيطرة هؤلاء على زمام الأمور في الإقليم.
- الإبقاء على الأوضاع كما هي والاستمرار في الأخذ والرد مع الحكومة الفيدرالية.
- ضمان الاستقرار والازدهار للإقليم الشرقي، وذلك بإعلان الانفصال عن الحكومة الفيدرالية وتكوين دولة مستقلة.[3]

وقبل أن تنتهي لجنة الإقليم الشرقي من مداولاتها، قامت الحكومة الفيدرالية بإعلان حالة الطوارئ في البلاد يوم 27 ماي 1967م، ووضعت الإقليم الشرقي أمام الامر الواقع بتكريس

[1]- Alain Renard , Op .cit; p145.

[2] -Rapheal Chijoko Njoku, Separatist Movements in Nigeria, Edited by Bruno completers Brussels, University Press, 2002, p552.

[3]- مصطفى الشيعيني، المصدر السابق، ص288.

لنظام الفيدرالي الجديد بتقسيم الأقاليم الأربعة إلى 12 ولاية[1] مركزا على الإقليم الشرقي،[2] الذي قسم إلى ثلاث ولايات وهي ولاية الأنهار ولاية الوسط الشرقي ولاية الجنوب الشرقي.[3]

وعين أوجوكو كحاكم لولاية الوسط الشرقي التي انحصر فيها الإيبو، وبالتالي حرموا من المنافذ البحرية وأبعدوا عن المناطق الغنية بالبترول، التي تنتمي إلى مجموعات عرقية أخرى وفقدوا أهم الموانئ مثل ميناء" هاكورت".[4]

وكان هدف الحكومة الفيدرالية من هذا التقسيم هو خنق الإيبو، وعزلهم داخل الإقليم الشرقي إذ ما حاولوا الانفصال، هذا من ناحية وتحقيق العدل بين المجموعات العرقية في نيجيريا من ناحية أخرى، بإنشاء ولايات جديدة تظم كل مجموعة عرقية تتمتع بنفس الامتيازات، ووضع حد لسيطرة القبائل الكبرى واحتكاكها بالسلطة.

هذا ما جعل أوجوكو وأتباعه يستعجلون في إنهاء مداولات اللجنة الاستشارية باتخاذ قرار الانفصال النهائي عن الحكومة الفيدرالية، وتكوين دولة مستقلة لهذا أعلنت الجمعية الاستشارية للمقاطعة انفصال الإقليم الشرقي في 30 ماي 1967م، واستقلاله عن نيجيريا تحت اسم" جمهورية بيافرا"، عاصمتها إينجو[5] وجاء في الإعلان ما يلي:

[1]– الولايات 12 هي الشمال الغربي وعاصمتها سوكوتو، الشمال الأوسط وعاصمتها مانو، سهل بنو عاصمتها بوكي، الشق الأوسط عاصمتها بنين لاجوس عاصمتها لاجوس، الجنوب الأوسط عاصمتها كالابار الوسط الغربي عاصمتها الوران، الأنهار عاصمتها بورهاركوت، أنظر: - Samueel.O.Olou, Op.cit; p117

[2] –أنظر الملحق رقم 12.

[3] - Uwechue Raph, Op.cit; p51.

[4] - Raphael Chijoko Njoku, Op.cit; p552.

[5] - Samueel.O.Olou, Op.cit; p117.

- نعلن قيام جمهورية بيافرا الجديدة التي تتمتع بالسيادة والسلطة المطلقة[1].
- نوصي أن تصبح جمهورية بيافرا عضوا في الكومنولث، وهيئة الأمم المتحدة ،ومنظمة الوحدة الإفريقية.[2]
- إقامة العلاقات الدبلوماسية، وحماية الأشخاص والممتلكات.
- منح الثقة والصلاحيات الكاملة للحاكم العسكري لإقليم الشرق" أو دمينغو أوجوكو" في تسيير جميع أمور جمهورية بيافرا.[3]

وقد أذيع إعلان الانفصال من طرف أوجوكو في إذاعة بيافرا في نفس اليوم وجاء فيه ما يلي:

" *إن الإقليم المعروف باسم شرق نيجيريا سوف يكون من الآن فصاعدا دولة مستقلة ذات سيادة باسم بيافرا، وأني أعلن أن جميع الروابط السياسية بينها وبين جمهورية نيجيريا قد حلت تماما*".[4]

وبالمقابل أعلنت الحكومة الفيدرالية أنها تعارض بشدة انفصال أي جزء من البلاد عن جمهورية نيجيريا، وأن الولايات الثلاث التي تشكل الإقليم الشرقي جزء لا يتجزأ من جمهورية نيجيريا، وأنها سوف تتخذ الإجراءات اللازمة لتعامل مع التمرد، وحذرت الحكومة الفيدرالية كل الدول

---

[1] – أعلن الجنرال أوجوكو عن قيام دولة بيافرا الانفصالية في 30ماي 1967م، واتخذت مدينة إينجو عاصمة لها، ثم مدينة أومواهيا ثم نقلت عام 1969م إلى مدينة أويري، وتبنى الانفصاليون في بيافرا لغة الايبو واللغة الانجليزية كاللغات رسمية ، ثم وضعوا رموز لسيادة دولتهم حيث قاموا بكتابة نشيد وطني خاص سموه أرض الشمس المشرقة(Land of the Rising Sun) ولقد تمت كتابته من طرف الرئيس السابق نمادي أزيكيوي ،كما صنعوا علم خاص بدولتهم الانفصالية، يتكون من ثلاثة ألوان أفقية أحمر، أسود، وأخضر يتوسطها رسم للشمس ساطعة بلون ذهبي، وفي جانفي 1968م تم اصدار عملة الجنيه البيافري (livre du Biafra) والتي تمت طباعتها لأول مرة في البرتغال، واستمر التعامل بها في بيافرا إلى غاية عام 1970م. أنظر: – – Alain Renard , Op .cit; p180.

أنظر الملحق رقم 13.

[2] – Chukeumek Odumegwu Ojukwu, Biafra : Selected Speeches, Randon though, New york, 1969, p 231.

[3] – Ibid, p 231.

[4] – F. Ogochukwu. "La Guerre de Baifra a la Radio", **Revue *Peuples Noir Peuples Africain***, N=°: 80, 1991, p 03.

والمنظمات الدولية لاحترام الوحدة الإقليمية والترابية لنيجيريا، وطالبتهم بعدم تقديم أية مساعدات لمجموعة أوجوكو المتمردة.[1]

وقد وجد رئيس الحكومة الفيدرالية نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما وهما:

- إما إنقاذ نيجيريا من التقسيم والمحافظة على الوحدة الوطنية.
- إما قبول الانفصال، الذي سوف تكون نتائجه وخيمة سواء اقتصاديا أو واجتماعيا، وفتح الأبواب أمام بقية المجموعات العرقية في الأقاليم الأخرى لتطالب هي أيضا بالانفصال.

لذلك صممت الحكومة الفيدرالية على رأسها الجنرال جوون القضاء على التمرد والحفاظ على وحدة نيجيريا مهما كلف الأمر، فأعلنت عن حالة الطوارئ القصوى وأعادت فرض الحصار الاقتصادي على الإقليم الشرقي، وباشرت بالتحضيرات والإجراءات العسكرية وأعلنت الحرب على حاكم الإقليم الشرقي وإتباعه.[2]

2.4.إندلا ع الحرب وأهم مجرياتها :

لقد كانت الحكومة الفيدرالية مجبرة على اتخاذ تدابير واجراءات سريعة، لردع الانفصاليين في إقليم بيافرا، لتأكدها من خطورة ذلك الانفصال على مستقبل ووحدة الدولة، خصوصا بعد فشل كل مساعي التهدئة التي بادر بها الجنرال جوون، الذي فرض مباشرة التجنيد الاجباري في كل الاقاليم، وأعلن عن حالة الطوارئ في البلاد.

ولقد بدأت الحرب بهجومات شنتها الحكومة الفيدرالية على الإقليم المنشق يوم 06 جويلية 1967م على مدينة إينجو، وانقسمت القوات الفيدرالية إلى جبهتين، الأولى هدفها الاستلاء

[1] -Alain Renard، Op.cit; p 189.

[2] – أمباى لو، المرجع السابق، ص 215.

على مدينة نوسكا، والجبهة الثانية هدفها الاستلاء على محطة تكرير البترول الواقعة في مدينة بوني على المحيط الاطلسي.[1]

ردّت قوات بيافرا على الهجوم بتوسيع القتال إلى خارج حدود الإقليم، من أجل احتلال الإقليم الغربي وتخفيف الضغط على العاصمة إينجو، فعبرت نهر النيجر واستولت على إقليم الغرب الأوسط وسيطرت على عاصمته، وذلك لأكثر من شهر وغزت باقي مناطق الإقليم، حتى تمنع الحكومة الفيدرالية من استغلال تلك الاراضي كقواعد عسكرية لشن هجومات عليها؛ كما حاول الانفصاليين كسب تعاطف قبائل الإيبيبو والتحالف معهم ضد إقليم الشمال والحكومة الفيدرالية.[2]

وبحلول أكتوبر 1967م تطورت أحداث الحرب لصالح الحكومة الفيدرالية، التي استولى جيشها على مدينة اينجو عاصمة الإقليم، مما أجبر الانفصاليين على نقل عاصمتهم إلى مدينة أومياهيا، كما تقدمت القوات الفيدرالية من الجهة الجنوبية، واستولت نهر النيجر وموانئ بورت هاركوت وكالابار، وفي عام 1968م تمكن الجيش الفيدرالي من التوغل في قلب أراضي الإقليم المنشق وطوق قوات بيافرا في دوائر عسكرية متتالية، وابتداء من شهر جويلية 1969م تمكنت القوات الفيدرالية من الاستلاء على المدن الهامة مثل أونيشتا و أباكالي، ثم تقدمت جيوش الحكومة إلى مدينة أومياهيا العاصمة الثانية للانفصاليين، واستمر القتال طوال عام 1969م[3] حتى حصر المنشقين في منطقة ضيقة، واستعادوا السيطرة على مدينة أواري ودمروا مطار أولي وسيطروا

[1] - Lasse Herter And Dirkmoses , "The Nigeria Biafra war", **journal of Genocide Research**, Vol 16, 2016, p 176 .

[2] – عبد الملك عودة، المرجع السابق، ص 29

[3] – أنظر الملحق رقم 14.

نهائيا على كل الإقليم، بداية من جانفي 1970م.[1] وفيما يلي جدول ملخص لأهم تطورات وأحداث الحرب:

جدول(03) : أهم أحداث ومحطات الحرب الأهلية النيجيرية[2]

التاريخ	أهم الأحداث
30ماي 1967م	الجنرال أوجوكو يعلن عن انفصال الإقليم الشرقي عن نيجيريا.
جوان 1967م	–الحكومة الفيدرالية في نيجيريا تشرع في اتخاذ إجراءات لردع الانفصاليين في بيافرا . – الجنرال أوجوكو يرد بإعلان حالة الطوارئ في بيافرا ويشنون عدة هجومات مسلحة على العديد من القرى شمال نيجيريا ويزرعون عدة متفجرات قرب محطات تكرير البترول.
جويلية 1967م	– الحكومة الفيدرالية تقوم بشن هجومات مباغتة على مدينة إينجو، وتستولي على العديد من المدن في الإقليم الشرقي. – طائرات بيافرا تشن هجومات على مدينة لاجوس، وتقطع الكهرباء على ولاية الوسط الغربي.
أوت 1967م	– اصدار الحكومة الانفصالية في بيافرا قرار شل و ايقاف شركة بتريش بتروليوم. – احتلال الانفصاليون عاصمة ولاية الغرب الأوسط بنين – تشكيل وزارة الحرب من طرف الحكومة الفيدرالية وإعطاء أوامر للقوات البحرية والجوية لتكثيف العمليات العسكرية ضد الانفصاليين تمكنت في الأخير من تحرير مدينة أور

[1] – علي عباس حبيب، الفدرالية والانفصالية في افريقيا، دراسة تحليلية عن اريتيريا، جنوب السودان –بيافرا، مكتبة مدبولي القاهرة، 1999م، ص ص 319–320.

[2] – عبد الملك عودة، "هزيمة الانفصالية في نيجيريا"، ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 20، مؤسسة الأهرام، مصر، 1970، ص ص114–116.

سبتمبر 1967م	– الحكومة الفيدرالية تشن عدة هجومات بطائرات حربية على الإقليم المنشق وتتمكن من السيطرة على مطار إينجو، وتحرير عاصمة ولاية الغرب الاوسط
اكتوبر 1967م	– سيطرة حكومة لاجوس على كالابار واستعادتها من الانفصاليين والسيطرة نهائيا على مدينة اينجو.
نوفمبر 1967م	– استمرار الحرب ومطالبة الدكتور أزيكيوي بحق شعب إقليم بيافرا في تقرير المصير[1].
ديسمبر 1967م	وقوع اشتباكات جوية بين الحكومة الفيدرالية والانفصاليين في منطقة كالابار انتهت بهزيمة الانفصاليين.
جانفي 1968م	الحكومة الانفصالية تصدر أول عملة لها بإسم جمهورية بيافرا .
فيفري 1968م	سعي الانفصاليين لإيصال قضيتهم إلى هيئة الأمم المتحدة وتدخل الأمين العام للكومنولث لحل الخلاف، وكذلك تدخل المجلس العالمي للكنائس، الذي وجه نداء للحكومة الفيدرالية لتعقل وحل النزاع سلميا.
مارس 1968م	استلاء القوات الانفصالية على مدينة أونيشتا.
أفريل 1968م	– تحرير القوات الفيدرالية لمدينة لولاية الغرب الاوسط. – اعتراف تانزانيا بدولة بيافرا .

[1] – عبد الملك عودة، "هزيمة الانفصالية ...."، المرجع السابق، ص ص114– 116.

ماي 1968م	– اول محادثات بين الحكومة الفيدرالية ووفد من الانفصاليين لم تأتي بأية نتيجة . – إعتراف الجابون وساحل العاج وزامبيا بدولة بيافرا. – استلاء القوات الاتحادية على بورت هاركوت . – حدوث مفاوضات بين الحكومة الفيدرالية والانفصاليين في كامبالا عاصمة أوغندا انتهت هي أيضا بالفشل.
جوان 1968م	– تدخل مجلس العموم البريطاني لمناقشة مسألة تزويد لاجوس بالأسلحة . – إجراء مفاوضات جديدة بين الطرفين في مدينة نيامي انتهت هي الأخرى بالفشل. – عقد اجتماع بجنيف ضم جميع المنظمات الخيرية تهدف لتنسيق الجهود لمساعدة سكان بيافرا.
أوت 1968م	– فرنسا تعلن تأييدها لبيافرا [1]. – فتح محادثات السلام بأديس أبابا.
سبتمبر 1968م	– تحرير القوات الفيدرالية بمدينة آبا ومدينة أواري. – انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية بالجزائر لمناقشة قضية نيجيريا.
نوفمبر 1968م	–ارسال الاتحاد السوفياتي بعثة اقتصادية إلى لاجوس. –إعادة تشغيل مصانع تكرير البترول بمدينة بورت هاركوت بعد أن دمرتها القوات الانفصالية. – قمع قوات الحكومة الفيدرالية حركة قامت بإبيدان.
ديسمبر 1968م	– تدخل غانا الاستوائية لمنع إقلا ع تابعة لصليب الأحمر متجهة إلى نيجيريا.

[1] – عبد الملك عودة، "هزيمة الانفصالية ...."، المرجع السابق، ص ص114– 116.

جانفي 1969م	– بعث فرنسا لبعثة برلمانية إلى لاجوس لمناقشة الوضع السائد في نيجيريا.
مارس 1969م	– هايتي تعترف بحكومة بيافرا وفرنسا تبعث عدة مساعدات لها.
أفريل 1969م	– استرجاع القوات الانفصالية لمدينة أواري التي فقدتها عام 1968م.
جوان 1969م	– احتجاز القوات الانفصالية لأربعة عشر رهينة إيطالية كانوا يعملون في شركات بترولية بمنطقة بيافرا والذين تم الإفراج عنهم بعد أسبوع.
جويلية 1969م	– استعادة الانفصاليون لمدينة أونيشتا . – تدخل القديس يوليوس السادس للوساطة بين الطرفين المتصارعين .
أوت 1969م	_ اجراء مقابلة بين الجنرال جوون والدكتور أزيكيوي للاتفاق على السلام
سبتمبر 1969م	– حضور ممثلين من حكومة بيافرا مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بإثيوبيا[1].
نوفمبر 1969م	– وقوع عدة اشتباكات بين المدنيين والعسكريين بمدينة لاجوس
ديسمبر 1969م	– الجنرال أوجوكو يدعو سويسرا لتدخل كوسيط بينه وبين الحكومة الفيدرالية. – بريطانيا تبعث وفد من وزارة خارجيتها إلى لاجوس لبحث الوضع في نيجيريا. – فشل محادثات السلام بأديس أبابا بين الحكومة الفيدرالية وممثلي الإقليم المنشق . – توجيه الكنيسة بقيادة القديس يوليوس سادس نداء لأنهاء الصراع وإحياء السلام بنيجيريا.

[1] – عبد الملك عودة، "هزيمة الانفصالية ...."، المرجع السابق، ص ص114– 116.

جانفي 1970م	– اعلان السكرتير العام للأمم المتحدة بعد جولته في افريقيا عن معارضة هيئة الأمم المتحدة لمبدأ الانفصال. – اعلان الحكومة الفيدرالية استلاء قواتها على مدينة أواري عاصمة إقليم بيافرا المنشق. وتدميرها مطار أولي الذي يربط بيافرا بالعالم الخارجي، وطوقت القوات الانفصالية في منطقة أومياهيا، وضعت بذلك حد للحرب. – فرار القائد الاعلى للقوات المسلحة لبيافرا الجنرال أوجوكو إلى ساحل العاج. – إعلان المقدم فيليب ايفيونج الذي خلف الجنرال أوجوكو عن استسلام قوات بيافرا وتسليم أكثر من ستة ألاف جندي أنفسهم. – قبول الحكومة الفيدرالية استسلام بيافرا، وإعلانه عن العفو الشامل لكل المشاركين في الحركة الانفصالية، والإعلان الرسمي عن انتهاء الحرب، والتأكيد على أن الإقليم الشرقي جزء لا يتجزأ من نيجيريا.

3.4– نهاية الحرب وانهزام الانفصاليين:

لقد سيطرت عقيدة الفكر العسكري على الصراع الداخلي الذي جرى بين الحكومة الفيدرالية

لقد سيطرت عقيدة الفكر العسكري على الصراع الداخلي الذي جرى بين الحكومة الفيدرالية

والانفصاليين، وذلك باستخدام الجيوش النظامية في الحرب وتجنب حرب العصابات، وهذا له أثار في التدريب وحشد القوات ونوع السلاح وميدان المعارك، ومعنى هذا أن الجانب البيافري الانفصالي لم يحمل عقيدة نضال ثورية أو تحرر وطني، ولم تعبر تماما عن ثورة طبقات وفئات مضطهدة مظلومة تريد التحرر وبناء مجتمع تقدمي، ومع أن قوات بيافرا حاولت في فترة ما التحول إلى حرب العصابات إلا أنها فشلت لعدم وجود قادات ثورية و خلوها من النزعة التحررية .[1]

[1]– علي عباس حبيب، المرجع السابق، ص 336.

ولقد كان تعداد الجيوش النظامية بالنسبة للطرفين خلال الحرب في تزايد مستمر، حيث ارتفع عدد جيوش الجيش الفيدرالي من 7 ألاف جندي بداية الحرب إلى حوالي 18 ألف جندي مع نهايتها، وكانت ثمانية فرق تحارب في الإقليم الشرقي بالإضافة إلى الأسطول البري والبحري.

أما بنسبة لقوات بيافرا فقد ارتفع عددها إلى40 ألف جندي، بالإضافة إلى تكوين أسطول جوي وبري، استعملت فقط بعض القطع منه لأن بقية الأسلحة بقيت عالقة في موانئ الدول الأوروبية، ولم تتمكن قوات بيافرا من استلامها بسبب الحصار الشديد المفروض عليها.[1]

مما أجبر الانفصاليين على الاستسلام بعد أن انهكهم الحصار والهجومات العسكرية الفيدرالية ماديا ومعنويا، خصوصا بعد استعادة الانفصاليين لمدينة أواري آخر مركز حضري رئيسي في يد الانفصاليين، لذلك أسرع الجنرال أوجوكو لعقد اجتماع في 10 جانفي 1970م، حيث قام بشرح الوضع الخطير لقوات الإقليم المنشق، وأكد استحالة مواصلة الحرب في ظل الخسائر الفادحة في الجيش والمجاعة التي عصفت ببيافرا، فأعلن عن نيته في الاستسلام والفرار وعين العقيد فليب ايفيونج (Philip Efiong)[2] نائبا عنه في قيادة الجيش والحكومة، ليغادر هو أراضي بيافرا على الساعة الثانية صباحا في يوم 11 جانفي 1970م، متجها إلى ساحل العاج، ليترك مهمة إعلان الإستسلام لقائد قوات بيافرا بالنيابة فليب ايفيونج، الذي أعلن عن استسلام بيافرا في 12 جانفي 1970م على الساعة الرابعة مساء قائلا:

" *أنا اللواء ايفيونج، المسؤول عن حكومة جمهورية بيافرا أصرح وأعلن إننا مواطنون نيجيريون مخلصون، ونقبل سلطة الحكومة الاتحادية في نيجيريا، وننتمي للهيكل الإداري والسياسي الحالي*

[1] – عبد الملك عودة، "هزيمة الانفصالية..."، المرجع السابق، ص107.

[2] – **فيليب ايفيونج** : (18نوفمبر1925/ 06 نوفمبر 2003)، النائب الأول لقيادة جيش بيافرا وممثل حكومة بيافرا الانفصالية في مفاوضات الاستسلام مع الحكومة الفدرالية ، من مواليد ولاية إيبوم بنيجيريا التحق بالجيش النيجيري في جويلية 1945م ، شارك في عدة عمليات عسكرية منها مهمة حفظ السلام في الكونغو عام 1961م، وخلال الحرب أصبح ايفيونج رئيس هيئة الاركان العامة في بيافرا للمزيد أنظر :

تمت زيارة الموقع يوم 2019/07/17 على الساعة 21:40 http://www.Philip.Effiong.com/dadmemory –

لإتحاد نيجيريا، وأن لا وجود بعد الان للجمهورية بيافرا. أنا مقتنع أنه يجب وضع حد لإراقة الدماء وإنهاء معاناة الشعب على الفور".[1]

وفي 14 جانفي 1970م ذهب إيفيونج إلى ثكنات دودان في لاجوس، أين وقع على إشعار الإستسلام الرسمي، واستقبله في اليوم الموالي رئيس الحكومة الاتحادية الجنرال جوون الذي قبل استسلام بيافرا الرسمي، ورحب باللواء إيفيونج ، وصرح في وسائل الإعلام بمايلي: " *نضمن أمن وحياة وممتلكات جميع المواطنين في كل شبر من نيجيريا، ونضمن المساواة في الحقوق السياسية، وحق كل نيجيري في الإقامة والعمل أينما كان* " . وبذلك أعلن الجنرال جوون عفوا عاما على جميع المقاتلين في بيافرا ماعدا أوجوكو، ولم يتم محاكمة أو إعدام أي من جنود بيافرا الذين قاتلوا ضد الحكومة، كما تمت اعادة استيعاب جنود الإيبو الذين خدموا في الجيش النيجيري قبل الحرب الأهلية لكن مع فقدان الأقدمية، كما أعيد كل الموظفين الإيبو إلى وظائفهم التي فروا منها.[2]

وهكذا عرض جوون مشروع المصالحة تحت شعار " لا منتصر لا مهزوم "، وعين الدكتور أوكابي أسكيا حاكما للإقليم الشرقي[3]، وعادت الأمور إلى مجراها بعد حرب دامية استمرت ثلاثين شهرا حسم فيها السلاح كل المواقف وانهزم الانفصاليون لعدة أسباب منها:

– عدم حصول بيافرا على دعم إقليمي من أقرب جيرانها، على سبيل المثال غلق الكاميرون لحدودها في وجه بيافرا ودعمها للحكومة الاتحادية في نيجيريا .

– عدم استعداد الإقليم الشرقي للحرب التي جاءت نتيجة عدة ظروف وأحداث متسارعة.

– وجود بعض القبائل في الإقليم الشرقي، التي لم تعلن ولائها للجنرال أوجوكو ولم تساند فكرة الانفصال.

---

[1] -Philip Efiong, Nigeria and Biafra: My Story, Princeton, Abuja, 2003,p p293-294.

[2] -Max Siollum, Oil Politics and Violance Nigeria Military Coup (1966 - 1976)، Algora Publiching, New York, 2009, p168.

[3] -Ibid; p168.

– التقسيم الجديد الذي قامت به الحكومة الفدرالية لتراب النيجيري الذي عزل منطقة الإيبو مركز الحركة الانفصالية وفقدان المنطقة لميزتها الساحلية .[1]

– تعدي أوجوكو على صلاحية الحدود المصطنعة التي وضعها الاستعمار البريطاني، حيث اعتبرت بريطانيا ذلك أمر خطير، وأن تعديل الحدود في نيجيريا سوف يؤدي إلى فتح المجال لمزيد من التغييرات للحدود التي وضعنها الدول الاستعمارية، في القارة مما سوف يخلط اوراقها في مجال الاستفادة من مناطق النفوذ المقسمة بين الدول الكبرى في إفريقيا؛ ولهذا وقفت بريطانيا مع الحكومة الفدرالية ما أضعف أيضا مساندة القوى الكبرى للإقليم المنشق.

– اتحاد بريطانيا في موقفها مع الاتحاد السوفياتي والدول العربية ووقوفها إلى جانب الحكومة الاتحادية وضم قواتها ضد الانفصاليين، وذلك لعدة منها سعي بريطانيا للمحافظة على نفوذها في نيجيريا ورغبة الاتحاد السوفياتي في بسط نفوذه في قارة إفريقيا في إطار صراع الحرب الباردة، أما الدول العربية فكانت تخشى نجاح الانفصال وانتقال نزعته إلى دولها.

– ضعف بيافرا على مستوى الجبهة الداخلية بسبب الحصار المفروض عليها منذ بداية الحرب ومنع دخول الأسلحة، وحتى الغذاء إلى المنطقة ما تسبب في حدوث مجاعة، ونقص فادح في العتاد الحربي ما أجبر الانفصاليين على الاستسلام دون قيد أو شرط.[2]

– خطة الجيش الفيدرالي المحكمة التي ركزت على ابعاد قوات بيافرا عن الساحل ثم قطع كل طرق الاتصال البحرية والجوية مع الدول الأجنبية، ما جعل الإقليم في عزلة تامة وأضعفه ماديا ومعنويا.

– انشقاق قيادات هامة من شعب الايبو وانضمامها إلى جانب الحكومة الفيدرالية مثل الرئيس السابق أزيكيوي، وآخرون دعوا إلى تسوية النزاع بطرق سلمية ودعموا وحدة نيجيريا.[1]

[1] - Onuh Chidieber, The Nigerian Civil War, A Historical Interpretation, Uturu, Abia State University, Nigeria, 2016, p31.

[2] -Ibid; p 31.

وكما أشرنا سابقا دامت الحرب أكثر من ثلاثين شهرا عاش خلالها الشعب النيجيري أصعب وأحرج مرحلة في تاريخه منذ الاستقلال، انتهت مخلفة عدة خسائر بشرية ومادية ومعنوية، تميزت بحسم السلاح لكل المواقف، وتخللتها عدة تدخلات أجنبية في إطار السياسيات الدولية المتنافسة لكبرى الدول التي كانت تسعى للاستفادة من الحرب وأخرى كانت تسعى للحفاظ على مصالحها في المنطقة، دون أن ننسى المواقف المتباينة لدول الإفريقية التي كانت بين مؤيد ومعارض للانفصال، كما برزت جليا خلال الحرب عدة هيئات إقليمية ودولية حاولت تهدئة الأوضاع ووضع حد لصراع القائم بين الشعب الواحد بأقل حد ممكن من الخسائر.

[1]– محمد السيد وكمال الصاوي، موسوعة افريقيا التاريخية (تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر وحركات التحرر الوطني)، ج4، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018، ص ص831-832.

الفصل الثالث:

المواقف الدولية والإقليمية

من اندلاع حرب بيافرا

لم تكن الحرب الأهلية في نيجيريا حربا على المستوى الداخلي وفقط، بل إنما تخللتها منافسة كبيرة على الساحة العالمية بين الطرفين المتصارعين في الحرب، وذلك من أجل اكتساب دعم الرأي العام العالمي وتدعيم دبلوماسيتها الخارجية، ما فتح الباب على مصرعيه لكثير من التدخلات الأجنبية، منها ما كان مباشرا ومنها ما كان تحت غطاء المساعدات الإنسانية للمتضررين من الحرب، حيث قام الانفصاليون في إقليم بيافرا بنشاط دبلوماسي كثيف داخل القارة وخارجها بهدف كسب التأييد والاعتراف الدولي بشرعية الانفصال، ووضع حد للحرب التي شنتها حكومة نيجيريا ضدهم.

ومع اشتداد الحرب استجابت الدول الأجنبية للفيدراليين والانفصاليين لتزويدهم بالسلاح والغذاء، وذلك من أجل تحقيق أهدافهم السياسية والاقتصادية، وفرض أيديولوجيتهم، بينما وجدت الدول الإفريقية منقسمة بين مؤيد ومعارض للانفصال.

وهكذا اضطرت الهيئات الدولية والإقليمية بدورها هي أيضا، لتدخل السريع لحل الأزمة وذلك لتفاقم الوضع داخل نيجيريا وازياد حجم الخسائر البشرية والمادية، جراء اشتداد الحرب المسلحة بين الطرفين المتصارعين.

1- مواقف الدول الإفريقية من اندلا ع الحرب الأهلية:

اتسمت مواقف الدول الإفريقية في بداية الحرب بالتحفظ والحياد من الصراع، ولم تنحز أي دولة إلى أحد الطرفين، لكن مع التطورات السريعة للحرب و اشتداد الصراع بين الانفصاليين والحكومة الاتحادية، انقسمت الدول الإفريقية في مواقفها اتجاه الحرب بين أقلية مؤيدة للانفصاليين وأغلبية معارضة لهم ومؤيدة للحكم المركزي في نيجيريا، ومنهم حتى من أدان الانفصال ورأى أن ذلك لا يهدد فقط سلامة ووحدة نيجيريا وأمنها، بل تهديد لكل دول القارة.[1]

[1]- علي عباس حبيب، المرجع السابق، ص309.

1.1. الدول المؤيدة لانفصال إقليم بيافرا:

لقد واجه الانفصاليون في بيافرا صعوبات كبيرة في كسب الدعم والتأييد لقضيتهم والاعتراف بدولتهم من طرف البلدان الافريقية، لذلك بدأوا في القيام بحملة إعلامية كبيرة لتعريف بقضيتهم وقاموا بتكثيف النشاط الديبلوماسي داخل القارة الإفريقية، في محاولة منهم لكسب تأييد أكبر عدد من الدول ، وبدأوا في استعطاف بعض البلدان التي أبدت رأيها بضرورة البحث عن طرق لحل النزاع، وإنهاء الصراع بالطرق السلمية التي تكفلها المواثيق الدولية.

ومن بين تلك الدول السنيغال، ساحل العاج، أوغندا، تانزانيا، زامبيا، ولقد كلف الجنرال أوجوكو السيد أزيكيوي لمقابلة رؤساء الدول الخمسة، وقام بتسليم رسائل لهم يشرح فيها مدى معاناة الانفصاليين جراء الحرب التي شنتها القوات الفيدرالية عليهم، وهذا بعض ما ورد فيها[1]:

"إن نيجيريا استطاعت إطالة الحرب وما نتج عنها من معاناة ومتاعب لإفريقيا، وذلك بسبب عدم تلقي بيافرا لتأييد و الاعتراف الدبلوماسي بوجودها ككيان سياسي مستقل، لذا يجب أن تعلموا أن الاعتراف مهم جدا لوضع حد للحرب، إن بيافرا تناديكم وتنادي الدول الإفريقية من باب الإنسانية وتدعوكم لقبول الاعتراف بها"[2].

ولقد لقيت الحملة الديبلوماسية والدعاية للقضية تأثير ملموس للغاية على الرأي العام داخل بعض الدول الإفريقية، مما أدى إلى قيام بعض المواطنين من أصل بيافرا وغيرهم بإنشاء منظمات وجمع تبرعات، وكان لدعاية بيافرا تأثير عميق، خصوصا بعدما انتشرت صور أطفال بيافرا الجوعى في وسائل الإعلام، وتزايد الضغط العام من بعض الدول الإفريقية، مثل تانزانيا لإرسال رحلات

[1]- Gole Koffi Antoine, "L'internalisation de La Guerre du Biafra(1967-1970)", ***Revue Histoire***, Université de Bouake, Côte d'ivoire, No19, 2011.p 27

[2] -Gole Koffi Antoine, Op. cit; p 27.

إغاثة إلى المنطقة المتضررة من جميع الجهات.[1]

بينما ظلت الدول المجاورة لنيجيريا حذرة بشأن إعلان موقفها، وذلك لهشاشة البنية الاجتماعية لها وصعوبات التماسك الوطني فيها، تمكنت تنزانيا وزامبيا من الانفراد بموقفها اتجاه قضية بيافرا كونها معادية للاتحادات الفيدرالية التي أنشأتها بريطانيا، بما فيها الموجودة في نيجيريا مما جعلها تتحيز إلى جانب بيافرا ومن بينها:

– **تانزانيا:** كانت تانزانيا أول دولة إفريقية تعترف ببيافرا في 13 أفريل 1968م، حيث أصدرت مذكرة اعتراف تتضمن ما يلي: *" عندما تتوقف الحكومة الفيدرالية عن ضمان الأمن والحماية إما عن عجز أو عن طوعية لجزء من السكان الموجودين على أراضيها، فإن لهذا الأخير الحق في الانفصال وإنشاء دولة جديدة، قادرة أن تكون أداة فعالة لحماية مصالحها وحقوقها. لذا يجب وضع حد للأعمال العدائية والاعتراف ببيافرا كدولة* ".[2]

كما نشرت مذكرة أخرى في العاصمة تانزانيا، تسلط الضوء على التحسر الذي أعرب عنه الرئيس جوليوس نيريري[3] (Julius Nyerere)، بشأن التفكك الفظيع والحرب القاسية في نيجيريا، وأن على منظمة الوحدة الإفريقية أن تعيد النظر في مبادئ الوحدة الوطنية وتقرير المصير.[4]

ولقد اعترف جوليوس نيريري بوجود بيافرا كدولة، على الرغم من هشاشة الوحدة الوطنية في

[1]- Roy Samuel, Ibo Nationalism Ethnicity and Propaganda In The Nigeria Civil War (1968-1970)، University of Texas, August, 2011,p155.

[2]- Krik-Greene, Statement by the Government of Tanzania Crisis and Conflicts in Nigeria, Issue1, Vol 1, Tanzania, 1968, p206.

[3]- **جوليوس نيريري** : من مواليد عام 1921م درس بكلية ماكير بري بأوغندة ، بدأ حياته مدرسا وسافر إلى إنجلترا وحصل على ليسانس في التاريخ والاقتصاد من جامعة أدنبرة في عام 1953م أصبح رئيسا لحزب الاتحاد الوطني الإفريقي، انتخب رئيسا للوزراء عام 1958م ثم رئيسا لتنزانيا عام 1962م، للمزيد أنظر: محمد أبو الفتوح الخياط، المرجع السابق، ص 110 .

[4] - Krik-Greene, Op.cit ; p 206.

بلاده ومواجهته خطر تشجيع الأقليات على الانفصال، إلا أن استقلاله في اتخاذ قرارته عن بريطانيا وانفتاحه على التجربة الاشتراكية، جعلت كلماته في خطابه عن قضية بيافرا تصل إلى أعماق الدراما الإنسانية التي عاشها سكان الإقليم الشرقي، ووجه رسالة إلى رؤساء الدول الإفريقية للخروج عن صمتهم.[1]

وبرر نيريري موقفه هذا بأنه منذ اندلاع الحرب الأهلية في نيجيريا، اكتفوا فقط بتوجيه دعوات لتفاوض وتفهموا مساعي الحكومة الفيدرالية للحفاظ على سلامة الدولة، لكن ذلك لم يأتي بأية نتيجة سوى اشتداد الحرب التي أسفرت على مقتل (100 ألف) شخص وصرح قائلا:" *استنتجنا أن الوحدة النيجيرية غير موجودة، وأن رفض الاعتراف بوجود بيافرا كان سيبدو وكأنه دعم ضمني للحرب ضد شعب شرق نيجيريا*".[2]

ودعمت تانزانيا موقفها بإصرارها على أن التمسك بمبدأ الوحدة الوطنية تكون برضى وموافقة كل الشعب، وأن الوحدة لا تتحقق باستعمال العنف أمام شعب أعزل، ولابد من الاعتراف لبيافرا بحق تقرير المصير.[3]

- **الغابون:** اعترفت دولة الغابون ببيافرا في 08 ماي 1968م، تحت تأثير عدة عوامل أهمها ضغط الجالية البيافرية التي تسكن في الغابون، والذين يبلغ عددهم حوالي (20 ألف)، يشتغلون في عدة قطاعات اقتصادية وإدارية، حيث ساهمت الطبقة المثقفة منهم في صناعة القرار السياسي في الغابون في عدة مناسبات، وبالأخص قضية تأييد بيافرا. بالإضافة إلى أن رئيس الغابون ليومبا

[1]- Alain Renard, Op.cit ; p 218.

[2]- Ibid ;p 223.

[3]- عبد الملك عودة، "هزيمة الإنفصالية في نيجيريا"، المرجع السابق، ص: 110

(Leon Mba)[1] يرجع أصله إلى بيافرا، وعندما حاول الجيش الغابوني القيام بانقلاب عسكري سنة 1964م فإن عددا كبيرا من البيافريين القاطنين في الغابون حاربوا إلى جانب الجيش الموالي لرئيس الغابون.[2]

وقد عبر رئيس جمهورية الغابون عن موقف بلده قائلا : *" أنه نظرا لاعتبارات إنسانية أصرينا على تمسك بموقفنا ونتأسف على تدمير وحدة نيجيريا.. لقد بدا لنا أن رفض الاعتراف بوجود بيافرا هو دعم للحرب ضد شعب شرق نيجيريا.."*[3]. وقد أعرب الرئيس أن مساندة بلاده لإقليم بيافرا جاء من باب الإنسانية، ورفض سفك مزيدا من الدماء في نيجيريا، وأن سكان بيافرا لديهم حقهم في حكم أنفسهم، وأنهم توقفوا فقط عن الالتزام بالحكومة التي كانوا خاضعين لها في السابق.

– **زامبيا** : أعلنت زامبيا عن مساندتها المطلقة للانفصاليين في إقليم بيافرا، واعترفت بها في 20 ماي 1968م، وكغيرها من البلدان الإفريقية تحفظت في بداية الحرب من اتخاذ أي موقف رسمي وأعربت عن موقفها مباشرة بعد إعلان تانزانيا عن موقفها المساند لإقليم بيافرا.[4]

خصوصا أن رئيس زامبيا السيد كنيث كاوندا (Kenneth Kaunda)[5]كان صديق جد مقرب من أزيكيوي، كما أنه حليف رئيس تانزانيا نيريري في مسايرته لوجهات النظر في الشؤون

[1] – **ليومبا** : (09 فيفري 1902– 27 نوفمبر 1967م) من مواليد مدينة ليبرفيل، رجل سياسي اول رئيس وزراء لدولة الغابون (1959–1961م)، وأول رئيس للغابون دامت فترة حكمه من 1961م إلى غاية وفاته في المنصب عام 1967م، أسس الحزب الديمقراطي الغابوني عرف بموالاته لسياسة الفرنسية. اشترك في تأسيس منظمة الوحدة الافريقية أنظر: مُحَمَّد أبو الفتوح الخياط، المرجع السابق، ص 116.

[2]– Herbert Ekwe, International Involvement In Civil Conflict In Africa A Comparative Study Of Nigeria Angol Zaire, University of Lancoster,1980,p 99.

[3] -Ibid, p 99.

[4] -Ibid, p100.

[5]– **كنيث كاوندا** : (28أفريل 1924 – 17جوان 2021م)، ولد بتشينسالي شمال زامبيا، رجل سياسي أول رئيس لزامبيا المستقلة دامت فترة حكمه من 1964م إلى 1991م، اشتغل في بداية مشواره كمدرس، بعدها دخل غمار الكفاح السياسي وأسس حزب الاستقلال الوطني المتحد وكان من ابرز زعماء حركة التحرر في زامبيا ضد الاستعمار البريطاني، وكان من بين المناهضين لسياسة التمييز العنصري ومن =

الدولية، وقد حاولت زامبيا تبرير موقفها كغيرها من الدول التي ساندت الانفصاليين في بيافرا بالعديد من تبريرات، التي من بينها كون تحقيق وحدة نيجيريا بالعنف شيء مستحيل، حتى لو كان بإمكان القوة العسكرية فرض سيطرتها، إلا أن الموافقة العامة لجميع الأشخاص المعنيين هي أساس الوحدة في إفريقيا، وأن أمد الحرب طال والخسائر البشرية تزداد ولذا لابد من الاعتراف ببيافرا كخطوة لإنهاء الصراع.

– ساحل العاج : اعترفت دولة ساحل العاج ببيافرا يوم 11 ماي 1968م، وذلك بعد مقابلة السيد هفوت بوني(Houphouet Boigny)[1]، رئيس دولة ساحل العاج للسيد نيريري في نهاية شهر أفريل، في لقاء جمع الطرفين وذلك من أجل اتخاذ موقف فيما يخص قضية بيافرا، لكن السيد بواني لم يتخذ قراره إلا بعد استشارة شعبه يوم 17 ماي 1968م، ليدعم انفصال بيافرا رسميا وذلك لعدة أسباب أهمها:

– العلاقات الشخصية الودية التي تربط الرئيس بواني زعيم الحركة الانفصالية أوجوكو، وهي علاقة صداقة عائلية قديمة جدا.

– كون الرئيس هفوت بواني من المتحمسين والمدافعين عن الدين المسيحي، ويتميز بكرهه

للمسلمين، وكان يرى من المسحيين في بيافرا حلفاء جيدين ضد التغلغل الاسلامي في إفريقيا الغربية، وتخوف من أن يصبح إتحاد نيجيريا القوة المهيمنة في غرب إفريقيا.[2]

– جنوب إفريقيا وروديسا:

= مدعمي حق الشعوب في تقرير مصيرها. أنظر - Kasuka Bridget, Prominent African Leaders since Independence, New Africa Press, 1971,London,p351.

[1] – **هفوت بوني**: رئيس جمهورية ساحل العاج من مواليد عام 1905م، بمدينة ياما سوكور من عائلة ثرية ، باشر مهنة الطب في مدينة دكار حتى 1940، وفي عام 1956م شكل وزارة وانتخب شيخا لمدينة أبيجان، ثم اصبح أول رئيس لساحل العاج بعد الاستقلال عام 1960م. أنظر: مُحَمَّد أبو الفتوح الخياط، المرجع السابق، ص 120.

[2]– Patrick Idiomi Davies, Op.cit ;p 199.

كانت علاقة جنوب إفريقيا وروديسيا مع نيجيريا قبل اندلا ع الحرب الأهلية بعيدة عن الصداقة، إذ أن نيجيريا من بين أولى الدول التي دعمت الحركة التحررية في جنوب إفريقيا ضد نظام بريتوريا العنصري، وكانت معادية أيضا لنظام الروديسي، لذا لم يكن مفاجئ أن تقدم كل من روديسيا وجنوب إفريقيا دعمها للانفصاليين في إقليم بيافرا خلال الحرب الأهلية. وقد ذكرت بعض المصادر أن الحكومة الروديسية كانت تزود بيافرا بصواريخ حربية وقذائف و أسلحة أخرى. وكذلك الحال بالنسبة لجنوب إفريقيا، كما ثبت أن هناك مرتزقة من البلدين يحاربون مع بيافرا، وهم جنود مع بعض الطيارين، ولقد ساهمت هذه المساعدات بشكل كبير في إطالة أمد الحرب ولقيت استنكارا كبيرا لأن ذلك زاد في تصعيد الأزمة.[1]

إن اعتراف الدول السالفة الذكر بوجود بيافرا كدولة، كان تحت تأثير عدة عوامل منها الدينية – والتي تتمثل أساسا في تخوف من مزيد انتشار الإسلام في غرب إفريقيا بسقوط بيافرا، التي يسكنها أغلبية مسيحية–، والسياسية والتي تكمن في التخوف من ظهور نيجيريا كقوة مسيطرة بوزنها السياسي والاقتصادي في غرب إفريقيا، بالإضافة إلى الضغوطات الصينية التي ظهرت في المنطقة على تلك الدول من أجل معارضة الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة اللتين ساندتا الحكومة الفيدرالية.

أما بالنسبة للدول الفرنكوفونية نجد أن الموقف جاء نتيجة أفكار هفوت بواني رئيس ساحل العاج، ونتيجة لسياسة الفرنسية المضادة للمواقف الأنجلو أمريكية في العالم الثالث، فرئيس ساحل العاج أصلا كان منذ الخمسينات ضد فكرة إقامة اتحادات فيدرالية في إفريقيا، لأنه كان يخشى من قيام وحدة فيدرالية قوية في غرب افريقيا تستقطب الدول الصغيرة الموجودة في المنطقة، ولهذا وقف

[1]- Joseph Olukayad Akinbi," Interrogating The Involvement of African States During The Nigerian Civil War (1967/1970)", ***Journal of Arts Science and Commerce /Department of History,*** Undo state Nigeria, 2015, p57.

ضد كل الافكار الداعية إلى الاتحاد الفيدرالي، ودون أن ننسى الضغط الفرنسي على تلك الدول الفرنكوفونية إلى جانب بيافرا من أجل مصالحها الاقتصادية.

كما لقي اعتراف ودعم الدول السالفة الذكر استنكار العديد من الدول الإفريقية، حيث انتقد الرئيس هواري بومدين من دعموا بيافرا في مساعيها الانفصالية، و وصفهم بأنهم عملاء إمبرياليين في مؤامرة ضد نيجيريا، وظهرت وجهات نظر مماثلة من قبل غينيا ومصر ومالي والصومال والسودان، وجميع البلدان التي عارضت الانفصال، واصبح اختلافهم مع نيريري بشأن نيجيريا واضحا بشكل خاص.[1] حيث أدان رئيس جمهورية مدغشقر اعتراف تانزانيا ببيافرا، موضحا أن اعترافها ببيافرا ليس عملا نزيها تقوم به دولة إفريقية إتجاه دولة إفريقية شقيقة مثل نيجيريا، وطرح سؤال على المسؤولين التنزانيين ماذا ستفعلون لو انفصل جزء من بلادكم؟. وختم اعترافه بتحذير جميع الدول الافريقية بما أسماه الفخاخ الإمبريالية .

أما الحكومة الفيدرالية فكان رد فعلها إزاء الدول التي اعترفت ببيافرا، أن قامت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول، حيث قطعت العلاقات مع تانزانيا أفريل 1967م، ومع ساحل العاج في ماي 1968م.[2]

كما صرحت الدول الافريقية التي اعترفت ببيافرا وتعاطفت مع الانفصاليين، أن الاساس التحفيزي لها كانت دوافع إنسانية محضة لشدة تأثرهم لمعاناة المدنيين بسبب الحرب، إذ تم الإبلاغ عن العديد من حالات المجاعة وأشكال أخرى من معاناة المدنيين.[3]

لكن تحليل الاحداث التاريخية والسياسية والعلاقات الدبلوماسية بدول افريقيا في تلك الفترة تظهر أن الدوافع الإنسانية قدمت من قبل تلك البلدان كانت لتستر على دوافعها الخفية، لتفضيل

[1]- Patrick Idiomi Davies, Op.cit; p199.

[2]- Ibid, p199

[3]- Ibid, p.200

نيجيريا مقسمة، إذ أن العامل الفاصل في تدخل تلك الدول إلى جانب بيافرا هو العامل السياسي وليس الإنساني، حيث أن نيجيريا الموحدة تشكل قوة سياسية و اقتصادية أثارت كثير من مخاوف دول غرب افريقيا، خاصة الدول الناطقة بالفرنسية الاصغر حجما والأقل قوة، لذلك كانت فرنسا قلقة بشأن القوة الاقتصادية المتنامية لنيجيريا التي من شأنها الإخلال بتوازن القوى في المنطقة على حساب النفوذ الفرنسي، إذ أن تحول نيجيريا إلى قطب قوي سوف يجذب الدول الفرنكوفونية الضعيفة إليها، وعلى هذا الأساس تصرفت فرنسا من أجل خلق مؤيدين علنيين من دول إفريقية سالفة الذكر، من أجل خلق دعم للانفصال بيافرا داخل القارة الافريقية من أجل الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وهكذا أصبحت كل من ساحل العاج والغابون قنوات لتدفق الأسلحة الفرنسية إلى بيافرا، كما أظهرت الدولتين من خلال سياستها في غرب إفريقيا أنها ضد قيام اتحادات كبيرة في المنطقة حيث صرح رئيس الغابون مثلا في عام 1968م في مؤتمر باريس "*أن الاتحادات السياسية الكبيرة ليست قابلة للحياة في إفريقيا* ".[1]

وهكذا يتضح تستر الدول الافريقية التي اعترفت ببيافرا تحت دوافع انسانية حيث صرح رئيس ساحل العاج أن ماتريده بلاده هو السلام، وأن مشكلة بيافرا مشكلة إنسانية وليست سياسية، أما رئيس زامبيا فأكد أن مرارة الحرب و إرثها تجعل تحقيق الوحدة في نيجيريا أمر مستحيل.[2]

ومهما كانت دوافع دعم الدول السابقة الذكر لانفصال بيافرا عن الوطن الأم، فإن ذلك كان له أثر بالغ الأهمية على مجرى الأحداث في نيجيريا، وساهم في إطالة أمد الحرب بطريقة أو بأخرى إذ ساهم الدعم العسكري للغابون وساحل العاج في المحافظة على القدرة العسكرية لبيافرا بعد سقوط مدينة أولى، كما منح الاعتراف دعما ديبلوماسيا وأوراق اعتماد منحت أمالا جديدة للانفصاليين في بيافرا للحصول على مزيد من الدعم الديبلوماسي والعسكري، والأهم من ذلك أن

[1]- Patrick Idiomi Davies, Op.cit; p 201.

[2]- Ibid, p 201.

الاعتراف عزز مطالبة بيافرا بالوجود المستقل حيث طالبت أن تعامل على قدم المساواة مع الحكومة الفيدرالية في محادثات السلام، وأصبحت بيافرا أكثر عنادا من قبل مما أدى إلى فشل جميع المحاولات لحل النزاع بطرق سلمية، وبالتالي أدى ذلك إلى إطالة أمد الحرب، وشحن المزيد من القوات العسكرية من طرف الحكومة الفيدرالية، واشتداد الحرب وإراقة المزيد من الدماء بين الطرفين.

2.1. الدول المعارضة لإنفصال إقليم بيافرا:

أدانت الدول الافريقية باستثناء الدول السالفة الذكر، محاولة الإقليم الشرقي الانفصال عن نيجيريا، وحاولت العديد من الدول ايجاد الحلول لحل النزاع بطرق سلمية وفتح باب المفاوضات بين الطرفين، حيث كانت الدول الافريقية مدركة أن الحدود السياسية المصطنعة التي رسمها الاستعمار مراعاة لمصالحه، قد تسببت في العديد من المشاكل العويصة لدول القارة وأسالت الكثير من دماء الأفارقة، حيث كان ذلك النتيجة الحتمية لتنافس الشديد الذي حدث في القرن 19م بين القوى الكبرى، التي لم تأخذ بعين الاعتبار الانتماءات العرقية للمجتمعات الإفريقية في تقسيماتها الحدودية، وأدت إلى تشتيت وانقسام عدة مجموعات عرقية كما أدت إلى إدماج عدة عرقيات أخرى مختلفة، كما كان الحال في نيجيريا، هذا ما أدى إلى ظهور عدة نزاعات حدودية بين الدول الافريقية، وحدوث صراعات داخلية داخل الدول التي لم تستطع بعد الاستقلال تحقيق الوحدة والاندماج الوطني في ضل التنوع العرقي والاثني الذي كان يميز مجتمعاتها.

لهذا حاولت الدول الافريقية الحفاظ على الوحدة الإقليمية والاندماج في القارة الافريقية وذلك لعدة اعتبارات منها:

-كون معظم الدول الافريقية لا تختلف عن نيجيريا من حيث تعقيد تركيبتها البشرية وتعدد الأعراق فيها، ونجاح أي حركة انفصالية داخل أي دولة في إفريقيا، سوف يؤدي إلى انتقال الحركات الانفصالية كالعدوى إلى بقية الدول التي تعيش أوضاع اجتماعية مماثلة.[1]

- الخطورة التي يشكلها انقسام نيجيريا على الدول المجاورة لها والتي تتقاسم معها نفس المجموعات العرقية.[2]
- التجارب الانفصالية الخطيرة التي شهدتها قارة إفريقيا مثل الحرب الأهلية الكونغولية وانفصال إقليم كاتنغا (Katanga)[3] وما نتج عنه .
- المبادئ التي تحكم العلاقات السياسية الدبلوماسية بين الدول الإفريقية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول، والحفاظ على الحدود الموروثة عن عهد الإستعمار.[4]

وفي 27 ماي 1967م، أي بعد أقل من شهر من اندلاع الحرب في نيجيريا أعلنت دولة التوغو عن المساندة المعنوية للحكومة الفيدرالية في نيجيريا للحفاظ على وحدتها و أمنها، كما ذكر أن حوالي عشرين رئيس من الدول الإفريقية، استنكروا محاولة الانفصال من بينها دول من شمال إفريقيا، مثل الجزائر ومصر حيث صرح الرئيس هواري بومدين في عام 1968م : " *لقد كسرنا مؤامرة الانفصال في كاتنغا وحطمنا المرتزقة، إن الحفاظ على الوحدة هو السبيل الوحيد*

[1] - Renard Alain, Op.cit ; p214.

[2] - Ibid,p214.

[3] - **أزمة إقليم كاتينغا**: أزمة حدثت في إقليم كاتنغا الذي يقع في الجنوب الشرقي من الكونغو، والذي يعتبر من أهم الأقاليم في الكونغو لما يزخر به من ثروات طبيعية ، إذ حاول سكان هذا الإقليم (قبيلة اللواندا) الانفصال عن جمهورية الكونغو الديمقراطية بزعامة مويس تشومبي (Moise Tshombe) وحدثت بذلك حرب أهلية بينه وبين الحكومة الكنغولية، اندلعت في 11جويلية 1960، وهي أول حركة انفصالية حدثت في قارة افريقيا، خلفت العديد من الخسائر انتهت في 21 جانفي 1963م بإنهزام الانفصاليين . أنظر:

- Conor O'brien, Cruise to Katanga and Back a U.N Case History, Hutchinson of London, London,1967, p15-83

[4]- Renard Alain, Op.cit ; p214.

لوضع حد لصراعات"[1]، حيث دعى رئيس الجزائر الانفصاليين إلى التعاون مع السلطات الفيدرالية لإعادة السلام والوحدة إلى نيجيريا، وأدان تدخل الإمبرياليين في المنطقة وأيدت وجهات نظر مماثلة من قبل مصر ومالي والصومال وغينيا والسودان.[2]

ولقد أكد رئيس نيجيريا أن حكومته تحصلت على دعم كل من مصر والجزائر بشكل أساسي معنويا وماديا، وتعاطف البلدين كثيرا مع القضية وجاءت أقوى المساعدات العملية من البلدين حيث، قدمت مصر دعما عسكريا للحكومة الاتحادية عندما كانت بأمس الحاجة إلى ذلك واستأجرت الحكومة الفيدرالية طيارين مصريين متقاعدين لتدريب الجنود النيجيريين على استخدام طائرات حرب سوفياتية جديدة، وكان ذلك استجابة من الرئيس جمال عبد الناصر لرسالة الجنرال جوون التي بعثها إليه في أوت 1967م، يطلب منه المساعدة لرد على الغارات الجوية التي تقوم بها القوات الانفصالية على العاصمة لاجوس، كما طلب أيضا التوسط لكسب دعم الجزائر. ولقد استجاب الرئيس جمال عبد الناصر لنداء الحكومة الفيدرالية وأرسل مجموعة من الطيارين من الضباط المتقاعدين، وتم الاتفاق مع السلطات النيجيرية على أن تأخذ العملية شكل التعاقد الفردي مع الطيارين، وذلك تجنبا للتعقيدات الدولية التي قد تنجم عن التدخل المصري المباشر في نيجيريا.[3]

ولقد كانت مساندة جمال عبد الناصر نابعة من تفكيره بأن الأمن القومي الإفريقي نابع من الأمن القومي المصري، كون مصر جزءا من القارة الإفريقية لديها مسؤوليات اتجاه القارة وذلك

[1] - J.Iswa Elaigwu, Black African Civil War in the Context of Afro Arab Relation, Enesco, Paris, 1979, p8.

[2]- Ibid, p8.

[3] – محمد فايق، جمال عبد الناصر والثورة الافريقية، ط1، دار الوحدة، بيروت، 1980، ص16.

بالتصدي للمصالح الغربية والإسرائيلية في المنطقة، والحفاظ على وحدة الدول الإفريقية وثرواتها من الاستعمار وأعوانه.[1]

كما كانت الجزائر برئاسة هواري بومدين الداعم الأقوى لنيجيريا في العالم العربي وفي إفريقيا. إذ لم تكتفي الجزائر بإرسال معدات عسكرية فقط، بل منحت لها مساندة دبلوماسية قوية جدا في المحافل الدولية ساهمت في إضفاء الطابع الدولي لقضية نيجيريا، وكسبها لمدعمين جدد، بالإضافة إلى إرسال الجزائر لبعثات طبية وأدوية ومعونات غذائية إلى نيجيريا طيلة أيام الحرب.[2]

ولقد أدانت أيضا مدغشقر الحركة الانفصالية في بيافرا واعتبرتها أيضا مؤامرة امبريالية تحاك ضد وحدة إفريقيا، حيث صرح رئيسها "*لقد قلتها دائما وأكررها مدغشقر ضد الانفصاليين سواء في نيجيريا وفي مكان آخر*"، وكذلك الحال بالنسبة لدولة الداهومي التي تخوفت من الحرب في نيجيريا. بينما عرضت جمهورية الزائير بإشراف رئيسها موبوتو(Mobutu)[3] التوسط مع الرئيس يعقوب جون وإيجاد حل لنزاع السلمي، حيث دعت جميع الدول الإفريقية المناهضة للانفصال اقليم بيافرا، إلى ضرورة ايقاف الحرب وأن المشكلة النيجيرية يجب أن تحل في إطار إفريقي.

[1]- محمد فايق، المرجع السابق، ص 16.

[2]- J.Iswa Elaigwu, Op.Cit ; p09.

[3]- **موبوتو**: اسمه الكامل موبوتو سيسي سيكو من مواليد 14 اكتوبر 1930 بمدينة ليسالا شمال غرب الكونغو. درس في مدرسة كاثوليكية، ثم انظم إلى الجيش لبلجيكي وعمره 20 سنة، بعدها ترك الجيش ليشتغل كصحفي، بعد استقلال الكونغو أصبح وزير الدولة في حكومة باتريس لومبا، في 24 نوفمبر1965م قام بانقلاب أبيض على رئيس البلاد آن ذاك يوسف كاسا فوبو ليصبح بذلك ثاني رئيس لجمهورية الكنغو الديمقراطية، التي غير اسمها وأطلق عليها اسم الزائير، واستمر في حكم البلاد إلى غاية 17ماي 1997م، توفي في الرباط في نفس العام. أنظر: https://ar.m.wikipedia.org. تمت زيارة الموقع يوم 2020/03/21 على الساعة 22:00

ولقد أظهر العديد من الرؤساء الأفارقة جاهزيتهم لدعم الحكومة الفيدرالية وهذا كان حال السيد حماني ديوري[1] (Hamani Diori) رئيس دولة النيجر الذي أكد في 17 أفريل 1968م استحالة اعتراف النيجر ببيافرا .[2]

وكذلك الحال بالنسبة لجمهورية مالي، حيث أظهر رئيسها السيد موديبو كايتا Modibo)[3] (Keitaموقف بلاده الرافض للانفصال بيافرا، وصرح أن نجاح ذلك سيشكل سابقة خطيرة للغاية للوحدة السياسية لكل بلد، لذا ستقوم العديد من البلدان الإفريقية بإظهار مواقفها المؤيدة للحكومة الفيدرالية بعدة أعمال دبلوماسية وعسكرية، من أجل تحقيق أهدافها ولقد أظهر النيجر دعمه طوال فترة الحرب وتدخل ليدفع فرنسا عام 1969م لتوقف دعمها العسكري لبيافرا.

كما عبرت السينغال عن موقفها الرافض للصراع في نيجيريا على لسان رئيسها ليو بولد سيدار سنغور[4] (Leopold Sedar Senghor)، الذي صرح في ندوة صحفية " *أن الدول الإفريقية لا يجب أن تتنكر لمسؤوليتها اتجاه الصراع الذي يحدث في نيجيريا*"[5]، وأكد فيما يخص مسألة الانفصال أنه لا يمكن بناء أمة بتفجير القنابل وبث الخراب، ولا يمكن إيجاد حلول

---

[1]- **حماني ديوري**: (**1816– 1989م**) رئيس جمهورية النيجر من 10نوفمبر 1960م إلى 15 أفريل 1974م، بدأ حياته العملية كمدرس، ثم انتقل الى الحياة السياسية اين شغل منصب رئيس حزب التقدم النيجيري، وكان أول رئيس لحكومة المؤقتة لنيجر عام 1958م وأول رئيس لجمهورية النيجر المستقلة. أنظر : محمد أبو الفتوح الخياط، المرجع السابق، ص 122.

[2]- Gole Koffi Antoine, "l'internalisation de La Guerre du Biafra (1967/1970)", ***Revue Histoire***، N09, Université de Bauaki, Cote D'ivoire, 2011,p34.

[3]- **موديبو كايتا**: ولد في كيتا في 04 ماي 1915م، اشتغل كمدرس حتى عام 1956م، وفي عام 1958م انتخب سكرتيرا عاما لحزب المجتمع الديمقراطي، أعلن استقلال مالي في 22 سبتمبر 1960م، صاحب فكرة تغيير تسمية بلاده من السودان الفرنسي إلى جمهورية مالي، ترأس مالي من 1960م إلى غاية 1968م. أنظر: محمد أبو الفتوح الخياط، المرجع السابق، ص ص 107- 108.

[4]- **ليو بولد سيدار سنغور**: رئيس جمهورية السنغال(1960-1980م) من مواليد اكتوبر 1902م بجوال، درس في مدرسة كاثوليكية بالسنغال، وأكمل تعليمه العالي بجامعة السوربون بباريس، هو أديب عالمي وشاعر مشهور يعتبر أحد= = أهم المفكرين الأفارقة، ومن أكبر رواد حركة الزنوجية التي تدافع عن حقوق الزنوج في العالم، من مؤسسي منظمة الفرنكوفونية. أنظر: حمد أبو الفتوح الخياط، المرجع السابق، ص ص 123- 124.

[5] - Gole Koffi Antoine, Op.cit ; p37.

لمشاكل الأمم بمثل هذه الطرق. كما ألح السيد سنغور على ضرورة الاحتكام والرجوع إلى الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار، ولقد جاء موقف الحكومة السنيغالية هذا بعد الضغوط التي مارستها مجموعة الإخوة المسلمين المرابطين الداعمين لحكم سنغور.[1]

وهكذا كانت معظم الدول الافريقية المساندة للحكومة الفدرالية، تعتبر أن نجاح الحركة الانفصالية لإقليم بيافرا لا يشكل خسارة لنيجيريا فقط، بل خسارة يمتد أثرها إلى جميع دول القارة، وتشجيع فظيع لعودة الانقسامات القبلية، بينما تسعى دول القارة جاهدة للحفاظ على وحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها، وكانت معظم الحكومات الافريقية آن ذاك متفقة تقريبا على أن احترام الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار، يجب أن يكون مبدأ إرشاديا في بناء العلاقات بين الدول الإفريقية. حيث كان هناك شعور بأن أي محاولة لإعادة رسم تلك الحدود الموروثة وتغيير أي بنية خلفها الاستعمار، يمكن بأن تؤدي إلى صراعات داخلية وخارجية في دول القارة. لذا على البلدان الافريقية كلها تجنب الوقوع في مثل هذه المكائد، ولهذا ساندت حكومات الدول الإفريقية الحكومة الفيدرالية لنيجيريا، تحت قناعة أن تفكك نيجيريا سيؤدي لا محال إلى تفكك دول أخرى في القارة، بحكم الإرث الاستعماري المشترك والحدود المصطنعة التي خلفها وتعقيد التركيبة البشرية، فانفصال مجموعة قبلية واحدة في نيجيريا، من شأنه أن يشجع أي مجموعة قبلية للانفصال عن الوطن الأم داخل القارة.

كما كان أيضا لدى العديد من الدول الافريقية المساندة للحكم الفيدرالي أسباب أخرى منها كون نيجيريا بلد مسلم، تربطهم به روابط دينية وحضارية عريقة، مثل الجزائر، السودان، ليبيا، المغرب وتونس، وربما كان دعم النيجر والتشاد بسبب اعتمادهما الاقتصادي الكبير على نيجيريا كون السكك الحديدية النيجيرية جد حيوية لتجارتهما، التي تتم معظمها عبر الموانئ النيجيرية.[2]

[1] - Ibid, p37. Gole Koffi Antoine, Op.cit; p37

[2] - Ibid, p53.

أما الدعم الإثيوبي لنيجيريا فجاء عن تجربة نتيجة ما عاشته جراء الحركة الانفصالية الإيريترية[1] وما نتج عنها، بينما اتخذت كل من غانا وكينيا موقفا محايدا من قضية نيجيريا اعتقادا منها أن أيتدخل قد يطيل أمد الحرب ويؤدي إلى نتائج عكسية.[2]

2- مواقف الدول الأجنبية من اندلا ع الحرب الأهلية:

تمثلت نقطة التحول في التعريف بقضية بيافرا على الساحة العالمية، في حسن استعمال الوسائل الدعائية، وايصال صور الجوع، ومظاهر الخراب وضحايا الحرب إلى الرأي العام العالمي. واستعمالها كسلاح دعائي قوي منذ بداية الحرب من أجل كسب تعاطف دول العالم، وجلب مساعدات ضخمة لإقليم بيافرا، خصوصا مع إنشاء إذاعة صوت بيافرا عام 1967م، التي كانت تبث أخبار الحرب في نيجيريا إلى كل دول العالم، ولقد استطاع زعيم الحركة الانفصالية في بيافرا تأسيس عدة مكاتب للدعاية والإعلام في اوروبا، وتأسيس مديرية دعائية تقود تلك المكاتب والتي تتفرع منها عدة لجان وجمعيات، كان هدفها كسب التأييد والاعتراف الدولي ببيافر، استطاعت تلك الآلة الدعائية أن تجمع أموالا طائلة لإغاثة سكان بيافرا، وكسب دعم المنظمات الإنسانية للإغاثة.[3]

في حين كانت الحكومة الفيدرالية تسعى إلى تجنب أي تدخلات أجنبية في قضيتها التي كانت تعتبرها مشكل داخلي سوف يحل في إطار داخلي، إلا أن قوة الحملة الدعائية للانفصاليين

[1] - **الحركة الانفصالية الإيريترية**: إيريتريا دولة تقع شرق افريقيا، تتكون من تسعة مجموعات عرقية، كانت تدار من طرف الاستعمار البريطاني إلى غاية 1952م، وبعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1952م، حكمت نفسها ببرلمان محلي ودخلت في وضع اتحادي مع اثيوبيا إلى غاية 1962م، تاريخ قيام إثيوبيا بإلغاء برلمان إيريتريا وضمها إليها، هذا ما جعل إريتيريا تخوض حربا انفصالية لاسترجاع استقلالها بقيادة جبهة التحرير الإرتيرية منذ عام 1962م، حتى نالت استقلالها الفعلي عام 1991م. أنظر:

- Gouery Franck & Jeangene Vilmer, Erythree entre splendeur et isolement, Paris, 2015, pp 165-168

[2] - Gole Koffi Antoine, Op.cit; p 54.

[3] - Ibid, p 55.

وتسارع أحداث الحرب وتداخل مصالح الدول الاجنبية في نيجيريا – التي تعتبر من أكبر الدول المنتجة للبترول في إفريقيا– فتحت الباب على مصرعيه لتدخلات الأجنبية، وجعلت الرأي العام العالمي ينقسم بين مساند للحكومة الفيدرالية، ومدعم مؤيد للحركة الانفصالية البيافرية، وبين أقلية فضلت اتخاذ موقف محايد من الصراع الدائر في نيجيريا.

1.2.الدول الغربية المعارضة للانفصال إقليم بيافرا:

لقد وقفت بعض الدول الكبرى في العالم موقف مساند ماديا ومعنويا مع الحكومة الفيدرالية، وذلك حفاظا على مصالحها في المنطقة ومن بينها:

– الاتحاد السوفياتي:

كانت العلاقات السوفياتية مع الحكومة النيجيرية قبل اندلا ع الحرب الأهلية لسنوات تتميز بالجمود والفتور، كون النظام الحاكم في نيجيريا بزعامة أبو بكر تفاو موالي للغرب ومعاديا لشيوعية، حيث منع هذا الأخير انتشار الأفكار الشيوعية داخل نيجيريا، واستمر الوضع إلى غاية الانقلاب العسكري الأول، أين أعرب الاتحاد السوفياتي عن ترحيبه بالنظام الجديد الحاكم في نيجيريا.[1] كما رحبت موسكو بمرسوم إلغاء النظام الفيدرالي آن ذاك، وإقامة نظام موحد لأن ذلك سوف يقضي على المطالب العرقية المتعلقة بإنشاء ولايات جديدة، وعندما بدأت الأزمة تأخذ أبعاد خطيرة، وضح الاتحاد السوفياتي موقفه وطالب الحكومة الفيدرالية أن تتعامل مع المطالب الإيديولوجية بحذر شديد، وأن المشكل لا يمكن حله بالقضاء على النظام السياسي القائم بنيجيريا، ولقد كان هذا أول موقف يبين وجهة نظر موسكو المساندة لقضية الوحدة الوطنية في نيجيريا.[2]

[1] -Guy Hiuaume, "Biafra : La Grande Coercition Des Impérialistes", ***Journal De L'organisation Révolutionnaire l'insurgée***, N° 9, Paris, 1968, p06.

[2] - Guy Hiuaume, Op.Cit; p06.

وتجدر الإشارة أن العلاقات النيجيرية مع الاتحاد السوفياتي بدأت قبل الحرب بفتح سفارة للسوفيات بمدينة لاجوس، وبدأت العلاقات الاقتصادية تتحسن بين البلدين منذ عام 1966م وقد أمضى الطرفين اتفاقية في أوت 1967م، بموجبها أرسلت روسيا إلى نيجيريا اثنا عشر طائرة حربية على شكل قطع غيار ومئات التقنيين الروس إلى مدينة كانو، كما سبق و أن عرض الاتحاد السوفياتي على الحكومة الفيدرالية قرضا قيمته (150مليون) جنيه استرليني، وذلك لمساعدة نيجيريا في مشكل نقص تدفق الاستثمارات الأجنبية، كما أعرب الاتحاد السوفياتي عن اهتمامه بمشروع مجمع الصلب في نيجيريا، ولقد كانت الحكومة الفيدرالية راضية إلى حد ما بالمساعدات الروسية التي اعتبروها سرية وفعالة، خصوصا بموقف موسكو المدعم لفكرة نيجيريا الموحدة كرمز للقوة والوحدة في القارة السوداء، كما كانت حكومة نيجيريا ترى في السوفيات أحسن شريك اقتصادي لتخطيط لتنمية نيجيريا، وهذا ما أثار الكثير من القلق والمخاوف لدى الأمريكيين والإنجليز من سرعة تنامي النفوذ السوفياتي في المنطقة.[1]

وهكذا يمكن فهم السياسة السوفياتية اتجاه قضية الحرب في نيجيريا، في ضل الموقف العام السوفياتي اتجاه المعسكر الغربي عامة، والسياسة الأمريكية خاصة، وفي ضوء إقدام السياسة السوفياتية على انتهاز المناسبات الدولية، لإثبات مواقفها الخاصة بتأييد شعوب العالم الثالث وحكوماتهم، ضد المحاولات الاستعمارية لهدم النظم السياسية المستقلة وتفتيتها.[2]

ولقد كان تدخل الاتحاد السوفياتي في الحرب الأهلية النيجيرية، بداية لتغيير سياستها اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء[3]، حيث اتخذ موقفه الرسمي الداعم للحكومة الفيدرالية وأعلن عنه في رسالة رسمية يوم 01 نوفمبر 1967م، موجهة لرئيس جوون حيث صرح فيها بما يلي: "... *إن الشعب السوفياتي يتفهم تماما رغبة الحكومة الفيدرالية النيجيرية في الحفاظ على وحدة وسلامة*

[1] -Gole Koffi Antoine, Op.Cit; p36.

[2] -عبد الملك عودة، "هزيمة الانفصالية ..."، المرجع السابق ، ص 112.

[3]-Renard Alain, Op.Cit ; p196.

أراضي الدولة النيجيرية، ومنع البلد من التمزق، لقد حاول الاتحاد السوفياتي مساعدة الدول الافريقية بكل الطرق، في رغبتها النبيلة لتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي..."[1] .

وعلى هذا الاساس استمر الدعم السوفياتي للحكومة الفيدرالية، بتزويدها بكل أنواع الأسلحة. وتطورت العلاقات أكثر بين البلدين منذ نوفمبر 1968م، بعد الإمضاء على صفقة مشروع بناء الحديد والصلب، حيث كان الاتحاد السوفياتي من أكبر الدول التي قامت بإمداد الحكومة الفيدرالية

بالدعم السياسي والعسكري ضد الانفصاليين في بيافرا، مدفوعة بعدة اسباب نذكر من بينها:

- رغبة الاتحاد السوفياتي في توطيد علاقاته مع الدول الإفريقية، التي أظهرت مساندتها للحكومة الفيدرالية، والتي تسير على النهج الاشتراكي مثل مصر والجزائر.
- توطيد نفوذه في نيجيريا، ليوازن به النفوذ الصيني في تانزانيا وشرق افريقيا.
- بسط الاتحاد السوفياتي لنفوذه في غرب افريقيا، والوقوف في وجه أطماع الامبريالية الغربية خاصة الأمريكية.
- تأكد الاتحاد من أن نجاح انفصال إقليم بيافرا، يمكن أن يشجع أي مجموعة عرقية أخرى على الانفصال عن الوطن الأم في كل دول العالم، خاصة إذا علمنا أن الاتحاد السوفياتي يضم تحت كيانه السياسي مئات القوميات التي من شأنها أن تطالب بالانفصال.[2]
- الأطماع الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي في الموقع الاستراتيجي لنيجيريا، الذي يتيح للبحرية السوفياتية فرصة إقامة قواعد عسكرية بحرية جد هامة.[3]

[1]- Patrick Ediomi Davies, Op.Cit ; p239.

[2] – علي عباس حبيب، المرجع السابق، ص 355.

[3] – نفسه، ص 355.

ولقد أثار التدخل السريع للاتحاد السوفياتي في نيجيريا، ودعمه للحكومة الفيدرالية دهشة كبيرة وسط المجتمع الدولي، خصوصا أن هذا التدخل سمح للاتحاد السوفياتي بدعم اقتصاده، وترسيخ نفوذه في نيجيريا، حيث اغتنم الفرصة من أجل التقرب من نيجيريا بدعمها دبلوماسيا وعسكريا وبالتالي أخذ مكان النفوذ الغربي بالمنطقة، والسيطرة على إحدى أهم الدول اقتصاديا وسياسيا في غرب إفريقيا.[1]

- بريطانيا:

كانت السياسة البريطانية في نيجيريا قائمة على تأييد كل ما بشأنه تقوية الاتحاد الفيدرالي

النيجيري، بحكم أن نيجيريا كانت من أكبر وأهم المستعمرات السابقة لتاج البريطاني، وكانت تفتخر بإنجازاتها الاستعمارية فيها، وكانت تستقطب حوالي (500 مليون) جنيه استرليني من استثماراتها في افريقيا، خاصة في مجال استخراج النفط[2]، وفي المجال الزراعي احتكرت الشركة الافريقية المتحدة أكثر من(4 %) من الصادرات والواردات الزراعية النيجيرية، وفي مجال النفط تمتلك شركة بريتش بتروليوم (British Petroleum) حوالي تسعة عشر بئر وتمثل حوالي (10%) من أهم واردات بريطانيا من البترول، بالإضافة إلى احتكار بريطانيا وشركائها لنشاط شركات التأمين والبنوك ووجود أكثر من (20 ألف) بريطاني يشتغلون في نيجيريا.

وعند انفصال اقليم بيافرا واندلا ع الحرب بين الانفصاليين وحكومة نيجيريا اتخذت بريطانيا موقف المشاهد المنتظر، حيث صرح اللورد ويلسون (Wilson) سكرتير البرلمان البريطاني في جوان 1967م "*لقد كنا نراقب الاحداث بكل اهتمام ما يجري في نيجيريا، لدينا تجارة واسعة مع نيجيريا واكتشفنا أبار بترولية واحتياطات جديدة* ".[3]

[1]- Drmsaudu. Op.cit ; p115.

[2] -Patrick Ediomi Davies, Op.Cit ; p213.

[3] - Ibid, p213.

إذ أن بريطانيا كانت تريد المحافظة على وحدة نيجيريا، وحاولت التريث في اتخاذ موقفها وأخذت تقديم الدعم تدريجيا للحكومة الفيدرالية، ورامية بمساعيها الاولى إلى فتح باب المفاوضات بين الطرفين المتصارعين في نيجيريا، لتجنب تأجيج الحرب الأهلية وذلك خوفا على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، لذلك رفضت بريطانيا طلب الرئيس جوون بتقديم طائرات حربية وعطلت تزويد الحكومة الفيدرالية ببعض الاسلحة .[1]

إلا أن ظهور الاتحاد السوفياتي كمدعم رئيسي للحكومة النيجيرية، جعل بريطانيا تراجع سياستها في المنطقة، وأخذت تكثف في عمليات الدعم للحكومة الفيدرالية، حيث بدأت بريطانيا تبدي موقفها المساند للحكومة الفيدرالية، بتزويدها بما يقارب مليون بندقية آلية وذخيرة. وفي 09 سبتمبر 1967م نشر المفوض السامي البريطاني بيانا صحفيا، ذكر فيه أن حكومته من حقها مساعدة أي بلد عضو في الكومنولث البريطاني يكافح للحفاظ على سلامة ووحدة أراضيه، مثلما تفعل نيجيريا.[2]

ومن خلال هذا التصريح نفهم أن بريطانيا أعلنت دعمها الصريح للحكومة الفيدرالية. وهكذا أصبحت المساعدات العسكرية البريطانية ممنهجة، لدرجة أنه طلب 42 نائب من حزب العمال البريطاني وقف توريد الأسلحة إلى نيجيريا، وكان رد الحكومة البريطانية أنها لا تنوي أبدا ايقاف دعمها العسكري للحكومة الفيدرالية، وهذا ما أكدته في رسالة إلى الرئيس جوون مؤرخة في 07 ديسمبر 1968م، أين أكدت ان دعمها العسكري سوف يتزايد كلما اشتدت هجومات الانفصاليين من بيافرا، وأن إرسال أسلحة للحكومة المركزية ليس تدخل بريطاني في

[1] -Ed Pelissier, "La Grande Bretagne Et La Guerre De Biafra", ***Le Monde Diplomatique***, Paris, septembre 1968,p 09.

[2] -Patrick Ediomi Davies, Op.cit ; p213.

قضية نيجيريا لكنها محاولة لإيقاف الحرب. إذ اعتبر رئيس وزراء بريطانيا أنه إذ لم تتم المساعدات العسكرية لحكومة نيجيريا فإن ذلك يعتبر دعما للانفصاليين في بيافرا بطريقة غير مباشرة.[1]

كما أثار اعتراف تانزانيا ببيافرا في أفريل 1968م، عاطفة كبيرة في لندن لتؤكد بريطانيا من جديد تفضيلها لإيجاد حل تفاوضي لإنهاء الصراع من جهة، كما كثفت دعمها العسكري للحكومة المركزية من جهة أخرى، حيث أرسلت معدات عسكرية ثقيلة إلى لاجوس بمعدل (100) طن من مختلف الاسلحة والذخائر في الاسبوع، كما ابرمت اتفاقية مع شركة خاصة للطيران العسكري، لاستبدال بعض الطيارين المصريين بمرتزقة وطيارين و تقنيين انجليز، كما تم تجهيز الجيش النيجيري بالرادارات لمراقبة كل حدود بيافرا.[2]

ولقد جاء الدعم البريطاني للحكومة الفيدرالية نابعا من سياسة مدروسة بعناية شديدة وذلك في إطار الحفاظ على مصالحها الاقتصادية ومكتسباتها في المنطقة، أما من الناحية التاريخية فإن بريطانيا تعتبر أن الاتحاد الفيدرالي لنيجيريا كان من صنع بريطاني محظ، ومن أكبر إنجازات الامبريالية البريطانية في غرب افريقيا، لذا يجب أن تسعى جاهدة لعدم تفككه والحفاظ على وحدة الاتحاد، وفي هذا الصدد صرح رئيس وزراء بريطانيا "*نحن كمؤسس لنيجيريا الحديثة نعارض بشدة تجزئتها*".[3]

حيث كان الدعم البريطاني للحكومة الفيدرالية خلال الحرب الأهلية تمليه المصلحة الاقتصادية والمصلحة الوطنية، إذ لا طالما مثلت نيجيريا سوقا للاستغلال الاقتصادي يجب المحافظة عليها في إطار السياسة الاستعمارية التقليدية، وكان الحفاظ على مداخيل النفط في نيجيريا ضروري جدا في ذلك الوقت، خصوصا بعد غلق قناة السويس من قبل الحكومة الثورية المصرية بقيادة العقيد

[1]- Patrick Ediomi Davies, Op.cit ; p213.

[2]- Renard Alain, Op. cit ; p195.

[3]- Patrick Ediomi Davies, Op ،cit; p210.

جمال عبد الناصر، مما أدى إلى تحول نيجيريا إلى المنقذ الوحيد للاقتصاد البريطاني لما ينجر من تابعات من غلق قناة السويس، وحرمانها من نفط الشرق الأوسط، وبالتالي ازداد اعتماد بريطانيا على بترول نيجيريا كمصدر رئيسي لطاقة، واختارت أن تتحالف مع الحكومة المركزية بنيجيريا من أجل الحفاظ على مصالحها، والوقوف ضد أطماع الدول الأخرى خاصة الاتحاد السوفياتي وفرنسا، إذ صرح رئيس وزرائها أن استمرار إمداد الحكومة الفيدرالية بالأسلحة والذخيرة هو للحفاظ على النفوذ البريطاني في نيجيريا.[1]

لذا وقفت بريطانيا باستمرار موقف التأييد الرسمي للحكومة الفيدرالية، وأمدتها بالمعونات العسكرية والمالية، الأمر الذي أثار سخط بيافرا وتنديدها الرسمي، كما تعرضت الحكومة البريطانية لهجومات وضغوطات من قبل قوى داخلية من طرف رجال الأعمال و الرأي العام والصحافة لتغيير موقفها من الحكومة الفدرالية، إلا أنها تمسكت بموقفها الداعم للحكومة النيجيرية بحكم أنها تعتبر نفسها صانعة نيجيريا، وصاحبة استثمارات مالية بترولية ضخمة فيها وسكانها يمثلون أكبر المجموعات الناطقة باللغة الانجليزية في العالم، والمرتبطين بالثقافة الانجليزية، دون أن ننسى رغبة بريطانيا في غلق المجال أمام توغل النفوذ السوفياتي في المنطقة، مثلما تخوفت أيضا من التأثير الفرنسي والأمريكي في نيجيريا وإن لم تفصح عن ذلك علنا.[2]

– الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد نيجيريا من بين دول العالم الثالث الأكثر استفادة من المساعدات الأمريكية إذ تلقت (86%) من المساعدات عام 1967م، ومنحوا لها قروضا بقيمة (200 مليون) دولار قبل اندلا ع الحرب، ويقدر عدد الجالية الامريكية التي كانت تسكن نيجيريا في تلك الفترة حوالي (6

[1] -M.S.Audu, "contextualizing The International Dimensions Of The Nigerian Civil War 1967-1970", ***American International Journal Of Contemporary Research***, Federal university Lokoja, Nigeria, Vol 03, N°8, 2013,p116.

[2] – عبد عودة،"هزيمة الانفصالية ..."، المرجع السابق، ص ص110-116.

ألاف) مواطن أمريكي من المبشرين وخبراء وتجار ومستثمرين، وأثناء اندلاع أحداث 1966م إثر الانقلاب العسكري أظهر العديد من المسحيين الأمريكيين والشركات البترولية الموجودة في إقليم بيافرا تعاطفهم مع الإيبو لكن كان ذلك بتحفظ كبير.[1]

أما عند اندلاع الحرب الأهلية في نيجيريا عام 1967م، فكان رد الفعل الأولي من الولايات المتحدة أن ذلك شأن داخلي إفريقي، وأظهرت أول موقف رسمي لها في 10 جويلية 1967م، في بيان صحفي صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية أين توضح رفضها الموافقة على طلب المساعدات العسكرية المقدمة من طرف الحكومة الفيدرالية، وكان سبب ذلك هو مبدأ اعتبار الصراع في نيجيريا شأن داخلي إفريقي.[2]

وفي 10 سبتمبر 1967م أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لديها نية لاستقبال وفد بيافرا، الذي كان من المقرر أن يتوجه إلى الولايات المتحدة بخطة لوقف إطلاق النار، كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حضرا شاملا عن بيع أسلحتها لطرفين، لكن رغم ذلك تمكن الطرفين المتصارعين من شراء أسلحة أمريكية من السوق السوداء وبارونات الأسلحة.[3]

في أوت 1968م أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها في عدم الاعتراف ببيافرا، ولم يكن هناك رسميا أي مساندة مباشرة لأي من الجانبين، بينما أرادت الولايات المتحدة تقديم مساعدات انسانية فقط، ففي عام 1969م قام الرئيس الأمريكي السيد ريتشارد نيكسون(Richard Nixon) بإرسال بعثة خاصة إلى نيجيريا في شهر مارس، وذلك من أجل معاينة حالة

[1] -Renard Alain, Op. cit ; p199.

[2] -Ibid, p199.

[3]- " l'Amérique Augmentera Laide au Biafra" , ***Journal Afrique Nouvelle***, n°1117. 08 Janvier, 1969, p 08.

المساعدات الانسانية وزيادتها، وذلك طبعا دون الإخلال بالسياسة الأمريكية التقليدية أي أنها لا تعترف إلا بنيجيريا.

وكما أشرنا سابقا فإن الحرب الأهلية في نيجيريا، أدت إلى ظهور العديد من المصالح الخارجية الخاصة، بعضها كانت سياسية مادية، وأخرى انسانية أخلاقية، ومن المهم الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أحد الأقطاب الرئيسية في دوامة تفاعل المصالح الأجنبية خلال فترة الصراع في نيجيريا، حيث كانت قضية الصراع بين نيجيريا وبيافرا بالنسبة للولايات المتحدة سياسية وإنسانية على حد سواء، وكان عليها اتخاذ موقف من الصراع بدعم نيجيريا موحدة أو بيافرا الانفصالية، بينما ظهر العامل الانساني حول ما إذا كان يمكن التمييز بوضوح بين القضايا السياسية وقضايا الإغاثة.[1] وعلى الرغم من امتناع الولايات المتحدة الامريكية عن البيع المباشر للأسلحة لأي من الطرفين إلا أنها لم تخفي كما ذكرنا دعمها لنيجيريا الموحدة، وهذا وفق ما تمليه المصالح السياسية

والمادية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث رأت أنه عليها المحافظة على نيجيريا كسوق خارجية كبيرة وتنمية استثماراتها في دولة غنية بكل الثروات مثل نيجيريا، هذا من جهة كما أنها أرادت ان تمنع زيادة النفوذ السوفياتي في نيجيريا، مع المحافظة على دعم المواقف السياسية المشتركة مع بريطانيا التي تساندها في قضية الفيتنام، التي تشكل مصدر قلق كبير للحكومة الامريكية.[2]

وهكذا حاولت وزارة الخارجية وسفارة الامريكية في لاجوس توضيح موقفها من الصراع الدائر في نيجيريا، في ضوء المصالح السياسية والاقتصادية، بدلا من الضروريات الأخلاقية والإنسانية. وهذا يعني أن الولايات المتحدة يجب أن تدعم المواقف التي اتخذتها بريطانيا والحكومة الفيدرالية

[1]- Onuegbu Festus, "The role of U.S and her Multinational Private Companies in the Nigeria- Biafra War ", ***Journal of African Studies***, Vol 12, 2016, p239.

[2]- Ibid, p240.

وتلتزم بمبدأ نيجيريا الموحدة، وتعارض انفصال بيافرا، لهذا حاولت أمريكا غلق المصادر الأوروبية التي من شأنها تزويد بيافرا بالأسلحة، وحاولت جاهدة إقناع فرنسا بعدم السماح بتسليم أسلحة للانفصاليين في بيافرا، كما نجحت الولايات المتحدة بإقناع الكاميرون بغلق حدودها أمام أي أنشطة مرتبطة بالحرب الأهلية في نيجيريا، وبالتالي حرمان بيافرا من أهم مهابط طائراتها الحربية. وكان الهدف من كل ذلك المحافظة على المصالح الاقتصادية الأمريكية في نيجيريا، بالسعي لإنهاء الحرب لصالح الحكومة الفيدرالية في أقصر وقت ممكن، وبالتالي رفع قيود الاستيراد وزيادة تدفقات النفط النيجيري لشركات الأمريكية العملاقة المتعددة الجنسيات، إذ أن وقائع الحرب وانعدام الأمن في الأرواح والممتلكات، أدى إلى انخفاض محسوس لعمليات الاستثمار الأمريكي في المنطقة وإعاقة نشاطها التجاري.[1]

وعلى الرغم من محاولات مكتب الإعلام والدعاية لبيافرا الذي أنشئ في أمريكا، القيام بحملة

ديبلوماسية واسعة من أجل جلب دعم الرأي العام الأمريكي لقضيته، إلا أن تلك الحملة لم تؤثر على الموقف السياسي الأمريكي الذي وقف مع الحكومة الفيدرالية واستطاعت فقط جلب المساعدات من الجمعيات الخيرية الكاثوليكية والبروتستانتية، التي أرسلت بعض المعونات الغذائية والطبية من منطق انساني وكسب التعاطف مع منكوبي الإقليم الشرقي.

2.2.الدول الأجنبية الكبرى المساندة للانفصال إقليم بيافرا:

لقد أبدت بعض دول العالم موقفا علنيا مساندا للانفصاليين في إقليم بيافرا، وبذل بعضها مجهودات ديبلوماسية، وقدمت مساعدات عسكرية لدعم الإقليم المنشق، وانجاح الحركة الانفصالية في نيجيريا ومن بين أهم تلك الدول نجد:

- **فرنسا :**

[1] - Onuegbu Festus, Op. cit ; p246.

لقد اتسمت العلاقات الديبلوماسية بين فرنسا ونيجيريا قبل الحرب الأهلية بالتوتر والاضطراب، حيث يوضح المؤرخ دانيال باتش (Daniel Bach) أن توتر العلاقات بين البلدين، كان بسب رد فعل الحكومة النيجيرية على تفجيرات التجارب النووية التي قامت بها الحكومة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، حيث قامت نيجيريا بغلق السفارة الفرنسية في غضون 48 ساعة، ومنعت السفن والطائرات الفرنسية من الدخول عبر موانئها ومطاراتها، مما سبب في تعطيل الكثير من المصالح الاقتصادية الفرنسية وحدوث تمزق في العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، ولم تتم عودة العلاقات هذه إلا في سنة 1966م.[1] وعند اندلاع الحرب الأهلية في نيجيريا تبنت الحكومة الفرنسية في البداية موقفا حياديا، وتجاهلت الصراع على أساس أنه افريقي، وجب حله في إطار إفريقي، كما أن الحكومة الفرنسية رفضت منح تصريح الإقامة لدكتور أوكبار (Okbar) مستشار زعيم الحركة الانفصالية أوجوكو.[2]

ولقد استمرت فرنسا على موقفها هذا إلى غاية نهاية شهر جويلية 1968م، أين تغير موقفها من الصراع إلى مساندة الانفصاليين، أمام زيادة اهتمام وسائل الإعلام، وتصريحات السياسيين التي حشدت الرأي العام الفرنسي لصالح قضية بيافرا، لتعترف الحكومة الفرنسية بحق شعب بيافرا في تقرير مصيره، حيث أنه مع نهاية اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي في 31 جويلية 1968م، أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفرنسية "*أن الحكومة الفرنسية ترجوا أن يتم أيجاد حل لصراع القائم في نيجيريا، بالأخذ بعين الاعتبار حق الشعوب في تقرير مصيرها، والعمل على اتخاذ إجراءات مناسبة لتحقيق ذلك* ".[3]

[1]- Daneil Bach," Dynamique et Contradiction dans la Politique Africaine de la France les Rapports avec Le Nigeria(1960-1981)", ***Revue De Politique Africaine***, N°5,Paris , 1982, p50.

[2]- Jessie Lhoste, La Diplomatie Française Face à La Crise De Biafra(1966-1970), Panthon, Sorbonne , Paris, 2007,p15

[3]- Ibid, p25.

ولقد أوضح الجنرال شارل ديغول (De Gaulle Charles)[1] هذا التصريح خلال مؤتمر صحفي في 09 سبتمبر 1968م، حيث أكد أن فرنسا تساعد بيافرا في حدود امكانياتها وأن مسألة الاعتراف ببيافرا نابغة من مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، إذ أن التدخل الفرنسي جاءا استرشادا بمبادئ الميثاق الأطلسي لعام 1941م، الذي يؤكد حق الشعوب في تقرير المصير.[2] لذا فإن دعم فرنسا لحق تقرير مصير بيافرا، يمكن أن يساعد فقط في تقليص حجم الاتحاد النيجيري إلى نسب أكثر تواضعا، وهو أمر ذو أهمية قصوى للمجتمعات الافريقية الناطقة بالفرنسية التي يلتزم ديغول بالحفاظ عليها بعد استقلالها.

بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية التي سبق وأن أشرنا إليها، وغطاء المساعدات الإنسانية حيث كثفت فرنسا من مساعدتها الانسانية لبيافرا منذ 1968م، وتم تحصيل حوالي (130 مليون) فرنك فرنسي من المساعدات، وجندت العديد من الفرق الطبية التابعة للصليب الأحمر الفرنسي، وتم ارسال مساعدات انسانية إلى بيافرا عبر قناة مطار لبيرفيل في الغابون بفضل الجسر الجوي الذي أقيم في 03 سبتمبر 1968م، والذي نقل أكثر من (1200) طن من الأغذية والأدوية خلال مدة قصيرة.[3]

وهكذا ازدادت العلاقات الفرنسية النيجيرية توترا بسرعة كبيرة، بسبب المواقف الفرنسية الداعمة لبيافرا، وأكد المفوض النيجيري لشؤون الخارجية في بيان له أمام الأمم المتحدة في 11

[1] – **شارل ديغول**: جنرال ورجل سياسي فرنسي، ولد في مدينة ليل الفرنسية تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام 1912م، تقلد عدة مناصب في فرنسا، من نائب لكاتب الدولة وكان قائد في الحرب العالمية الثانية، أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، عرف بمناوراته الاستعمارية في الجزائر وموقفه المساند لانفصال إقليم بيافرا عن نيجيريا استقال من منصب رئيس البلاد في أفريل 1969م ،توفي في 09 نوفمبر 1970م عن عمر يناهز 79 سنة. أنظر :

-Fondation Charles De Gaulle. http:// Www. Charles- De- Gaulle. Org

[2]- M.S.Audu, Op .cit ; p116.

[3]-Daniel Batch, "Le General De Gaulle et la Guerre Civile au Nigeria", ***Revue Canadienne Des Etudes Africaines***, Volume 14, N°2, 1980, p266.

أكتوبر 1968م، أنه لم يحدث في التاريخ أبدا أن تلقى فريق متمرد في دولة ذات سيادة الاعتراف الديبلوماسي لاعتبارات إنسانية.

إذ أن فرنسا تحججت بدعمها لبيافرا بالدوافع الإنسانية، وأن قرارها كان مدفوعا بالضغط الذي مارسه الرأي العام الفرنسي على حكومة ديغول، بسبب روع المشاهد التي كان ينقلها التلفزيون من بيافرا عن ضحايا الحرب، لكن المثير للاهتمام في القضية، هو أن الدعم الفرنسي لقضية بيافرا وتغيير موقفها، جاء مباشرة بعد اعتراف بعض الدول الفرنكوفونية في إفريقيا مثل الغابون وساحل العاج.

فالحقيقة وراء دعمها لبيافرا هو رغبتها في المحافظة على وجودها العسكري والثقافي والاقتصادي في إفريقيا الفرنكوفونية، ففي عهد الرئيس ديغول توسعت السياسة الفرنسية في نشاطها الاقتصادي في غرب افريقيا، ودخلت في صراع غير معلن ضد التوسع الاقتصادي والثقافي الأمريكي والإنجليزي. ويبدو أنه هناك عدة اعتبارات أخرى لعبت دورا حاسما في قرار الجنرال ديغول بالتدخل في الأزمة النيجيرية، من بينها حق الشعوب في تقرير المصير، وتأثر الرأي العام الفرنسي بمأساة بيافرا وتأثيره في القرارات السياسية. بالإضافة إلى الدعوات المتكررة ورسائل التي يبعث بها القائد أجوكو إلى الرئيس ديغول يناشده فيها إلى مساعدته، خصوصا بعد الانهزامات المتكررة للانفصاليين وتقلص مساحة بيافرا، التي عجزت عن استيعاب مئات آلاف اللاجئين الفارين من تقدم القوات الفيدرالية.

دون أن ننسى الأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتوترة التي أقامها الرئيس الفرنسي مع نيجيريا طيلة الفترة الممتدة من 1960م إلى 1966م، بسبب الموقف النيجيري المستنكر والرافض لتجارب النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية، والتي تسببت في قطع العلاقات الديبلوماسية بين البلدين بسبب أثارها الكارثية.[1] حيث طردت الحكومة النيجيرية في جانفي

[1] - Daniel Batch, Op .cit ; p263.

1961م السفير الفرنسي ريموند أوفري (Raymond Offroy)،كما منعت الطائرات والسفن الفرنسية من الوصول إلى الأراضي النيجيرية، لكن بالنسبة لرئيس الفرنسي فإن الانفجار ليس سوى ذريعة تمسكت بها نيجيريا لإظهار عدائها ضد فرنسا، لذلك فإن الجنرال ديغول حمل نيجيريا مسؤولية انهيار العلاقات الديبلوماسية، وبقي حاقدا عليها حتى بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1965م.[1]

لذلك لا نستغرب موقف ديغول وحكومته الداعم للانفصاليين في بيافرا ضد حكومة نيجيريا الفيدرالية، ضف إلى ذلك كون نيجيريا قطب الجذب الطبيعي لجيرانها الناطقين بالفرنسية، وبالتالي تشكيل تهديد لنفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا، حيث شكلت نيجيريا بوحدتها السياسية والاقتصادية مصدر قلق لفرنسا من تنامي قوة هذا البلد وتحوله إلى قطب قوي يجذب الدول الفرنكوفونية من حوله ويؤثر في سياستها.

ولهذا سعت فرنسا لضغط على البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية في غرب إفريقيا، لدعم بيافرا، حيث أشارت إذاعة ساحل العاج إلى عدد المرات التي التقى فيها الرئيس هفوت بواني بالرئيس ديغول قبل الإعلان عن اعترافه ببيافرا، وبحسب الدعاية النيجيرية فإن فرنسا هي من شجعت الغابون على الاعتراف ببيافرا، كما أشارت تقاريرا صحفية بريطانية إلى عمليات نقل الأسلحة من فرنسا إلى بيافرا عبر ليبرفيل في الغابون، بالإضافة إلى تقارير نقل الأسلحة إلى بيافرا من ساحل العاج على متن طائرات فرنسية، والتي بلغت حسب مصادر وزارة الخارجية البريطانية ما بين (100) و(150)طن أسبوعيا، بينما زعمت وزارة الخارجية الفرنسية أنها كانت عبارة فقط عن مواد إغاثة. كما أكدت نفس التقارير أن فرنسا تطمح إلى رؤية نيجيريا مفككة لما تشكله من قوة منافسة واتهمت نيجيريا فرنسا بأنها مهتمة بمخزونات النفط في مناطق النزاع.[2]

[1] - Daniel Batch, Op .cit ; p264.

[2] -Daneil Bach, Dynamique et Contradiction …,Op ,cit ;p53.

ولقد حاولت بريطانيا أن تقنع فرنسا من أجل إيقاف دعمها لبيافرا في المحادثات السنوية الأنجلو فرنسية بشأن افريقيا التي بدأت في 17 ديسمبر 1968م، وكان الهدف الرسمي من المحادثات فيما يتعلق بالوضع النيجيري إقناع الحكومة الفرنسية بتغيير موقفها والتوقف عن تشجيع بيافرا على مواصلة القتال، وأن تساهم في إقناع أوجوكو على الاستسلام، وحذرت بريطانيا فرنسا من عواقب استمرارها في دعم الانفصاليين، ولا سيما إمكانية التسلل الشيوعي في نيجيريا الذي يشكل تهديد لغرب افريقيا الفرنكوفونية، وتذكير فرنسا بالمصالح المشتركة في منع اختراق الاتحاد السوفياتي والحفاظ على الاستقرار الإفريقي، وعلى هذا النحو كان من المأمول أنه من خلال تسليط الضوء على هذه التهديدات، قد يتم إقناع فرنسا لتغيير موقفها لكن الساسة البريطانيون فشلوا في إقناع فرنسا بتغيير سياستها. [1]

أما الانفصاليين في بيافرا فقد تحمسوا كثيرا بالدعم الفرنسي لهم، حيث صرح الزعيم أوجوكو "*أن موقف الحكومة الفرنسية اتجاه بيافرا كان مشجعا، لحد أنه زاد من سخط الحكومة الفيدرالية وأنه لا بد من مزيد من الدعم العسكري والدبلوماسي، واعتراف فرنسا ببيافرا سوف يجبر الحكومة الفيدرالية على التفاوض، وأن القبول الدولي المتزايد لحق بيافرا في تقرير المصير، وتحسن مركز العرض قد عزز قدرة بيافرا وعزمها*". [2]

والمؤكد في قضية الدعم الفرنسي لانفصال إقليم بيافرا، أنه كان نابع من اهتماماتها التجارية ولاسيما الرغبة في استغلال النفط والموارد المعدنية في بيافرا، بالإضافة إلى حاجة فرنسا لتأمين احتياطات نفطية جديدة بسبب تخفيض الإمدادات من الجزائر، لذا كان النفط عامل حاسم في قرار فرنسا بدعم بيافرا، كما أن استثمارات فرنسا في بيافرا كانت حوالي ثلث استثماراتها في نيجيريا وهي (35مليون) جنيه نيجيري متمثلة في نشاط شركة سافراب (Safrap) للبترول الفرنسية

[1]- Jessie Lhoste, Op. cit ; p18.

[2]- Patrick Ediomi Davies, Op. cit; p229.

حيث وصل انتاجها من البترول النيجيري عام 1966م إلى (610 ألف) طن أي حوالي (5 %) من جملة انتاجها في جميع أنحاء العالم.[1]

بالإضافة إلى المخاوف الجيوسياسية من السيطرة البريطانية في غرب إفريقيا، إذ بالنسبة لفرنسا كون نيجيريا اتحاد انجليزي الصنع، يشكل بنجاحه تهديد لمكانتها في غرب إفريقيا ويشكل خطرا على استقرار جيرانها من الدول الناطقة بالفرنسية، إذ أن السياسة الفرنسية مع بيافرا تدخل في إطار امتداد التنافس الأنجلو فرنسي حول القارة الإفريقية، لذا كان انفصال بيافرا يعني بالنسبة لفرنسا قيام دولة جديدة ترتبط بها اقتصاديا وثقافيا وسياسيا، ويتحقق بذلك حلم ديغول في تكوين إمبراطورية فرنسية في غرب إفريقيا دون أي منافسة، وتحل محل بريطانيا في استقطاب استثمارات المنطقة واستغلال مواردها الطبيعية الضخمة.[2]

– البرتغال:

تميزت العلاقات الديبلوماسية بين نيجيريا والبرتغال في سنوات ما قبل الحرب بالتوتر وصل إلى درجة العداء، نظرا لسياسة نيجيريا الخارجية، القائمة على مساندة حركات التحرر في القارة الإفريقية، والوقوف ضد الدول الاستعمارية الغربية، والتي من بينها البرتغال التي أصبحت خصما صريحا لنيجيريا، بسبب تمسك البرتغال بمستعمراتها في إفريقيا وعدم منحها الاستقلال، والتي من بينها أنغولا، الموزمبيق، غينيا بيساو، ساوتومي وبرنسيب، التي لا طالما اعتبرتها البرتغال جزء من أراضيه، وهذا ما لقي استنكارا كبيرا من طرف نيجيريا، لذا لم تكن العلاقات جيدة بين الطرفين

[1] – Jessie Lhoste, Op. cit ; p18.

[2] – علي عباس حبيب، المرجع السابق، ص351.

حيث تصدت نيجيريا للأطماع البرتغالية في إفريقيا وساندت حركات التحرر في المستعمرات البرتغالية.[1]

لقد كان الانفصاليون في بيافرا على علم بسوء العلاقات بين الحكومة الفيدرالية ودولة البرتغال لذا كانت البرتغال من بين أول الدول التي استنجدوا بها، لمساعدتهم عسكريا وماديا، حيث أرسل القائد أوجوكو في منتصف مارس 1967م، رسالة إلى رئيس البرتغال أنطونيو سلازار (Antonio Salazar) يطلب منه الدعم لمواجهة الحضر المتوقع الذي قد تفرضه الحكومة الفيدرالية على إقليم بيافرا.[2]

لذا اغتنمت البرتغال الفرصة لدعم انفصال إقليم بيافرا لزعزعة استقرار نيجيريا، أغنى بلدان إفريقيا السوداء وأكثرها سكانا، والانتقام منها لدعمها حركات التحرر في مستعمراتها، وبالتالي فور إعلان بيافرا عن انفصالها سمح سالازار لنظام أوجوكو باستخدام مطارات لشبونة وغينيا بيساو وساوتومي، وانشاء مكتب رسمي ينظم عملية المساعدات إلى بيافرا.[3]

كما شمل الدعم البرتغالي أيضا طباعة عملة بيافرا الخاصة التي أدخلت عام 1968م، محملة في صناديق فوق سفن برتغالية، ومنذ بداية الحرب كانت الأسلحة تشحن بحرا وجوا من البرتغال إلى بيافرا في وقت مبكر منذ أكتوبر 1967م، حيث وصلت شحنات الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا واسبانيا متجهة إلى بيافرا، ومنذ بداية الحرب أصبحت ساوتومي واحدة من أكثر الروابط الاستراتيجية التي تربط بيافرا بالعالم الخارجي، ومركزا مهما لطيران المسافرين من بيافرا وإليها وللإمدادات العسكرية والغذائية للمقاطعة الانفصالية القادمة من البرتغال وحتى من فرنسا، كما تم

[1]- Patrick Chukudike, Nigerian - Portuguese Relation: A Study of Nigerian Civil war (1967-1970)، Department of History, University of Uyo , Nigeria , 2019, p 148.

[2]- Ibid, p 148.

[3]- Gerhard Seibert, "Sao Tome And The Biafra War (1967-1970)" , ***International journal Of African Historical Studies***, Vol 51, N=20, 2018, p269.

تفعيل جسور جوية لامداد سكان بيافرا بالإغاثات التي ترسلها الكنائس واللجنة الدولية لصليب الأحمر.[1]

وكانت البرتغال تساعد الانفصاليين في شراء الاسلحة حتى من السوق السوداء وذلك لإطالة أمد الحرب وتحقيق هدف انفصال بيافرا، حيث رأت البرتغال من قيام الحرب الأهلية في نيجيريا فرصة حقيقية لتقليص قوة نيجيريا وتفكيكها وايقاف دعمها وتحريضها للمستعمرات البرتغالية من أجل الاستقلال، وكانت البرتغال تبحث عن إقليم تبسط نفوذها فيه لدعم سياستها الاستعمارية فوجدت في بيافرا ما يحقق أحلامها.[2]

وعلى الرغم من أن البرتغال لم تقدم أي اعتراف ديبلوماسي صريح بدعمها لبيافرا، إلا أنها كانت تراهن على تفكك نيجيريا كي تثبت أن الأفارقة ليس لديهم القدرة على إدارة شؤونهم الخاصة، وعلى هذا الأساس كانت البرتغال ستبرر عدم رغبتها في منح الاستقلال لمستعمراتها في افريقيا من جهة، وتنتقم من نيجيريا المعارضة لنظام البرتغالي والمهددة لمصالحه الاقتصادية والاستراتيجية في القارة الافريقية من جهة أخرى، كما رأت أنها فرصة لإبعاد الرأي العام العالمي والإفريقي عن سياستها الاضطهادية التي كانت تمارسها في مستعمراتها، ولهذا ساندت البرتغال بيافرا عسكريا ونادت بحق الانفصاليين في بيافرا بتقرير مصيرهم، في حين حرمت مستعمراتها في إفريقيا من هذا الحق ما جعلها تظهر بموقف شديد التناقض على الساحة الدولية.

– الصين :

كانت علاقات الصين ونيجيريا قبل اندلاع الحرب بعيدة أن تكون ودية، وكان التنافس الصيني السوفياتي هو الذي جعل الصين تعلن عن دعمها لبيافرا، بينما كان الاتحاد السوفياتي يدعم الحكومة الفيدرالية، على الرغم من قلة الأدلة التي تدعم الادعاء بأن الصين زودوا بيافرا بالأسلحة

[1]- Gerhard Seibert, Op. cit; pp 271-274.

[2] -Patrick Chukudike, Op. cit; p 152.

إلا أنه يعتقد أن المساعدات الصينية تم توجيهها إلي بيافرا عبر تانزانيا، كما ساهم الدعم الصيني لبيافرا في رفض الاتحاد السوفياتي وقف مبيعات الأسلحة إلى نيجيريا، لأن مشاركتها في الحرب قد اتخذت بعد التنافس مع الصين على النفوذ في نيجيريا.[1]

ولقد طالب الانفصاليون في بيافرا دعم الصين رسميا، عندما اعترفت كل من تنزانيا وزامبيا ببيافرا سنة 1968م، وذلك كون هاتين الدولتان تربطهما علاقة ودية مع الصين، وبإمكانهما التأثير في المواقف الصينية بشأن بيافرا والاعتراف بها. ولهذا الغرض فإن مكتب الدعاية البيافرية أعد مذكرة بعنوان "بيافرا تبحث عن البقاء والاعتراف والبديل هو الصين الشعبية"، وهكذا تم الاتصال بالصين التي أعربت عن تعاطفها مع بيافرا، وهذا بعد توسط تنزانيا في القضية وأصدرت الصين بيان تدين الامبريالية الأنجلو أمريكية والسوفياتية لتأييدها للحكومة الفيدرالية، ومنذ ذلك الوقت أيدت الصين القضية البيافرية لكنها لم تعترف بها.[2]

- إسرائيل:

دعمت اسرائيل بيافرا في انفصالها عن نيجيريا، وانعكس الصراع العربي على الوضع في نيجيريا وذاك نظرا لروابط التقليدية الدينية والثقافية التي تربط العرب بمسلمي شمال نيجيريا، على سبيل المثال يتم الاحتفال سنويا برحلة حج ضخمة إلى مكة من قبل مسلمي الشمال في نيجيريا. كما قدمت الدول العربية مثل مصر والجزائر دعما عسكريا وديبلوماسيا لا مشروطا للحكومة الفيدرالية لمواجهة الانفصاليين في بيافرا. لذا تدخلت اسرائيل إلى جانب بيافرا من باب عدو عدوي صديقي، بالإضافة إلى تأثير الرأي العام الإسرائيلي بالدعاية التي قامت بها بيافرا، على أساس أن الإيبو المسحيين اضطهدوا من طرف المسلمين الشماليين، وأثار ذلك عاطفة اليهود الذين تضامنوا

[1]- Joseph Akinbi, "Exploring the Roles played by some European and Asiatic Powers during the Nigerian Civil War(1967-1970)", ***International Journal Of Humanities And Social Science***, Vol 5, N=08, Adeyemi Federal University, Nigeria, 2015,p155.

[2]- Ibid, p155.

مع الإيبو على أساس أنهم أقلية مضطهدة، كما ساندوهم لإقامة دولة مستقلة، لأن نموذج بيافرا مهم لإسرائيل لتجسيد فكرة إقامة دول على أساس الأقليات العرقية وليس الوطنية، ومع ذلك كانت المساعدات الإسرائيلية العسكرية لبيافرا محدودة ببعض الاسلحة، التي كانت تصل إلى بيافرا بطرق مختلفة ومموهة بشدة، وذلك لتداخل الشديد الموجود بين السياسة الإسرائيلية والسياسة البريطانية في مثل هكذا مسائل خارجية.[1]

- **هايتي :**

كانت هايتي من بين أول الدول الغير الافريقية التي اعترفت ببيافرا، وأيدت حق سكان بيافرا في الانفصال وتكوين دولة مستقلة وكان ذلك في 22 مارس 1969م، ولقد أثار ذلك الاعتراف ضجة عالية واستغراب حتى من الانفصاليين أنفسهم، لأنهم لم يتوقعوا ذلك، ولم يستطيعوا أخذ الأمر على محمل الجد وذلك لظروف الغامضة التي أحيطت بالاعتراف، لكن اتفقت العديد من الآراء أن اعتراف هايتي ببيافرا كان نابع من نوبة غضب ضد البريطانيين ومن خلافات عميقة مع الحكومة البريطانية، لذا اختارت الوقوف في صف ما يزعج البريطانيين، ومهما كانت دوافع الاعتراف فإن أهميته أنه قدم دعم ديبلوماسي للانفصاليين خارج القارة الإفريقية .[2]

وعلى العموم ومهما كان نوع الدعم المقدم لكلا الطرفين المتصارعين في نيجريا سواء مادي أو عسكري أو سياسي ديبلوماسي، مباشر علني أو غير مباشر، فإن ذلك زاد من حدة الصراع بين الطرفين، خاصة من جانب الانفصاليين الذين ازداد تمسكهم بموقفهم الانفصالي متشجعين ببعض المواقف الدولية، التي كانت تؤكد حق شعب بيافرا في تقرير المصير، وكأنها حرب ضد عدوان أجنبي وليست حرب بين إخوة، مما زاد الأوضاع تعقيدا واستدعى تدخل الهيئات الدولية والإقليمية التي حاولت ايجاد حل تفاوضي سلمي لحل النزاع.

[1]- Joseph Akinbi, Op. cit; p155.

[2]- Patrick Ediomi Davies, Op. cit; p225.

3- مواقف الهيئات الدولية والإقليمية من الحرب الأهلية في نيجيريا:

لقد رأينا كيف أن الخلاف والصراع الداخلي في نيجيريا قد أخذ بعده الدولي، من خلال تدخل العديد من الدول الافريقية والأجنبية، منها من تدخلت لصالح الحكومة الفيدرالية ومنها من ساندت الانفصاليين في بيافرا، كما أن فظاعة أحداث الحرب وطول مدتها أدى إلى تدخل العديد من الهيئات الإقليمية، إما لتقديم المساعدات لسكان المدنيين، أو التوسط بين الطرفين وتشجيعهم على حل النزاع بطرق سلمية أبرزها:

1.3. هيئة الأمم المتحدة :

اهتمت هيئة الامم المتحدة بمشكلات افريقيا وقضاياها منذ نشأتها بعد الحرب العالمية الثانية. إثر توقيع خمسون دولة من الأعضاء المؤسسون على ميثاق الأمم المتحدة في 16 جوان 1945م والذي دخل حيز التنفيذ بداية من 24 أكتوبر 1945م، من بين تلك الدول أربع منها إفريقية وهي إثيوبيا، ليبيريا، مصر، جنوب إفريقيا، وتزايد اهتمام الهيئة بقضايا إفريقيا بتزايد عدد الدول الإفريقية العضوة بها، إذ وصلت إلى(32 %) من مجموع الاعضاء سنة 1967م،[1] من بين تلك الدول نيجيريا التي بادرت بالانضمام إلى الهيئة عام 1960م.

لذا فعلى العموم ما كان يحدث في نيجيريا عند اندلا ع الحرب كان محط أنظار هيئة الأمم المتحدة، التي تميز موقفها في البداية فيما يتعلق بالحرب في نيجيريا أنها مسألة داخلية لدولة عضوة لا تستطيع التدخل فيها، حيث صرح الأمين العام للأمم المتحدة السيد م.ثانت (M.Thant) في 18 جانفي 1968م، عندما كانت بعض الدول على استعداد لطرح المشكلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن القضية النيجيرية مسألة داخلية معقدة يجب أن تحل في إطارها الإفريقي، ورفض فتح أي مبادرة وساطة لمحادثات السلام. وهذا ما فتح الأبواب أمام العديد من الانتقادات

[1] – عبد الملك عودة، **الأمم المتحدة وقضايا إفريقيا**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1967م، ص ص 3 –5.

الدولية للموقف الذي رأت بعض الدول أنه لا يتناسب مع خطورة الوضع الذي تشهده نيجيريا.[1] وعلى الرغم من الضغط الذي مارسته الدول المؤيدة لبيافرا بقي الأمين العام على موقفه، إذ لم تشارك الامم المتحدة بنشاط في الجهود الموجهة نحو الحل السلمي للنزاع، وقد بررت الهيئة مواقفها بالمبادئ الموجودة في ميثاق الهيئة، التي حالت دون التدخل في الأمور التي تندرج تحت قانون من اختصاص الدول الأعضاء، إلى جانب تبرير المنظمة باشتغال الهيئة طوال عام 1967م، بتداعيات حرب ستة أيام بين اسرائيل والدول العربية، وبحلول عام 1969م كانت حرب الفيتنام قد أخذت حيزا كبير من جدول أعمال الهيئة، لأنها اعتبرت أهم نقطة اضطراب في العالم منذ ما يقارب عشر سنوات وكانت تشرف على ذروتها.[2]

ومع ذلك فإن لدى الأمم المتحدة طريقة للالتفاف على بند عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، عندما تتوفر الإرادة السياسية للعمل، وبالتالي فإن ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على عدم التدخل في مسائل الولاية القضائية المحلية بشكل أساسي، ليس المعمول به في الحالات التي تشكل تهديدا لسلام أو خرق لسلام.[3]

ولقد تم إدانة الانفصال لأول مرة، في مؤتمر صحفي عقده الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في 28 جانفي 1969م، حيث صرح أن المنظمة لن تتسامح أو تعترف بالانفصال في نيجيريا بأي طريقة، وأكد أن المنظمة ترفض مزيدا من إراقة الدماء بين الإخوة في إفريقيا، وترفض إعادة سيناريو انفصال كاتنغا الذي كلف المنظمة أكثر من (500مليون) دولار.

كما أوضح الأمين العام في خطابه أنه يثق في القرارات الساعية إلى إيجاد حلول سلمية لقضية

[1]- عبد الملك عودة، الأمم المتحدة ...،المرجع السابق، ص ص 3-5

[2]- Luard. E, The United Nation : How will Works And What It Does , London, Macmillan, 1979,p 5

[3] - Ibid.

بيافرا التي تتخذها منظمة الوحدة الإفريقية، والتي من دون شك سوف تؤدي للمحافظة على وحدة نيجيريا، ولقد أدى هذا الموقف الصريح إلى رد فعل عنيف من الانفصاليين في بيافرا، كما أثار دهشة كبيرة في وسط العديد من المراقبين، الذين استغربوا هذا التصريح من مسؤول في هيئة الأمم التي كانت ترى الانفصال في بيافرا قضية داخلية تخص نيجيريا وقارة إفريقيا، لكن من الواضح أن الأمين العام أقدم على تصريح بدعم الحكومة الفيدرالية لأسباب سياسية بحتة .[1]

وعلى الرغم من تصريح الأمين العام إلا أن مشاركة الأمم المتحدة اقتصرت على الإغاثة الإنسانية التي تتم بموافقة الحكومة الفيدرالية لنيجيريا، وفي هذا الصدد أرسلت الأمم المتحدة منظما للإغاثة ومراقبا عسكريا إلى نيجيريا، لتقديم تقرير عن الأنشطة الإنسانية التي يتم القيام بها لصالح الضحايا المدنيين، وبقيت هيئة الأمم المتحدة تدعم قرارات منظمة الوحدة الإفريقية، وأعربت عن قلقها الشديد من الوضع المأسوي والخطير الذي تشهده نيجيريا، واستمرت في الاعتراف بالحكومة الفيدرالية باعتبارها الحكومة الصالحة للبلاد.[2]

وعلى العموم لم تحظى الحرب الأهلية في نيجيريا باهتمام كبير من هيئة الأمم، على أساس أنها صنفت كشأن داخلي لنيجيريا، على عكس الكثير من القضايا والأزمات الإفريقية التي سبقت أزمة بيافرا، مثل تدخل هيئة الأمم في الحرب الأهلية بالكونغو عام 1960م، على أساس أنها شكلت تهديد لسلم والأمن الدوليين، على الرغم من أن الكونغو لم تكن بعد عضو في المنظمة في ذلك الوقت، وعلى الرغم من تشابه الحالة الانفصالية لإقليم كاتنغا مع حالة انفصال إقليم بيافرا. حيث أن كلاهما عبارة عن محاولة فئة سكانية للانفصال عن دولهم، إلا أن الحالة النيجيرية كانت أسوء بسبب حجم الخسائر الفادحة في الأرواح و الممتلكات طيلة أيام الحرب، وكثرة التدخلات

[1] -Michael. M.Moor, Civil War in Nigeria: a Continuing Exploiting of African Tribalism, A Thesis submit' ted to the Faculty of the Law Requirements for the Master Degree, George Washington University, 1969, p62

[2] - Ibid, p62.

الأجنبية، حيث كادت الأراضي النيجيرية تتحول إلى مسرح صراع بين القوى الكبرى، إما لدعم الحكومة الفيدرالية أو الانفصاليين في بيافرا، وعلى الرغم أن الأمين العام للأمم المتحدة جاء بنفسه إلى نيجيريا خلال الأزمة، وأن الوكالات المتخصصة في الإغاثة التابعة للهيئة مثل اليونيسف قامت بجهود كبيرة في محاولة لتخفيف معاناة الأشخاص المدنيين، إلا أن هيئة الامم المتحدة لم تشارك رسميا في جهود حل النزاع بين الأطراف المتصارعة، وذلك بسبب غياب الإرادة السياسية للعمل والتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لنيجيريا، وتركها للمنظمة الإقليمية المتخصصة تشجيعا لها على حل المشاكل الإقليمية بنفسها وذلك طبقا للمادة (52) من ميثاق المنظمة التي تنص على تنسيق سياستها مع الوكالات المتخصصة، تاركا بذلك محاولات التسوية السلمية تجرى عن طريق منظمة الوحدة الإفريقية.[1]

2.3. منظمة الوحدة الإفريقية:

تأسست منظمة الوحدة الافريقية رسميا في 25 ماي 1963م، إثر توقيع رؤساء الدول الإفريقية[2] على ميثاق المنظمة بمدينة أديس أبابا الاثيوبية، ولقد حمل ميثاق المنظمة في طياته مجموعة من الأهداف، والتي من بينها تحقيق وحدة الدول الإفريقية وتضامنها والعمل على حماية سيادة الدول الأعضاء، والحفاظ على سلامة أراضيها والعمل على تسوية النزاعات بالطرق السلمية، ومن أجل تحقيق هذه الاهداف سعت إلى تنسيق سياستها واعتماد استراتيجية موحدة.[3]

[1] – علي عباس حبيب، المرجع السابق، ص342.

[2] – اجتمع رؤساء الحكومات لثلاثين دولة إفريقية من 28/23 ماي 1963م وهي اثيوبيا، الجزائر، مصر، السنيغال، السودان، الصومال، الكاميرون، النيجر، الكونغو برازافيل، الداهومي، ساحل العاج، سيراليون، التشاد، جمهورية افريقيا الوسطى، فولتا العليا، غينيا، غانا، ليبيريا، مالي، موريتانيا، تونس، تنجانيقا، بورندي، رواندا، أوغندا، مدغشقر، نيجيريا، وتم التوقيع على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. أنظر: – حسن تحسين، منظمة الدول الإفريقية نشأتها وميثاقها، دار الكتاب العربي لطباعة ونشر، مصر، 1967م، ص 19.

[3] – بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، دار الجبل لطباعة، القاهرة ،1964م، ص16.

حيث قامت المنظمة في غضون أيام قليلة من ولادتها بتصميم استراتيجيات منع النزاعات وحلها بطرق سلمية عن طريق الوساطة، بالإضافة إلى تشكيل لجان مخصصة لذلك، تسهل عمليات المصالحة والسلام في جميع أنحاء القارة الإفريقية، وتدخلت منذ نشأتها في حل العديد من القضايا والنزاعات بين الدول الأعضاء ، من بين تلك النزاعات الحرب الأهلية في نيجيريا و قضية انفصال إقليم بيافرا في الفترة ما بين(1967-1970م) ، حيث تدخلت منظمة الوحدة الإفريقية لإيجاد حل لصراع الخطير الذي كان يحدث في نيجيريا التي كانت من بين الأعضاء البارزين في المنظمة، من خلال عقد العديد من الاجتماعات التي كانت تهدف إلى إيجاد حل لصراع الدائر بين الحكومة الفيدرالية النيجيرية وبين الانفصاليين في إقليم بيافرا ، وذلك لوضع استراتيجيات من شأنها أن تؤدي للوساطة وحل النزاع سلميا، ومن بين أبرز المحادثات و اللقاءات التي ناقشت فيها المنظمة قضية الحرب في نيجيريا نجد :

أ – محادثات السلام في كينشاسا سبتمبر 1967م:

لقد بذلت منظمة الوحدة الإفريقية جهود لحل الأزمة النيجيرية، قبل أن تتحول إلى حرب وتصبح إحدى مشكلات إفريقيا الرئيسية، على الرغم من أن الحكومة الفيدرالية راسلت المنظمة ودعتها إلى عدم التدخل واعتبارها قضية داخلية تخص نيجيريا، لكن تدخل القوى الأجنبية في القضية واعتراف بعض الدول الافريقية العضوة في المنظمة بإقليم بيافرا المنفصل، جعل المنظمة تسارع لتأكيد موقفها الرافض للانفصال عملا بمبدأ المحافظة على وحدة وسلامة أراضي كل الدول الإفريقية، باعتبار أن كل ما يحدث داخل نيجيريا سيؤثر على كل بلدان القارة. لذا بدأت محادثات السلام في الفترة ما بين 11-14 سبتمبر 1967م، بدولة الكونغو باستضافة رسمية من الرئيس جوزيف موبوتو.[1]

[1]- Zdenek Cervenka, The Unfinished Quest For Unity Africa and OUA, Julian Friedman Publishers , 1977,pp 97-98.

أعلن عن افتتاح اجتماع كينشاسا برئاسة الإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي[1](Haila Selassie) بحضور سبعة عشر دولة افريقية مستقلة وحضر أيضا بعض ممثلي هيئة الأمم المتحدة، ولم يشارك يعقوب جوون في المؤتمر وذلك بسبب انشغاله بالحرب ولهذا مثل الوفد الفيدرالي الزعيم السياسي أوبافيمي أولو، الذي تلقى تعليمات من حكومة لمعارضة إدراج مسألة بيافرا في جدول أعمال منظمة الوحدة الافريقية، والتمسك بمبدأ اعتبارها مسألة داخلية وعلى الرغم من معارضة الوفد النيجيري، فلقد تطرق المؤتمر لمناقشة قضية الانفصال والحرب في نيجيريا باعتبارها مسألة ذات أبعاد خطيرة مؤثرة في كل إفريقيا.[2]

ولقد أشار أكثر من تسع رؤساء دول في المؤتمر إلى قضية بيافرا، وبذلك أصبحت القضية الشغل الشاغل لأعضاء المنظمة لإيجاد حل للقضية، قدمت زامبيا لائحة تدعوا إلى وقف إطلاق النار وإجراء مفاوضات السلام بين نيجيريا و بيافرا، وكان رد الوفد النيجيري أن المنظمة ليس لها الحق في التدخل في قضيتنا لأنها بذلك ستفتح أبواب لتدخلات أخرى.

ومع ذلك تحدت المنظمة مبدأ عدم التدخل من خلال مناقشة موضوع النزاع في كينشاسا وتأسيس لجنة تضم رؤساء ستة دول(الكاميرون، زائير، إثيوبيا، غانا، ليبيريا النيجر)، وكان دور اللجنة استشاري فقط، وليس التوسط في القضية وصادق المؤتمر على لائحة تؤيد السيادة والاندماج الإثني لنيجيريا، وأدانت الانفصال لأية دولة افريقية واعترفت بالمسألة على أنها داخلية وحلها هو من مسؤولية الحكومة الفيدرالية.[3]

---

[1] – **هيلاسيلاسي**: إمبراطور إثيوبيا من مواليد عام 1892م، بأديس أبابا نشأ ودرس في نفس المنطقة، توج ملكا على الحبشة عام 1928م، ثم إمبراطورا للإثيوبيا عام 1930م، كافح ضد الاستعمار الإيطالي حتى استقلال بلاده، ترأس منظمة الوحدة الافريقية من 1963م إلى 1967م وكان من ابرز مؤسيسها والفاعلين فيها، حكم إثيوبيا إلى غاية عام 1974م. أنظر: مُحَمَّد أبو الفتوح الخياط، المرجع السابق، ص 105-106.

[2]- Zdenek Cervenka, Op .cit; pp 97-98.

[3]- O.U.A the Ordinary Session of Assembly of Head of State and Government, Kinshasa, September 1967, Resolution, ANG/RES, S1 (iv).

وفي 23 نوفمبر 1967م زارت اللجنة العاصمة الفيدرالية لاجوس، أين استقبلها الرئيس جوون الذي أكد أن أعضاء اللجنة لا يمكنهم التوسط لحل القضية، وأن الحكومة الفيدرالية لا يمكنها ايقاف الحرب حتى تضع حدا لتمرد أو يتخلى المتمردون عن الانفصال، ويجب على منطقة الشرق قبول البنية المتكونة من 12 ولاية.

لكن اللجنة أوضحت سبب تواجدها في نيجيريا، وأنها مهتمة بالمحافظة على الاندماج الإقليمي لنيجيريا ووضع حد لتمرد، كما أكدت تمسكها بمبادئ منظمة الوحدة الافريقية وهو إدانة الانفصال في إفريقيا، وحل الأزمة يتمثل في الحفاظ على الوحدة الوطنية لنيجيريا وعلى المتمردين التخلي عن الانفصال وقبول الادارة الفيدرالية، إذ كانت منظمة الوحدة الإفريقية قلقة بشأن الانعكاسات السلبية التي ستحدث داخل المجموعات العرقية الافريقية الأخرى، في حالة ما إذا نجح انفصال بيافرا.[1]

ولقد كان هذا القرار المساند للحكومة الفيدرالية بمثابة صدمة لقائد بيافرا الجنرال أوجوكو الذي كان يأمل أن تكون القرارات المتخذة في الاجتماع لصالح إقليم بيافرا، لأنهم كانوا يعتقدون أن لديهم الحق القانوني في سعيهم للاستقلال عن نيجيريا، وهذا استنادا للمادة الثالثة من ميثاق المنظمة التي تنص على أن لدول الأعضاء حق غير قابل لتصرف في الاستقلال كنقطة مرجعية وكان هذا أكبر خطأ للانفصاليين، لأن بيافرا لم تكن أبدا معترف بها في ميثاق المنظمة. وهكذا بدأ عدا الانفصاليين يظهر اتجاه منظمة الوحدة الافريقية نتيجة محادثات كينشاسا، التي أوضحت نية المنظمة في مساعدة نيجيريا للحفاظ على وحدتها الإقليمية.

ب- محادثات السلام في كمبالا عام 1968م:

[1]- Zdenek Cervenka, Op.cit; p 196.

تمكنت بيافرا من اكتساب انتباه العالم من خلال ادعاءاتها بأن نيجيريا كانت ترتكب إبادة جماعية ضد مواطنيها، وكان لهذا تأثير كبير لأنه أكسب بيافرا دعم بعض الدول الافريقية منذ عام 1968م، حيث أثار ذلك الإعلان المفاجئ لدعم بيافرا من قبل تلك الدول ردود فعل من دول وقيادات افريقية أخرى محايدة لضمان العلاقات السلمية بين هذه الدول.

عقدت محادثات السلام في كامبالا، وتم ترتيبها من طرف الأمين العام للكومنولث.[1] افتتحت محادثات السلام لأول مرة في لندن، ثم انتقلت الى كامبالا عاصمة أوغندا في 23 ماي 1968م أين توسط الرئيس الأوغندي أوبتي ميلتون(Obote Milton) لإيجاد حل للخلاف النيجيري ولقد مثل الوفد الاتحادي المفوض أنطوني إيناهورو (Antony Inahorou)، في حين ترأس وفد بيافرا السير لويس مبانيفو(Luis Mbanefo)، وأهم مشكلة واجهت سبل الوساطة وحل الأزمة بين الطرفين في هذه المحادثات هي مسألة وقف إطلاق النار، فالوفد الفيدرالي أصر على ضرورة تخلي بيافرا عن الانفصال قبل وقف إطلاق النار، وهذا لأن الوحدة الوطنية لا يمكن المساومة فيها لأن مؤتمر كينشاسا أيدها، وتمسك بها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، بينما ألح وفد بيافرا على ضرورة وقف إطلاق النار ثم البدئ في مفاوضات السلام، وطالب كذلك برفع الحصار الاقتصادي وانسحاب القوات الفيدرالية من بيافرا، وقد رفض الوفد الفيدرالي كل تلك المقترحات وانسحب من الاجتماع وبهذا انتهت محادثات كامبالا بالفشل.[2]

ج- محادثات السلام في نيامي جويلية 1968م:

تم عقد اجتماع في عاصمة النيجر نيامي، هذا على الرغم من المواقف الغير المتعاونة التي انتهت بها محادثات كامبالا، إذ بنيت محادثات نيامي للسلام على الجهود السابقة التي بذلها وزير

[1]- John De St Jorre, The Brothers war: Biafra And Nigeria, Houghton Mifflin, Boston, 1972, p 193.

[2]- Zdenek Cervenka، Op .Cit; p203.

الدولة لشؤون الكومنولث اللورد شيبرد(Shibred)، وناشدت الأطراف المتحاربة لكي ترفع دعوة من أجل السلام بسبب ضحايا الحرب الذين يعانون في بيافرا.[1]

ومن بين القضايا الرئيسية التي نوقشت في هذا الاجتماع، الذي بدأ في 20جويلية 1968م هي ضرورة اتفاق الاطراف المتحاربة على الشروط والقنوات، التي من شأنها تسهيل تزويد مواد الإغاثة للضحايا الذين يعانون من كلا الجانبين، ومع ذلك وبعد مداولات طويلة وساخنة بين الطرفين، توصلوا إلى الاتفاق حول بعض القضايا الرئيسية، كما ورد في البيان الصادر عن اللجنة الاستشارية لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن نيجيريا، ومن بين الأمور المتفق عليها وضع ترتيبات لتسوية دائمة، وشروط لوقف الأعمال العدائية، ووضع مقترحات ملموسة لتوفير الغذاء والدواء لضحايا الحرب المدنيين.[2]

واتفق الطرفان على إنشاء منطقة منزوعة السلاح، تمتد من مدينة اينجو إلى مدينة أوجوجا وتكون تحت إشراف ومراقبة الدول الستة التي تشكلت في مؤتمر كينشاسا، والغرض من انشاء منطقة منزوعة السلاح هو إرسال أدوية ومواد غذائية إلى المدنيين، ووافقت بيافرا على الاقتراح لكن اشترطت في تشكيل المراقبين الدوليين من الأربع دول التي اعترفت بها (تنزانيا، ساحل العاج زامبيا، الغابون)، لكن الحكومة الفيدرالية رفضت الاقتراح لأنها قطعت نهائيا علاقاتها الدبلوماسية مع تلك الدول.[3]

وعلى العموم اعتبرت محادثات السلام في نيامي ناجحة مقارنة بالاجتماعات السابقة في كينشاسا وكمبالا، حيث أنها لأول مرة استطاع الطرفان الاتفاق على بعض القضايا الهامة والحساسة، كما أنه في هذا الاجتماع بدأت تثمر جهود اللجنة الاستشارية لمنظمة الوحدة الافريقية

[1]- Zdenek Cervenka, Op. cit; p 205.

[2]-Ibid, pp 209-210.

[3] - Ibid. p 210.

بجعل الطرفان لأول مرة يدركان جيدا العواقب الوخيمة لاستمرار الحرب على شعب نيجيريا، هذا ما شجع المنظمة على مواصلة جهودها وعقد اجتماعات أخرى تكون أكثر فعالية.

لذا أعطي لكل وفد الكلمة لتقديم مقترحاته، وكان الوفد الفيدرالي أول من قدم مقترحاته، التي من أهمها نبذ واستنكار الانفصال والتأكيد على نيجيريا موحدة، بينما رد عليه ممثل بيافرا بالإصرار على الانفصال وضرورة قبول سيادة بيافرا، مع توطيد حد أقصى من التعاون الاقتصادي والخدمات المشتركة بين نيجيريا وبيافرا، وبطبيعة الحال رفض كل طرف مقترحات الآخر، و اتضح بعد ذلك جليا لكلا الطرفين أنهما غير مستعدين للاتفاق على شروط وقف إطلاق النار، وذلك بسبب المواقف المتشددة للأطراف المتحاربة، فالوفد الفيدرالي اشترط التخلي عن الانفصال كتمهيد لإجراء مفاوضات إطلاق النار، بينما ألح وفد بيافرا على تطبيق وقف إطلاق النار كشرط لإنهاء الخلاف، لذا غادر الوفد الاجتماع معللا أنه سيذهب لاستشارة حكومته لكنه لم يرجع.[1]

د- قمة منظمة الوحدة الافريقية بالجزائر سبتمبر 1968م:

حضر اجتماع منظمة الوحدة الافريقية في العاصمة الجزائرية رؤساء دول وحكومات إفريقية، وافتتح في 04 سبتمبر 1968م برئاسة الرئيس الجزائري هواري بومدين، الذي استهل خطابه الافتتاحي بحث القادة الأفارقة على اتخاذ قراراتهم بدعم وحدة نيجيريا من عدمه، لذا تم تنظيم جلسة تصويت للقادة الأفارقة انتهت ب (33) صوت مدعم لوحدة نيجيريا (4) أصوات دعمت انفصال بيافرا وهي تنزانيا، ساحل العاج، زامبيا، الغابون، وامتنعت كل من رواندا وبتسوانا عن التصويت.[2]

[1]- Zdenek Cervenka , Op .cit; p214.

[2]- " Au Conseil des Ministres de L'OUA Réunie à Alger ", ***Journal Afrique Nouvelle*** , N° 1101, 12-18 Septembre 1968, p3.

وقد مثل هذا التصويت المدعم بالأغلبية لنيجيريا موحدة، خيبة أمل للانفصاليين نظرا لكونه قرارا جماعيا اتخذته معظم الدول الأعضاء في المنظمة، إذ أكد هذا الدعم الإيديولوجية الشعبية الراسخة بين القادة الأفارقة حول الحفاظ على الحدود الاستعمارية، تفاديا لمطالبة الأقليات داخل حدودها هي ايضا بالاستقلال، ونشوب صراعات مشابهة في بلدانهم، لذلك كان حماية حدود نيجيريا ووحدتها شرطا أساسيا للحفاظ على السلام والاستقرار في القارة.

ومع انتهاء التصويت تم تمرير قرار بشأن النزاع بين نيجيريا، تناشد فيه منظمة الوحدة الافريقية القادة الانفصاليين للتعاون مع السلطات الفيدرالية من أجل استعادة السلام والوحدة في نيجيريا. إذ أتاحت قمة الجزائر العاصمة للمنظمة تأكيد تمسكها بوحدة نيجيريا، وهذا ما شجع الحكومة الفيدرالية لتعزيز مجهوداتها لمحاربة الانفصاليين.[1]

كما أوضحت هذه القمة لبيافرا ودول العالم، أن منظمة الوحدة الافريقية يمكن أن تساعد بيافرا بتقديم مساعدات انسانية وتسهيل وصول الإغاثات إليها، وبهذا فشل الانفصاليون في بيافرا في كسب دعم ديبلوماسي داخل القارة الافريقية.

هـ–محادثات السلام في منروفيا أفريل 1969م:

انتقلت مناقشة اللجنة الاستشارية لمنظمة الوحدة الافريقية حول كيفية حل النزاع إلى مدينة منروفيا عاصمة ليبيريا عام 1969م، أين حاول أعضاء اللجنة مرة أخرى التوفيق بين الأطراف المتحاربة لوقف إطلاق النار، واستمرت المداولات لمدة ثلاثة أيام كاملة، دون تسجيل أي تقدم ملموس، وأصدرت اللجنة مع اقتراب نهاية الاجتماع نفس القرار المدعم لوحدة نيجيريا، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على الحدود السياسية لنيجيريا كما هي، واتفقت اللجنة بالإجماع على ضرورة اتفاق الطرفان من أجل الحفاظ على المصلحة العليا في نيجيريا خاصة وإفريقيا عامة.

[1]– " Au Conseil des Ministres… " , Op .cit; p3.

وانتهت مداولات منروفيا دون أي نتيجة إيجابية، وذلك بسبب الغرور وتعصب كل طرف لمقترحاته، وانتهت المداولات بدعوة المنظمة إلى تنظيم اجتماع آخر حول صراع نيجيريا وبيافرا في أديس أبابا عام 1969م.[1]

و- إجتماع أديس أبابا الثاني سبتمبر1969م :

انعقدت جلسات مؤتمر القمة الإفريقي السادس ما بين 06 إلى 10 سبتمبر1969م، بحضور جميع رؤساء الدول الافريقية، ماعدا الدول التي أعلنت عن مساندة بيافرا، وذلك بسبب اقتناع هذه الأخيرة بأن منظمة الوحدة الافريقية لم تغير من موقفها المساند لوحدة نيجيريا، واستهلت اللجنة الاجتماع بتقديم تقرير يتضمن مختلف المجهودات والتوصيات التي اقترحها من أجل إنهاء الحرب وإعادة السلم للبلاد. كما نصحت المنظمة جميع الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الإنسانية وكذلك الهيئات السياسية أو الأخلاقية أو الدينية في العالم، بالكف عن أي عمل يمكن أن يحبط جهودها نحو حل الأزمة النيجيرية، كما ناشدت الأطراف المتحاربة للحفاظ على المصلحة العليا لإفريقيا وقبول الوقف الفوري للأعمال العدائية.[2]

وقد حضر المؤتمر الرئيس الفيدرالي يعقوب جوون، بينما أرسل أوجوكو وفد يمثل حركته الانفصالية هذا الأخير الذي بقي متمسكا بضرورة وقف القتال من أجل بدء المفوضات. ومن خلال تقرير اللجنة الاستشارية أصدر المؤتمر قرار يتضمن إعلان رؤساء الدول الافريقية بتأثرهم الشديد باستمرار الحرب الأهلية في نيجيريا، وبالمقابل رضاهم التام عن أعمال اللجنة ومجهوداتها، والمطالبة بوقف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين والمفاوضات من أجل الحفاظ على وحدة البلاد.[3]

[1]- Zdenek Cervenka, Op .cit; p 220.

[2] - حلمي محروس اسماعيل، المرجع السابق، ص 836.

[3] - نفسه، ص 836..

ولقد أدت هذه المواقف على مستوى منظمة الوحدة الافريقية الداعمة لوحدة نيجيريا، إلى استياء كبير في أوساط الانفصاليين البيافريين، الذين أعربوا عن فقدان ثقتهم في منظمة الوحدة الافريقية، وذلك من خلال خطاب الزعيم أوجوكو أمام الجمعية الاستشارية لبيافرا في 01 نوفمبر 1969م، الذي أعلن فيه عن استعداده للقاء الممثلين الفيدراليين في أي مكان، وفي أي وقت لمناقشة النزاع لكن بشرط عدم حضور منظمة الوحدة الإفريقية.

ولقد تم تفسير هذا الموقف على أنه دليل أن بيافرا لم تعد قادرة على مواصلة القتال بسبب عدة أمور من بينها نقص الأسلحة وفقدانها لدعم المعنوي والمادي الذي كانت تحصل عليه من أنصارها، وأكبر دليل على ذلك فرار أوجوكو بعد أيام من هذا الإعلان و إعلان بيافرا الاستسلام.

وهكذا كرست منظمة الوحدة الإفريقية وقتها، وطاقتها ومواردها، لتنظيم اجتماعات وساطة لحل النزاع في نيجيريا، وإنهاء الحرب فيها رغم تصريحات الحكومة الفيدرالية في نيجيريا بأن النزاع شأن داخلي يخص نيجيريا، حيث استمرت المنظمة في بذل مجهودها لإنهاء الصراع رغم الصعوبات المالية التي كانت تواجهها في ذلك الوقت، بسبب عدم دفع بعض الدول الأعضاء مستحقتها اتجاه ميزانيتها.[1]

ورغم كل الجهود التي بذلتها المنظمة لحل الأزمة في نيجيريا، إلا أنها لم تنجح في حل النزاع داخل هيئاتها، وذلك بسبب تعصب الأطراف المتصارعة لمواقفها وعدم قبول الطرفين لتقديم أي تنازلات لحل النزاع سلميا، وقد تمكنت المنظمة فقط من جمع الأطراف المتحاربة حول مائدة المفاوضات وحثها من أجل الاتفاق على شروط وقف إطلاق النار وحل النزاع سلميا، إذ كان من الصعب عليها إجبار الأطراف المتحاربة على التخلي عن مطالبها في الحال، مع الأخذ بعين

[1]- عادل السيد علي عبد الرزاق، "دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل مشاكل القارة السياسية والاقتصادية"، ***مجلة الدراسات الإفريقية***، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، عدد 22، 2000، ص115.

الاعتبار، أن لكل منها دعم وحلفاء من الداخل والخارج، ما استصعب أكثر تحقيق تسوية سلمية لنزاع خاصة من جانب بيافرا.[1]

لذا يمكن ارجاع فشل المنظمة في حل النزاع إلى عدة أسباب، منها طريقة جلبها للأطراف المتنازعة حول مائدة المفاوضات، دون أن تراعي احترام مبادئ الوساطة التي تقوم على عدم الانحياز إلى أي طرف من الأطراف المتنازعة، مع محاولة زرع الثقة وتقريب وجهات النظر بين المتنازعين، بايجاد حلول مقبولة لكلا الطرفين بطريقة حيادية، إذ أن الانحياز التام والعلني للمنظمة إلى جانب الحكومة الفيدرالية، زاد من حدة تعنت الانفصاليين وفقدانهم للثقة في قراراتها، وأنهى كل أمل في الوصول إلى حلول جذرية ترضي كلا الطرفين.

[1] – عادل السيد علي عبد الرزاق، المرجع السابق ، ص 115.

الفصل الرابع:

نتائج الحرب وانعكاساتها

على بناء الدولة

ترتب عن الحرب الاهلية النيجيرية الكثير من النتائج والاثار المدمرة، على جميع الاصعدة وكانت انعكاساتها ظاهرة على الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية في نيجيريا ما بعد الحرب. إذ كانت الخسائر في الارواح فادحة جدا، بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية الضخمة المتمثلة في الخسائر المادية من الاموال التي كلفتها الحرب لخزينة الدولة، ضف إلى ذلك تدمير البنى التحتية والمنشآت العمرانية، مما أدى إلى انهيار شبه تام لدولة نيجيريا، ودخول البلاد في فوضى عارمة، صعب السيطرة عليها والخروج منها، وبذلت الدولة الفيدرالية قصار جهدها، من أجل استعادة النظام والامن والاستقرار الاجتماعي، ثم إعادة بناء الهياكل الاقتصادية وتنظيم الهيكل السياسي لدولة، من أجل اعادة بناء دولة نيجيريا على أسس جديدة، لكن ذلك لم يكن بالأمر الهين، لأن بالإضافة إلى المشاكل التي كانت تعاني منها نيجيريا قبل اندلاع الحرب، والتي استمرت حتى بعدها، شكلت نتائج الحرب وانعكاساتها، عقبة حقيقية لمرحلة إعادة البناء الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لدولة نيجيريا.

1- النتائج الاجتماعية للحرب وانعكاساتها:

1.1.الخسائر البشرية وتدهور الاحوال الصحية:

كانت الحرب الاهلية النيجيرية من بين أحد الحروب الاكثر دموية التي شهدتها افريقيا جنوب الصحراء في الفترة المعاصرة، أدت إلى حدوث أزمة إنسانية هائلة في نيجيريا وسقوط مئات الالاف من الضحايا، حيث حصدت الحرب الكثير من الارواح، إذ قدر عدد الضحايا في وسط الجنود اكثر من 100 الف ضحية وما بين 500ألف و2 مليون قتيل من المدنيين[1]، كما تشير تقديرات أخرى، إلى أن ما يعادل 3 ملايين شخص لقو حتفهم بسبب الصراع، سواء عن طريق القتل أو

[1]- Daniel Adamu, "Analyzing the Socio-psychological Effects of the Nigerian civil war", ***Journal of humanities,*** Kampala, international University, vol 1, Desember,2016, p162.
- أنظر الملحق رقم 15.

بسبب انتشار الامراض والاوبئة الناجمة عن الحصار الانساني الذي فرضته الحرب .[1] إضافة إلى الاعداد الهائلة من ضحايا الحرب، من المعطوبين والمفقودين وملايين اليتامى والارامل والمرضى، اللذين لم يتمكنوا من الاستمرار في الحياة بشكل طبيعي، مما أدى إلى شطبهم في الحياة العملية والعامة للمجتمع.[2]

وتشير الاحصائيات إلى أنه أكثر من 2 مليون شخص اضطروا إلى ترك منازلهم،[3] من بينهم أكثر من 700 ألف هاجروا إلى مناطق أخرى، ووجدوا مكان اخر للعيش بعد الحرب، ومنهم أكثر من 300 ألف اخرين تركوا كل شيء وذهبوا إلى الادغال بالقرب من قراهم، أين أصبحوا يعيشون حياة بدائية، بسبب الظروف التي خلفتها الحرب خاصة في الاقليم الشرقي، وأكثر من 100 ألف شخص استقبلتهم عائلات كانت أحسن حالا، بالإضافة إلى أكثر من 50 ألف كانوا موزعين على مختلف مخيمات اللاجئين.[4]

كما نتج عن الحصار المفروض جراء الحرب، ظهور عدة مشاكل اجتماعية استمرت لمدة طويلة منها مخلفات المجاعة التي عصفت بالبلاد خاصة في الاقليم الشرقي، الذي كانت اراضيه مسرحا للحرب، وكان أغلب الضحايا من الاطفال[5] واللاجئين، إذ مع نهاية الحرب عان أزيد3 مليون

[1]- Basil Ugari, The Biafra conflict, Department of conflicts Resolution Studies, Nova university,2015, p29.

[2]- Omaka Arua Oko, "The Forgotten victims : Ethnic Minorities in the Nigeria-Biafra war 1967-1970", ***Journal Retracing Africa***, VOl , Essue1, 2014, p25.

[3] – أنظر الملحق رقم 16.

[4]- James .M. Glevenger, The Political Economy of Hunger Famine in Nigeria 1967-1970, Faculty of Commerce and Social Science, University of Birmingham,1975, p80.

[5] – الملحق رقم 17 .

طفل من مرض "كواشيوركور " (kwashiorkor)،[1] ومئات الالاف منهم كانوا على وشك الموت بسبب سوء التغذية، واستقبلت المستشفيات في الاشهر التي تلت نهاية الحرب أكثر من 2500 شخص مريض يوميا، معظمهم يعانون من الارهاق الدائم والوهن بسبب الجوع.[2] كما أن عددا كبيرا من الاطفال فقدوا ذويهم بسبب الحرب، وأصبحوا عبارة عن نازحين. ما استدعى قيام الاتحاد الدولي لرعاية الطفولة، بإنشاء مراكز تجمع هؤلاء الاطفال وتتكفل بهم ولحسن حظهم، أن اللجنة الدولية للصليب الاحمر قدمت مساعدات كبيرة من الامدادات بالمؤونة والادوية والفرق الطبية من اليونيسف، والتي كانت تقدم أكثر من 3 ملايين وجبة في الاسبوع وتم توزيع حوالي 60 ألف طن من المواد الغذائية، كما شرعت في إجراء برامج تطعيم واسعة بعد الحرب، من أجل انقاذ ما يمكن إنقاذه من الاطفال اللذين كانوا يتضورون جوعا.[3]

بالإضافة إلى انتشار العديد من الامراض الاخرى، مثل الجذري والاسهال وشلل الاطفال ومجموعة من الاوبئة الاخرى، وقدرت الاحصائيات التي قدمها الصليب الاحمر أن أكثر من 4 ملايين و 500 ألف شخص كانوا على وشك الموت مع نهاية الحرب، بسبب سوء التغذية والامراض الناجمة عن المجاعة.[4]

وتعتبر المجاعة التي ضربت نيجيريا من أكبر المجاعات التي عرفها العالم، ومن أخطر الازمات الانسانية، حيث أدى الحصار الغذائي الناجم عن الحرب إلى نقص حاد في المواد الغذائية، مما أدى

[1] -**كواشيوركور**: مرض يصيب جسم الإنسان، ناجم أساسا عن سوء التغذية ونقص حاد في البروتينات والمعادن والفيتامينات وعناصر الطاقة في الجسم ، وينتشر هذا المرض خاصة في الدول الإفريقية، التي تعاني من نقص في التغذية مثلما حدث في نيجيريا أثناء اندلاع الحرب الأهلية . انظر:

-https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

[2] -Nathaniel H.Goetez, Humanitarian Issues in the Biafra Conflict, Pepperdine University School of Public Policy, California,2001, p04.

[3] - Nathaniel. H.Goetez, Op. cit; p 06.

[4]- James. M. Glevenger, Op. cit; p80.

إلى انتشار سوء التغذية بين كل شرائح المجتمع، خاصة في إقليم بيافرا، بل وصنفت المجاعة التي عصفت بالبلاد على انها من أكبر الكوارث الغذائية في العالم، وواحدة من أولى المآسي الانسانية التي تلت الحرب العالمية الثانية، ولقت صدى عالمي كبير.[1]

وخلال الاشهر الاولى التي تلت الحرب كان أكثر من 3.5 مليون شخص يعانون من المجاعة في الاقليم الشرقي دون تعدادهم في الاقاليم الاخرى، إذ ان معظم الابحاث التي وردت في الموضوع لم تتمكن من تقديم الاحصائيات الدقيقة، على الرغم من اعتمادهم على تقارير الصحفيين الذين تابعوا الاحداث وكذلك رجال الدين المسيحيين وعمال وكالات الاغاثة،[2]بالإضافة إلى بعض الروايات الأدبية التي كانت تصف أهوال الحرب مثل رواية تشيامامندا أديشي (Chiamamanda Adichie) الموسومة "نصف الشمس الصفراء" (Half of yellew sun).[3]

كما كانت الحرب الاهلية في نيجيريا اول حرب أهلية إفريقية، حظيت بتغطية إعلامية واسعة عبر مختلف وسائل الإعلام، حيث شهد كل العالم اهوالها والدمار الواسع الذي اعقبته، فكان ذلك المحرك لصعود الحركة الانسانية الدولية، وتكثيف جهود الاغاثة من اجل انقاذ ما يمكن إنقاذه، إذ بثت صور وفيديوهات بينت مدى فظاعة الازمة الانسانية التي حلت بنيجيريا جراء الحرب في العديد من القنوات التليفزيونية خاصة الاوروبية، وكانت هذه اول مرة التي يتم فيها بث صور حصرية للمجاعة التي عصفت بسكان نيجيريا خاصة في المناطق المتضررة من الحرب.[4]

---

[1] -Richard Akresh and Other , Frist and Second Generation Impacts of the Biafra War, Iza, Institute of Labor Economice,Germany,2017, p09

[2] -Luepke Anna Katharina, The Other Side of The Nigerian Biafra War: A Transnational History, A Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Bangor University, 2017, p04.

[3] – أنظر: – تشماماندا نجوزي اديتشي، **نصف الشمس الصفراء**، ترجمة وتقديم فاطمة ناعوت، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 2009،ص 128

[4] -Luepke Anna Katharina, Op. cit; p05.

إذ ساهمت التغطية الإخبارية في نقل معاناة السكان اثناء وبعد الحرب، وحركت بذلك موجة من المشاعر الإنسانية عبر دول العالم، أدت إلى حشد الموارد للمساعدة والتبرعات بالأموال والأغذية ومختلف الأدوية لشعب النيجيري. حيث تحولت أزمة انفصال إقليم بيافرا إلى أزمة إنسانية وتم سرد معاناة ضحايا الحرب، من طرف شهود عيان من السكان والمسؤولين المحليين الذين وصفوا الحرب وما خلفته من أضرار اجتماعية على أنها إبادة جماعية، حيث يتحدث الصحفي التليفزيوني الان هارت(Alain hartz) الذي زار نيجيريا مع نهاية الحرب أن ما استوقفه هي تلك المشاهد للأطفال يتضورون جوعا، يمشون عراة وحفاة في العراء سماتهم يظهر عليها الارهاق والمرض والجوع، أجسادهم هزيلة ونحيلة جدا، وكأنها هياكل عظمية دون روح، رؤوسهم تبدو كبيرة جدا بالنسبة لأجسامهم، مع بروز أضلاع الكتفين وعظام الورك الاذرع والأرجل بلا لحم، منتفخة بسائل كواشيوركور أحمر اللون.[1]

وكما أشرنا سابقا، فإن منطقة بيافرا كانت الاكثر تضررا من المجاعة، نتيجة الاستراتيجية العسكرية التي استعملتها الحكومة الفيدرالية أثناء الحرب، من أجل عزل الاقليم المنشق اقتصاديا وهذا ما سبب وصول المجاعة إلى أبعاد مأسوية.[2]ولقد كانت الحكومة النيجيرية على دراية بالحالة الاجتماعية الخطيرة التي وصلت إليها البلاد، وانعكاساتها على الشعب النيجيري، إذ انها لم تدرس عواقب الاستراتيجيات التي استعملتها في الحرب، سواء من الناحية العسكرية، أو من الناحية الاقتصادية، حيث أدى القصف العشوائي الذي كانت تقوم بها الجيوش الفيدرالية إلى سقوط ألاف الضحايا من المدنيين الأبرياء العزل، كما أدت حالة الحصار الاقتصادي المفروض على الاقليم المنشق لأشهر طويلة، إلى توقف الانتاج الصناعي والزراعي في المناطق التي تضررت من الحرب، هذا ما أدى إلى نقص فادح في مصادر التموين الغذائي، وفقدان السكان لمصادر رزقهم

[1] - Luepke Anna Katharina, Op. cit; p05.

[2]- Ibid, p 47.

بعد الحرب، لذا كان على الحكومة النيجيرية أن تتحمل مسؤوليتها بإيجاد حلول سريعة وفعالة لتحسين الاوضاع الصحية كخطوة أولى جد ضرورية لإعادة البناء الاجتماعي لدولة.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن ما كان يحدث في نيجيريا، وما يصل من صور وما يبث عبر وسائل الإعلام المختلفة لخسائر الحرب، قد أثار موجات من التعاطف الإنساني، وتعالت أصوات الرأي العام العالمي، خاصة في الدول التي قد سبق وأن أعربت عن موقفها من الحرب، وجعلت عمليات الاغاثة تتواصل في نيجيريا حتى بعد انتهاء الحرب، إذ ساهمت في تخفيف الأضرار ولو بشكل نسبي، لكن رغم ذلك شكلت هذه العمليات جدلا سياسيا واسعا، أكثر من أي قضية أخرى حيث كانت القيادة النيجيرية شديدة الانتقادات لمنظمات الاغاثة الانسانية، سواء في زمن الحرب أو بعدها، وذلك خوفا أن تستعملها دول الغرب المقدمة للمساعدات الإنسانية كوسيلة للنفوذ والتدخل المستمر في الشؤون النيجيرية، وبالتالي تجاهل دائم لسيادة الدولة. وهذا كان من بين الانعكاسات الخطيرة التي خلفها تدني الوضع الصحي في البلاد، إذ تخوفت الحكومة كثيرا من الخلفيات التي قد تحملها تلك المساعدات الإنسانية، وما قد ينجر عنها من تابعات قد تعيق مسألة إعادة بناء دولة نيجيريا التي هي بأمس الحاجة للحفاظ على استقرارها الداخلي، وسيادتها التامة في اتخاذ القرارات دون أي ضغوطات أجنبية .[2]

لذلك عملت الحكومة الفيدرالية على ان تدير عمليات الاغاثة، وأن تكون كل المساعدات الانسانية التي تصل إلى نيجيريا بعد نهاية الحرب تحت سيطرة الصليب الاحمر النيجيري، وذلك خوفا من تدخل استعماري جديد، أو تحول نيجيريا إلى مسرح لصراع القوى العظمى، إذ أعرب الجنرال جوون عن تلك المخاوف من أن ترتبط المساعدات الخارجية لإعادة الإعمار بعد الحرب

[1] - Nathaniel H.Goetez, Op. cit; p14.

[2]- Ibid, p14.

بمزيد من التدخلات الاجنبية، التي لن تكون في صالح مشروع المصالحة وإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي الذي تبنته الحكومة الفيدرالية بعد الحرب. [1]

ومن نتائج الحرب أيضا، أن أعداد معتبرة من السكان خاصة في إقليم بيافرا، قد بقوا محتبئين في الادغال أيام طويلة بعد استسلام الانفصاليين، وذلك تخوفا منهم من انتقام الحكومة الفيدرالية من سكان الاقليم نتيجة وقوفهم مع الانفصاليين، وهذا دليل على الصدمات النفسية التي عاشها السكان لأكثر من ثمانية عشر شهرا، والتي كانت انعكاساتها خطيرة على الحياة الاجتماعية، إذ أنها خلقت بعد الحرب حالة من انعدام الثقة وللأمن النفسي، وأمراض لا تعد ولا تحصى في نفوس كل من عايشوا أهوال الحرب من قريب أو من بعيد.[2]

فعائلات المفقودين مازالوا يشعرون بقدر كبير من القلق بشأن احبتهم الذين اختفوا في ظروف غامضة، كذلك الحال لمن فقدوا أفرادا من عائلاتهم، ومزال معطوبي الحرب يحاولون التأقلم مع وضعهم الصحي، رغم أن الكثير منهم لم يتقبلوا نفسيا إعاقتهم وعجزهم الجسدي، وتعقدوا من ذلك الأمر، وكثيرا ما انتهى بهم الحال إلى الانتحار، نتيجة قساوة الظروف التي لا يستطيعون مجابهتها بسبب نقصهم الجسدي، بالإضافة للأثار الجسدية والمعنوية التي خلفتها أثار التعذيب وقساوة المعاملة على المسجونين والناجين من العنف، والاغتصاب الجنسي خاصة بين الفتيات القاصرات.[3]

حيث أن عبئ الاضطرابات النفسية في اوساط السكان المتضررين من الحرب، ماديا ومعنويا أصبحت مرتفعة للغاية، إذ نجد واحد من كل خمسة أشخاص يعانون من الاكتئاب والقلق

[1]- Luepke Anna Katharina, Op. cit; p94.

[2]- Daniel Adamu, Op. cit; p165.

[3]- Omaka Arua Oko, Op. cit; p 35.

والمخاوف المرضية، مثل مرض الفوبيا، والوسواس القهري، وكذلك الهيستيريا، بالإضافة إلى الامراض العقلية مثل الجنون...إلخ .[1]

وكانت هذه الحالات الاجتماعية الكثيرة، عقبة كبيرة أمام مشروع إعادة الاندماج الاجتماعي الذي سطرته الدولة، التي بقيت عاجزة لسنوات عن مواجهة هذا الارث الثقيل للحرب، إذ ماذا يفيد انتقال المصاب لمكان جديد للعيش أو حصوله على الماء والشراب والمسكن الدافئ، إن لم يحصل على الدعم النفسي والمرافقة الاجتماعية بعد معايشته مثل هكذا ظروف.[2] خصوصا أن الصحة الجسدية والنفسية والعقلية، هي أول ما يجب أن تتوفر في الأفراد حتى يكونوا قادرين على بناء أوطانهم ورفع تحديات المستقبل، وهذا ما لم يتوفر في كثير من أبناء نيجيريا بسبب مخلفات الصراع الأهلي، ما أعاق عملية إعادة البناء و الاندماج الاجتماعي بعد الحرب .

2.1. الاوضاع المعيشية :

انهارت الطبقات الاجتماعية بعد الحرب الاهلية بشكل كبير، وأصبحت الفوضى هي القاعدة العامة التي تسير عليها معظم مجالات الحياة، بسبب مخلفات الحرب، ونتج عن ذلك تدهور الاوضاع المعيشية للمجتمع، حيث انخفضت الأجور ومداخيل الأسر وتضاعفت أسعار السلع الاستهلاكية عشرات المرات، وأصبح الحصول على القوت اليومي صعب جدا، لغالبية العائلات. وفقد الكثير مناصب عملهم خاصة في الاقليم الشرقي، وأصبح الملايين من النيجيريين عاطلين عن العمل، مما أحدث أزمة في الحصول على الغذاء، وأدخل غالبية المجتمع في فقر مدقع، وحدوث الكارثة الغذائية التي عصفت بالسكان، والتي أدت إلى ارتفاع عدد المهاجرين، الذين فروا وهم في حالة بائسة من العوز معظمهم يعانون من مشاكل صحية، جراء سوء التغذية، وكان من بين اللاجئين أعداد هائلة

[1]- Omaka Arua Oko, Op. cit, p 40.

[2]- Daniel Adamu, Op. cit; p167.

من الاطفال المشردين الذين تخلت عنهم عائلاتهم و الايتام الذين فقدو ذويهم في الحرب.[1]

ولقد حاولت الحكومة الفيدرالية احتواء اكبر عدد ممكن من السكان الذين تشردوا جراء الحرب، إذ شرعت في إعادة إدماجهم لكن على دفعات، وقامت بتوظيف أزيد من (28 ألف) منهم في القطاع العام واستيعاب أكثر من (5 ألاف) أخرين في القطاع الخاص كدفعة أولى، كما تم إعادة توزيع الملكيات والاراضي من بينها تلك التي فقدتها الأسر جراء الحرب ليتم إعادة استغلالها من طرف أصحابها.[2]

وهنا تجدر الاشارة، إلى أن استلاء الجيش الفيدرالي على أراضي السكان في إقليم بيافرا، أثناء العمليات الحربية ضد الانفصاليين، عاملا أساسيا في تفاقم الأزمة الغذائية وظهور مشكلة النازحين وانتشرت مخيمات اللاجئين على نطاق واسع، وأغلبها كانت ظروفها مزرية لا تحتوي على أدنى شروط العيش، حيث سببت الحرب الاهلية النيجيرية طوفانا من اللاجئين، خاصة إلى الدول المجاورة مثل الكاميرون بحثا عن الأمن والاستقرار وعن حياة أفضل .[3]

وعلى الرغم من نهاية الحرب، بقي ملايين السكان يعيشون في ظروف غير مستقرة داخل أكواخ وبيوت من الطوب، تنعدم فيها أدنى ضروريات الحياة، خاصة في القرى المعزولة التي بقي سكانها يعيشون حياة بدائية. حيث ظهر بعد الحرب تفاوت كبير في المستويات المعيشية في نيجيريا، إذ كانت فيه غالبية تعيش تحت خط الفقر، تحملوا عبئ الحرب ونجوا منها بأعجوبة، وفي نفس الوقت أقلية قليلة، تمثل الطبقة المترفة من كبار رجال الاعمال والمسؤولين الحكوميين وكبار

[1]- Philip .U. Effiong, Biafran Refugees: A tale of Endurance and Brutality, University of mayland, 1976, p14.

[2]-Ibid, p45

[3]- Kingdom. E.Uebari Samuel, "Nigerian Civil War and Refugees Crisis, the Fate of the Minorities In the Eastern Region", **ISOR Journal Of Humanities and Social science** , vol 16, Issue2,2013, p50

الجنرالات وعائلاتهم وأقاربهم، الذين يعيشون حياة البذخ والرفاهية يتبادلون الهدايا الباهظة الثمن ويتمتعون بكل الصلاحيات والامتيازات، بما أن كل ثروات البلاد كانت تحت تصرفهم.

ومن هنا نفهم أن تأثير الحرب كان مختلف على الطبقات الاجتماعية، وأن هناك اختلاف كبير في تأثير الأزمة على عامة الشعب البسيط، ومن هم في المناصب العليا والمراكز الحساسة في الدولة إذ تحملت الطبقات الهشة من المجتمع، عبئ الحرب وكانوا ضحايا لها وتضرروا منها ماديا ومعنويا في جميع الاصعدة، ومن بين الفئات الاكثر تضررا تلك الاعداد الهائلة من اللاجئين، سواء من كانوا في المخيمات، أو الذين عولوا على أنفسهم في العيش، أو الذين لجئوا إلى أقاربهم وأصدقائهم، إذ أن هؤلاء كانوا الاكثر تضررا، من جميع ويلات الحرب والاكثر عرضة للموت والاوبئة والمجاعة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه فيما يخص الاضرار البشرية التي خلفتها الحرب، لا يوجد إحصائيات دقيقة حولها، حيث صرح المدير العام للجنة الدولية لصليب الاحمر، أنه لم يكن لدى أحد الوقت لجمع الاحصائيات بدقة، ولم يكن الوضع مستقرا ليسمح بإجراء تقدير عددي دقيق لعدد الموتى والمرضى، خاصة في أوساط السكان الذين فروا إلى الادغال.[1]

وعلى العموم أثرت أحداث الحرب وخسائرها في نظام الرعاية الصحية في نيجيريا، سواء من حيث الخدمات المقدمة ووفرة المرافق الصحية، في المدن والأرياف، ومن العقبات التي اعترضت تنمية الصحة في نيجيريا، هو تدمير الهياكل الصحية اثناء الحرب وعدم كفاية العاملين في مجال الصحة، والتوزيع غير المتكافئ للمستشفيات والعيادات الطبية بين المدن والأرياف، والنقص الفادح في المعدات والوسائل الطبية، هذا ما جعل مواجهة إرث الحرب من الناحية الصحية، أكبر التحديات التي واجهت الدولة. وقد بلغ عدد المستشفيات في السنوات الاولى التي تلت الحرب 562مستشفى عام، أما مستشفيات القوات المسلحة، بلغ عددها احدى عشر، إلى جانب

[1]- Kingdom .E.Uebari Samuel, Op. cit; p 52.

وجود أقل من 600 مركز صحي، وكانت ملكية المؤسسات الصحية تابعة للاتحاد والولايات المحلية الى جانب مرافق صحية تابعة للخاص. [1]

ونظرا لنقص الفادح في الخدمات الصحية، لم يتمكن معظم النيجيريين من الحصول على الرعاية الصحية، خاصة في المناطق الريفية، حيث كان هناك سرير واحد لكل 3800 شخص في مستشفيات الولايات الشمالية، وسرير واحد لكل 2200 شخص في ولايات الجنوب الشرقي، والحزام الاوسط، وسرير لكل 800 شخص في جنوب غرب البلاد، بالإضافة إلى نقص الفادح في عدد الأطباء.[2]

هذا ما أدى إلى ظهور أمراض مستعصية اخرى كانت أكثر خطورة مثل شلل الاطفال وفيروس نقص المناعة، وفقر الدم، والتيفوئيد، والكوليرا، والحمى الصفراء، إذ تحتل نيجيريا المراكز الاولى في انتشار هذه الامراض خاصة لدى الاطفال، مما أدى إلى التأثير في متوسط العمري لسكان حيث بلغ عام 1975م 48 عام للإناث و 44 عام للذكور.[3]كما نتج عن قلة وسوء الخدمات الصحية ارتفاع معدل الوفيات.

أدى الركود الاقتصادي الذي عرفته نيجريا، منتصف سنوات السبعينات إلى انخفاض قيمة العملة، وارتفاع أسعار جميع السلع، هذا ما أثر على المرافق الحكومية، والرعاية الصحية بشدة خاصة بعد تخفيض ميزانية القطاعات الحكومية، منها قطاع الصحة، مما أدى إلى نقص فادح في الادوية والمعدات، وتدهور حالة المستشفيات الحكومية، وتم فرض رسوم على الخدمات الصحية هذا ما جعل العلاج غير متاح للأغلبية.[4]

[1] – أمنة عباس سعدون، المرجع السابق، ص147.

[2] – نفسه، ص148.

[3] – هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص134 .

[4] – أمنة عباس سعدون، المرجع السابق، ص150.

ورغم اصلاحات التي قامت بها الحكومة الفيدرالية، منذ نهاية الحرب للنهوض بالقطاع الصحي، إلا أن انخفاض الانفاق على الصحة بسبب تخفيض الميزانية، وارتفاع عدد السكان وما قابل ذلك من تفاقم ظاهرة الفقر، ونقص الاغذية جعل الدولة عاجزة عن ايجاد حلول ناجعة لتحسين الأوضاع المعيشية والصحية، ما أدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية خطيرة .

إذ أن المعاناة الاجتماعية التي خلفتها الحرب، والتي استمرت لفترة طويلة، راجعة أساسا لظاهرة التخلف الاقتصادي، وعدم تمكن الدولة من اتخاذ كل التدابير اللازمة في الوقت المناسب لنهوض بالوضع الاجتماعي، وكذلك عدم تكافئ فرص التنمية في نيجيريا اقتصاديا و اجتماعيا حيث ظهرت بعد الحرب، تفاوتات كبيرة في المستوى المعيشي بين طبقات المجتمع، واحدة تمتلك كل شيء وأخرى لا تملك شيء، ضف إلى ذلك عدم تحقيق التوازن بين القدرات الانتاجية والاستهلاكية، هذا ما انعكس سلبا على وضع الامن الغذائي للمجتمع، وعجز كل القطاعات الخدماتية في الدولة عن سد حاجيات المجتمع، وهذا ما أحدث أزمة اجتماعية حادة في نيجيريا بعد الحرب. حيث أدت الحالة المزرية واستمرار حالات الجوع والحرمان التي كان يعيشها الشعب إلى تصاعد مستوى الجرائم بشكل كبير، خاصة مع الانتشار الواسع لتجارة وحيازة الأسلحة غير المشروعة، ما عرض حياة ملايين الاشخاص للخطر، وهدد وجود الدولة التي عجزت عن احتواء الوضع، ونتج عن ذلك حالة من انعدام الامن، وزيادة الحساسيات العرقية بين القبائل،[1] في الوقت الذي كانت فيه نيجيريا، بأمس الحاجة لتحقيق الاستقرار وتلاحم المجتمع، لإعادة بناء صرح الدولة.

3.1. التعليم:

تسببت الحرب بخسائر فادحة في الهياكل التعليمية المختلفة، إذ دمرت الكثير من المدارس ودور العلم والمكتبات، وتشير التقديرات إلى أن ملايين الاطفال والطلبة أجبروا على ترك مقاعد الدراسة

[1]- Omaka Arua Oko, Op. cit; p39.

لشهور طويلة نتيجة الحرب، فلم يتلقوا تعليمهم بعد ذلك، لغياب الأمن وتنامي سلسلة الاختطافات التي يتعرض لها الاطفال، خاصة الفتيات، كما تجدر الإشارة إلى أن أعداد هائلة من الطاقم التربوي في نيجيريا، من معلمين وتربويين لقوا حتفهم أثناء الهجمات المتبادلة بين الجيش الفيدرالي والانفصاليين، ما أضر بشدة بالنظام التعليمي للبلاد بعد نهاية الحرب.[1]

حيث دمرت الحرب أنظمة التعليم المادية، وأصبح أكثر من (60%) منها بعد الحرب بحاجة إلى الترميم وإعادة البناء، ما أثر على مستقبل ملايين الاطفال الذين يسعون للحصول على التعليم في البلاد، وأثر على جودة التعليم في فترة ما بعد الحرب، بالإضافة إلى وضعية المعلمين التي كانت مزرية، بسبب الأثار النفسية التي خلفتها الحرب وكذلك عدم تلقيهم لرواتبهم، ولم يتم تقديم أي حوافز مادية او معنوية لهم، مما خلق نقص أكبر في عدد المعلمين وجودة التعليم، وهذا ما تسبب أيضا في انتشار الجهل والأمية، خاصة في أوساط الفتيات التي كانت معظمهن يمنعن من الالتحاق بالمدارس خاصة في المناطق الشمالية للبلاد، وذلك بسبب بعض الذهنيات وكذلك المخاوف وانعدام الأمن في بعض الأحيان.[2]

ونتيجة لذلك استمر التباين في المستوى التعليمي والثقافي، بين الأجزاء الشمالية والجنوبية لنيجيريا، واستمر حالة تدهور التعليم بشكل كبير، بسبب فقدان البنى التحتية واحتياجات البلاد لإعادة بناء نفسها، اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا، وكانت فيه حاجة ماسة إلى تكوين المزيد من المدرسين وتأطيرهم تأطير كافي من جميع النواحي.

ولقد حاولت الحكومة النيجيرية رغم كل الظروف وضع سياسة تعليمية جديدة، قائمة على أسس بيداغوجية وتربوية، وتحقق كفاءات تخدم خاصة الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والعلمية

[1]- Helena Onemelukwe-Waziri, The Impact of Tow Wars on the Educational System in Nigeria, International Development Community, Clark University, 2017, p08.

[2]- Ibid, p 09.

وركزت على العلوم والتكنولوجيا والرياضات، من أجل تحقيق التطور، حيث يعد التعليم أحد أهم الاستثمارات لإحداث تنمية شاملة، لذا أعلن رئيس الحكومة الفيدرالية جوون في وقت مبكر من عام 1970م ،أن التعليم سيكون جزءا من أولويات حكومته نظرا لدوره في بناء الوطن[1].

وكانت الحكومة الفيدرالية مدركة تماما لدور التعليم العالي في تكوين يد عاملة مؤهلة للقيام بتنمية اقتصادية، فعملت على فتح مزيد من التخصصات في مجالات معينة، وبناء مزيد من الجامعات وتوسيع مرافقها، نظرا لعدم كفاية المرافق لاستيعاب العديد من الطلبة، فعلى سبيل المثال في عام 1970م تقدم سبعة ألاف بطلب الولوج للجامعة قبل فقط خمسمئة طالب.[2]

وفي عام 1970م قامت حكومة جوون بتقديم الخطة الوطنية الثانية (1974/1970) لتنمية، والتي أولت اهتماما كبيرا لإتاحة التعليم للجميع في المدارس كوسيلة لإثراء معرفة الفرد وتنمية شخصيته الكاملة، من أجل إعداده ليكون فعالا في المجتمع، لذا سعت الحكومة إلى إعادة إصلاح وهيكلة المرافق التي تضررت أو تعطلت بسبب الحرب، كما أنها سعت إلى توسيع وتطوير نطاق التعليم على مختلف المستويات التعليمية، التي كانت تعاني من نقص حيث خصصت الدولة 89 مليون جنيه استرليني لإعادة إعمار القطاع، وخططت لإنفاق رأسمال قدره 27 مليون على التعليم الابتدائي وأكثر من 28 مليون جنيه على التعليم الثانوي.[3]

ولقد عزمت الحكومة في إطار نفس البرنامج على توسيع التعليم الجامعي على جميع الولايات، وتوزيع الجامعات توزيعا عادلا بين الأقاليم، وإقامة نظام قبول عادل في نظام التعليم

[1]- Ogechi Anyanwu, Expriment with Mass University Education in Post-Civil War Nigeria (1970-1974) , **Journal Of Nigeria Studies**, Volum1, number1,2010,p09.

[2] - Ibid, p09.

[3]-Federal Republic of Nigeria: Second National Development Plan (1970/1974) , Program of Post War Reconstruction and Development, Ministry of Information, Lagos, 1970,p42.

العالي، إلا أن الولايات الشمالية بدأت تحرض من أجل إنشاء جامعاتها الخاصة، واستخدام نظام الحصص في القبول الجامعي، ليتأكد بذلك مبدأ الشك والحساسية العرقية والمنافسة التي لا طالما ميزت العلاقات بين سكان الشمال والجنوب، لكن الحكومة النيجيرية كانت تعي جيدا مدى خطورة إنشاء الجامعات في الأقاليم على أساس عرقي إقليمي، وما قد ينجر عن ذلك من توترات وتطوير نوع آخر من العصبية القبلية، التي سوف تكون أشد خطرا على الوحدة الوطنية.[1]

لهذا قامت الحكومة عام 1972م بإصدار قرار يقضي بإبقاء حق إنشاء الجامعات من اختصاص الجهاز الحكومي الفيدرالي، والتشريع في جميع الأمور المتعلقة بالتعليم العالي، بالإضافة إلى التعليم الابتدائي والثانوي، كما أعطت له السلطة لفرض نظام تخطيط مركزي لتعزيز الوحدة الوطنية، لأن التعليم أصبح مسألة حساسة يرتبط بها مستقبل الوطن.

وعلى الرغم من أن الحكومة الفيدرالية، قد سيطرت بالكامل على قطاع التعليم في أطواره كلها إلا أن الشمال مازال يطالب بنظام الحصص في القبول بالجامعات، لأنهم كانوا يرون أنها الحل الوحيد لسد فجوة التعليم الموجودة بينهم وبين الولايات الجنوبية، بينما قاوم الجنوب نظام الحصص لأنهم اعتبروه معيار تمييزيا معاديا للأكاديمية، ومنافيا لقيم العلم، ولأن هذا النظام سوف يحرم الكثير من أهل الجنوب في الحصول على فرصة دخول الجامعة، بما أن نظام الحصص يعتمد على عدد السكان والشمال أكثر عدد منهم، وبالتالي سوف يحصلون على غالبية الحصص لذا يجب اعتماد معيار الكفاءة في القبول وفقط،[2] وهكذا أثار نظام القبول هذا مزيدا من الحساسيات العرقية والانقسامات بين قبائل الشمال والجنوب.

والمشكل الأكبر هو كون الجنوبيين أعلى كفاءة من الشماليين في التحصيل العلمي والمهني، وهذا ما مكنهم من السيطرة على غالبية الوظائف المتاحة، وزيادة الفجوة التعليمية القائمة بين

[1]- Ogechi Anyanwu, Op. cit; p10.

[2]-Ibid, p10.

الشمال والجنوب، ولهذا أكدت الحكومة الفيدرالية أن النهج المستدام الذي سوف يطبق على المدى البعيد لتغلب على هذا الخلل في مستوى التعليم، هو تعزيز التعليم الابتدائي والثانوي في الولايات المتضررة ورفع مردودية تحصيلهم العلمي، ليكونوا قادرين على رفع تحديات المنافسة الوطنية في الولوج الى الجامعات والحصول بعدها على الوظائف.

ومع نهاية حكم جوون ووصول الحكومة الجديدة عام 1975م، والقيام بإنشاء سبع ولايات إضافية في فيفري 1976م، وصل عدد الولايات إلى تسعة عشر ولاية، وبالتالي ازداد الطلب على مختلف المرافق التعليمية، وبدأت الولايات الجديدة تطالب بإنشاء جامعات خاصة بها، وكانت حكومة لاجوس في هذه المرحلة الحساسة، على يقين أن تماسك الدولة النيجيرية يعتمد على الاستماع لكل الأصوات وتلبية رغباتها، خاصة الولايات الشمالية التي مازالت تطالب بنظام الحصص في الجامعات، لأنهم كانوا مدركين أن التكوين العلمي الجامعي هو السبيل للحصول على الوظائف المهمة، التي سوف تسمح لهم بالتحكم في ثروات الوطن والاستفادة منها، وضمان تكافئ الفرص في العمل مع الولايات الجنوبية.[1]

إذ أنه عام 1976م أعلن المجلس العسكري الأعلى عن قرار يجعل التعليم الجامعي والثانوي والابتدائي خالي من كل الرسوم الدراسية، كما تقرر دعم تغذية الطلاب بنسبة (50%) وجعل التعليم الابتدائي مجاني وإلزامي في البلاد، وذلك للحد من المشاكل في قطاع التعليم بجميع مستوياته، لكن هذه الإصلاحات اصطدمت بالركود الاقتصادي الذي شهدته البلاد أواخر السبعينات، هذا ما أجبر الحكومة على اتخاذ تدابير تقشفية ، واضطرت إلى الاستدانة الخارجية، والحصول على أول قرض ضخم، بلغت قيمته مليار دولار عام 1977م. وعلى الرغم من ذلك تفاقمت المشاكل، بسبب رداءة ظروف العمل لموظفي قطاع التعليم بأطواره، وساءت الظروف

[1]- C . O. Taiwo , The Nigerian Educational System : Past, Present, Futur , Nelson Pitman Limited, Lagos, 1980,P80.

المعيشية للمتمدرسين، مما أدى إلى احتجاجات كثيرة خاصة من طرف الطلبة الجامعيين، وحدثت مواجهات عنيفة مع السلطة، حيث خرج الطلاب في مظاهرات عارمة في ماي 1978م متهمين الحكومة المركزية بسوء الإدارة المالية والفساد، وردا على تلك الاحتجاجات قامت الحكومة بغلق جميع الجامعات وتعليق الدراسة لعدة أيام.[1]

وهكذا بقي قطاع التعليم في نيجيريا، في حالة من الركود وتتحكم فيه التوجهات السياسية والعرقية، في ضل نقص الهياكل و الوسائل التعليمية، إذ فشلت الحكومة في تخصيص الأموال المناسبة بسبب ارتفاع نفقات إعادة الإعمار وبناء ما دمرته الحرب، حيث انخفضت الميزانية المخصصة لقطاع التعليم بجميع مستوياته، وانخفضت معها جودة مخرجات التعليم، وعجزت الحكومة على تعليم ملايين الأطفال المؤهلين في سن الدراسة، أكثر من 60% منهم من الشمال، وعلى العموم فإن الذكور في سنوات ما بعد الحرب، كانوا الأوفر حضا من الفتيات في الدراسة وهذا ما تسبب في ارتفاع معدلات الجهل والأمية في نيجيريا لسنوات عديدة.[2]

حيث فشلت الحكومات العسكرية الاولى المتعاقبة على حكم نيجيريا بعد نهاية الحرب الأهلية عام 1970م، في القضاء على الفوارق التعليمية الموجودة بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي وفشلت في أخذ العبرة من تجربة الحرب الأهلية لتخفيف من حدة التوترات العرقية، من خلال الاستثمار في التعليم الجماهيري لبناء دولة قوية وموحدة وبناء الأمة النيجيرية، وذلك بسبب سوء التسيير المالي والاداري، وعدم نجاعة السياسات التعليمية في تطوير التعليم الاكاديمي، بالإضافة إلى إرث الحرب الذي أثر على التحصيل العلمي في البلاد حيث تأثر القطاع بالتقلبات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط، الذي انجر عنه تخفيض ميزانية قطاع التعليم، كل هذا أدى إلى تفشي ظاهرة الأمية وكثرت الاضطرابات الاجتماعية، وكان عائق كبيرا امام تطور البلاد، بينما كان ينتظر

[1]- National Universities Commission, Annual Raport. July 1977- June 1978, Nuc, Lagos, p21.

[2]- Helena Onemelukwe-Waziri, Op. cit; p 09.

من قطاع التعليم تربية جيل من النخبة التي تنهض بالبلاد بعد الحرب، أصبح القطاع يعاني من مشاكل عديدة، أعاقت عملية التنمية التي كانت بأمس الحاجة إلى الكفاءات الوطنية المتعلمة، للخروج من التخلف وإعادة بناء دولة نيجيريا.

2- النتائج الاقتصادية للحرب وانعكاساتها:

خلفت الحرب الأهلية التي عاشتها نيجيريا أزمة اقتصادية حادة، وتركت ورائها خسائر جسيمة في جميع القطاعات الاقتصادية، وفي هياكلها القاعدية مما أدى إلى زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد نهاية الحرب، فكان على الحكومة الفيدرالية مواجهة الإرث الاقتصادي للحرب بوضع خطط واستراتيجيات جديدة لنهوض بالتنمية في البلاد.

إذ تسببت الحرب في نقص التموين الغذائي الزراعي والصناعي وارتفاع شديد في أسعار مجمل السلع، وانخفضت نسبة النشاط التجاري إلى أدنى المستويات، وحدث خلل كبير في السياسات النقدية والمالية التي كانت قد استنزفتها الحرب، وأدى ذلك إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات، ما جعل الحكومة الفيدرالية تقوم باستحداث ضرائب مرتفعة على الشركات، وزيادة رسوم الاستيراد وفرض نظام ادخار إلزامي لأصحاب الأجور، وهذا بسبب التوقف الطويل لمعظم الأنشطة الاقتصادية خلال الحرب، وخسارة مداخيل النفط الواردة من الإقليم الشرقي، الذي تتمركز فيه صناعة النفط.[1]

وفي ظل أعباء إعادة البناء الاقتصادي وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب، ارتفع العجز الكلي للميزانية الحكومية، حيث كان تدهور الاحوال الاقتصادية راجع إلى ضخامة الخسائر المادية

[1]- Wayane Nafziger, "The Economic Impact of The Nigerian Civil War", ***Journal of Modern African Studies***, volume 10, 2, 1972, p224

للحرب، وارتفاع نفقات التسليح ودفع رواتب الجنود، بالإضافة إلى انخفاض صادرات البلاد من البترول بنسبة أكثر من 20% وفقدان مصادر الانتاج في المناطق التي تضررت من الحرب.[1]

كما شهدت نيجيريا تدفقات رأسمال المضاربة إلى الخارج، وتسجيل انخفاض حاد في نسبة العملات الأجنبية، لهذا تم رفع قيمة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، وفرضت حضرا على السلع الاستهلاكية المستوردة، وتم تقليص الإتمان المصرفي للواردات، وهذا ما أثار سخط التجار ورجال الأعمال الذين لم يرضوا عن زيادة قيود التجارة، علاوة عن ذلك اضطر عدد من المصانع إلى تقليص الإنتاج أو الغلق، نتيجة التأخير ومنعهم من الحصول على التراخيص لجلب المعدات والمواد الخام من الخارج .[2]

ولقد تأثرت القطاعات الاقتصادية الرئيسية جراء الحرب واستمر التأثير على مدى سنوات طويلة ومن بين تلك القطاعات نجد:

1.2الصناعة وإنتاج النفط:

– الصناعة :

خلفت الحرب الأهلية أثارا جسيمة في القطاع الصناعي، إذ دمرت الحرب الكثير من البنى التحتية الخاصة بالقطاع، من مصانع، ومعامل مخربة وآلات إنتاج معطلة، وما صاحب ذلك أيضا من هجرة لليد العاملة، لذا كان على الحكومة الفيدرالية مواجهة ذلك الإرث الثقيل لنهوض بقطاع الصناعة من جديد، وإعادة إصلاح ما يمكن إصلاحه.[3]

حيث حاولت حكومة جوون تحسين ورفع مردودية القطاع خاصة بعد بداية ارتفاع أسعار النفط، أين بدأت بإعادة بناء الهياكل القاعدية المتضررة وفتح المصانع والمعامل المغلقة، وصيانة

[1] – Wayane Nafziger, Op. cit; p 225.

[2] – Ibid, p 225.

[3] – Ibid, p 225.

آلات الإنتاج المعطلة، وفتح الباب لتعويض اليد العاملة التي هاجرت القطاع أثناء الحرب، إذ اصبح هناك أكثر من 900 ألف أسرة تعمل في الانشطة الصناعية الخفيفة، مثل الصناعات الغذائية والنسيجية، واستخراج زيت النخيل خياطة الملابس، وكذلك حتى بعض الصناعات المعدنية، وقد قدرت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ب 7,2%، بينما قدرت الإحصائيات أن 85% من الأشخاص العاملين في قطاع الصناعة طيلة السبعينات، كانوا يمتهنون الصناعات الحرفية التقليدية، مثل صناعة الاواني والحلي .[1]

ولقد كان اهتمام الحكومة مركزا في السنوات التي تلت الحرب على إنتاج السلع الرأسمالية الموجهة لتصدير، مثل استخراج وتكرير البترول، وصناعة الحديد والصلب، ولقد تدخلت الحكومة لتحكم في الإنتاج وقيدت استقلال الوكالات الاقتصادية الخاصة، ما عطل عمل تلك الوكالات بالإضافة إلى انتشار المحسوبية في اختيار المشروعات الصناعية الأساسية، التي أصبحت تتحكم فيها العوامل الاثنية دون أية معايير اقتصادية، هذا ما جعل القطاع الصناعي يتعرض لعدة أزمات، رغم وفرة كل الإمكانيات الطبيعية لازدهار الصناعة، وتوليد الثروة وخلق فرص العمل، وإحداث تنمية لنهوض بنيجيريا بعد ما تكبدت في الحرب من خسائر.[2]

حيث اعتمدت الحكومة بعد الحرب سياسة تنموية خاصة، وركزت في الخطة التنموية الوطنية الثانية لفترة ما بين (1970-1974م)، على إنهاء الهيمنة الاقتصادية الأجنبية، وتشجيع الاستثمار المحلي بمنح فرصة للنيجيريين لإدارة الاقتصاد، بعد ما كان الأجانب في عام 1970م يسيطرون على أكثر من 57.3 % من الصناعات التحويلية، وعلى 100%من الصناعات التعدينية، وعلى91% من صناعات الانشاءات والبناء، ولهذا قامت الحكومة بعدة اجراءات لتشجيع الاستثمار المحلي، إذ اصدرت مرسوم عام 1972م يتيح زيادة الملكية لنيجيريين في

[1]- Wayane Nafziger, Op. cit ; p 226.

[2]- Dennis Chiekweiro, Economic Development in Nigeria, Thesis for the degree Doctor of Philosophy, Department of Economics, University of Pretoria, 2017,p88.

القطاع الصناعي، لكن بعد ارتفاع أسعار النفط أهملت الحكومة القطاع الخاص، واحتكرت الحكومة عدة أنشطة صناعية، مثل النفط والصناعات البتروكيمياوية ...إلخ.[1]

وعلى الرغم من ذلك سعت الحكومة النيجيرية إلى تشجيع وتطوير الصناعات الثقيلة، مثل صناعة الحديد والصلب، والصناعة البتروكيمياوية، وأولت أهمية كبيرة لذلك في الخطط التنموية، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، بسبب طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، والذي لم يستثمر عائداته في تطوير القطاع الصناعي، ماعدا بعض الصناعات، ما جعل قطاع الصناعة يتخبط في عدة مشاكل من نقص الاستثمارات وسوء استخدام الموارد وانتشار الفساد المالي والإداري وضعف إمكانيات وأساليب الإنتاج.[2]

- **إنتاج النفط:**

يعتبر النفط الركيزة الاساسية التي يقوم عليها الاقتصاد النيجيري، وكما سبق وأن ذكرنا فإن الاقليم الشرقي الذي كان مسرحا للحرب، هو مصدر هذا المورد الهام بنسبة تفوق 30 % من الانتاج الوطني، لكن الانتاج توقف تماما في الاشهر الاولى لبداية الحرب، ولم يستأنف إلا بعد استعادة الحكومة الفيدرالية لسيطرة على مناطق الانتاج والمصانع، التي استولى عليها الانفصاليين.

وعلى الرغم من سلامة معظم المحطات الإنتاجية من حدوث خسائر مادية بها خلال الحرب، إلا أن الانتاج لم يكن ممكنا بها كما كان قبل الحرب، وذلك بسبب نهب مرافق التخزين وفقدان اليد العاملة الماهرة والمتخصصة، وحصول عطل في بعض الوحدات، مما تطلب وقتا لإعادة الصيانة وهيكلة المحطات الإنتاجية، ولقد بذلت الحكومة الفيدرالية مجهودات جبارة من أجل متابعة عملية

[1]- Dennis Chiekweiro, Op. cit; p88.

[2] -أمنة عباس سعدون، المرجع السابق، ص105.

هيكلة قطاع النفط ورفع مردودية إنتاجه، حيث اعتمد عليه كمورد أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين الاوضاع في الخطة التنموية الوطنية الثانية.[1]

ومنذ نهاية الحرب عام 1970م تميزت الصناعة النفطية بعدة تطورات، من بينها دخول نيجيريا منظمة الأوبك (OPEC)[2]، حيث اصبحت نيجيريا عظوا في المنظمة منذ عام 1971م كما شهد النفط ارتفاع اسعاره بشكل مضاعف عام 1973م[3].

وهكذا تم توسيع هيمنة النفط على قاعدة التصدير للاقتصاد النيجيري، إذ أصبحت نيجيريا بعد الحرب الأهلية من أوائل الدول المنتجة والمصدرة للبترول إذ كانت مناطق الانتاج تتمركز في بورت هاركوت وفي منطقة دلتا النيجر، وبلغ معدل إنتاج النفط مع منتصف السبعينات حوالي 2,5 مليون برميل يوميا تقريبا نصف ما تنتجه القارة، حيث شكل 95% من مداخيل العملات الاجنبية، ما ساعد الحكومة الفيدرالية في تمويل مشاريع واستثمارات في إطار إعادة بناء ما دمرته الحرب، وكانت الحكومة تعلق أمالا كبيرة عليه لتحقيق مشروع إعادة الإعمار وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية.[4]

إلا أن الاعتماد على النفط في تحقيق التنمية، وعدم تنويع مصادر الدخل الوطني في القطاعات الأخرى، أدى إلى عدة مشاكل مثل ارتفاع معدل التضخم، وزيادة نسبة الواردات الغذائية. و

[1]- Gavin Williams, West African State Failure and Promise, Ed John Dun, Combridge,1978,p150.

[2] - **منظمة الأوبك(OPEC)** : منظمة الدول المصدرة لنفط تأسست رسميا في 14 سبتمبر 1960م في بغداد بالعراق بمبادرة من الدول المنتجة لنفط (السعودية، العراق، الكويت، فنزويلا، إيران) كانت تهدف الي التحكم في أسعار النفط، أنظمت إليها نيجيريا عام 1971. أنظر: يوسف خليفة، الاقتصاد السياسي لنفط: رؤية عربية لتطوراته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2015، ص113.

[3]- عرفت اسعار النفط عام 1973م، انتعاشا كبير بسبب حرب أكتوبر 1973م بين العرب وإسرائيل، حيث قامت الدول العربية العضوة في منظمة الأوبك بالإضافة إلى سوريا ومصر، بإعلان حظر بيع النفط للدول المساندة لإسرائيل للإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967م، كما اتفقت دول منظمة الأوبك على رفع أسعار البترول، وهذا ما جعل عائدات النفط للبلدان المنتجة له مثل نيجيريا ترتفع. أنظر: يوسف خليفة، المرجع السابق، ص ص 113- 127.

[4] - Gavin Williams, Op.cit; p 156.

بسبب سوء إدارة عائدات النفط انتشرت الفوضى الاجتماعية، وذلك لغياب خطط تنموية ناجعة تحقق العدل في توزيع عائدات النفط على كل أقاليم، مما أدى إلى زيادة النزوح الريفي إلى المدن، وارتفاع معدلات البطالة وتباين المستوى المعيشي بين الأقاليم.[1] إذ يستفيد منه في المقام الأول أولئك الأشخاص اللذين كان لديهم امكانية الوصول إلى السلطة وبالتالي الاستلاء على التراخيص والعقود والصفقات والعائدات الخاصة بقطاع البترول، وكانت نتيجة ذلك جهاز حكومي أصبح منفصل بشكل متزايد عن رعاياه، إذ كانت إدارة عائدات النفط سيئة جدا، ساهمت في تطوير الفساد والنهب، وتشكيل طبقة من السياسيين والعسكريين فاحشي الثراء، بينما بقي غالبية النيجيريين في فقر دائم.

وكما سبق وأن أشرنا، فإن أسرع طفرة حدثت في قطاع النفط كانت في النصف الاول من السبعينات، إذ ارتفع معدل الإنتاج من 643 مليون برميل عام 1972م إلى 823 مليون برميل عام 1974م، وارتفعت عائداته من 166مليون نيرة عام 1970م، إلى أكثر من 5 مليار نيرة عام 1974م، وهو ما سمح بارتفاع الانفاق الحكومي، وقام الرئيس جوون بمنح زيادات ضخمة في أجور موظفي الحكومة، وبدأ في الاستثمار بإعادة بناء وترميم البنى التحتية الكبيرة، مثل ترميم الطرق والمطارات، وبناء مدارس جديدة، كما تم إنفاق مبالغ ضخمة على الجيش إذ ارتفع إجمالي الانفاق العسكري من 116,7 مليون نيرة عام 1970من إلى 314,5 مليون نيرة عام 1975م، بهدف شراء ولائه لنظام وذلك على حساب ميزانية بقية القطاعات.[2]

وأدى التركيز على البترول كأساس للاقتصاد النيجيري بعد الحرب، إلى إهمال القطاعات الأخرى الضرورية لتحقيق التوازن، حيث واصل القطاع الزراعي تراجعه منذ نهاية الحرب خلال سنوات ازدهار أسعار النفط، وأصبحت نيجيريا أكثر اعتماد على استراد الغذاء، مثل زيت النخيل

[1] - Wayane Nafziger, Op. cit; p 225.

[2] -Toyin Folola & Mathew .H, A History of Nigeria, Cambridge University Press, New York,2008,pp 181.183

والفول السوداني هذه المحاصيل التي كانت ركيزة الاقتصاد الزراعي قبل الحرب، وانخفضت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي من 9,4%سنة 1970م، إلى أقل من 1%سنة 1973م هذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة الواردات الصناعية، وزيادة الاستهلاك خاصة في المناطق الحضرية وارتفع مع ذلك معدل التضخم حيث تم استخدام مزيدا من الأموال لشراء نفس البضائع حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تزيد عن 100%، ولتعويض التضخم قامت الحكومة بخفض معدلات الرسوم الجمركية، من أجل تشجيع نمو الواردات، وبالتالي إغراق السوق بالبضائع المستوردة، إلا أن هذه السياسة فشلت في انهاء التضخم، بل أدى ذلك إلى تثبيط النمو في الزراعة والصناعة، كما أن ازدهار اسعار النفط أدى إلى انتشار الفساد في الحكومة، وجعل نيجيريا دولة ريعية.[1]

في عام 1971م أنشئت شركة النفط الوطنية النيجيرية، والتي قامت بإدارة الأنشطة المتعلقة بإنتاج البترول، وقامت بعمليات مشتركة مع شركات النفط المتعددة الجنسيات، وسيطرت على 12 فرعا من المصافي البتروكيمياوية وغيرها، وأصبحت الشركة تملك 60%من الأسهم مقارنة مع شركات النفط الاجنبية، كما شرعت في نفس العام في تأميم 20 %من عائدات شركة النفط البريطانية، و40 %من شركة "شل" Shell الهولندية- البريطانية، ويعود سبب القيام بالتأميم إلى تلك الشركات بتزويد نظام بريتوريا بجنوب إفريقيا بالنفط النيجيري، رغم معرفتها بقطع نيجيريا لجميع العلاقات مع ذلك النظام، بسبب موقفه الداعم لانفصال إقليم بيافرا. [2]

ومنذ عام 1976م أدمجت الشركة مع شركات المناجم والطاقة، لتشكل مؤسسة البترول الوطنية النيجيرية، والتي تكفلت بتوزيع عائدات النفط عن طريق عملية التخصيص التي تسمى بالاشتقاق حيث يتم تخصيص عائدات النفط للولايات على أساس عدد السكان، وكان من انعكاسات ذلك أن كل ولاية أصبحت تضخم إحصائيات عدد سكانها للحصول على أكبر نسبة من عائدات

[1] - Toyin Folola & Mathew .H, Op. cit; p183.

[2]- أمنة عباس سعدون، المرجع السابق، ص: 109.

النفط، وهكذا كان توزيع عائدات النفط من أكبر المشاكل التي واجهت نيجيريا بعد الحرب كما شكل الاعتماد على تصدير هذا المورد فقط عائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في ضل تهميش باقي القطاعات.[1]

2.2 .الزراعة:

تسببت الحرب بخراب الاراضي الزراعية، وإضرام النار في المحاصيل الزراعية، وتوقف عملية الزرع في بعض الأراضي، بسبب الهجمات المتكررة بين الطرفين المتنازعين، فتسبب ذلك في ندرة الغذاء من المزروعات المعاشية، خاصة في الإقليم الشرقي وانتشار المجاعة على نطاق واسع في نيجيريا، وقد أدت ندرة المحاصيل الزراعية إلى ارتفاع رهيب في أسعار الخضر والفواكه، واستمرت الأزمة لأشهر طويلة بعد الحرب. [2]

قبل الحرب الأهلية كانت الزراعة القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد الوطني، وكانت تساهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وبأكثر من ثلاث أرباع عوائد الصادرات، لكن مع نهاية الحرب تدهور وضع القطاع جراء مخلفات الحرب، والسياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة، والتي كانت تعتمد على الصناعة النفطية، وأهملت التنمية الزراعية لذا دخل القطاع في مرحلة الانخفاض النسبي، وتحولت نيجيريا إلى بلد لا يحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي، واستمر ارتفاع استهلاك المواد الغذائية المستوردة خصوصا الحبوب والأرز، وتراجعت نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الوطني إلى أدنى مستوياته، ومع نهاية السبعينات أصبحت نيجيريا تستورد أكثر من 365 طن من الأرز ما يعادل أضعاف ما كانت تستورده عام 1970م.[3] إذ تظهر هذه الزيادة الضخمة في استراد الأرز، عدم تمكن الاقتصاد الوطني من تلبية حاجيات السكان الغذائية، ما أدى إلى حدوث أزمة

[1]- Toyin Folola & Mathew .H, Op. cit; p184.

[2]- Ibid, p 239.

[3]- Ibid, p 239.

تضخم وتراجع المعدل السنوي لنمو الزراعي طيلة فترة السبعينات، في حين كان معدل النمو السكاني يتجاوز2,8 %.[1]

وعلى العموم كان النمو الاقتصادي في نيجيريا بطيء جدا منذ السبعينات، إذ كان ينمو بمعدل 3,8 %سنويا منذ نهاية الحرب، وكان نصيب الفرد منه عام 1970م حوالي 368دولار وارتفع قليلا عام 1974م إلى 460 دولار، بسبب ارتفاع اسعار النفط، لكن بدأ بالانخفاض تدريجيا منذ منتصف السبعينات، وذلك راجع إلى إهمال القطاع الزراعي، خاصة في المناطق الريفية التي يقدر عدد سكانها بحوالي 70%سنة 1970م، بحسب منظمة الفاو، ولهذا فإن نقص التنمية في الريف وعدم تشجيع الفلاحة وإهمالها من بين أسباب تراجع الزراعة.[2]

ورغم وجود الأراضي الخصبة والعوامل الطبيعية المساعدة على نجاح الزراعة من وفرة المياه والمناخ المناسب، إلا أن المساحات الزراعية المستغلة بقيت قليلة جدا، حيث أن من مجموع 820 ألف كم مربع من المساحة الصالحة للزراعة، استغلت فقط 340ألف كلم2 أي ما يعادل 42 %فقط، وذلك راجع للسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الفدرالية منذ نهاية الحرب.[3]

حاولت الدولة تقديم الدعم للقطاع الزراعي، من أجل توفير إمدادات غذائية كافية للأعداد السكان المتزايدة، وتوفير مواد خام كافية للقطاع الصناعي النامي، واستعادة مكانة الزراعة كمصدر رئيسي لتبادل التجاري الاجنبي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتشجيع تربية الحيوانات وإنتاج الاسماك والمحاصيل النقدية مثل القطن، زيت النخيل، الفول السوداني التي كانت من أهم المحاصيل التصديرية قبل الحرب، كما عملت على توفير الاسمدة الزراعية وتوسيع مشاريع الري، وتقديم التسهيلات للفلاحين، إلا أن هذا لم يكن كافيا من أجل رفع مردودية الإنتاج الزراعي، وذلك

[1]- Ahmed Helmy Fuady, "Elites And Economic Policies In Indonesia And Nigeria (1966-1998)", ***Journal of Indonesian Social Science And Humanities***, Vol 4, 2011, p:158.

[2]- Ahmed Helmy Fuady, Op. cit; p159.

[3]- Ibid, p159.

بسبب التأخير في إنجاز المشاريع، بالإضافة إلى نهب الأموال التي كانت مخصصة لهذه المشاريع وكذلك الاستلاء الغير القانوني على الاراضي الزراعية، وما نتج عنه من فساد وصراعات انعكست سلبا على القطاع.[1]

هذا ما دفع الحكومة الاتحادية عام 1978م، إلى إصدار مرسوم الأرض وإقامة نظام حيازة موحد لحيازة الأراضي الزراعية، وفتح ذلك الباب أمام الاشخاص والشركات والمؤسسات للمساهمة في التنمية الزراعية، ومنح صلاحيات للدولة والحكومات المحلية لتولي إدارة أراضي البور واستصلاحها واستغلال أكبر المساحات الزراعية الممكنة، لرفع مردودية الانتاج إلا أن هذه الاصلاحات اصطدمت في الواقع بعدة مشاكل، من بينها رداءة طرق المواصلات وضعف شبكة النقل في نيجيريا، وقلة استخدام الوسائل و التكنولوجيات الحديثة، في طرق الزرع والحصاد ونقص الفادح في الاسمدة المستوردة من الخارج، وبذلك طغت الطرق التقليدية والوسائل البدائية في الزراعة مما كان عامل مهم في ضعف المنتوج الزراعي، بالإضافة إلى انعدام شروط تخزين المنتوجات خاصة في المناطق الريفية، وضعف شبكة الري وعدم تطويرها، لعدم وجود الخبراء المتخصصين في هذا المجال.[2]

كما أدى انخفاض الاستثمار في الزراعة والاعتماد على النفط إلى حالة من الركود الاقتصادي، جعل نيجيريا من بين أوائل البلدان المستوردة لمختلف المنتوجات الزراعية، إذ كان لنمو الصناعة النفطية تأثير على هجرة اليد العاملة لقطاع الزراعة، اتجه بعضهم للعمل في حقول النفط وآخرون إلى تغيير الحرفة بسبب نقص الإمكانيات والوسائل، إذ أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة قبل

[1] Ahmed Helmy Fuady, Op. cit; p159.

[2]-Ibid, p158.

الحرب كانت أكثر من 54 %، وتراجع نسبة اليد العاملة في القطاع بعد الحرب الأهلية كانت من بين أسباب تحول الاقتصاد من إنتاجي إلى استهلاكي بالدرجة الاولى.[1]

وبالرغم من مساعي ومجهودات الحكومات النيجيرية التي تعاقبت على حكم نيجيريا، من السبعينات إلى مطلع الثمانينات، وما تم القيام به من إصلاحات وخطط تنموية استراتيجية لنهوض بالقطاع الزراعي وتحسين مردوديته، إلا أن مساهمة القطاع بقي ضعيف جدا، مقارنة بالإمكانيات الطبيعية والبشرية للبلاد، وبقي الإنتاج متدني وغير مستقر في السنوات التي تلت الحرب، وذلك بسبب انعدام الاستقرار السياسي والصراع حول والسلطة، وما انجر عنه من انتشار الفساد الإداري ونهب المال العام المخصص لتنمية في القطاع الزراعي، وإحباط المشاريع التنموية، دون أن ننسى استمرار التناحرات العرقية والصراعات الإجتماعية، كل هذا أثر سلبا على القطاع وأدخله في دوامة من الضعف والتبعية، استحال الخروج منها في ظل انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي.

3.2 الثروة الغابية وتربية الحيوانات:

تأثرت الثروة الغابية في نيجيريا بصراع الحرب الأهلية، حيث أتلفت نيرانها ألاف الهكتارات من الأشجار بفعل الحرائق التي أضرمت فيها عمدا، أو بفعل الهجومات المتبادلة بين الأطراف المتصارعة في نيجيريا، على الرغم من أنه ليس لدينا معطيات عددية منظمة عن حجم هذه الخسائر التي مست الثروة الغابية، إلا أن المؤكد أن نيجيريا تمتلك ثروة غابية مهمة جدا، وتعتبر إحدى الموارد الطبيعية التي كانت قبل الحرب تساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، بما توفره من

[1]- Wayane Nafziger, Op. cit; p 240.

أخشاب للاستخدام الصناعي، وما توفره من منتوجات غذائية ومن فرص عمل في الصناعات الخشبية خاصة في المناطق الجنوبية.[1]

ولقد ساهم انتاج قطاع الغابات قبل اندلاع الحرب في مطلع الستينات بأكثر من 6%من الناتج المحلي للبلاد، لكن بعد عام 1970م بدأت النسبة تتراجع تدريجيا واستمر الانخفاض طيلة فترة السبعينات، إذ ساهم القطاع المذكور بحوالي 2 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت عائدات صادرات خشب النجارة والبناء والمنتوجات الخشبية أكثر من 6 %عام 1960م إلى 1% فقط عام 1970م، ولقد فسر هذا الانخفاض طيلة فترة السبعينات بما خلفته الحرب من خسائر وازدياد الطلب على الخشب لإعادة بناء ما دمرته الحرب،[2] كما أدت زيادة العائدات النفطية إلى ارتفاع الطلب المحلي على الخشب والمنتوجات الخشبية من طرف القائمين على الصناعة الإنشائية، وفي هذه الفترة أوقفت الحكومة الصادرات من المنتوجات الغابية، من أجل تلبية احتياجات السوق الوطنية، والمحافظة على الاحتياط من الموارد الغابية.[3]

وعلى العموم فإن الموارد الغابية تأثرت كثيرا بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الفدرالية بعد الحرب، وذلك بسبب الإهمال الكبير الذي مس القطاع وسوء إدارة الموارد والاستغلال الجائر خاصة في المناطق الشمالية، إذ فشلت الحكومات التي تعاقبت على رئاسة البلاد منذ 1970م في وضع برامج تنموية للنهوض بقطاع الغابات، ووضع استراتيجيات لتسيير وحماية الغطاء الغابي الذي يعتبر ثورة اقتصادية جد مهمة.[4]

[1]- Ahmed .A, The Current State of the Nigerian Economy and its Challenges to Policy Makrs, Bullion, Vol 9, N04, Abuja,1985,p30.

[2]- Ibid, p30.

[3] -هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص211.

[4] -Ahmed .A, Op. cit; p 35.

كما تأثرت الثروة الحيوانية وتربية الحيوانات بأحداث الحرب، وما صاحبها من دمار ومجاعة وفقدت نيجيريا ملايين من رؤوس الحيوانات من ماعز وماشية وإبل وأبقار ودواجن، إذ كانت الحصيلة ثقيلة ولا يوجد هناك احصائيات دقيقة لحجم الخسائر في هذا المجال.[1]

وكل ما يمكن قوله أن الثروة الحيوانية قبل الحرب كانت تساهم بقدر كبير في الاقتصاد الوطني خاصة في الولايات الشمالية، التي تعتمد على تربية الحيوانات حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع في الدخل الوطني أكثر من 5%، لكن مع نهاية الحرب تراجع النشاط بسبب خسائر الحرب ولهذا أصبحت الثروة الحيوانية محدودة جدا بما يسد حاجيات البلاد حيث أنها مع نهاية سنة 1970 م، أصبحت تستورد أكثر من 40% من لحوم البقر للاستهلاك المحلي من الدول المجاورة، وفي نفس العام أنشأت الشركة الوطنية للإنتاج الحيواني، وأقامت مزارع خاصة لتربية الماشية، وعملت على رفع مردودية القطاع، ورغم ذلك انخفض عرض المنتوجات الحيوانية في البلاد طيلة فترة السبعينات، في حين ازداد الطلب عليها في ضل زيادة النمو السكاني، ونمو المدن وبذلك ضلت نيجيريا بلدا مستوردا لثورة الحيوانية ومنتوجاتها.[2]

وعلى العموم كان قطاع الفلاحة بصفة عامة يعاني من عدة مشاكل تسببت بنقص مردودية القطاع، وضعف مساهمته في الدخل الوطني العام، وانجر عن ذلك لجوء الحكومات المتعاقبة على نيجيريا، منذ مطلع السبعينات إلى الاستدانة الخارجية والاستيراد، من أجل سد حاجيات السوق الوطنية من المواد الغذائية.

4.2 المواصلات:

اثرت الحرب الأهلية في حركة النقل ووسائل المواصلات، وسببت اضطرابات كبيرة جدا في حركة السكك الحديدية، وشركات الطيران، ووسائل نقل الأشخاص والبضائع، وفي حركة الموانئ

[1]- Wayane Nafziger, Op. cit; p 243.

[2] - Ibid, p 243.

مما انعكس سلبا على التجارة الداخلية والخارجية، وتفاقمت مشاكل النقل بسبب فقدان القاطرات وعربات النقل في السكك الحديدية، خاصة عربات نقل السلع والبضائع، كما تضررت المناطق الأخرى جراء الحضر المفروض على الموانئ الشرقية، طيلة أيام الحرب ومحاصرة الطرق والجسور[1] بالإضافة إلى تحطيم البنى التحتية للمواصلات جراء أحداث العنف والهجمات العسكرية، إذ تم حرق العديد من المطارات ومحطات البنزين وتدمير العديد من الجسور، وحرق وسائل النقل ما تسبب في تعطيل تنقل الأشخاص، وتعطيل التجارة الداخلية والخارجية.[2]

ولهذا كرست الأعوام الأولى لإعادة بناء ما دمرته الحرب، حيث كرست الخطط التنموية الاولى لإصلاح شبكة الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ وعملت على إضافة تجهيزات جديدة إلى القطاع.[3]

وإذا تحدثنا عن السكك الحديدية التي كانت من أهم وسائل النقل البري، وأهم وسيلة أمنت الوصول إلى المناجم عبر انحاء نيجيريا، فإن تعطيلها أثناء الحرب وتدمير بعضها وتفجير القاطرات انعكس سلبا على حالة تنقل الأشخاص، وفرض عزلة على بعض المناطق،كما أنها عطلت عملية نقل السلع والبضائع، وكذلك نقل المعادن من مناطق الإنتاج إلى موانئ التصدير، وهذا ما انعكس سلبا على قطاع التجارة.

ولقد كانت شركة السكك الحديدية في نيجيريا بعد الاستقلال، تمتلك 257 قاطرة و339عربة لنقل الركاب و3885 عربة لشحن البضائع، ومن أجل إعادة نشاط السكك الحديدية كما كان قبل اندلاع الحرب قامت الحكومة بعدة اجراءات وتخصيص ميزانية معتبرة في خططها التنموية، وعلى الرغم من ذلك استمر النقص بسبب عطل التجهيزات، وقلة التنسيق في حركة المرور ونقص

[1] - Wayane Nafziger, Op. cit;.p.237.

[2]- Ibid, p. 237.

[3]-هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص317.

فعالية وسرعة القطارات مقارنة بالوسائل الأخرى، لذا بقي الاهتمام منصبا على اصلاح طرق السكك القديمة، وتوفير التجهيزات الجديدة وتدريب العاملين تقنيا وإداريا لتحسين نوعية الخدمات التي بقيت ناقصة مقارنة بعدد السكان.[1]

كما خلفت الحرب طرق مهترئة ومدمرة، حيث كانت شبكة الطرق في حالة كارثية خاصة الطرق التي كانت تربط المدن الرئيسية في الإقليم الشرقي الذي كان مركز الحرب، ولقد حاولت الدولة إعادة هيكلة الطرق التي تصل بين المدن الكبرى والطرق المحلية الموجودة في الأرياف، وأشرفت منذ 1974م على الطرق الرئيسية، بينما ركزت الولايات جهودها على الطرق الثانوية التي تربط المناطق الريفية بالمدن الكبرى، وقد قدر في عام 1978م طول الطرق البرية التي تربط مختلف أنحاء البلاد بأكثر من 98 ألف كلم2.

وخلال السبعينات حدث تقدم مهم في مجال إصلاح الطرق الرئيسية التي تضررت من الحرب، وتم انشاء طرق ثانوية أخرى حول المدن، كما تم إنشاء شركات نقل خاصة بعد انهيار شركات النقل التابعة للقطاع العام، ولقد واجه النقل الحضري عدة مشاكل منها ارتفاع عدد السكان، وعدم كفاية وسائل النقل وسوء التخطيط المركزي، مما أدى إلى تفاقم أزمة النقل، وبقاء الكثير من المناطق معزولة.[2] إذ واجه النقل البري عدة مشاكل وتحديات، أعاقت مساهمته في تحقيق التكامل الوطني، منها ما خلفته الحرب من دمار البنى التحتية، ونقص وسائل النقل وغياب التخطيط لنهوض بالقطاع.

كما تضرر النقل البحري جراء الحرب، وما نتج عنها من تدمير وغلق للموانئ بسبب الحضر الذي فرضته، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار كون كل الموانئ تقع في الجنوب أين احتدم الصراع، وأن النقل البحري في نيجيريا يعتبر العمود الفقري لتجارة الخارجية، خصوصا لتصدير النفط

[1] – هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص322.

[2] –أمنة عباس سعدون، المرجع السابق، ص117.

والمنتوجات الزراعية، ولقد أعادت الدولة إصلاح الموانئ التي دمرت خلال الحرب، إلا أن تقدمها كان بطيء جدا، فعلى الرغم من وضع برامج لتطوير الموانئ ضمن خطة التنمية الثالثة، لم يبدأ العمل بها، في حين كان ميناء لاجوس يزدحم ازدحاما شديدا في عام 1975م، وعلى سبيل المثال كانت هناك 400 سفينة تنتظر لتفريغ حمولتها خلال فترات كثيرة طوال السنة، لكن في عام 1976م، نقص الازدحام بفعل تنفيذ مشاريع في لاجوس بإقامة منشآت لتفريغ النفط وصهاريج وأرصفة وأنشأت تجهيزات أخرى لشحن والتفريغ في عام 1977م.[1] وعلى العموم كان النقل البحري أحسن حالا من بقية القطاعات الأخرى إذ حضي باهتمام أكبر من طرف الدولة بما أنه كان عصب التجارة الخارجية.

ولقد كلفت عملية إصلاح وسائل قطاع المواصلات بعد الحرب، وإعادة بناء هياكله أموالا طائلة لدولة، وبالرغم من ذلك بقيت فعاليته في الحياة اليومية محدودة جدا، بسبب سوء التسيير، وزيادة عدد السكان، ما أثر سلبا على بقية القطاعات الاقتصادية في إطار برنامج إعادة البناء والإعمار، خاصة قطاع التجارة.

5.2 التجارة:

تأثرت التجارة كغيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى خلال الحرب وما بعدها، بحكم الارتباط الوثيق الموجود بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى، وذلك بتعطل الإنتاج فيها وتدمير البنى التحتية وخراب طرق المواصلات وانعدام الامن والاستقرار، وما صاحب ذلك من انعكاسات سلبية على التجارة، والتي كانت تتميز قبل الحرب بتنوع مصادرها، وكانت تنقسم إلى قسمين تجارة داخلية أساسها ما ينتج محليا، من مزروعات وبعض الصناعات أغلبها يتم بين الأقاليم الشمالية والجنوبية، وتجارة خارجية تعتمد على تصدير المواد الأولية، وبعض المزروعات وتستورد مختلف السلع والبضائع، ومنذ نهاية الحرب أصبح النفط أهم مورد في التجارة الخارجية، حيث ارتفعت

[1]-هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص328.

حصة النفط في الصادرات التجارية في مطلع السبعينات إلى أكثر من 80% ، ويساهم في ميزان المدفوعات بحواي 500 مليون جنيه استرليني وهكذا هيمن قطاع النفط على الإيرادات الحكومية وأخذ في الارتفاع بنسبة المساهمة في التجارة الخارجية بسرعة فائقة .[1]

ولقد كان أداء ومساهمة القطاع الزراعي في الصادرات ضعيف جدا، إذ ادى إهمال الزراعة بعد الحرب إلى انخفاض قدرتها التنافسية في التجارة حيث بدأت نيجيريا في استيراد بعض المحاصيل الزراعية التي كانت قبل الحرب من أهم صادراتها الغذائية، إذ فقدت نيجيريا منذ عام 1970م إلى مطلع الثمانينات أكثر من 96% من صادرتها بسبب انخفاض الانتاج سواء الناجم عن مخلفات الحرب أو عوامل داخلية أخرى، وهذا ما جعل نيجيريا تتحول تدريجيا إلى مستورد رئيسي لمعظم المواد الغذائية، بعد أن عجزت عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، في ضل أحداث العنف والاضطرابات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد. كما تستورد سلعا أخرى مثل الملابس والسلع الانتاجية، وقطع الغيار ووسائل النقل، مثل سيارات الشحن والقاطرات، وغيرها من السلع.[2]

وعلى الرغم من عمل الحكومة طيلة فترة السبعينات على زيادة الصادرات خارج قطاع النفط، إلا أن النجاح في ذلك كان محدود جدا، حيث أنها عملت على إلغاء معظم القيود المفروضة على المنتوجات المصدرة منذ عام 1971م، وتسهيل إجراءات نقل وتصدير المنتوجات الزراعية خاصة بما أنها الأقل تكلفة من المنتوجات الصناعية التي كان معظمها يعتمد على المواد المستوردة من الخارج إذ شكلت السلع الانتاجية والمواد الخام أكثر من 80%من المواد المستوردة بين عامي 1974 و 1979م[3].

[1]- May Ranalds, Nigeria Since the Civil Conflict infers economics, Hamburg, Vol 9, Issue 1, p27.

[2] - Ibid, p 28.

[3] - Ibid, p 28.

أما عن الميزان التجاري فتميز في منتصف السبعينات بالفائض، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، ولقد غطى هذا الفائض العجز الذي اتسمت به بقية القطاعات الاخرى مؤقتا، ومع حلول عام 1976م، استخدمت احتياطات البلاد لتغطية العجز في الميزان التجاري، ولجأت الحكومة إلى فرض الحضر على استيراد بعض السلع، وإبقاء استيراد بعض السلع الأخرى تحت ترخيص الدولة، كما فرضت رسوما جديدة على بعض الواردات، هذا ما ساعد على خفض من قيمتها بداية من عام 1979م، وحدوث انتعاش طفيف في ميزان المدفوعات.

أما عن الشركاء البارزين الذين كانت تتعامل معهم بعد الحرب، فكانت الولايات المتحدة الامريكية من أكبر الشركاء التجاريين، حيث ارتفعت صادراتها النفطية اليها وبلغت 29% عام 1974م ثم 47% عام 1979م، وهنا تجدر الإشارة أن قبل عام 1970م كانت بريطانيا الشريك التجاري الرئيسي لنيجيريا بنسبة تفوق 60%، وانخفضت مع نهاية الحرب الاهلية إلى28%، لكن رغم هذا الانخفاض بقيت بريطانيا من أكبر المتعاملين الاقتصاديين مع نيجيريا.[1]

والملاحظ بصفة عامة بعد الحرب، أن نيجيريا عززت تبادلها التجاري مع الدول التي أيدت موقف الحكومة الفيدرالية، وعارضت انفصال بيافرا، بينما حدث العكس مع الدول التي كانت مساندة للانفصال مثل فرنسا، التي تراجع قيمة تعاملها التجاري بنسبة كبيرة مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب وذلك طيلة فترة السبعينات.

وعلى العموم خلفت الحرب خسائر جسيمة مست كل القطاعات الاقتصادية، وانعكس ذلك سلبا على عملية التنمية الاقتصادية لنيجيريا، إذ أن الاموال التي كانت ستوجه لتموين مشاريع تنموية جديدة التي من شأنها تطوير البلاد، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وجهت لإعادة بناء ما دمرته الحرب، فاستنزف ذلك خزينة الدولة، وعرقل كثيرا عجلة التنمية الوطنية، في ظل انتشار الفساد الإداري، وسوء التسيير ونهب المال العام، وبالتالي أضحت عملية إعادة البناء الاقتصادي

[1] -Wayane Nafziger, Op. cit; p245.

تحدي جد صعب أمام الحكومة الفيدرالية، في ظل ارتفاع أعباء تكلفة مشروع المصالحة الوطنية وإعادة البناء والإعمار، وما صاحبها من عراقيل حالت دون إحراز نتائج ملموسة في تحسين الواقع الاقتصادي في نيجيريا.

3- نتائج الحرب وانعكاساتها على الحياة السياسية:

لقد كانت الحرب الأهلية النيجيرية واحدة من أول النزاعات، التي اختبرت الدولة الموروثة حديثا، والتي أهلت دولة نيجيريا المستقلة إلى مستوى رفع التحديات السياسية لإعادة بناء الدولة، لقد كانت من دون شك اختبار لمرونة الأمة النيجيرية، وكانت حرب لبقاء الأمة النيجيرية موحدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ولم يسمح لبيافرا بالانفصال عن البلاد، وبذلك نجحت الحكومة النيجيرية في الحفاظ على الوحدة السياسية لدولة نيجيريا، ووحدة اراضيها وتعزيز الكرامة السياسية للبلاد.[1]

لقنت الحرب الاهلية النيجيريين عدة دروس، إحداها أن انفصال أي جزء من نيجيريا لتكوين دولة مستقلة أمر مستحيل، وهذا ما وضع حد لدعوات الانفصالية سنوات طويلة بعد نهاية الحرب ولم يعد التهديد بالانفصال ساريا في المشهد السياسي النيجيري، طيلة سنوات السبعينات والثمانينات.[2]

وكما أشرنا سابقا مع نهاية الحرب أصدر رئيس الحكومة الفيدرالية يعقوب جوون اعلانه الشهير "لا منتصر لا مهزوم"، كما منحت الحكومة عفوا عاما لأولئك الذين قاتلوا إلى جانب بيافرا وأطلقت الدولة برنامجا سياسيا للمصالحة وإعادة الإعمار، الذي كان يهدف إلى تهدئة الأعمال العدائية بين المجموعات العرقية في نيجيريا، واستعادة البنى التحتية والمنازل التي دمرت في

[1]- Johnson Olaosbikan, Op. cit; p66.

[2]- Ibid,p 28.

القتال ومعالجة مخلفات الحرب، ورفع التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبناء دولة نيجيريا[1].

ولقد عزمت الحكومة الفيدرالية بزعامة الجنرال جوون، على تنفيذ مشروعها السياسي لاستعادة الثقة بين الأعراق عن طريق مشروع المصالحة وإعادة الإعمار، وتم تخصيص ميزانية له من مخطط التنمية الوطنية الثاني (1970_1974م). وذلك في ضل ما خلفته الحرب من خلافات سياسية وقضايا عالقة، في نظام اتحادي غير متوازن، بهيكل سياسي و اجتماعي جد هش، ما أثر فعليا على جميع جوانب الحياة، ووجدت النخبة السياسية النيجيرية نفسها عاجزة على إدارة الأزمة أمام كل المشاكل التي ورثتها البلاد جراء مخلفات الحرب.

حيث أعلنت الحكومة الفيدرالية في شهر أفريل 1970م، أنه من بين القضايا التي تشغل بال الحكومة هي قضية المصالحة، وإعادة إدماج الفئات المتضررة من الحرب، خاصة الموظفين الذين وجب على الحكومة تسوية وضعيتهم الإدارية، وإعادة إدماجهم في مناصب عملهم، وكانت من بين القضايا العالقة أيضا تطبيق بعض القرارات السياسية، التي تم اتخاذها قبل الحرب، ولم تتمكن الدولة من تنفيذها بسبب اندلا ع الحرب مثل مسألة تقسيم البلاد إلى 12 ولاية.[2]

ولقد شمل البرنامج السياسي الإصلاحي للحكومة العديد من النقاط والبرامج التأهيلية، التي شملت العديد من جوانب الحياة قد لخصها الجنرال جوون في عدة نقاط تمثلت فيما يلي:

- إعادة تنظيم وهيكلة الجيش.
- وضع خطة تنموية حيز التنفيذ مدتها أربع سنوات.

[1] -Benjamain Maingwa, "Revisiting the Nigeria Biafra War : The Intangibles of Post-War Reconciliation" , ***International Journal on World Peace***, Vol XXXI, No 4, December,2016,p50.

[2]- Ahmed Laraba, Op. cit; pp128-129.

- دراسة إحتمال خلق المزيد من المقاطعات ووضع تقسيم إداري جديد.
- القيام بإصلاحات ضريبية.
- القيام بعمليات إحصاء جديدة لسكان.
- مكافحة الفساد والرشوة
- إعادة تنظيم الأحزاب السياسية من أجل القيام بانتخابات تشريعية، عندما تسمح الفرصة ووضع دستور جديد. [1]

كما أعلن أن الوضعية الأمنية في البلاد، وحالة الجيش تستدعي توخي المزيد من الحذر في تسيير الأمور السياسية، والاقتصادية والعسكرية للبلاد، لذا فإن الجهاز الحكومي يعلن استمرارية الحكم العسكري، إلى غاية خلق جو سياسي واجتماعي مناسب، يسمح بنقل السلطة إلى المدنيين بطرق شرعية وسوف يكون ذلك بحلول سنة 1976م، وأصر أن العودة إلى الحياة السياسية العادية يجب أن يكون بصفة تدريجية، ودعى إلى خلق أحزاب سياسية جديدة تقوم على مراعاة الوحدة الوطنية، ونبذ التفرقة العرقية، وأنه لابد من استرجاع السلام و النظام والاستقرار، الأمر الذي يتطلب قيادة ونظام سياسي قوي.[2]

وتعزيزا لمشروع الاندماج الوطني، تم فرض الخدمة الوطنية في الجيش لجميع الشباب النيجيريين البالغين، الذين يمتلكون المؤهلات العقلية والجسدية لخدمة الوطن لمدة عام، وكان الهدف من ذلك تطوير روابط مشتركة، وتعزيز الأخوة بين الشباب وتعزيز الوحدة الوطنية لبناء دولة موحدة، وتجدر الإشارة أن نظام جوون بعد نهاية الحرب، كان نشيطا حتى على الساحة الإفريقية إذ سعى لتعزيز استقلال افريقيا من النفوذ الأروبي وخاصة الفرنسي في غرب إفريقيا حيث كانت نيجيريا أكبر

[1]- Ahmed Laraba, Op. cit; p130.

[2]- Ibid, pp130-131.

ممول للمجموعة الاقتصادية لدول غرب (ECOWAS)[1]، وعنصر جد فعال فيها. [2]حيث كانت هذه المجهودات من أجل إعطاء نيجيريا صورة دولية جديدة وتقدمية، بعد صدمة الحرب الأهلية، وكانت موجهة نحو بناء دولة عصرية متفتحة سياسيا واقتصاديا.

وأدى الانتصار الفيدرالي الحاسم في الحرب الاهلية، إلى تعزيز شعور الانتماء إلى الأمة النيجيرية خصوصا بعد وضع التقسيمات الإدارية الجديدة، والتي جعلت الاتحاد أكثر توازن من الناحية العرقية، وقامت الحكومة الفيدرالية باستغلال التوسع في عائدات النفط، في القيام بمشاريع تنموية في الأقاليم، كان من شأنها تخفيف التوترات والنزعات العرقية، مع صياغة آليات تشريعية جديدة للحد من النزعات العرقية، وكذلك الحرص على احترام مبدأ الطابع الفيدرالي لدولة وتعزيزه.[3]

لقد أثبت نظام الحكم العسكري الفيدرالي بزعامة الجنرال جوون، فعاليته في الحفاظ على وحدة نيجيريا بالقضاء على الحركة الانفصالية في إقليم بيافرا، وإعادة نوع من الاستقرار السياسي لدولة نيجيريا، لكن الأشهر التي تلت الحرب، وفي إطار برنامج المصالحة وإعادة الإعمار، الذي تبنته الحكومة اتضح سوء التسيير وعدم كفاءة النظام في تسيير الأزمة، خاصة بعد الإحصاء السكاني الذي قامت به الحكومة عام 1973م، والذي شكك في نتائجه، وكان بداية النهاية لنظام الحكم

[1] -الإيكواس (**Economic Community of West African States**): المجوعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا هي منظمة سياسية واتحاد اقتصادي اقليمي تأسس 28ماي 1975م، يتكون من خمسة عشر دولة تقع في غرب افريقيا وهي الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، لبيريا، مالي، السينيغال، سيراليون، بنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، التوغو، النيجر، نيجيريا لمقرها في أبوجا عاصمة نيجيريا ، هدفها الحفاظ على الأمن والسلم في منطقة غرب افريقيا وتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المنظمة، أنظر: تمت زيارة الموقع يوم 2020/06/09 على الساعة 21:30 https://ar.m.wikipedia.org -

[2] -Abdularahman Ajibola Ajibola, "The Impact of Military Rule on Nigeria National Building (1966-1979)", ***Historical Research Letter***, University of Ilorin, vol15,2014, pp 21-22.

[3]- Eghosa. E .Osaghae, A History of Identities Violence and Stability in Nigeria, Ouver Elizabeth House University Of Oxford,2005, p 18.

العسكري للجنرال جوون، الذي حاول تدارك الوضع بتشكيل لجنة لتدقيق في صحة تلك النتائج ثم اتخاذ قرار بشأنها، إلا أن نتائج تحقيق اللجنة لم تظهر أبدا ولم يتم اتخاذ أي قرار بشأن ذلك.[1]

ومع نهاية عام 1974م أعلن عن تأجيل العودة للحكم المدني، بحجة أنه يريد منح المزيد من الوقت لحكومته لتنفيذ برنامجها الإصلاحي، ومحاربة الفساد والتضخم، لكن استمر في الحكم لأشهر دون تنفيذ أي من وعوده، هذا ما أدى إلى ظهور سخط شعبي قام ضد قيادة جوون، ترجم بظهور عدة أعمال شغب، ومخالفات للقانون خاصة في المدن الكبرى، مما أدى إلى تعطيل عدة مرافق عامة، وانقطاع الكهرباء والماء وقطع الخطوط الهاتفية، وانتشار الفوضى في كل مكان وانتشار الفساد ونهب المال العام بشكل رهيب، مع زيادة النفقات العسكرية التي تضاعفت اربع مرات بعد نهاية الحرب.[2]

وبسبب هذه الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي عرفتها البلاد بعد الحرب الاهلية في ظل حكم النظام العسكري للجنرال جوون، تم تنظيم انقلاب عسكري في جويلية 1976م استهدف نظام هذا الأخير، من طرف مجموعة من الضباط بقيادة العميد مورتالا مُحَمَّد (Mortala Mohammed)[3]، وكان ذلك أثناء تواجد جوون في كامبالا عاصمة اوغندا لحضور

[1] - Eghosa. E .Osaghae, Op. cit; p18.

[2] -Max Siollun, Nigeria Military Coup Culture (1966-1676), Algora Publishing, New York, 2009, p174.

[3] – **مورتالا محمد**: رجل عسكري سياسي نيجيري من مواليد عام 1938م بمدينة كانو، درس في الكلية الحكومية بمدينة زاريا التحق بالجيش عام 1958م، تلقى تدريبه العسكري في نيجيريا وانجلترا، شغل رتبة عقيد بعد انقلاب عام 1966م كان قائدا ميدانيا للجيش النيجيري، خلال الحرب الأهلية شغل منصب مندوب الاتصالات في حكومة جوون، ثم أصبح رئيس لدولة وقائد عام للقوات المسلحة بعد الانقلاب على حكومة جوون ، اغتيل في محاولة انقلابية عليه عام 1976م. أنظر:Guntram.H and Dvid.M, Nation and- Nationalism, Global Historical Overview , volume3(1945-1989), California, Oxford, p1187.

مؤتمر القمة الثاني عشر لمنظمة الوحدة الافريقية، وبهذا انتهى النظام العسكري للجنرال جوون وخلفه نظام حكم عسكري آخر.

استلم الجنرال مورتالا مُحَمَّد السلطة في جويلية 1976م، إثر ذلك الانقلاب وبدأت حكومته في معالجة المشاكل الموروثة عن الحكومة العسكرية السابقة، وكانت أول خطوة قاموا بها إلغاء نتيجة الاحصاء السكاني الذي قامت به حكومة جوون عام 1973م، وذلك من أجل القضاء على الخلافات والنزاعات التي نتجت عن تزوير تلك الاحصائيات، كما قاموا باتخاذ قرار خلق مزيد من الولايات، بوضع تقسيمات إدارية جديدة، كما كان موضح في برنامج الحكومة التي سبقتها، حيث مع نهاية عام 1976م، أصبح عدد الولايات في نيجيريا تسعة عشر ولاية[1]، بعدما كانت اثنا عشر ولاية، وذلك بهدف إضعاف الولاءات الإقليمية القبلية، وخلق مزيد من التوازن الاجتماعي داخل أقاليم الفيدرالية.[2]

كما اتخذ الجنرال مورتالا مُحَمَّد قرار تغيير العاصمة الفيدرالية من مدينة لاجوس ونقلها إلى مدينة أبوجا، عند الوسط الجغرافي لنيجيريا، وقام بالعديد من الإصلاحات، ووضع برنامج لإعادة تنظيم الحياة السياسية مدة تنفيذه أربع سنوات، وتمر بأربع مراحل رئيسية أولها تشكيل لجنة لإعادة صياغة دستور جديد، والتي تقدم تقريرها في أوت 1976م، ومن ثم إجراء انتخابات محلية، بعد رفع الحضر عن الأحزاب السياسية وإعادة تشكيلها في أكتوبر عام 1978م، ثم في الأخير تهيئة كل الظروف، لإجراء انتخابات اتحادية ونقل السلطة إلى المدنيين عام 1979م.

وكان مورتالا يهدف من خلال الدستور الجديد، إلى إقامة نظام حكم رئاسي تنفيذي أين يكون لدى الرئيس كل الصلاحيات لاختيار أعضاء حكومته، بطريقة تجسد الطابع الفيدرالي للبلاد، مع وجود جهاز قضاء مستقل مدعم بمؤسسات إصلاحية، تقوم بتطهير أجهزة الدولة

[1] -أنظر الملحق رقم 18.

[2] -Guntram.H and Dvid.M, Op. cit; p1189.

ومحاربة الفساد، وبذلك تسهل انتقال السلطة من العسكريين إلى المدنيين، وخلع العسكريين المتهمين بالفساد وإبعاد العسكريين عن الساحة السياسية، ومن ثم الحفاظ على وحدة الوطن وتعزيز مشاركة الشعب بمختلف فئاته وأعراقه، في صنع القرار السياسي للبلاد.[1]

لم يستطع الجنرال مورتالا مُحَمَّد تطبيق برنامجه الإصلاحي، حيث قتل في إنقلاب عسكري في شهر فيفيري 1976م، قاده الكولنيل بي سي ديمكا (Bissi Dimk) والذي نفذ فيه حكم الاعدام بعد فشل إنقلابه، و انتشرت أخبار مفادها أن الجنرال جوون كان متورطا في المحاولة الانقلابية، لكن لم يعلن عن أي دليل يثبت ذلك. ولقد خلف مورتالا بعد إغتياله نائبه الجنرال أوليسغون أوباسانجو(Olusegun Obasanjo)[2] الذي وعد بمواصلة الاصلاحات في إطار تنفيذ البرنامج السابق.

وكان أول برنامج إصلاحي قام به هو تنفيذ تقسيم نيجيريا إلى تسعة عشر ولاية في شهر 1976م وهي : سوكوتو، النيجر، بورنو، بوش، جانجالا، كادونه، بنو، الهضاب، كوراه، كانو، آنامبو، أيمو، كروس ريفر، أويو، ريفر، أوجن، أندو، بندل، لاجوس. حيث قسم الإقليم الشمالي إلى عدة ولايات، والإقليم الشرقي إلى اربعة ولايات، والغربي إلى ثلاث ولايات، وهكذا تم إحداث نوع من التوازن العرقي في تكوين الدولة.[3]

كما صرح اوباسنجو بمشروعه السياسي، ورغبته الملحة في نقل السلطة إلى المدنيين حينما تسمح الظروف بذلك، من أجل القضاء على كل عوامل التفرقة الأثنية والصراعات العرقية، التي

---

[1] -أمباي لو، المرجع السابق، ص253.

[2] **-أوليسغون أوباسانجو**: عسكري نيجيري من قبائل اليوروبا من مواليد ولاية أجون النيجيرية، أين درس وتعلم وتخرج كمدرس، ثم انضم إلى الجيش عام 1958م، شارك في دورات عسكرية في بريطانيا والهند، وشارك في بعثة الأمم المتحدة= =لحفظ السلام في الكونغو الديمقراطية ثم عين قائدا في الجيش وشارك في الحرب الأهلية، ثم أصبح رئيس أركان القيادة العليا للجيش النيجيري مابين (1975-1976م) ثم القائد العام للقوات المسلحة مابين (1976-1979م) أصبح رئيس لنيجيريا عام 1999م لعهدتين للمزيد أنظر:

- Toyin Folola& Ann Genova, Op. cit; p 273 .

[3] - Guntram.H and Dvid.M, Op. cit; p1189.

كانت السبب في إدخال النظام السياسي النيجيري، في دوامة من العنف والضعف والصراع الأهلي، التي أجبرت برأيه الجيش على التدخل في كل مرة، من أجل وضع حد لصراعات التي تتزايد في ظل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها السكان.

لذلك قام أوباسنجو في ضل فترة حكمه التي دامت ثلاث سنوات بإعادة تنظيم الحياة السياسية برفع الحضر عن نشاط الأحزاب في شهر سبتمبر 1978م ووضع شروط تأسيسية جديدة منها:

- إبقاء العضوية في الأحزاب السياسية مفتوحة لجميع المواطنين النيجيريين مهما كان عرقه.
- ضرورة اتخاذ تسميات للأحزاب تكون ذو دلالة على وحدة الوطن والشعب، وتجنب كل التسميات العرقية والعنصرية.
- أن تكون برامج وأهداف الحزب ذات أبعاد وطنية شاملة.
- أن يكون أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب من ثلثي الولايات.
- أن يعلن كل حزب عن مصادر تمويله.
- ان يكون مقر كل حزب داخل العاصمة الفيدرالية. [1]

وبعد رفع الحضر ظهرت أحزاب سياسية جديدة على الساحة السياسية في نيجيريا، كانت كلها تطمح إلى دخول غمار الانتخابات، والفوز بكرسي الرئاسة في نيجيريا، وقد تمت الموافقة على خمس أحزاب سياسية فقط وهي:

– حزب الشعب النيجيري(NPP) : تأسس عام 1978م وكان من بين أقوى الأحزاب التي ظهرت في الساحة السياسية، ولقد تزعمه الرئيس السابق نامادي أزكيوي.[2]

[1] –أمنة عباس سعدون، المرجع السابق، ص36.

[2] – Folola Toyin & Mathew, Op. cit; p258 .

-الحزب الوطني النيجيري (**NPN**):تأسس عام 1978م بزعامة عثمان شيهو شجاري[1] (Atmane Chagari) ، ولقد ضم العديد من الشخصيات البارزة على الساحة السياسية في نيجيريا، وكذلك كبار رجال الأعمال، وكان له نفوذ في ولايات الشمال ووسط وشرق البلاد.

-حزب الشعب النيجيري العظيم (**GNPP**): هو حزب منشق عن الحزب الوطني النيجيري تزعمه ابراهيم وزيري[2] (Ibrahim Waziri) وكان أغلب المنتمين إلى هذا الحزب تجار و أصحاب عقارات وأملاك.

- حزب الخلاص الشعبي (**PRP**): تأسس عام 1978م تزعمه أمينو كانو (Amino Kano) بسط الحزب نفوذه في مناطق الهوسا وأجزاء من الشمال الشرقي.

- حزب الوحدة النيجيري (**UPN**): تأسس هذا الحزب بزعامة أوبافيمي أولو، وقد ظهر بهذه التسمية الجديدة بعدما كان ينشط سابقا بإسم حزب جماعة العمل، ولقد انظمت إلى الحزب شخصيات جديدة. [3]

والملاحظ في هذه الأحزاب السياسية أغلبها ظهر فقط بتسميات جديدة، بحكم أنها كانت موجودة من قبل، فالحزب الوطني النيجيري هو وريث حزب مؤتمر شعب الشمال، وحزب الشعب

[1]- عثمان شيهو شجاري : اسمه الكامل شيهو عليو عثمان شجاري، من مواليد 25فيفيري 1925م، بولاية سوكوتو وبالتحديد بقرية شاجاري، تربى ودرس بالمنطقة، ثم انتقل إلى ولاية كادونا ليكمل تعليمه ليتخرج كمدرس، دخل الحياة السياسية بانتخابه عام 1954م كعضو في مجلس النواب، ثم شغل منصب وزير المالية ما بين (1971-1975م)، بعدها أسس الحزب الوطني النيجيري، فاز بانتخابات عام 1979م، وأصبح بذلك أول رئيس لحكومة مدنية بعد الحرب الأهلية، توفي في 28 ديسمبر 2018م. أنظر: - http://data.bnf.fr تمت زيارة الموقع يوم 102021/10 على الساعة 11:10.

[2] **-إبراهيم وزيري** : (1926- 1992) سياسي نيجيري، من مواليد ولاية بورنو درس في كلية كادونا، دخل الحياة السياسية عام 1959م وأصبح عضو في مجلس النواب، ثم شغل عدة مناصب في الحكومة النيجيرية، منها وزيرا لصحة ثم وزير التنمية الاقتصادية، أنشأ حزب الشعب النيجيري وترشح لانتخابات 1979م. أنظر: - Toyin Folola& Ann Genova, Op. cit; p258 .

[3]-أمنة عباس سعدون، المرجع السابق، ص39.

النيجيري ظهر بين صفوف المجلس الوطني لمواطني نيجيريا، وحزب وحدة نيجيريا جاء من حزب جماعة العمل، أما حزب الخلاص الشعبي جاء من اتحاد العناصر الشمالية.

وإذا رجعنا إلى الأحزاب التي كانت تنشط على الساحة السياسية في نيجيريا، قبل وبعد الحرب الأهلية، فنجد أن تكوينها كان على أساس عرقي ديني، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأحزاب التي تمخضت عن الاصلاحات السياسية التي قام بها الرئيس أوباسنجو، تعود جذورها إلى أحزاب قديمة ذات توجهات عرقية، فهذا يعني أن الأحزاب تخلت ظاهريا فقط عن طابعها العرقي، أما في باطنها فمازالت النزعة العرقية المتجذرة في المجتمع النيجيري هي التي تسيرها.

وبعد إعادة تنظيم الحياة السياسية في نيجيريا، تم إجراء انتخابات مجلس الشيوخ في 07 جويلية 1979م أين فاز الحزب الوطني النيجيري ب ستة وثلاثون مقعد من أصل خمسة وتسعون مقعد، في اثنا عشر ولاية، وكانت المرتبة الثانية لحزب الوحدة النيجيري، بثمانية وعشرون مقعد والمرتبة الثالثة لحزب الشعب النيجيري العظيم بثمانية مقاعد، وحزب الخلاص الشعبي بسبعة مقاعد فقط، والملاحظ أن الأحزاب السياسية حصلت على مقاعد وذلك حسب الدعم العرقي و الإقليمي الذي تتمتع بها الأحزاب السياسية في الولايات، حيث فازت الأحزاب التي كان لديها نفوذ في القبائل، خاصة الولايات ذات تعداد سكاني كبير.[1]

واستطاعت الأحزاب السياسية أن تتوغل في الإقليم باستعمال طابع الانتماء العرقي، وهكذا اكتست الانتخابات صبغة عرقية عوض الصبغة الوطنية، التي كانت تتغنى بها الاصلاحات منذ نهاية الحرب الأهلية، كما أجريت الانتخابات البرلمانية في نفس الشهر بنفس الطابع وفاز بها الحزب الوطني النيجيري، أين لعب أيضا الانتماء العرقي والإقليمي، دورا في توجيه أصوات الناخبين، حيث برز تفوق الحزب الوطني النيجيري في كل الانتخابات التمهيدية قبل الرئاسية.

[1] -Toyin Folola& Mathew, Op.cit, p 200.

ولقد أجريت الانتخابات الرئاسية في 11 أوت 1979م، في ظروف سادها الهدوء والأمن وانتشار رجال الأمن في كل أنحاء البلاد، وسهروا على السير الحسن لهذه الانتخابات، التي اعتبرت أنجح انتخابات شهدتها نيجيريا من الناحية الأمنية، ولقد أعلن عن نتائج الانتخابات في 16أوت 1979م، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول(04) : يمثل نتائج الإنتخابات الرئاسية لسنة 1979م[1]

اسم الحزب	اسم المرشح	نسبة الاصوات
الحزب الوطني النيجيري	شيهو شجاري	%34
حزب الوحدة النيجيري	اوبافيمي أولو	%29
حزب الشعب النيجيري	نمادي أزيكيوي	%17
حزب الخلاص الشعبي	أمينو كانو	%10
حزب الشعب النيجيري العظيم	وزيري إبراهيم	%10

وعلى الرغم من مرور الانتخابات بسلام، إلا أنه بعد إعلان نتائج الانتخابات بفوز مرشح الحزب الوطني النيجيري شهيو شجاري، ظهرت معارضة لنتائج من طرف حزب الوحدة النيجيري حيث رفض أوبافيمي أولو النتائج، إذ رأى أن ما تحصل عليه حزب شجاري لا يمثل ثلثي الولاية حسب نصوص الدستور، ولقد رفع دعوة قضائية إلى المحكمة العليا، لكن المحكمة بعد دراسة القضية رفضت دعوة أولوو، وأقرت بصحة نتائج الانتخابات الرئاسية، وأعلنت أن شاجاري شيهو

[1]- أمباي لو، المرجع السابق، ص243.

رئيسا شرعي للجمهورية الثانية، وسلم الجنرال أوباسنجو السلطة إلى شجاري، في 01 أكتوبر 1979م.[1]

وهكذا تم تسليم السلطة من العسكريين إلى سلطة مدنية، بعد حكم استمر ثلاثة عشر عاما، لكن ذلك لا يعني عدم تدخل العسكريين في الحكم، إذ رغم خوض الاحزاب السياسية الانتخابات التنافسية، إلا أنها كانت من تنظيم العسكريين الذين دعموا مرشحهم لسلطة شيهو شجاري، ومن هنا نستنتج أن طابع الحكم كان مدني ظاهريا فقط، إذ أن العسكريين استمروا في التدخل في تسيير أمور السلطة.[2]

فاقتحام العسكريين لساحة السياسية في نيجيريا ورفضهم الانسحاب منها كان عقبة اساسية في سبيل بلورة نظام حكم مدني مستقر، فلا طالما تدخلوا في تسيير أمور البلاد، واتهموا النخبة السياسية المدنية بالفساد السياسي والقصور في بناء الدولة الوطنية في نيجيريا، لإقناع الرأي العام بشرعية التدخل والانقلاب ضد الحكم. ومن خلال التحليل العميق لأسباب الحرب الأهلية والنتائج التي خلفتها، فإن الواقع أثبت أن انهيار الدولة النيجيرية، اقتصاديا وسياسيا، كان من نتائج سوء إدارة الأنظمة العسكرية، واحتكارها أداة القهر واستخدام القوة العسكرية.[3]

حيث أن الانقلاب العسكري أصبح الآلية الوحيدة لنقل السلطة في نيجيريا، فمن بين الحكام السبعة الذين غادروا السلطة منذ الاستقلال، يعتبر أوباسنجوا (1976-1979م) الحاكم الوحيد

[1] -Chukwurah Daneil, "National Integration and Challenges of Nation Building in Nigeria", ***International Journal of Academie Management science Research***, Vol4, Issue3, March 2020, pp 24-25.

[2] -Ibid, pp24-25.

[3]- Abdu El Rahman, Ajibola, "The Impact of Military Rule on Nigeria Nation Building (1966-1979)", ***Historrical Research Letter***, Vol15,Ilorin,2014,p19.

الذي سمح بانتقال السلطة منه الى المدنيين بطرق سلمية، بينما تمت الإطاحة بالستة الأخرين بواسطة الانقلابات العسكرية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(05): يمثل كيفية تولي السلطة في نيجريا قبل وبعد الحرب الأهلية[1]

الحاكم	كيف تولى السلطة	التاريخ	كيف ترك السلطة	التاريخ	اصول الحاكم
أبو بكر باليوا	انتخاب	اكتوبر1960	إنقلاب عسكري	جانفي 1966م	مسلم
الجنرال ايرونسي	إنقلاب عسكري	جانفي 1966م	إنقلاب عسكري	جويلية 1966م	مسيحي
الجنرال جوون	إنقلاب عسكري	جويلية 1966م	عسكري إنقلاب	جويلية 1975	مسيحي
الجنرال مرتلى	إنقلاب عسكري	جويلية 1975	إنقلاب فاشل تسبب بإغتياله	فيفري 1976م	مسلم
الجنرال أوباسنجو	تعيين من الجيش	فيفري 1976م	تسليم سلمي للسلطة	أكتوبر 1979م	مسلم
شيهو شجاري	انتخاب عام	أكتوبر 1979م	إنقلاب عسكري	ديسمبر 1983	مسلم

وإذا أمعنا النظر في الجدول مع تحليل الاحداث نجد أن فرصة أوباسنجو في تغيير نمط الحكم، تكمن في إلتزامه بتسليم السلطة إلى المدنيين وفق الخطة الزمنية التي حددها سابقوه، عبر تنظيم انتخابات حرة لقيام الجمهورية الثانية،كما يظهر الجدول أن الانقلابات العسكرية هي النمط

[1]- أمباي لو ، المرجع السابق، ص254.

الغالب على آلية انتقال السلطة في نيجيريا، هذا ما أدخل البلاد في أزمات سياسية متوالية بعد الحرب الأهلية اتسمت في كل مراحلها بالعنف السياسي، وصراع دائم حول السلطة ، فلا المؤسسة العسكرية أقنعت المجتمع بجدوى احتكارها للسلطة، ولا النخبة المدنية برهنت على قدراتها في بناء الدولة القومية وتسيير أمور الدولة، لتجنب منح مبررات للعسكريين لتدخل في الحياة السياسية، وهذا ما أثر سلبا على عملية بناء الدولة بعد نهاية الحرب، حيث كانت إشكالية بناء الدولة نابعة من نتائج الحرب وانعكاساتها في جميع مجالات الحياة، والتي أدت إلى خلق مزيدا من الهشاشة في هياكل الدولة، ومزيد من التناحرات الاجتماعية، وفتح المجال للمؤسسة العسكرية المتخمة بحب السلطة وعدم الانضباط في المهنة لمزيد من التدخلات في السلطة، وكثرت إثر ذلك الانقلابات العسكرية وأصبحت الرتبة العسكرية السبيل للحصول على النفوذ المالي و السياسي، والحياة السياسية بمثابة مباره صفرية لا تخلو من العنف، وظهرت الجماعات الإثنية أكثر اهتماما بالوصول للسلطة لضمان حماية حقوق أفرادها، أكثر من اهتمامها بالوحدة الوطنية ومستقبل الدولة.[1]

حيث أن التعقيدات العرقية التي تتميز بها الخريطة الاجتماعية، انعكست سلبا على جهاز الدولة وأعطت له الصبغة العرقية من حيث مداولة السلطة، مما جعل الحكم محور الصراع بين الإثنيات المختلفة، ما أعاق كثيرا عملية تداول السلطة وبناء الدولة في نيجيريا، وفتح ذلك الصراع مجال أوسع للعسكريين للاقتحام الساحة السياسية في نيجيريا، ورفضهم الانسحاب منها.[2] إذ حاولت كل الشخصيات المتعاقبة على رئاسة حكومة نيجيريا منذ عام 1970م، أن ترسخ أقدامها في هرم السلطة بشراء الانصار، وإحالة كل معارضيهم إلى التقاعد وتعيين الموالين لهم في المناصب القيادية المهمة، إذ أصبح الولاء السياسي للحاكم معيار لتولي المنصب وليس الكفاءة المهنية.

[1] - Abdu El Rahman, Ajibola, Op.cit ; p20.

[2] - Ibid, p20.

كل ذلك من أجل ضمان البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة، لسيطرة على ثروات البلاد والاستفادة من عائداتها، بشراء التأييد السياسي وولاء ضباط الجيش، وبذلك أصبح النفوذ السياسي هو السبيل الوحيد للحصول على الثروة مما جعل من الظفر بمنصب في السلطة صفقة مربحة، بينما بقي الشعب بين متناقضين أقلية حاكمة مستفيدة من فساد الاوضاع، ترفض التغيير وغالبية من الشعب يعاني من انتشار الفساد والنهب لكن يعجز عن التغيير.

خاصة أمام ازدياد جشع من هم في السلطة وغياب أليات الرقابة، واشتراك أجهزة الأمن في الفساد بسبب تدني الرواتب التي لا تضمن لهم العيش الكريم، مما يشجعهم على الانحراف والمشاركة في الفساد. كما أدى ذلك إلى زيادة حدة العنف العرقي والديني، وما نتج عنه من انعدام الاستقرار والأمن، وكثرة الاضطرابات الداخلية وانتشار الآفات الاجتماعية، والجرائم وتخريب الممتلكات، كل هذه الممارسات وغيرها وقفت عائقا أمام أي خطوات جادة لتحول لنظام ديمقراطي حقيقي وعرقلت عملية بناء الدولة.

الخاتمة

الخاتمة:

ومن خلال بحثنا في موضوع الدراسة، بالاعتماد على مختلف المصادر والمراجع التي ساهمت في إثراء البحث، خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

تعتبر نيجيريا إحدى أهم وأكبر بلدان غرب إفريقيا جنوب الصحراء، والتي يلقبها البعض بعملاق إفريقيا، وذلك نظرا لغناها بالثروات الطبيعية، وعدد سكانها الكبير ومساحتها الشاسعة وموقعها الاستراتيجي.

تعد نيجيريا مجموعة من الكيانات و التجمعات البشرية، التي تضم عدة قوميات تشكل كيانا سياسيا موحدا، ساهم الاستعمار البريطاني في تشكيله، حيث قام هذا الأخير بتوحيد قوميات مختلفة في بودقة بلد واحد سماه نيجيريا، ويعرف اليوم بجمهورية نيجيريا الاتحادية، تتميز بتنوع تركيبتها العرقية الاجتماعية، وبغنى ثقافاتها وتعدد الأديان واللغات فيها، ما جعل منها فسيفساء حضارية.

تعرضت البلاد الى الاستعمار البريطاني لفترة طويلة من الزمن، وانتهج طيلة فترة حكمه لنيجيريا،- والتي دامت حوالي 70 سنة- سياسة" فرق تسدّ، وطبق نظام الحكم غير المباشر، وقسم البلاد إلى ثلاث أقاليم، ما عزّز الانقسامات العرقية، وزرع الحقد والمنافسة بين الإثنيات المختلفة، خاصة بين قبائل الشمال المسلمة مثل الهوسا والفولاني، وقبائل الجنوب المسيحية مثل الإيبو، وقد أفلح بسياسته الاستعمارية في زرع بذور وعوامل التفرقة، وساهم في نمو الشعور بالانتماء العرقي لسكان، على حساب الانتماء الوطني، وظهرت تابعات ذلك مباشرة بعد استقلال البلاد عام 1960م، حيث برّزت الخلافات القبلية في المجتمع النيجيري، وازدادت حدة التوتر بينها وأخذت صورًا مختلفة من العنف العسكري والسياسي (اغتيالات، مذابح، انقلابات عسكرية)، وضلّت هذه الخلافات والتناقضات، تتصاعد حتى أخذّت أعنف صورها عام

1967م، بنشوب الحرب الأهلية الدامية في نيجيريا، التي دامت لثلاث سنوات، وكان اندلاعها تحت تأثير عدة عوامل تاريخية، اجتماعية، واقتصادية و أسباب مباشرة و غير مباشرة.

كان نمّو الحساسيات العرقية بين القبائل في مختلف الأقاليم، عائق أمام التنظيم السياسي لنيجيريا كدولة فيدرالية قوية موّحدة، وكان مصدرًا لكثير من القلائل والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي، حيث تسيس الانتماء الإثني وضاعت بذلك المصلحة الوطنية، إذ أن التعقيدات العرقية التي تتميز بها الخريطة الاجتماعية، انعكست سلبا على جهاز الدولة و أعطت له الصبغة العرقية، من حيث مداولة السلطة، فطبيعة النظام السياسي والأحزاب السياسية القائمة على القبلية والجهوية، بسبب كون السلطة السياسة محتكرة من طرف المجموعة العرقية الأكثر عدادا، انعكست سلبًا على الأوضاع الاجتماعية، وازداد تدهور الأوضاع الاقتصادية، والصراع حول الثروة والموارد والمكاسب الاقتصادية بين القبائل، والخلاف حول تقسيمها بين الأقاليم، ما أدّى إلى انهيار القيّم الاجتماعية وانتشار العنف في المجتمع النيجيري، وتفشي الفساد والشحن الطائفي، والصراع خاصة بين المسلمين والمسيحيين، وحدوث عدة أزمات سياسية و انقلابات عسكرية، ما عمق هوة الانقسامات وأجج الصراعات التي كانت نتيجتها اندلا ع الحرب الأهلية.

إذ تعد مشكلة التعدّدية الإثنية من أكبر المعضلات التي واجهت نيجيريا بعد الاستقلال، ومن مسببات الصراع الأهلي فيها، فعوض أن تعمل تلك الجماعات وتتعاون على بناء أمة نيجيرية مزدهرة وموحدة، دخلت في منافسات شرسة حول من تسيطر على ثروات البلاد وتفرض ثقافتها ودينها ولغتها وقيمتها وسلطتها على الجماعات الأخرى، ما أثر على استقرار البلد ووحدته. وعلى الرّغم من محاولات السلطة السياسية بنظامها الفيدرالي الموروث عن الاستعمار، إدارة وتسيير الأقاليم التي أصبحت أربعة بعد الاستقلال، إلاّ أنّها لم توفق في احتواء التمايز الاثني والتنوع القبلي الذّي طغى وتحول إلى صراع في جميع المجالات، وكنتيجة لكل ذلك قامت الحركة الانفصالية في الإقليم الشرقي المسمى بيافرا، الذي يسكنه غالبية من شعب الايبو، الذين أرادوا الاستقلال عن الحكومة الفيدرالية النيجيرية وتكوين كيان سياسي واقتصادي مستقل.

تظافرت مجموعة من العوامل الطبيعية الاقتصادية والبشرية في منطقة بيافرا شجعت سكان الإقليم على المطالبة بالانفصال عن الحكومة الفيدرالية، حيث تعتبر منطقة بيافرا إقليما جغرافيا متميزا بموقعه الاستراتيجي، وخصائصه الطبيعية وغناه بالموارد الطبيعية، خصوصا البترول لذلك سعت الحكومة النيجيرية، إلى تجنب الصراعات في هذا الإقليم الذي يعتبر القلب النابض للاقتصاد النيجيري، لكن الأحداث والتوترات التي شهدتها البلاد منذ عام 1964م في ظل زيادة التناحرات العرقية، وتنامي الصراع حول الموارد الاقتصادية، والاختلافات السياسية وحدوث الانقلابات العسكرية على السلطة الحاكمة، جعلت الإقليم يقوم بالانفصال عن الحكومة الفيدرالية بزعامة الجنرال أوجوكو.

اعتبرت حكومة نيجيريا اعلان الانفصال من طرف إقليم بيافرا، تهديد صريح لأمن البلاد والوحدة الوطنية لنيجيريا، وبعد فشلها في إقناع الانفصاليين بالعدول عن فكرة الانفصال وفشل كل مساعي التهدئة، أعلنت الحرب على حاكم الإقليم الشرقي وأتباعه يوم 06 جويلية 1967م.

دامت الحرب الأهلية في بين الانفصالين في إقليم بيافرا والحكومة النيجيرية أكثر من ثلاثين شهرا، عاش خلالها الشعب النيجيري أصعب وأحرج مرحلة في تاريخه منذ الاستقلال، انتهت بانتصار الحكومة الفيدرالية وانهزام الانفصاليين، وتميزت بحسم السلاح لكل المواقف، وعرض الحكومة الفيدرالية بعد استسلام الانفصاليين لمشروع المصالحة الوطنية تحت شعار " لا منتصر لا مهزوم " في محاولة لإعادة رص صفوف الوحدة الوطنية وبناء دولة قوية ومزدهرة .

تدخلت في الحرب عدة أطراف أجنبية، في إطار السياسيات الدولية المتنافسة لكبرى الدول التي كانت تسعى للاستفادة من الحرب، وأخرى كانت تسعى للحفاظ على مصالحها في المنطقة، دون أن ننسى المواقف المتباينة للدول الإفريقية، التي كانت بين أقلية مؤيدة لانفصال بيافرا، وغالبية معارضة مساندة للحكومة الفيدرالية، إذ أن معظم الدول الافريقية تعتبر أن نجاح الحركة الانفصالية لإقليم بيافرا لا يشكل خسارة لنيجيريا فقط، بل خسارة يمتد أثرها إلى جميع دول القارة، وتشجيع فظيع لعودة الانقسامات القبلية، بينما تسعى دول القارة جاهدة للحفاظ على

وحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها، وكانت معظم الحكومات الافريقية متفقة تقريبا، على أن احترام الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار، يجب أن يكون مبدأ إرشاديا في بناء العلاقات بين الدول الإفريقية.

برزت جليا خلال الحرب هيئات إقليمية ودولية، مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، التي حاولت تهدئة الأوضاع وجلب الاطراف المتصارعة إلى مائدة المفاوضات، ووضع حد لصراع القائم بين الشعب الواحد بأقل حد ممكن من الخسائر.

ترتب عن الحرب الاهلية النيجيرية العديد من النتائج والاثار المدمرة، سواء اجتماعيا أو اقتصاديا وسياسيا، شملت جميع ميادين الحياة وانعكست سلبا على بناء الدولة، حيث شكلت نتائج الحرب وخسائرها، عقبة حقيقية لمرحلة إعادة البناء الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي لدولة نيجيريا.

أدت الحرب الاهلية في نيجيريا إلى حدوث أزمة إنسانية، وتسببت في مقتل ما يقارب ثلاثة ملايين شخص، بالإضافة إلى ضحايا الحرب، من المعطوبين والمفقودين ،وملايين اليتامى والارامل وملايين اللاجئين دون مأوى، كما تسببت في حدوث أكبر مجاعة عرفتها نيجيريا وقارة إفريقيا، بالإضافة إلى انتشار العديد من الأمراض والأوبئة، خاصة لدى الأطفال الصغار، وتأزم الحالة النفسية لمعظم من عايشوا الحرب.

تدهورت الاوضاع المعيشية للمجتمع النيجيري بعد الحرب الاهلية بشكل كبير، ودخل غالبية المجتمع في فقر مذقع، إذ تحملت الطبقات الهشة من المجتمع عبئ الحرب، وكانوا ضحايا لها وتضرروا منها ماديا ومعنويا في جميع الاصعدة، ونتج عن قلة وسوء الخدمات الصحية، وسوء التغذية ارتفاع معدل الوفيات وظهور أمراض مستعصية خطيرة، واستمرت المعاناة الاجتماعية لفترة طويلة، بسبب ظاهرة التخلف الاقتصادي، وعدم تمكن الدولة من اتخاذ كل الإجراءات اللازمة والفعالة في الوقت المناسب لنهوض بالوضع الاجتماعي، وعجزت عن تحقيق التوازن بين القدرات الانتاجية والاستهلاكية، وهذا ما انعكس سلبا على وضع الامن الغذائي للمجتمع، وعجز كل

القطاعات الخدماتية في الدولة عن سد حاجيات المجتمع، وهذا ما أحدث أزمة اجتماعية حادة في نيجيريا بعد الحرب، أعاقت مشروع إعادة بناء الأمة الذي كانت تطمح إليه الدولة.

تسببت الحرب في تدمير نسبة معتبرة من الهياكل التعليمية، ما أثر على مستقبل المنظومة التعليمية وانتشار الجهل والامية، خاصة في أوساط الفتيات، وبقيت فئات واسعة من الأطفال محرومون من الدراسة لسنوات بعد نهاية الحرب، مع استمرار التفاوت في مستوى التعليم بين سكان الشمال والجنوب الذي تقل فيه نسبة الأمية مقارنة بالشمال، وبقي نظام التعليم في نيجيريا في حالة من الركود، وتتحكم فيه التوجهات السياسية والعرقية، في ظل نقص الهياكل و الوسائل التعليمية، حيث فشلت الحكومات العسكرية المتعاقبة على حكم نيجيريا بعد نهاية الحرب الأهلية في الاستثمار في التعليم الجماهيري، لبناء دولة قوية وموحدة وبناء الأمة النيجيرية، بل أصبح من بين أكبر عراقيلها، وذلك بسبب سوء التسيير المالي والاداري وعدم نجاعة السياسات التعليمية في تطوير التعليم الاكاديمي.

نتج عن الحرب الأهلية التي عاشتها نيجيريا أزمة اقتصادية حادة، وتركت ورائها خسائر جسيمة في جميع القطاعات الاقتصادية، وفي هياكلها القاعدية، مما أدى إلى زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد نهاية الحرب بسبب سوء استغلال الثروات، وعدم تبني خطط تنموية ناجعة تحقق التطور الاقتصادي، وتكافئ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد، واستمر تأثير ذلك على مدى سنوات طويلة. حيث أدى التركيز على البترول كأساس للاقتصاد النيجيري بعد الحرب، إلى إهمال القطاعات الأخرى الضرورية لتحقيق التوازن الاقتصادي، إذ أن الاعتماد على النفط في تحقيق التنمية وعدم تنويع مصادر الدخل الوطني، أدى إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وسوء الاوضاع المعيشية و انتشار الآفات الاجتماعية.

على الرغم من أن حكومة نيجيريا بذلت مجهودات في الأعوام الأولى بعد نهاية الحرب لإعادة بناء ما دمرته، وأطلقت منذ نهاية الصراع الأهلي، برنامجا للمصالحة والإصلاح، وإعادة الإعمار والبناء الاقتصادي والاجتماعي، وخصصت له ميزانية وفق خطط تنموية مدروسة، إلا أن ذلك لم

يكن كافيا لتحقيق التنمية، إذ وجدت النخبة السياسية النيجيرية نفسها عاجزة على إدارة الأزمة في ظل كل المشاكل التي ورثتها البلاد جراء مخلفات الحرب، وارتفاع أعباء إعادة البناء الاقتصادي وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الحرب، وحدوث عجز كلي للميزانية الحكومية وما صاحبها من انتشار الفساد الإداري، ونهب المال العام المخصص لتنمية.

تعتبر الانقلابات العسكرية النمط الغالب على آلية انتقال السلطة في نيجيريا، قبل وبعد الحرب، فاقتحام العسكريين لساحة السياسية في نيجيريا، وتحكمهم في تسيير أمور السلطة، أدخل البلاد في أزمات سياسية متوالية، اتسمت في كل مراحلها بالعنف السياسي وصراع دائم حول السلطة وذلك بسبب سوء إدارة الأنظمة العسكرية، واحتكارها أداة القهر واستخدام القوة العسكرية للاستحواذ على السلطة، بما أن النفوذ السياسي كان بالنسبة لهم السبيل الوحيد للحصول على الثروة.

وهذا ما أثر سلبا على عملية بناء الدولة بعد نهاية الحرب، حيث كانت إشكالية بناء الدولة نابعة من نتائج الحرب وانعكاساتها في جميع مجالات الحياة، واستمرار تدخل العسكريين في السياسة وسيطرتهم على السلطة، كذلك ظهور مزيد من التناحرات الاجتماعية العرقية، والصراع حول الموارد والسلطة، كل هذا أدى إلى خلق مزيدا من الهشاشة في هياكل الدولة وعرقلة عملية بناء الدولة في مختلف المجالات.

خلفت الحرب الأهلية في نيجيريا أثار وتعقيدات نفسية في شخصية الشعب النيجيري، مازالت اثارها الى يومنا هذا، وكانت درسا للشعوب الافريقية الاخرى، التي يجب عليها ان تجعل من التعدد العرقي والاثني، ومن ماضيها التاريخي، عوامل للوحدة وبناء الأوطان، وأن تستفيد من التجارب المؤلمة لشعوب القارة جراء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية، والنزاعات الحدودية، التي لا تخدم سوى الأطماع الإمبريالية في المنطقة، ومزيدا من استنزاف ثروات القارة وتفقير شعوبها.

الملاحق

الملحق 01: خريطة سياسية لنيجيريا.

المصدر:

-.https: //www.marefa.org/images/4/4a/Nigeria_Map_Ar.jpg

الملحق :02 : خريطة توزيع السكان حسب الإثنيات في نيجيريا.

المصدر :

https://www.nairaland.com/2453728/map-ethnic-groups-nigeria-it

الملحق 03: خريطة توزيع المجموعات اللغوية في نيجيريا.

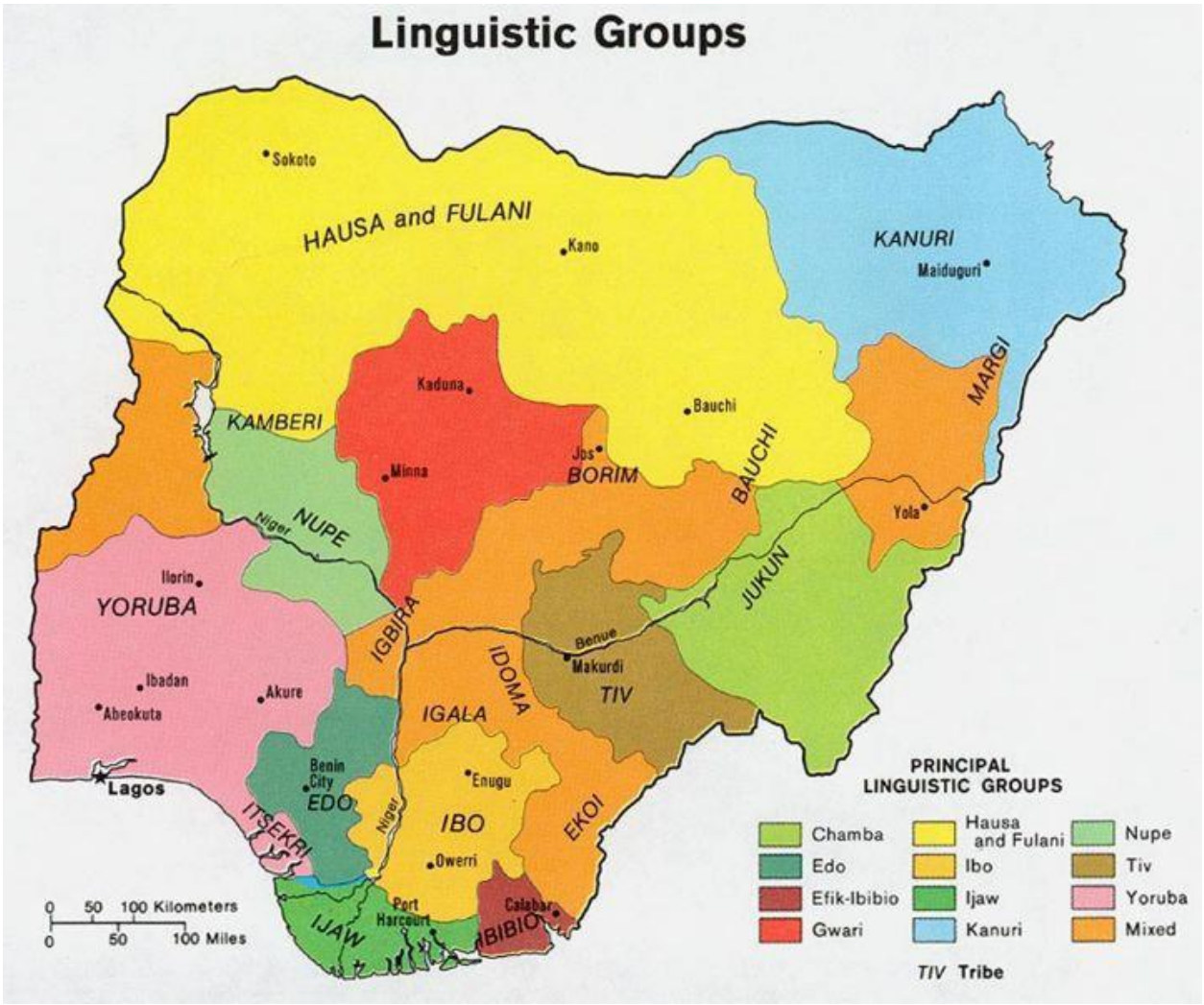

المصدر: Atlas du Seicl,Nathan, Paris, 2009,p 122.

الملحق04: خريطة توزيع الديانات والأسر اللغوية في نيجيريا.

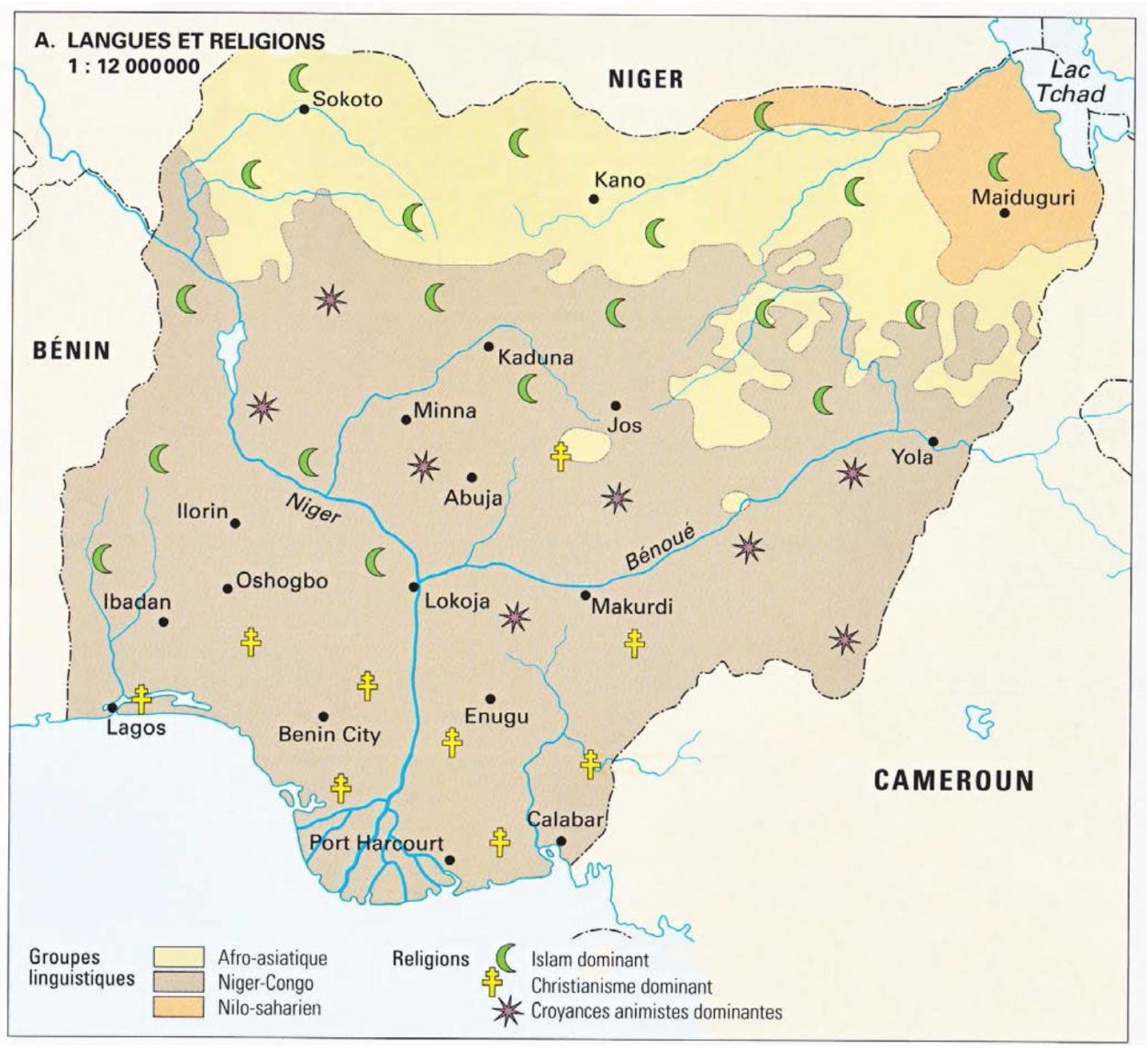

المصدر: Atlas du Seicl,Op,cit ; p 120.

الملحق05: خريطة نيجيريا توضح موقع إقليم بيافرا الجنوب الشرقي.

المصدر:

-Charles.G.Thomas and Toyin Falola, Secession and Separatist Conflicts in Postcolonial Africa, University of Calgary Press, Calgary, AB, 2020, p65.

الملحق06 : خريطة تضاريس إقليم بيافرا.

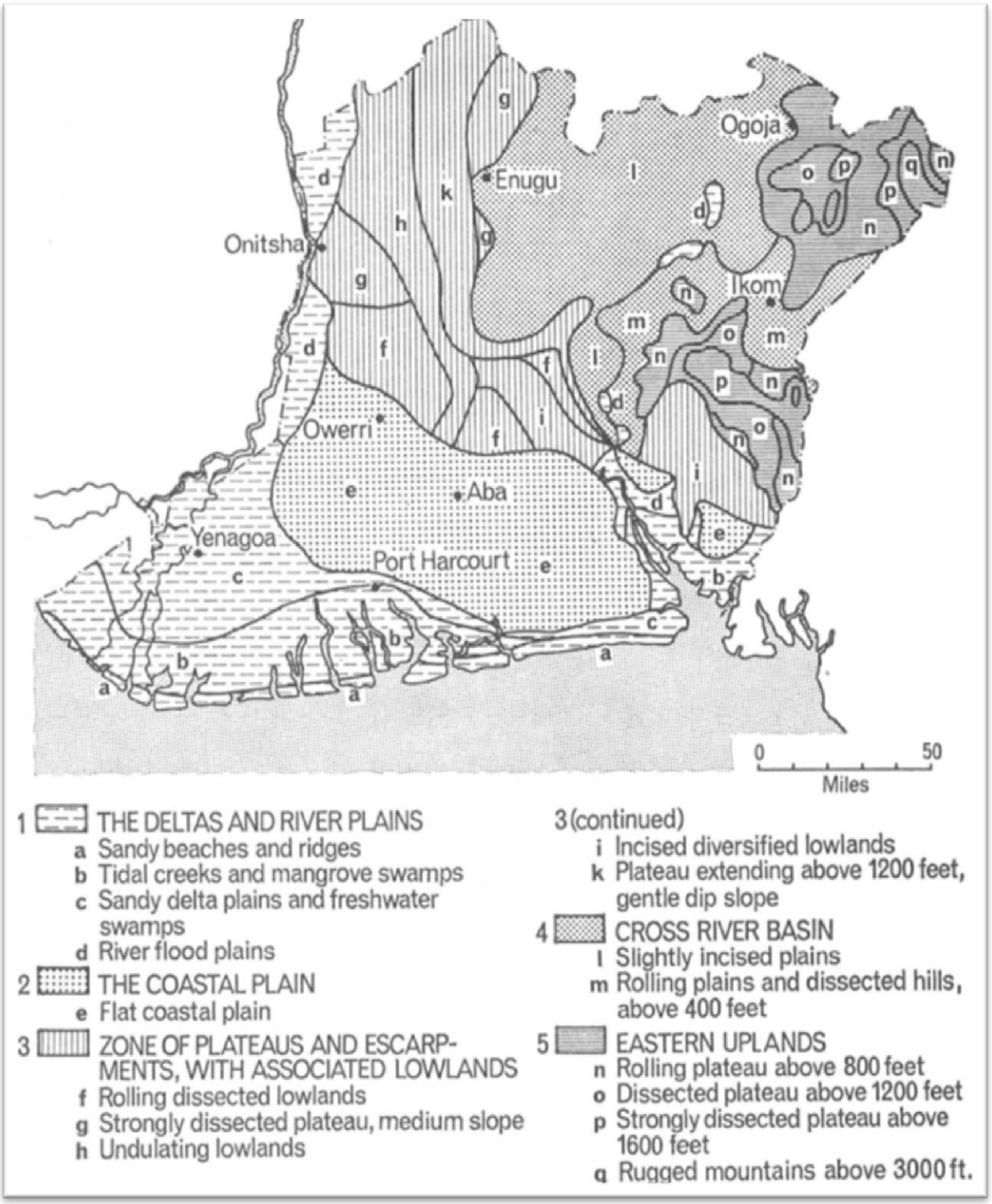

المصدر:

- Barry Floyd, Op.cit; p184. .

الملحق07: خريطة تبين تمركز المعادن وموارد الطاقة في الإقليم الشرقي بيافرا .

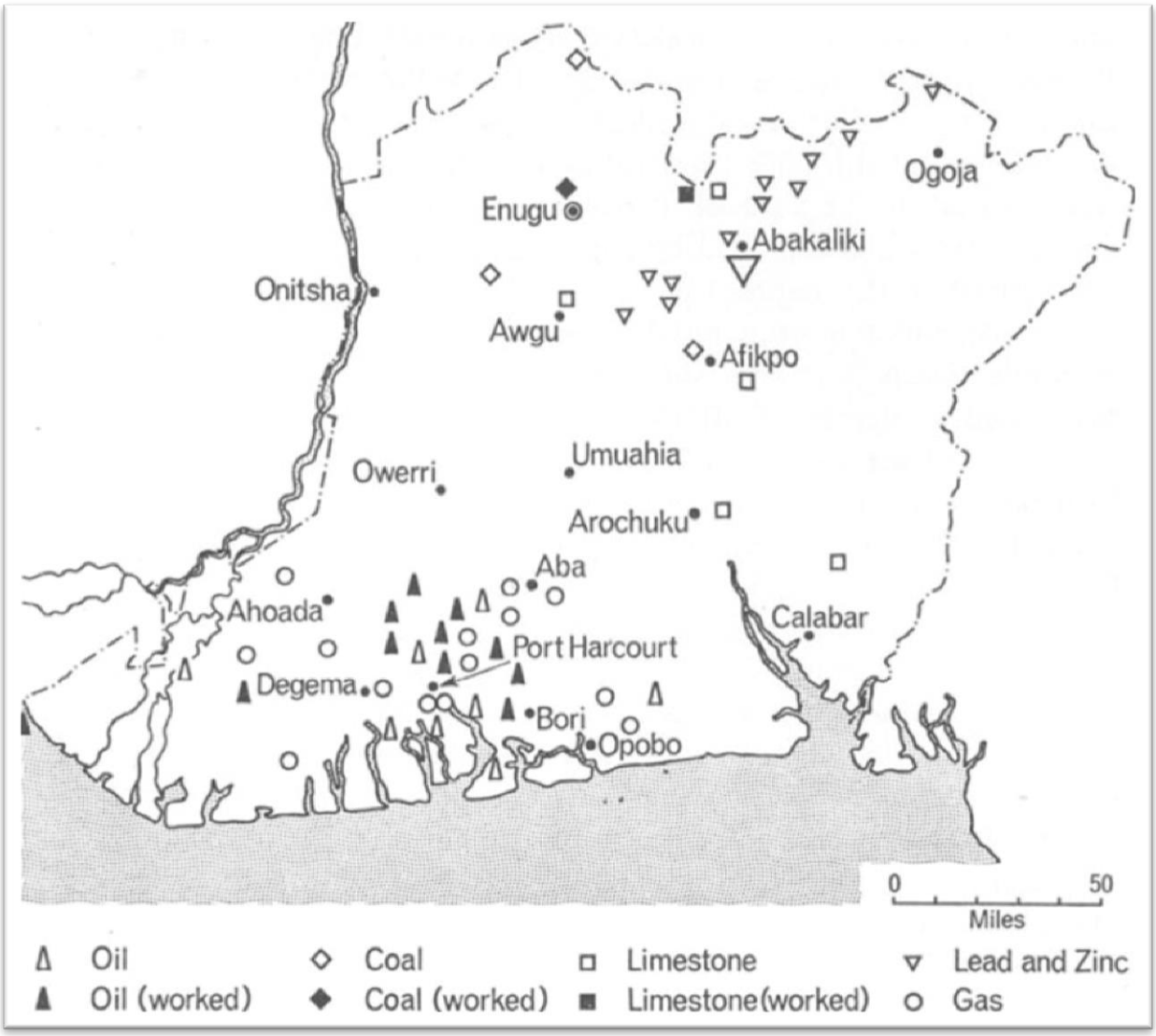

المصدر:

-Barry Floyd, Op.cit; p72.

الملحق08: خريطة المجموعات السكانية في الإقليم الشرقي بيافرا.

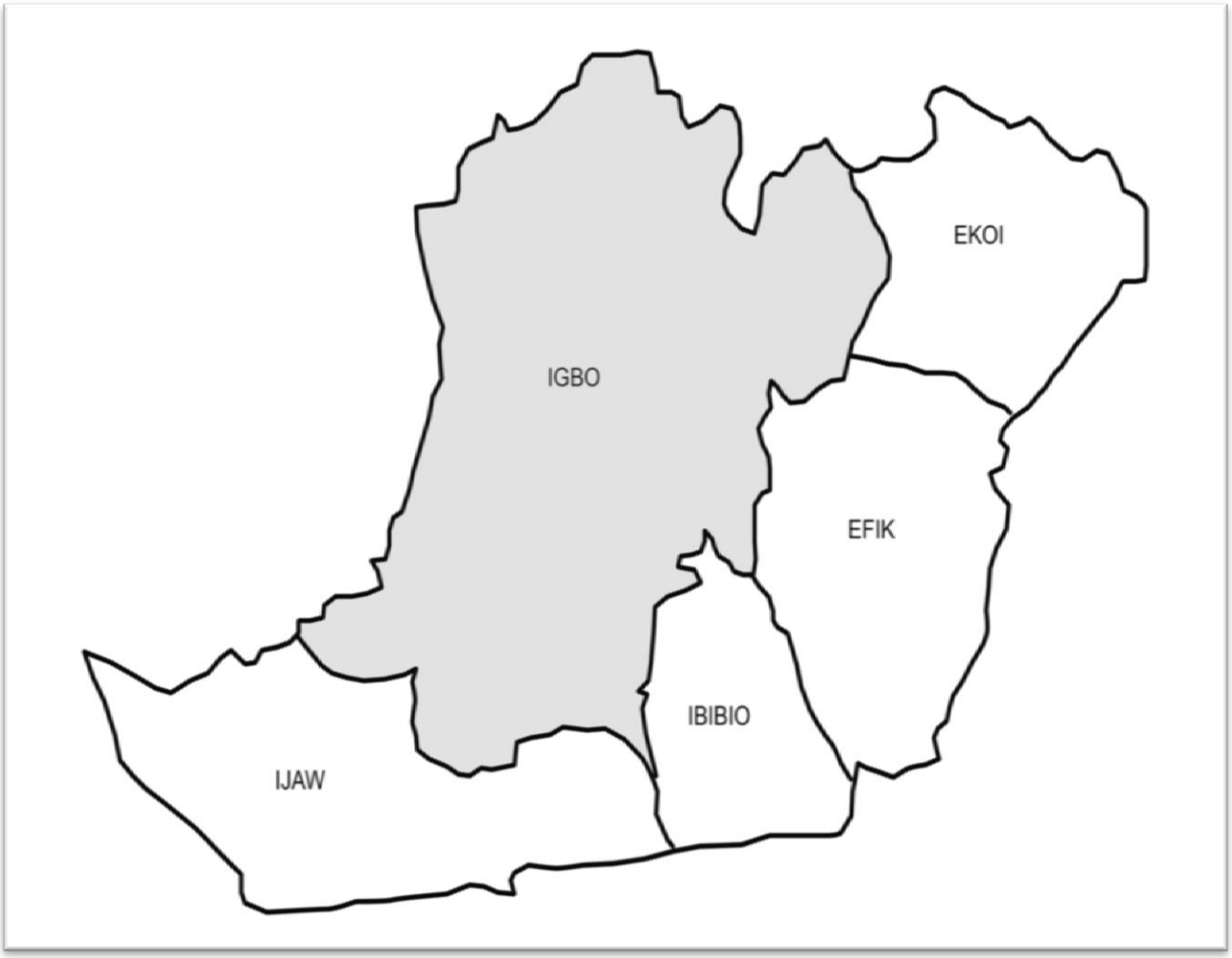

المصدر:

Egodi Uchendu, Op.cit; P45.

الملحق 09: خريطة توضح تقسيم نيجيريا إلى ثلاث أقاليم 1946– 1963م.

المصدر:

-http://en.wikipedia.org/wiki/File:Nigeria_1960-1963png

الملحق10: خريطة تقسيم نيجيريا إلى أربعة أقاليم عام 1963م.

المصدر: مُحَمَّد مصطفى الشيعيني، المرجع السابق، ص 26.

الملحق 11: صورة لزعيم الحركة الانفصالية أودمينغو إمكا أوجوكو.

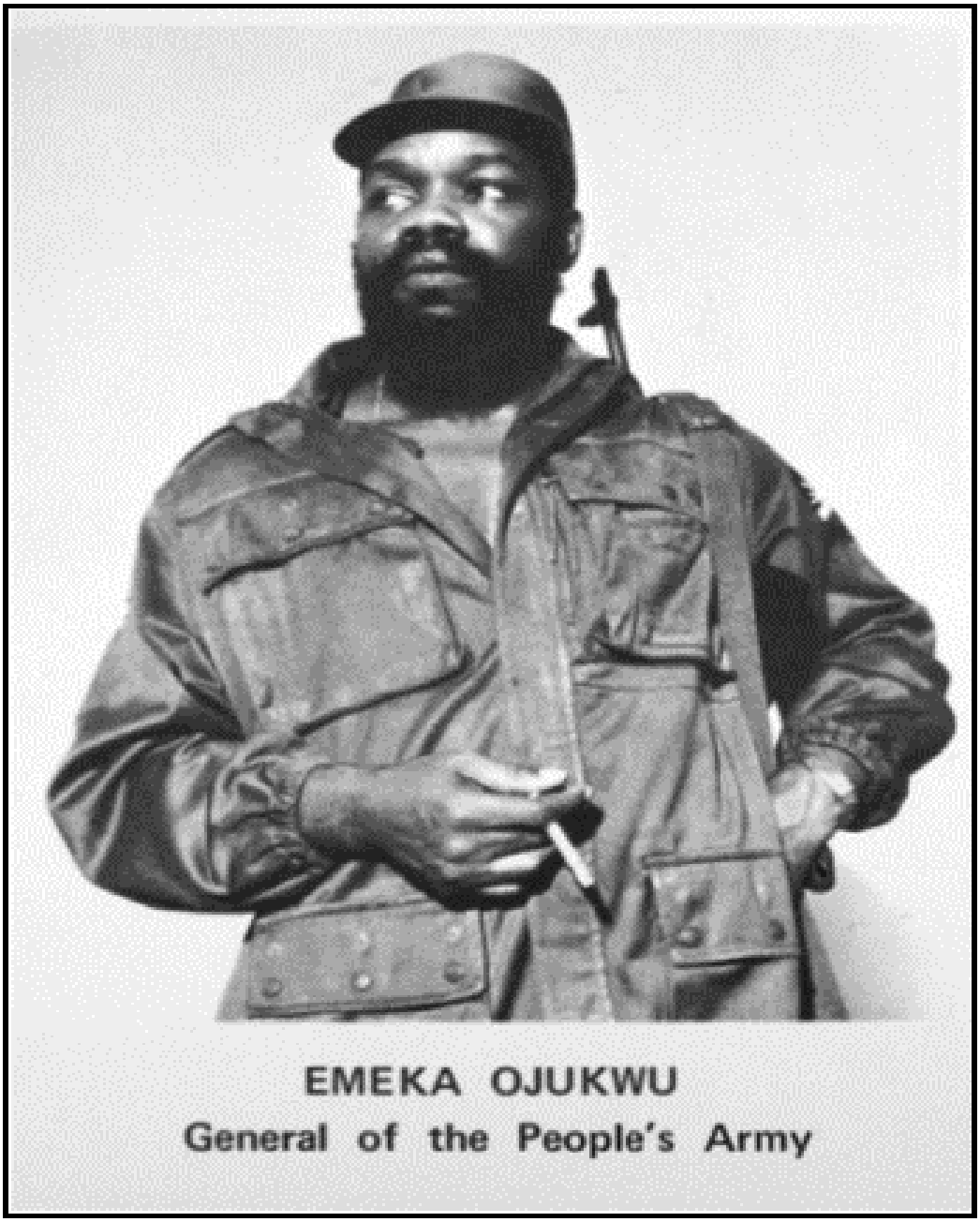

المصدر: – Etido Effiongin yang, Op.cit; p7.

الملحق 12: خريطة تقسيم نيجيريا إلى 12 ولاية عام 1967م.

المصدر:

مُحَّد مصطفى الشيعيني، المرجع السابق، ص 26.

الملحق 13: صور تمثل عملة وعلم بيافرا.

عملة بيافرا

المصدر:

Peter Symes,"The Bank Notes of Biafra", **International Bank Note Society Journal**, Volume 36, No.4, 1997, p95

علم بيافرا

المصدر: https://www.flagsonline.it/biafra

الملحق 14 : خريطة تمثل سير معارك الحرب بين الانفصاليين في بيافرا والحكومة الفيدرالية

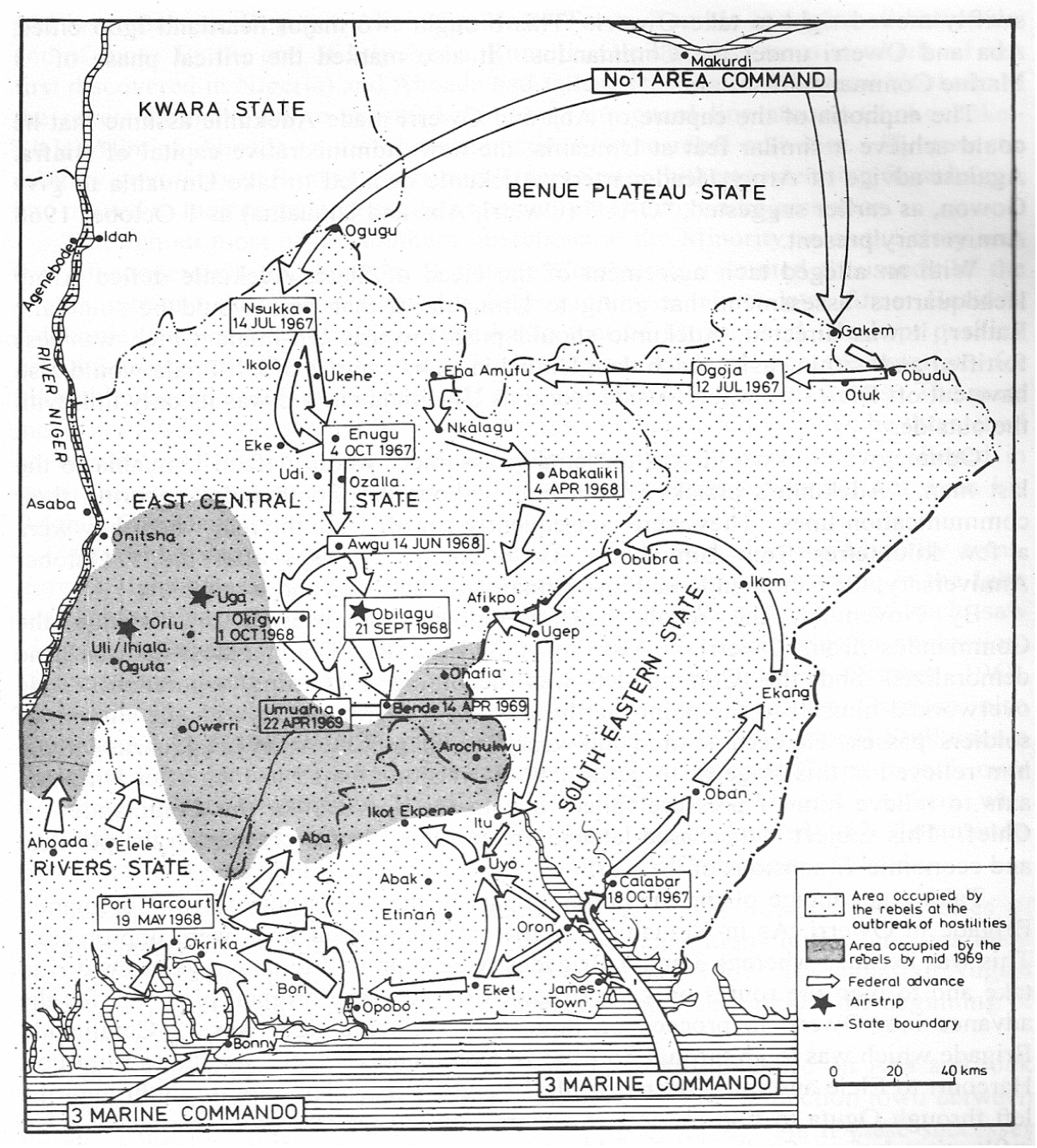

المصدر :

H.B. Momoh, The Nigerian Civil War 1967-1970: History and Reminiscences, Bookman Publishers, Ibadan, 2000, p95.

الملحق 15: صور لضحايا الحرب من أطفال ونساء.

المصدر: https://www.blackpast.org/global-african-history/nigerian-civil-war-1967-1970/

الملحق 16: صور اللاجئين.

المصدر: https://www.blackpast.org/global-african-history/nigerian-civil-war-1967-1970/

الملحق 17: صور لضحايا المجاعة التي ضربت نيجيريا أثناء الحرب.

المصدر: https://www.blackpast.org/global-african-history/nigerian-civil-war-1967-1970/

الملحق 18: خريطة تقسيم نيجيريا إلى 19 ولاية عام 1976م.

المصدر:

-http://en.wikipedia.org/wiki/File:Nigeria_1976-1987png .

قائمة البيبليوغرافيا

البيبليوغرافيا:

1- الارشيف:

1) 4.3 Diplomatic Archives, Nigeria (1964- 1968), 364 Circular Telegram from the Department of State to African Post (01), Washington, August2, 1966, 5:45, P.M.
2) O.U.A the Ordinary Session of Assembly of Head of State and Government, Kinshasa, September 1967, Resolution, ANG/RES, S1 (iv).
3) U.S. Diplomatic Archives Nigeria (1964 - 1968), 360 National Intelligence, Estimate (1) NIE 64.2- 65 Washington, August 26, 1965.
4) U.S.Diplomatic Archives Nigeria (1964- 1968), Foreign Relation of the United States (1964- 1968) Volume XXIV. Africa, Department of State, Washington, December 30, 1964, Source: Jonson Library National Security, Fil, Vol 1, 6/64-8/67.

2- الكتب:

أ- المصادر:

- **باللغة العربية:**

1) اديتشي تشماماندا نجوزي، **نصف الشمس الصفراء**، ترجمة وتقديم فاطمة ناعوت، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر.دت.
2) بطرس غالي بطرس، **منظمة الوحدة الإفريقية**، دار الجبل لطباعة، القاهرة، 1964م.
3) تحسين حسن، **منظمة الدول الإفريقية نشأتها وميثاقها**، دار الكتاب العربي لطباعة ونشر، مصر، 1967م.
4) س. ج سلجيمان، السلالات البشرية في إفريقيا، ترجمة يوسف خليل، القاهرة، 1959.

5) الشيعيني مُحَّد مصطفى، نيجيريا الدولة والمجتمع، دار النهضة العربية، جامعة عين الشمس، 1974م.

6) عودة عبد الملك، **الأمم المتحدة وقضايا إفريقيا**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1967م.

7) فايق مُحَّد، جمال عبد الناصر والثورة الافريقية، ط1، دار الوحدة، بيروت، 1980.

8) الوزان حسن، وصف إفريقيا، الجزء I، ترجمة: مُحَّد الحجي ومُحَّد الأخضر، طبعة 2، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1983.

- **باللغة الفرنسية:**

1) Comhaire Jean, **Le Nigeria et ces Populations**, Editions Complex, Bruxelles, 1981.
2) Park Mungo, **Voyage dans l'intérieur de l'Afrique préface d'Adrian Adams**, Maspero, Paris.
3) Renard Alain , **Biafra Naissance d'une Nation** , Aubier-montagne. Paris, 1969.
4) Seck Assane et Alfred Mondjanngani, **L'Afrique occidentale**, presse universitaire de France, Paris, 1967.

- **باللغة الانجليزية:**

1) Jorre John De St, **The Brothers war: Biafra and Nigeria**, Houghton Mifflin, Boston, 1972.
2) Krik Greene, **Statement by the Government of Tanzania Crisis and Conflicts in Nigeria**, Issue1, Vol 1, Tanzania, 1968.
3) Macmillan .W. Miller**, Bantu Boer and Brittan the making of South African**, Feber and Coyers, London, 1928.
4) Ojukwu Chukeumek Odumegwu, **Biafra: Selected Speeches,** Randon though, New York, 1969.

5) Philip Efiong, **Nigeria and Biafra: My Story,** Princeton, Abuja, 2003.

6) Post k.w.j and Michel Vichers, **Structure and Conflict in Nigeria (1960- 1965),** Heinemann Educational Book, Great Britain, 1973.

7) Uwechue Roph , **Reflection on the Nigerian civil war**, AFFRICAN Publishing. New york, 1969.

8) Williams Gavin, **West African State Failure and Promise**, Ed John Dun, Cambridge, 1978.

ب- المراجع:

- **باللغة العربية:**

1) إبراهيم عبد الرّزاق وشوقي الجمال، تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، معهد البحوث لدراسات الإفريقية، القاهرة، 1998.

2) إبراهيم عبد الرّزاق، المسلمون والاستعمار الأوروبي، عالم المعرفة، الكويت، 1989..

3) أبو عيانة فتحي مُحَّد، جغرافية إفريقيا مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دت.

4) أدوبواهن، تاريخ إفريقيا العام إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880-1945)، المجلد السابع، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1990.

5) أغوث، تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)، المجلد الخامس، حسين درغام وأولاده، الملكس، لبنان، اليونيسكو، 1997.

6) الآلوري آدم عبد الله، موجز تاريخ نيجيريا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960.

7) أمباي لو، إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا (مع التطبيق على نيجيريا)، ط1، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 1998م.

8) بابكر حسن قدر ماري، دولة نيجيريا، المركز الإسلامي الإفريقي، الخرطوم، 1986م.

9) بغدادي عبد السلام إبراهيم ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م.

10) بمبا أدم، صراع الهوية في إفريقيا التأرجح بين القبيلة والدولة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، ماليزيا، مارس 2016م.

11) بولم دنيز، الحضارات الافريقية، ترجمة نسيم نصر ، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

12) جاد حسام الرب، جغرافية إفريقيا وحوض النيل، مكتبة الغد، القاهرة، 2006.

13) الجاسم خيري عبد الرزاق، تداول السلطة في نيجيريا، قسم الدراسات الإفريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، د ت.

14) جمال عبد الهادي، المجتمع الإسلامي المعاصر (إفريقيا)، جزء 2، الطبعة 1، دار الوفاء، 1995.

15) جودة حسين جودة، قارة إفريقيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

16) جي دي فيج، تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة الدكتور السيد يوسف نصر، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1982م.

17) حبيب علي عباس، الفيدرالية و الانفصالية في افريقيا، دراسة تحليلية عن اريتيريا، جنوب السودان –بيافرا، مكتبة مدبولي القاهرة ، 1999م.

18) حسن حمدي عبد الرحمان، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1996.

19) خليفة يوسف، الاقتصاد السياسي لنفط : رؤية عربية لتطوراته, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2015.

20) الخياط مُحَمَّد أبو الفتوح، الوحدة الإفريقية، ط2، دار المعارف، مصر، د. ت.

21) الذهني إلهام مُحَمَّد، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.

22) -------، بحوث ودراسات في تاريخ غرب إفريقيا، طبعة 1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2009.

23) ر. ج. هويكنز، التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998.

24) الرياض زاهر، استعمار إفريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.

25) رياض مُحَمَّد وكوثر عبد الرسول، إفريقيا دراسة لمقومات القارة، مؤسسة هنداوي، القاهرة مصر، 2012.

26) سامي منصور، نيجيريا عملاق إفريقيا التائه، دار المعارف، القاهرة، 1966م.

27) السيد مُحَمَّد وكمال الصاوي، موسوعة افريقيا التاريخية (تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر وحركات التحرر الوطني)، ج4 ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 2018.

28) شرابي محبات إمام أحمد، نيجيريا الجديدة كنوزها واقتصاداياتها، المؤسسة المصرية العامة لتأليف والترجمة والطباعة، القاهرة، 1964.

29) شوقي الجمل وعبد الرّزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002.

30) شوقي الجمل، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، طبعة 2، مطابع الإسلام، القاهرة، 1980.

31) عاشور مهدي مُحَمَّد، التعدّدية الأثنية إدارة الصراعات واستراتيجية التسوية، مركز الدراسات السياسية، عمان، 2002م.

32) عباس حميدي جعفر، تاريخ إفريقيا الحديث المعاصر، طبعة 1، دار الفكر، عمان، 2002.

33) عبد الظاهر حسن عيسى، الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا وقيام دولة الفولاني، طبعة 1، الزهراء للإعلام العربي، مصر، 1991.

34) عبد الله مُحَمَّد خالد مُحَمَّد، الأقليات الأثنية والصراعات في إفريقيا، التجربة النيجرية الفيدرالية نموذجًا، ورقة دراسات إفريقيا، د. ت.

35) عبد الهادي جمال، المجتمع الإسلامي المعاصر (إفريقيا)، الطبعة 1، دار الوفاء للنشر، القاهرة، 1995.

36) العبودي مُحَمَّد بن ناصر، قصة سفر في نيجيريا، ج1، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1995.

37) علي تسن هريدي فرغلي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، أسيوط، 2008.

38) فليجة أحمد نجم الدين، إفريقيا دراسة عامة وإقليمية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، د. ت.

39) قداح نعيم، حضارة الإسلام وحضارة أوروبا في إفريقيا الغربية، طبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

40) الكانمي أحمد مُحَمَّد، الجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا، ط I، الزهراء للإعلام، القاهرة، 1987، ص: 28.

41) كي زيربو جوزيف، تاريخ إفريقيا السوداء، الجزء 2، ترجمة: يوسف شلب الشام، وزارة الثقافة، سوريا، 1994.

42) مجموعة باحثين، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، ط1، تحرير حمدي عبد الرحمان، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015م.

43) مُحَمَّد إسماعيل مُحَمَّد، نيجيريا وداهومي والكاميرون، مؤسسة روز يوسف، القاهرة، 1991.

44) مُحَمَّد بهاء الدين مكاوي مُحَمَّد، الصراعات الأثنية في إفريقيا، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، 2003م.

45) مُحَمَّد طاهر الجاسم، إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال دراسة تاريخية، المكتب المصري لتوزيع القاهرة، 2003.

46) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1997.

47) موسى عايدة الغرب، جذور العنف في الغرب الإفريقي(حالتا مالي ونيجيريا)، ط1، دار البشير الثقافة والعلوم، 2015م.

48) نصر الدين إبراهيم، الاندماج الوطني في إفريقيا- نموذج نيجيريا، سلسلة الدراسات الإفريقية، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1997م.

49) نعمة الفياض هاشم، نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية الاقتصادية، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2016م.

50) هويكنز ر. ج. ، التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998.

- **باللغة الفرنسية:**

1) Franck Gouery & Jeangene Vilmer, **Erythrée entre splendeur et isolement**, Paris, 2015.
2) Lhoste Jessie**, La Diplomatie Française Face à La Crise De Biafra(1966-1970),** Panthon, Sorbonne , Paris, 2007.

- **باللغة الانجليزية:**

1) A.Ahmed, **The Current State of the Nigerian Economy and its Challenges to Policy Marks**, Bullion, Vol 9, N04, Abuja, 1985.

2) A.D .Hargeaver, **The Making of the Boundaries Focus on West Africa**, Asiwaju, 1985.
3) Akresh Richard and Other , **Frist and Second Generation Impacts of the Biafra War**, Iza, Institute of Labor Economice,Germany,2017.
4) André Alvares de Almada, **Which discusses the Rio Grande, the land of the Beafares, and the customs of the Beafares**, Chapter 11, University of Liverpool, 1984.
5) Bridget Kasuka, **Prominent African Leaders Since Independence**, New Africa Press, London, 1971.
6) Cervenka Zdenek, **The Unfinished Quest for Unity Africa and OUA**, Julian Friedman Publishers, 1977.
7) Chidiber Onouha, **The Nigrian Civil War: A Historical Interpretation**, Uluru Abia state University, Nigeria, 2016.
8) Chukudike Patrick, **Nigerian - Portuguese Relation: A Study of Nigerian Civil war (1967-1970)** , Department of History , University of Uyo , Nigeria , 2019.
9) Cohen Robin, **Labor and Politics in Nigeria (1945- 1971)**, Heinemann, London, 1974.
10) Collis Robert**, Nigeria in Conflict**, Secker & Warburg, London, 1970.
11) Crowder Michael, **The story of Nigeria**, Faber and Faber, London, 1966.
12) Dudley B.J**, Instability and Political Order Politics and Crisis in Nigeria,** University Press, Ibidan, 1973.
13) E. Luard, **The United Nation: How will Works and What it does,** London, Macmillan, 1979.
14) Effiong Philip .U, Biafran Refugees: **A tale of Endurance and Brutality**, University of mayland, 1976.
15) Egwemi .V. and Other, **Rural development and Poverty in Nigeria,** Jorind, June 2013.

16) Ekwe Herbert, **International Involvement in Civil Conflicts in Africa a Comparative Study of Nigeria Angola Zaire,** University of Lancoster, 1980.

17) Elaigwu J.Iswa, **Black African Civil War in the Context of Afro Arab Relation**, Enesco, Paris, 1979.

18) Federal Republic of Nigeria: Second National Development Plan (1970/1974), Program of Post War Reconstruction and Development, Ministry of Information, Lagos, 1970.

19) Floyd Barry, **Eastern Nigeria a geographical Review**, Macmillan, London, 1969.

20) Folola Toyin & Mathew .H**, A History of Nigeria**, Cambridge University Press, New York, 2008.

21) Hartle Donald, **Archeology in Eastern Nigeria,** University of Vienna, Nigeria, 1967.

22) Iféyiwa Mbakgu, **Socio-Cultural Factor and Ethnic Group Relationship in Contemporary Society**, the African Anthropologist, Vol.09, 2002.

23) J. Bouchat Clarence, **The Cause of Instability in Nigeria and Implications for the United States**, U.S Army War College Press, August.

24) Jaspers Williem Jaspers, **Conflict and Government strategy in Nigeria**, Utrecht.

25) Kan Ousmane, **Muslim Modernity in post-colonial Nigeria**, Volume I, Brill Lieden, Boston, 2003.

26) Kingon Hargeavers, **Ethnicity and Nation building in Africa, the Nigeria Case**, Ichek, Nigeria, 1980.

27) Momoh H.B., **The Nigerian Civil War 1967-1970: History and Reminiscences**, Bookman Publishers, Ibadan, 2000.

28) Nathaniel H.Goetez, **Humanitarian Issues in the Biafra Conflict**, Pepperdine University School of Public Policy, California, 2001.

29) National Universities Commission, Annual rapport. July 1977-June 1978, Nuc, Lagos.
30) Njoku Rapheal Chijoko**, Separatist Movements in Nigeria,** Edited by Bruno completers Brussels, University Press, 2002.
31) O'brien Conor, **Cruise to Katanga and Back a U.N Case History**, Hutchinson of London, London,1967.
32) Okali David and Enoch Okpara, **Profile of South-Eastern Nigeria and Description of the Study Area,** International institute for Environment and Development, London, 2001.
33) Olou Samuel.L, **the Role of the Organization of African Unity in the Nigerian Civil War (1967- 1970),** Texas University, 1978.
34) Onemelukwe-Waziri Helena, **the Impact of Tow Wars on the Educational System in Nigeria**, International Development Community, Clark University, 2017.
35) Osaghae Eghosa. E, A **History of Identities Violence and Stability in Nigeria**, Over Elizabeth House University Of Oxford, 2005.
36) Ranalds May, **Nigeria Since the Civil Conflict Ender economics**, Hamburg, Vol 9, Iss 1.
37) Samuel Roy, **Ibo Nationalism Ethnicity and Propaganda in the Nigeria Civil War(1968-1970),** University of Texas, August, 2011.
38) Siollum Max**, Oil Politics and Violence Nigeria Military Coup (1966 - 1976),** Algora Publishing, New York, 2009.
39) Siollun Max, **Nigeria Military Coup Culture (1966-1676),** Algora Publishing, New York, 2009.
40) Taiwo .C . O, **The Nigerian Educational System: Past, Present, Future**, Nelson Pitman Limited, Lagos, 1980.
41) Thomas Charles G. and Toyin Falola, **Secession and Separatist Conflicts in Postcolonial Africa,** University of Calgary Press, Calgary, AB, 2020.

42) Ugari Basil, **The Biafra conflict**, Department of conflicts Resolution Studies, Nova university,2015.

3- المجلات:

- **باللغة العربية:**

1) آدم أسماء حسين مُحَمَّد ، "دراسة تحليلية عن الفيدرالية والفساد: السودان ونيجيريا نموذجا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، جامعة بحري، دت.

2) إسماعيل أحمد علي، "نيجيريا بين الاستقلال والانقلاب"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 04، 1966م.

3) بتقة إبراهيم ، "لمحات من تاريخ قبائل الطوارق"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، جامعة الجزائر أبو القاسم سعد الله، العدد I، ماي 2014.

4) عبد الرزاق عادل السيد علي، "دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل مشاكل القارة السياسية والاقتصادية"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، عدد 22، 2000.

5) عبد الكريم أ.م.د عطا، "التطورات السياسية في نيجيريا 1960- 1970م"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، جامعة بغداد، العدد 80، د ت.

6) عودة عبد الملك، "الحرب الأهلية في نيجيريا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 10، القاهرة، 1967.

7) عودة عبد الملك،" هزيمة الانفصالية في نيجيريا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 20، مؤسسة الأهرام، مصر، 1970.

8) مصطفى شعيب، "الديمقراطية والنظام الرّئاسي في نيجيريا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 76، أبريل 1984م.

9) ممدوح طه إيناس،" عودة الحكم المدني في نيجيريا"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 58، 1979م.

- **باللغة الفرنسية:**

1) Antoine Gole Koffi, "l'internalisation De La Guerre Du Biafra, 1967-1970", **Revue Histoire**, N°=09, Université de Bauaki, Cote D'ivoire.
2) Bach Daneil, "Dynamique et Contradiction dans La Politique Africaine De La France Les Rapports Avec Le Nigeria 1960-1981", **Revue De Politique Afriqaine**, N°=5, Paris , 1982.
3) Batch Daniel, "Le General De Gaulle et la Guerre Civile au Nigeria", **Revue Canadienne Des Etudes Africaines**, Volume 14, N°2, 1980.

- **باللغة الإنجليزية:**

1) Ajibola Abdu El Rahman, "The Impact of Military Rule on Nigeria Nation Building 1966-1979", **Historical Research Letter,** Vol15,Ilorin,2014.
2) Effiongin yang Etido, "Echoes of Secession: the Hero, the Rebel in Nigeria", **African studies quarterly**, Volume 17,ISSUE 3, November 2017.
3) H.Guntram and Devid.M, "Nation And Nationalism", **Global Historical Overview ,** volume3 1945-1989, California, Oxford.

4- الرسائل الجامعية:

- **باللغة العربية:**

1) أمنة سعدون عباس، التطورات الداخلية في نيجيريا (1979- 1999م)، رسالة دكتوراه في فلسفة التاريخ المعاصر، جامعة القداسية،2017.

2) زواوي نعيمة، الصراعات الأثنية والدينية في إفريقيا (حالة نيجيريا)، رسالة ماجستير، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2013- 2014م.

3)خليفة أحمد عبد الرحمان، نيجيريا في سياق الغرب الإفريقي، نظرة حول طبيعة الدولة وتطورها وقواها السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، د ت.

4) خضر مصطفى النيجيري، التبشير والاستعمار في نيجيريا، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (فرع العقيدة)، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1979.

- **باللغة الفرنسية:**

1) Atch- Bessou Rymond, **Les Conflits Armé interne en Afrique et Le Droit Internationale,** Thèse de Doctorat en droit Université de CERGY-Pontoise, France.
2) Haribrren Vincent, **Les Frontières du Biafra de la Colonisation à 1970**, Mémoire de Master 2, Université de Paris 1, Sorbon, Juin 2007.

- **باللغة الانجليزية:**

1) Chiekweiro Dennis , **Economic Development in Nigeria,** Thesis for the degree Doctor of Philosophy, Department of Economics, University of Pretoria, 2017.
2) James .M. Glevenger**, The Political Economy of Hunger Famine in Nigeria(1967/1970)**, Faculty of Commerce and Social Science, University of Birmingham,1975.
3) Katharina Luepke Anna, **The Other Side of The Nigerian Biafra War:** A Transnational History, A Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Bangor University, 2017.
4) Michael. M.Moor, **Civil War in Nigeria: a Continuing Exploiting of African Tribalism,** A Thesis submit' ted to the

Faculty of the Law Requirements for the Master Degree, George Washington University, 1969.

5- الموسوعات:

- **باللغة العربية:**

1) موسى مخلول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية القرن العشرين إفريقيا، الطبعة 1، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

2) شبلي أحمد، موسوعة التاريخ الإسلامي، ج6، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

6- الجرائد:

- **باللغة الفرنسية:**

1) Ed Pelissier, "La Grande Bretagne Et La Guerre De Biafra", **Le Monde Diplomatique**, Paris, Septembre 1968.
2) Guy Hiuaume, Biafra : "La Grande Coercition Des Impérialistes", **Journal De L'organisation Révolutionnaire l insurgée,** N=9, Paris, 1968.

- **باللغة الانجليزية:**

1) Akinbi Joseph, "Exploring The Roles Played by some European and Asiatic Powers During the Nigerian Civil War 1967-1970", **International Journal Of Humanities And Social Science**, Volume 5, N=08, Adeyemi Federal University, Nigeria, 2015.
2) Anyanwu Ogechi, "Experiment with Mass University Education in post-Civil War Nigeria 1970-1974", **Journal of Nigeria Studies,** Volum1, number1, 2010.
3) Audu .M.S, "contextualizing the International Dimensions of The Nigerian Civil War 1967-1970", **American International Journal of Contemporary Research**, Federal university Lokoja, Nigeria, Vol 03, N=8, 2013.

4) Daneil Chukwurah, "National Integration and of Nation Building In Nigeria", **International Journal of Academy Management science Research,** Vol4, Issue3,March 2020.
5) Daniel Adamu, "Analyzing the Socio-psychological Effects of the Nigerian civil war"**, Journal of humanities**, Kampala, international University, vol 1, Desember,2016.
6) Festus Onuegbu, "The Role of U.S and her Multinational Private Companies in the Nigeria- Biafra War", **Journal of African Studies,** Vol 12, 2016.
7) Fuady Ahmed Helmy, "Elites And Economic Policies in Indonesia and Nigeria 1966-1998", **Journal of Indonesian Social Science and Humanities**, Vol 4, 2011.
8) Herter Lasse and Dirkmoses , "The Nigeria Biafra war", **journal of Genocit Researche**, Vol 16, 2016.
9) Joseph Olukayad Akinbi, "Interrogating the Involvement of African States During the Nigerian Civil War 1967-1970", **Journal of Arts Science and Commerce Department of History**, Ondo state Nigeria, 2015.
10) Nafziger Wayane, "The Economic Impact of the Nigerian Civil War", **Journal of Modern African Studies**, volume 10, 2, 1972.
11) Oko Omaka Arua, "The Forgotten victims: Ethnic Minorities in the Nigeria-Biafra war 1967-1970, **Journal Retracing Africa**, Volume 1, Essue1,2014.
12) Seibert Gerhard, "Sao Tome And The Biafra War 1967-1970**" , International journal Of African Historical Studies**, Vol 51, N=20,2018.
13) Symes Peter,"The Bank Notes of Biafra", **International Bank Note Society Journal**, Volume 36, No.4, 1997.

7- القواميس:

- **باللغة الفرنسية:**

1) Atlas du Seicl,Nathan, Paris, 2009.

- باللغة الانجليزية:

1) Falola Toyin & Ann Genova, **Historical Dictionary of Nigeria, Historical Dictionaries of Africa,** No°=111, U.S.A, 2009.
2) Palmowski Jans : **Dictionary of twentieth century (world history**), Oxford university press, Oxford, 1997.

8- مواقع الأنترانت:

1. http:// Www.Charles- De- Gaulle. Org
2. http://data.bnf.fr
3. https://www.youm7.com
4. https: //www.marefa.org
5. https://ar.m.wikipedia.org
6. https://www.blackpast.org/global-african-history/nigerian-civil-war-1967-1970 /.
7. https://www.flagsonline.it/biafra
8. https://www.nairaland.com

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

- الاهداء.
- كلمة الشكر.
- مقدمة 1

الفصل الأول:

دراسة جغرافية وتاريخية لنيجيريا

1/ التعريف بنيجيريا:

1.1. المؤثرات والخصائص الطبيعية 9

1.1.1.أصل تسمية نيجيريا.....9

2.1.1.الموقع الجغرافي والفلكي وأهم الأقاليم.....10

3.1.1.المؤثرات والخصائص الطبيعية...,.....12

2.1. المؤثرات والخصائص البشرية.....15

1.2.1.التركيبة البشرية وتوزيع الإثنيات بنيجيريا..... 15

2.2.1.أهم اللّغات والديانات في نيجيريا.....20

3.1.المؤثرات والخصائص الافتصادية وأهم المدن.....23

1.3.1.الزراعة.....23

2.3.1. تربية الحيوانات..... 24

3.3.1.التعدين والصناعة 25
4.3.1.النقل.....26
5.3.1.التجارة 26
6.3.1.أهم المدن في نيجيريا.....27

4.1.الاحتلال البريطاني لنيجيريا وواقعها السياسي 28
1.4.1.نيجيريا قبل الاحتلال البريطاني 28
2.4.1. الاحتلال البريطاني لنيجيريا وسياسته 29
3.4.1.المقاومة النيجيرية للاستعمار البريطاني وتحقيق الاستقلال ..... .35
2/ – التعريف بإقليم بيافرا:
1.2. أصل التسمية 38
2.2. المؤثرات والخصائص الطبيعية 39
1.2.2.الموقع الجغرافي والفلكي 39
2.2.2.التضاريس 40
3.2.2.المناخ والنبات.....41
4.2.2.الموارد المائية والثروات الطبيعية.....42
3.2. المؤثرات والخصائص البشرية.....43
1.3.2.التركيبة البشرية 43
2.3.2.التعليم 47
3.3.2. الديانة وأهم اللّغات. 47

4.2.المؤثرات والخصائص الاقتصادية.....48

1.4.2.الزراعة.....48

2.4.2. الصيد تربية الحيوانات.....49

3.4.2.الصناعة.....50

4.4.2.التجارة.....51

5.4.2.أهم المدن 51

الفصل الثاني :

الحركة الانفصالية البيافرية واندلا ع الحرب الأهلية

(1967– 1970م).

1– خلفيات قيام الحركة الانفصالية بإقليم بيافرا.....55

1.1 .الخلفيات التاريخية.....55

2.1 .الخلفيات الدينية الإثنية.....61

3.1 .الخلفيات السياسية.....64

4.1.الخلفيات الاجتماعية والإقتصادية.....69

2 – بوادر حرب الانفصال.....71

1.2.أزمة حزب جماعة العمل.....71

2.2. أزمة تعداد السكان عام 1964م.....73

3.2. أزمة الانتخابات الفيدرالية ديسمبر 1964م.....73

4.2. أزمة انتخابات الإقليم الغربي.....76

5.2. الإنقلابات العسكرية.....77

3- الأسباب المباشرة لقيام الحركة الانفصالية البيافرية.....86

1.3.المذابح الإنسانية ضد شعب الإيبو.....86

2.3 .الجنيرال أودمينجو أوجوكو مؤسس فكرة الإنفصال.....87

3.3.فشل المبادرات السياسية لحل الأزمة.....90

4- إعلان انفصال بيافرا واندلا ع الحرب الأهلية.....94

1.4. تمرد أوجوكو واعلانه الانفصال عن الحكومة الفيدرالية.....94

2.4.إندلا ع الحرب وأهم مجرياتها 100

3.4 نهاية الحرب وانهزام الانفصاليين.....106

الفصل الثالث:

المواقف الدولية والإقليمية من اندلا ع حرب بيافرا

1- مواقف الدول الإفريقية من اندلا ع الحرب الأهلية..... 112

1.1. الدول المؤيدة لانفصال إقليم بيافرا..... 113

2.1. الدول المعارضة لانفصال إقليم بيافرا.....,..... 121

2- مواقف الدول الأجنبية في اندلا ع الحرب الأهلية.....127

1.2.الدول الغربية المعارضة للانفصال إقليم بيافرا.....128

2.2.الدول الغربية المساندة للانفصال إقليم بيافرا 137

3- مواقف الهيئات الدولية والإقليمية من الحرب الأهلية في نيجيريا.....148

1.3. هيئة الأمم المتحدة 148

2.3. منظمة الوحدة الإفريقية.....151

الفصل الرابع:

نتائج الحرب وانعكاساتها على بناء الدولة

1- النتائج الاجتماعية للحرب وانعكاساتها.....163

1.1.الخسائر البشرية وتدهور الاحوال الصحية.....163

2.1. الاوضاع المعيشية 170

3.1 التعليم 174

2- النتائج الاقتصادية للحرب وانعكاساتها..... 180

1.2الصناعة وإنتاج النفط 181

2.2 .الزراعة.....187

3.2. الثروة الغابية وتربية الحيوانات.....190

4.2. المواصلات.....192

5.2 ,التجارة.....195

3- نتائج الحرب وانعكاساتها على الحياة السياسية .....,,.....198

- **الخاتمة 214**
- **قائمة الملاحق.....221**
- **قائمة البيبليوغرافيا.....240**
- **فهرس الموضوعات.....252**